

الفناوى الحليّة

لعلامة الديار اليمانية
أبي عبد الرحمن
مقبلك بزهادى الواعى
رحمة الله

جمعتها ورثها
نور الدين بن علي بن عبد الله السدي الوصابي

تقدّم الشيخ الفاضل
محمد بن عبد الله الإمام

الجزء الثاني

كتاب الاستبصار
منه

☆ قدمة فصل

☆ معرفة من تقبل روايته ومن ترد ☆

كتب الجرح والتعديل

□ أقوال الأئمة في الجرح والتعديل هل هي ثابتة عنهم؟

سئل شيخنا رحمه الله: أقوال أئمة الجرح والتعديل في "الميزان" وفي "لسان الميزان" وفي "تهذيب التهذيب" إذا ذكرت بصيغة الجزم إلى قائلها هل يدل على ثبوتها عنه؟ فأجاب: يحتاج إلى أن ينظر في سند هذا الكلام، فربما يكون في السند إلى ذلك الشخص ضعيف أو يكون في السند كذاب، وما أكثر القصص التي يتداولها الناس، ثم إذا قرأنا في "ميزان الاعتدال" أو في "سير أعلام النبلاء" أو في "تذكرة الحفاظ" وكل الثلاثة الكتب للحافظ الذهبي نجده يضعف بعض القصص، فما أحوج كتب الجرح والتعديل إلى بحث في أسانيدها.

والغالب (أن الجرح أو التعديل) إذا كان في الكتاب لا يضر السند فمثلاً: وثقه البخاري في "التاريخ الكبير"، ورجعت إلى "التاريخ الكبير" ووجدته، وثقه البخاري في "التاريخ الأوسط" أو الصغير، ووثقه أبو حاتم في كتابه "الجرح والتعديل"، وثقه الإمام أحمد في "كتاب العلل" فثل هذه أنصحك بالرجوع إلى الكتاب ولا تتعب نفسك بمراجعة السند إلى ذلك القائل، وهكذا إذا قالوا: وثقه الخطيب ترجع إلى ترجمته من "تاريخ الخطيب" حتى لا تتعب نفسك في السند إليه^(١).

«نارة الأشرطة» (٢٧٠/٢)

(١) ويستثنى من ذلك «تهذيب الكمال» فقد قال الحافظ المزي رحمه الله: وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله فما كان من ذلك بصيغة الجزم، فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأساً. وما كان بصيغة التمریض فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر. «تهذيب الكمال» (١٥٣/١).

□ سئل شيخنا رحمه الله: دلونا على كتاب يشمل رجال الأمهات الست؟

أما كتاب يشمل رجال الأمهات الست، فهناك كتاب «الكمال» للحافظ المقدسي، وقد فقد بعضه واختصره الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»^(١) وهو موجود بحمد الله، وقد اختصره الحافظ في قدر الثلث^(٢)، وسمى كتابه «تهذيب التهذيب»، واختصر الحافظ أيضاً «تهذيب التهذيب» في «تقريب التهذيب».

وهناك كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ الذهبي^(٣) واختصره الخزرجي في «الخلاصة»^(٤).

وهكذا للحافظ الذهبي «الكاشف في رجال الأمهات الست»^(٥).

والذي أنصح به الأخ السائل أن يقتني «تقريب التهذيب» و «تهذيب التهذيب»، و «تهذيب الكمال» إن استطاع؛ لأنه ربما يعرض له راو ويفتح «تقريب التهذيب» فيجد جمعاً من الرواة قد اشتركوا في ذلك الاسم أو في ذلك الاسم واسم الأب، فلا يدري

(١) وأصلح ما فيه من الوهم واستدرك ما فيه من النقص، كما في مقدمة كتابه (١٤٨).

(٢) فاقصر فيه على الجرح والتعديل وحذف ما ذكره المزي من الأحاديث التي يخرجها من مروياته؛ فإنها بالمعاجم والمشيكات أشبه منه بموضوع الكتاب كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه (٤/١) مع أنه أضاف جرحاً وتعديلاً فات المزي ذكره، وحشاه بتعقبات وفوائد تشد لها الرجال.

(٣) وهو اختصار «لتهذيب الكمال» كما في مقدمة «الخلاصة» (ص ٧).

(٤) قال الخزرجي: أما بعد: فهذا اختصار في أسماء الرجال اختصرته من «تهذيب التهذيب» وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه، في غالب الأحوال، وزدت فيه زيادات مفيدة، ووفيات عديدة من الكتب المعتمدة، والنقول المسددة. «الخلاصة» (ص ٢) وقد طبع مؤخراً بفضل الله.

(٥) قال في خطبته: هذا مختصر نافع في رجال الكتب السنة «الصحيحين» والسنن الأربعة، مقتضب من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على من ذكر له رواية في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب»، ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه. «الكاشف» (١١/١).

من هو الذي يبحث عنه.

والممارسة لها أثرها، والتلقي له أثره، فإني أحمد الله سبحانه وتعالى إذ أجد كثيراً من العبارات التي نقولها في الدرس قد سجلت وانتشرت في مؤلفات إخواننا وبعضها سينشر في مؤلفات.

فالأخذ والتلقي من أفواه المشايخ، فهذا يساعد، ورب جلسة مع معلم له معرفة بالفن تعادل قراءة شهر.

«قمع المعاند» (ص ٣١٥-٣١٦)

□ منهج الذين اختصروا كتب الرجال

سئل رحمه الله: الذين هذبوا كتب الرجال واختصروها هل كان عملهم مجرد الاختصار والتهديب، أم هو قائم على الترجيح في الفاظ الجرح والتعديل بالنسبة للرجل؟

فأجاب: منهم من اختصر مجرد اختصار، وربما يذكر أقوالاً متناقضة ولا يلتفت إلى صحيحها من سقيمها، ومنهم من اختصر مع ملاحظة الأسانيد والمتون كما هو شأن الحافظ ابن حجر، وكذلك الحافظ الذهبي رحمه الله. فهما يلاحظان متون الكلام الذي قيل عن أئمة الجرح والتعديل ويلاحظان السند، فرب قصة يسكت عنها الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ويتكلم عليها في «السير»، أو يسكت عنها في «السير» ويتكلم عنها في «ميزان الاعتدال»، أو يسكت عنها فيها ويتكلم عليها في «تذكرة الحفاظ»، فهذا هو شأن بعض أهل العلم الذين اختصروا.

وعلى هذا فلا يقال: أن حذفهم الأسانيد يعتبر محلاً، لأنهم أرادوا أن يأتوا بفائدة مختصرة، فربما تمر بك في الترجمة الواحدة في «تهديب التهذيب» أو «تهديب الكمال» عدة مراجع، ويقربون هذا لك بأوجز عبارة، على أنك إذا استطعت أن ترجع إلى الأصول فعلت ذلك، فربما اختصروا كلمة وحذفوها ولها تعلق بجرح أو تعديل، وربما ذكروا الكلام بالمعنى، ولو ذكر باللفظ لكان فيه زيادة أو نقص، فهذه هي نصيحة

الشيخ عبدالرحمن المعلمي رحمه الله في "التكميل"^(١) ونعم ما نصيح به.

"المقترح" (ص ١٦٢ - ١٦٤)

□ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم و"التاريخ الكبير" للبخاري:

قال الشيخ رحمه الله: وكتاب ابن أبي حاتم أنفع من تاريخ البخاري، من حيث إنه ربما ذكر الحكم على الرجل ثقة أو صدوقاً أو مجهولاً، وكتاب البخاري: هو يعتبر أصل كتاب ابن أبي حاتم والفضل لله سبحانه وتعالى، ثم للبخاري، كما أن كتاب ابن أبي حاتم يمتاز بالحكم، البخاري يحكم لكن ما هو مثل ابن أبي حاتم^(٢).

البخاري يمتاز كتابه بأنه يذكر العلل وربما ذكر الانقطاع في بعض الأحاديث التي في تراجم بعض الرواة، أما ابن أبي حاتم فقد أفرد للعلل كتاباً خاصاً بها، مع أن ابن عقدة يقول: لو جمع المحدث ما جمع من الكتب ما استغنى عن تاريخ البخاري^(٣).

(من الشريط ١٦ من "شرح مختصر علوم الحديث")

□ وقال رحمه الله عن "التاريخ الكبير": هو تاريخ تراجم وتوثيق وتخريج وتاريخ وعلل، فرب علة نستفيدها ويستفيدها الباحثون واستفادها العلماء قبلنا من "تاريخ البخاري" وقد قالوا: لو أن شخصاً جمع من الكتب ما جمع لم يستغن عن "تاريخ البخاري" والأمر كما يقولون.

"غارة الأشرطة" (٦٣/٢)

(١) (١/٦٤-٦٥).

(٢) في الإكثار من ذكر الجرح والتعديل في الراوي. ويمتاز أيضاً بكثرة الرواة الذين ذكروا في كتابه فقد ذكر بعض الباحثين أن عدد ما في "التاريخ الكبير" من التراجم (١٣٧٨٢)، وعددها في "الجرح والتعديل" من التراجم (١٨٠٤٠) والله أعلم. وانظر بحثاً حول المقارنة بين "الجرح والتعديل" و"التاريخ الكبير" في مقدمة المعلمي "للجرح والتعديل".

(٣) أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (١٨٧/٢)، بلفظ: لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألفاً، لما استغنى عن "تاريخ البخاري".

□ وقال رحمه الله: ابن أبي حاتم والبخاري في «التاريخ الكبير» يجعلان للأسماء المفردة فصلاً مستقلاً، وعلى هذا مشى صاحب «الخلاصة»؛ فقد كنت أبحث عن ترجمة مسدد فلم أجدها في موضعها، وظننت أن الكتاب ناقص، ثم بعد ذلك اهتديت إلى أنه يذكر الأسماء المفردة في كتب الرجال. اهـ

(من الشريط السابع عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

□ «الثقات» لابن حبان:

كتاب «الثقات» كتاب قيم ويعتبر مرجعاً لكن ربما يوثق المجاهيل فإن قاعدته أن المحدث إذا روى عن ثقة وروى عنه الثقة، ولم يأت بما ينكر فهو يعتبر ثقة^(١)، الأصل في المسلمين عنده العدالة، نعم الأصل في المسلمين العدالة^(٢)، لكنه في الحديث قد أضاف العلماء إلى العدالة شيئاً آخر وهو الضبط، قلنا: في «الثقات» في أمر خاص يتوقف في توثيقه المجاهيل، فينظر ماذا قال غيره، أنت ربما تنظر في «ميزان الاعتدال» ويقول: لا يعرف. ويقول: مجهول. اهـ

(من «شرح مختصر علوم الحديث» الشريط السادس عشر بتصرف يسير جداً)

□ «الضعفاء والمجروحون» لابن حبان:

يتوقف في شيء وهو أن ابن حبان شديد التجريح^(٣)، وربما يقول في رجل من رجال الشيخين: يروي العضلات عن الأثبات فاستحق الترك.

والحمد لله بسبب الممارسة قد أصبحنا ما نلتفت إلى قوله إذا قال في رجل من

(١) انظر «فتح المغيث» (٤٥/٢) وقد صرح بذلك في ترجمة محمد بن عطية من «المجروحين» (٢٧٣/٢).

(٢) انظر بحثاً حول هذه المسألة في «توضيح الأفكار» (١٤٩/٢).

(٣) وصفه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١٤٨/٢): أنه خساف قصاب. وقال في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي من «ميزان الاعتدال»: وأما ابن حبان فأسرف واجترأ... الخ.

الكبار: يروي العضلات عن الأثبات فاستحق الترك. تنظر ماذا قال غيره فعرفنا من هذا أن ابن حبان شديد التجريح، وأن ابن حبان في الثقات ربما يوثق المجهولين. اهـ

□ «الكامل» لابن عدي:

يعتبر مرجعاً كبيراً، والحافظ الذهبي في بعض الأوقات ينتقد عليه يقول: ربما يذكر أحاديث منكراً في تراجم بعض الثقات، والنكارة من غيرهم^(١). اهـ

(من الشريط السادس عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

□ «تاريخ بغداد» و«تاريخ دمشق»:

يقول فيه بعض أهل العلم اسمه «تاريخ بغداد»، لكن ينبغي أن يسمى تاريخ الدنيا، لأن بغداد في ذلك الوقت كانت عاصمة الخلافة، فكان العلماء يقدون إليها من جميع الأقطار الإسلامية.

وكذا تاريخ دمشق للحافظ أبي القاسم بن عساكر يساوي الدنيا، ويطول فيه الكلام على المحدث وعلى الراوي. اهـ

(من الشريط السادس عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

□ «ميزان الاعتدال»:

كتاب ميزان الاعتدال يعد من أنفس كتب الحافظ الذهبي رحمته الله؛ فإنه أورد فيه كل من تكلم فيه، فإن كان بحق أيده، وإن كان بباطل رده، ثم ذكر الشيخ أمثلة تقدمت في فصل (من يقبل منه الجرح والتعديل) ثم قال: أيضاً أصحاب البدع حنقون

(١) قال الإمام الذهبي رحمته الله في ترجمة عبدالعزيز بن أبي رواد من «الميزان» (٢/٦٢٩): هذا من عيوب «كامل» ابن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده. وانظر نحو هذا في «الميزان» (٢/١٣٨)، و«هدي الساري» (ص ٤٣٤).

على «الميزان» لأنه حشر المبتدعة والضعفاء في كتاب «الميزان»، جزاء الله خيراً، حتى قال بعض الشيعة:

في كفة الميزان ميل راجح عن مثل ما في سورة الرحمن
فاجزم بخفض النصب وارفع رتبة للال واكسر شوكة «الميزان»

فهو جزاء الله خيراً لا تأخذه في الله لومة لائم، ثم تلميذه السبكي يقول: إنه إذا ترجم للأشعري أو الحنفي لا يبقى ولا يذر، وإذا ترجم لحنبلي أطلق عنان القلم في ترجمته^(١)، قال الشوكاني في «البدر الطالع»^(٢) في ترجمة الذهبي رحمته الله: لا ولكن الرجل أشرب قلبه بحب علم الحديث، فإذا ترجم لغير محدث لم يبال به، وإذا ترجم لمحدث أطلق عنان القلم في ترجمته. فالمبتدعة حنقون على الإمام الذهبي رحمته الله.

وأيضاً الحنفية من أجل أن ذكر إمامهم في «ميزان الاعتدال» النعمان بن ثابت والسبكي من جملة ما قال^(٣): لماذا ذكر الفخر الرازي في كتابه «ميزان الاعتدال» والفخر الرازي ليس بمحدث؟ نعم ليس بمحدث لكن يستدل في «تفسيره» وفي كتبه بأحاديث، وأيضاً له طامات فهو له كتاب في السحر، يؤيده ويقول فيه: أنه لا يمنع أن يعرف الكهان والمنجمون أخبار المستقبل^(٤).

(١) قال السبكي: وهو إذا وقع بأشعري لا يبقى ولا يذر، والذي أعتقد أنهم خصماؤه يوم القيامة. «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ٣٧). ونقل عن العلائي أن الذهبي إذا ترجم لواحد من أهل الإثبات. أي أهل السنة. يطنب في وصفه، بجميع ما قيل من المحاسن ويبالغ في وصفه...).

(٢) قال: فإن الرجل قد ملئ حباً للحديث وغلب عليه فصار الناس عنده هم أهله، وأكثر محققهم وأكابرهم، هم من كان يطيل الثناء عليه، إلا من غلب عليه التقليد، وقطع عمره في اشتغال بما لا يفيد. «البدر الطالع» (٣/ ١١١).

(٣) في رسالته «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ٣٩).

(٤) قال الذهبي: وله كتاب «قاعدة السر المكتوم في مخاطبة النجوم» سحر صريح فلعله تاب من تأليفه إن شاء الله تعالى. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٤٠).

وذكر الذهبي أن: الزمخشري معترلي، قال: فكن حذراً من «كشافه»^(١)، المهم الكتاب جزى الله مؤلفه خيراً، ولما رأى الحافظ ابن حجر أن الكتاب ينقصه شيء؛ فربما يترجم الذهبي لشخص ويكون قد وثق في مصادر أخرى لم يذكرها الحافظ الذهبي، ألف «لسان الميزان» وهو أيضاً مستفيد من كتاب شيخه^(٢)، فله تعقبات على الذهبي وهي مطبوعة، وأيضاً أناس يقول ينبغي أن يذكروا وهو لم يذكرهم مثل أبي محمد بن حزم رحمته الله، فهو ليس مذكوراً في «ميزان الاعتدال» وهو مذكور في «لسان الميزان»^(٣).

ومثل محمد بن علي بن حكيم الترمذي ليس مذكوراً في «ميزان الاعتدال» وهو مذكور في «لسان الميزان»، يرمز له الحافظ أو لغيره بلفظ (ز)^(٤) على أنه زائد على «الميزان»، فجاء الكتاب بحمد الله مرجعاً من أكبر المراجع. اهـ بتصرف.

(من الشريط الأول من «النكت الحسان على مقدمة لسان الميزان»)

□ وقال أيضاً بعد أن ذكر نحواً مما تقدم: فالإمام الذهبي رحمته الله في ميزانه أنه أنصف غاية الإنصاف ولا يستغني عنه باحث، فربما تجد في «تهذيب التهذيب» فلان روى عنه فلان ووثقه ابن حبان، فترجع إلى «ميزان الاعتدال» فتجد القول الفصل يقول: لا يعرف ما روى عنه إلا فلان، فرق بين العبارتين لك أيها الباحث.

«نارة الأشرطة» (٣٠٢/١-٣٠٣)

وقال: «الميزان» لا يرتب إلا الاسم الأول واسم الأب، واسم الجد، لا يرتبه صاحب «الميزان».

(شرح «مقدمة صحيح مسلم»)

(١) راجع ترجمته في حرف الفاء من «إتحاف الخليل».

(٢) الذي هو الحافظ أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي وكتابه «ذيل الميزان».

(٣) «اللسان» ترجمة علي بن أحمد بن سعيد بن حزم.

(٤) «اللسان» (٣٠٤-٣٠٥/٥) قال الحافظ عاش إلى حدود العشرين وثلاث مائة.

□ تقريب التهذيب

سئل شيخنا رحمه الله: بالنسبة لكتاب "تقريب التهذيب" هل يستطيع أحد في هذا العصر أن يحققه ويخالف الحافظ ابن حجر فيه؟

فاجاب: أما وضع الكتاب فلا يستطيع أحد أن يضع مثله، لأنه جهود حافظ كبير، وإذا أشكلت علينا عبارات أهل العلم ولم نستطع الجمع والترجيح بينها رجعنا إلى عبارة الحافظ في "تقريب التهذيب".

وأما الأخطاء التي وقعت للحافظ فلأنه جهد كبير، وبعضها أخطاء كبيرة جداً^(١)، حتى إن شيخنا محمد الأمين المصري رحمه الله طلب منا ونحن في الجامعة الإسلامية أن يكتب كل واحد منا في عشرة من كل حرف، وكان قد أعطاني مقبولين من حرف الهمزة، فرأيت أن بعضهم يستحق أن يقال فيه: مجهول العين، وبعضهم صدوق، وبعضهم ثقة، وليس لدي من المراجع في ذلك إلا "تهذيب التهذيب"، فما ظنك لو راجع شخص جميع المصادر التي قد طبعت الآن.

فالانتقادات في موضعها، ومن ذلك الزمان، وأنا أتمنى أن يسر الله بأخ يقوم

(١) وقد سئل العلامة الألباني رحمه الله: هل هذه الأخطاء تنزع الثقة من التقريب؟

فقال: هذا مستحيل بل إذا رفعت الثقة عن هذا الإمام فليس هناك ثقة بأي إمام. اهـ من أسئلة أبي العنين للعلامة الألباني رحمه الله، فقد صار هذا الكتاب ولا يزال مرجعاً لطلبة العلم والعلماء؛ إذ تضمن أحكاماً على الرواة لأحد أئمة الحديث والنقاد الكبار، مع أن الكتاب لا يخلو من أخطاء وقد قام لتحرير هذا الكتاب حسب زعمها شعيب الأرنؤوط، وبشار عواد، وتنقيحه في كتابهما "تحرير التهذيب" فحشوه بالأخطاء الكثيرة من بتر لكلام الأئمة تارة، وتنقص لبعضهم تارة، وجزم بنفي ما هو موجود تارة، وتنقص للكتاب ومؤلفه تارة، وتعقب للحافظ فيما لا يخرج عن كلامه تارة، أو فيها الصواب حليفه تارة، مع ما يحملونه من سوء المعتقد والحد على علماء أهل السنة، وليس هذا الكلام رجاء بالغيب، ولا كذباً عليهم، وإنما هذا غيظ من فيض، ومن أراد المزيد فليراجع رسالتي "تنبيه الأريب على بعض أخطاء تحرير تقريب التهذيب"، ليرى المزيد ويستفيد.

بتعقبات للحافظ ابن حجر رحمه الله في هذا الكتاب القيم.

وأنا في بحوثي من ذلك الوقت إلى الآن أرجع إلى «تهذيب التهذيب»، ولا أرجع إلى «تقريب التهذيب» إلا إذا لم أستطع الجمع بين أقوالهم، فعندئذ أرجع إلى عبارة «التقريب» وأكتبها. «المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» (ص ١٦٤-١٦٥)

□ وقال رحمه الله: هناك بعض الرجال قد يحكم عليهم الحافظ في «التقريب» بأنهم ثقات وربما وجد منهم من هو متروك، مثل عباد بن منصور الناجي، وذلك بعد النظر في «الميزان» و«تهذيب التهذيب» فليتنبه. «بشائر الفرح» (ص ٩٢)

□ سئل الشيخ: هل يعتمد على توثيق وتضعيف الحافظ في «التقريب»؟

فأجاب: يعتمد عليه والذي يبحث هو أفضل؛ لأن الحافظ ربما يعتمد على توثيق من لا يعتمد عليه، على ابن حبان، وإن كان قد رد عليه في «مقدمة لسان الميزان»، فالذي لا يعتمد على «تهذيب التهذيب»، أو «تهذيب الكمال»، وعلى «ميزان الاعتدال» أحسن، والعاجز يرجع إلى «تقريب التهذيب»، وربما تختلف على عباراتهم فلا أستطيع أن أجمع بين عباراتهم فأرجع للعجز إلى «تقريب التهذيب»، وإلا فقد وجد أنه ربما يقول في بعضهم: مقبول، وقد وثقه يحيى بن معين، أو وثقه النسائي إلى غير ذلك^(١) إن استطعت أن ترجع إلى الأصول فعلت. (شريط كيف تتعلم البحث)

□ وقال: ونحن لا نرجع إلى «التقريب» إلا عند العجز، وإذا اختلفت عبارات المحدثين ولم نستطع التوفيق بينها رجعنا إلى «التقريب» والله المستعان. «المقترح» (ص ٧٠-٧١)

(١) من أمثلة ذلك أن الحافظ نقل في «التهذيب» توثيق ابن معين، وأحمد، وأبي حاتم لهشام بن عمرو الفزاري، ثم ترجم له في «التقريب» بقوله: (مقبول!) ونقل في ترجمة مشاش أبي ساسان من «التهذيب» توثيقه عن أبي حاتم، وابن معين، وغيرها ثم ترجم له في «التقريب» بقوله: (مقبول!) ونقل في ترجمة عبدالعزيز بن أبي سليمان من «التهذيب» توثيقه عن أحمد، وابن معين، وأبي داود، وغيرهم، ونقل تضعيف البرقي له ثم ترجم له في «التقريب» بقوله: (مقبول!).

□ وسئل الشيخ: نرى الحافظ في بعض التراجم يسوقها في «التهذيب»، ولا يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً ثم يترجم لصاحبها في «التقريب» بقوله (صدوق) فهل وقف على أقوال أخرى؟

فقال: يحمل هذا على أنه اعتمد على توثيق ابن حبان، أو رواية مثلاً الراوي عنه حريز بن عثمان، أو الراوي عنه مالك من قيل: إنه لا يروي إلا عن ثقة فينظر في الرجال الذين رووا عنه فلعله اعتمد على شيء من هذا. «المقترح» (ص ١٠٦-١٠٧)

مسائل الجهالة

□ سئل الشيخ رحمه الله: ما هو التعريف المعتبر عندكم لجهالة العين والحال؟

فأجاب: التعريف هو أن مجهول العين هو الذي لم يرو عنه إلا واحد، ولم يوثقه معتبر، وأن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان أو أكثر ولم يوثقه معتبر^(١)، ولم يشتهر بالطلب، حتى مجهول العين لو اشتهر بالطلب لقبول حديثه^(٢).

(عن شريط الامتياز بأجوبة شباب مسجد الرحمن)

□ سئل رحمه الله: ذكر الشيخ الألباني حفظه الله تعالى أن مستوري التابعين الذين روى عنهم جماعة من الثقات يُحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم، قال هذا في

(١) قال السخاوي: مجهول عين، وهو كما قال غير واحد: من له راو واحد فقط. «فتح المغيث» (٤٣/٢)، وانظر «نكت الزركشي» (٣٧٩/٣)، وقال العلائي: وأيضاً فالمجهول العين على قسمين: مجهول العين أصلاً ورأساً أيضاً، ومجهول العدالة بعد المعرفة باسمه وأن ظاهره الإسلام. «جامع التحصيل». (ص ٦٥).

(٢) فقد قال الإمام الذهبي: والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. «الميزان» (٤٢٦/٣)، فتعقبه الحافظ بقوله: وهذا الذي نسبته إلى الجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق في حق من كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه. «لسان الميزان» (٤/٥).

الحديث رقم (٢٥٣) في «السلسلة»، وسبقه ابن الصلاح فقال: إن الذين تقادم العهد بهم و لم يذكرهم أحدٌ بجرح أو تعديل يجب أن يكون العمل على الاحتجاج بحديثهم. فما صحة ذلك؟

فأجاب: الظاهر أن هذا اختيار ابن كثير^(١) والذهبي^(٢)، وقد استدلوا بحديث: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٣) والحديث لا شاهد فيه، لأنه لو قيل به فالتابعون وتابعو التابعين يشملهم هذا فمن بعدهم، إلى عصر الإمام البخاري رحمه الله، فهذا كلام لا تطمئن إليه النفس، والله أعلم. «المقترح» (ص ١٢٩-١٣٠) وقال: حديث: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله». لا يثبت كما قال العراقي وابن القطان، فلو ثبت فعلى أي شيء يحمل؟ ليس على الإخبار؛ لأنه قد وجد من يحمل العلم وليس يعدل، قالوا: هناك لام الأمر محذوفة قد جاءت عند بعضهم: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»^(٤)، ووجه آخر: «عدوله» بالثاء^(٥).
(الشريط السابع من مراجعة «التدريب»)

(١) قال الحافظ ابن كثير في المجهول: لكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن. اهـ «مختصر علوم الحديث» (١/٣٩٣) ط الحلبي.

(٢) قال الحافظ الذهبي: وأما المجهول من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، ومن ركابة الألفاظ... «ديوان الضعفاء والمتروكين» (ص ٣٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٣٣)، وابن أبي شعبة (١٧٥/١٢) عن ابن مسعود، وأخرجه مسلم (٢٥٣٦) أيضًا عن عائشة وأخرجه أيضًا (٢٥٣٤) عن أبي هريرة، وأخرجه أيضًا (٢٥٣٥) عن عمران ابن حصين رحمه الله.

(٤) كما في «فتح المغيث» (١٥/٢).

(٥) ذكره العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ١١٦-١١٧) واستغربه السخاوي في «فتح المغيث» (١٦/٢).

□ سئل شيخنا رحمه الله: ما حال حديث: «ليحمل هذا العلم من كل خلف

عدوله»؟

فأجاب: الذي يظهر أنه مرسل من مراسيل إبراهيم العذري، وجاء من طرق أخرى لا ترتقي إلى الحجية^(١)، وجاء عن الإمام أحمد أنه يقول: إنه صحيح^(٢)، وقد خولف الإمام أحمد رحمه الله^(٣).

ثم لو صح فهو على الأمر لا على الإخبار، بمعنى: ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله. قال بهذا بعض أهل العلم^(٤).

وقد استدل ابن عبد البر^(٥) بهذا الحديث على أن حملة العلم أو المحدثين عدول، وهذا مخالف لما جاء في تراجم المحدثين، فمثلاً سليمان بن داود الشاذكوني أبو أيوب - وكان حافظاً - جاء عنه أنه كان يشرب الخمر، وقال فيه الإمام البخاري: إنه أضعف

(١) الحديث أخرجه ابن عدي (١/١٥٣)، وابن حبان في «الثقات» (٤/١٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/١٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٢٥٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/٥٩)، من طرق عن معان بن رفاعه عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري مرسلًا، وإبراهيم قال الذهبي في «الميزان» (١/٤٥): لا يدرى من هو. اهـ وقد جاء الحديث عن جمع من الصحابة منهم ابن مسعود، وأسامة بن زيد، وأبو هريرة، وابن عباس، وعلي، وجابر بن سمره، قال الحافظ العراقي: وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور. «التقييد والإيضاح» (ص ٩-١٣).

(٢) كما في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٦٧)، ومال إلى تصحيحه الإمام ابن الوزير في «التنقيح مع التوضيح» (٢/١٢٩-١٣٠) ونقل تصحيحه عن ابن حبان.

(٣) تعقبه ابن القطان قائلاً: خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره انظر «بيان الوهم والإيهام».

(٤) هو الحافظ السخاوي في «فتح المغيب» (٢/١٥).

(٥) في «التمهيد» (١/٢٨)، و«جامع بيان العلم» (٢/١٥٢).

من كل ضعيف^(١).

وكذلك محمد بن عمر الجعابي نُقِلَ عنه أنه كان لا يصلي^(٢)، فالواقع يخالف ما قاله ابن عبد البر رحمته الله: أن حملة علم الحديث كلهم ثقات.

وعندنا بحمد الله «ميزان الاعتدال»، والإمام الشافعي رحمته الله يقول: من روى عن البياضي بيّض الله عيونه.

ويقول أيضاً في حرام بن عثمان: الرواية عن حرام بن عثمان حرام.

وما أكثر المحدثين الذين يُعتبرون من حملة الحديث ومن حفاظه الكبار، ومع ذلك فهم مُصَنِّفُونَ مثل: أحمد بن محمد بن سعيد الشهير بابن عقدة، فهو حافظٌ كبيرٌ أمثاله قليل في الحفظ من معاصريه، ومع هذا فهو ضعيف^(٣).

«المقترح» (ص ١٧٧-١٨٧)

□ وسئل رحمته الله: عن معروف بن مشكّام، وقول الحافظ فيه: صدوق مقرئ مشهور، مع أنه لم يوثقه أحد فهل ذلك لشهرته؟

فأجاب: ربما يعتبر بشهرته إذا كان مشهوراً بالطلب، ومشهوراً بالأخذ عنه، فربما يحكم عليه الحافظ بهذا، وإذا كان غير مشهور بالطلب ولو روى عنه جمع فيبقى متوقفاً فيه. اهـ.

«غارة الأشرطة» (٢٧/٢)

□ سئل الشيخ: هل رواية الثقة عن رجل غير معروف تعتبر تعديلاً له؟

فأجاب: رواية الثقة عن الرجل على الصحيح من أقوال أهل العلم لا تعد توثيقاً له، حتى لو قيل: إنه إذا احتج بحديث رواه عن لا يعرف يلزم أهل مذهبه أن

(١) راجع ترجمته من «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠٥).

(٢) كما في «ميزان الاعتدال» (٣/٦٧١).

(٣) بل متهم كما في ترجمته من «إتحاف الخليل».

يأخذوا بهذا الحديث؛ لأنهم مقلدون، أما الذي اختاره أصحاب المصطلح أنه لا يكون تعديلاً له، فقد يكون عدلاً عنده ضعيفاً عند غيره هذا أمر، أمر آخر أن الذين قيل فيهم: إنهم لا يروون إلا عن ثقة مثل شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، والإمام أحمد، ويحيى بن سعيد القطان، وحريز، وجمع، الصحيح أنه ما من أحد إلا وقد روى عن ضعيف^(١)، فذلك الإمام مالك بن أنس روى عن عبدالكريم ابن أبي المخارق وهو ضعيف، وذلك الإمام أحمد رحمهما الله روى عن عامر بن صالح الزبيري حتى قال يحيى بن معين: جن أحمد لما بلغه أنه روى عنه كما في «الميزان» في ترجمة عامر بن صالح، وذلك شعبة بن الحجاج يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثكم إلا عن ثلاثين وفي رواية عن ثلاثة، فما من أحد إلا وقد روى عن ضعفاء، فالحاصل أنه لا يعد توثيقاً له والله أعلم. (أجوبة نساء عن المصطلح)

□ رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن مجهول هل تنفعه؟

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في مقدمة «لسان الميزان» (١/٨٠): لكن من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده... الخ.

فقال الشيخ رحمته الله: نعم قيده بعنده؛ لأنه يجوز أن يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره، وما من أحد من هؤلاء إلا وقد روى عن ضعيف، أو عن ضعفاء^(٢).

(١) نص على ذلك الشافعي، والحاكم، والصنعاني كما سيأتي نقله عنهم في المسألة التي تلي هذه إن شاء الله.

(٢) قال الإمام الشافعي: ولا أعلمني لقيت أحداً قط برياً من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه. «الرسالة» (ص ٣٧٧) رقم (١٠٢٥).

وقال الحاكم بعد أن سرد رواية جمع من الأئمة عن بعض الضعفاء: وكذلك من بعدم من أئمة المسلمين قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر، لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين رحمهم الله. «المدخل إلى الإكليل» (ص ٨٥).

فالإمام مالك من الذين لا يروون إلا عن ثقات ومع هذا فروى عن عبدالكريم ابن أبي المخارق وعن عاصم بن عبيدالله وعن ثالث لا أذكر اسمه^(١) وهم ضعفاء.

الإمام أحمد أيضاً روى عن عامر بن صالح الزبيري وهو ضعيف حتى قال يحيى ابن معين: جُن أحمد لما روى عنه.

وهكذا شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن ثلاثين، وفي رواية: ما حدثتكم إلا عن ثلاثة^(٢).

أبوداود يقول: مشايخ حريز بن عثمان ثقات^(٣)، ورجعنا إلى أقرب مرجع وهو "تهذيب التهذيب" فوجدنا أن من مشايخه من هو مجهول ومن مشايخه من هو ضعيف.

فلا يكفي في توثيق الشخص أن يكون تلميذه لا يروي إلا عن ثقة، لكن ما أحسن ما قيده الحافظ ابن حجر رحمته الله بقوله: عنده.

الإمام الشافعي رحمته الله يروي عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، ف قيل للإمام الشافعي فقال: لئن يخر من السماء أهون عليه من أن يكذب، وهو عند المحدثين كذاب بل عند النسائي رابع أربعة النسائي يقول: الكذابون أربعة إبراهيم بن أبي يحيى في المدينة، ومحمد بن سعيد المصلوب في الشام، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان

= وقال الصنعاني رحمته الله: بعد أن قرر أن رواية من ينتقي عن الراوي غير تعديل له: فإن هذا الشرط لا يتم الوفاء به لأحد من أئمة الحديث وغيرهم. "توضيح الأفكار" (١/٣٤٣)، وقد بسطت المسألة باستيعاب في بحث واسع نفيس بعنوان: "القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة ومن روى عن كل أحد".

(١) هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني، كما بينه الشيخ رحمته الله في موضع آخر من كتبه ودروسه.

(٢) أخرجه أبونعيم في "الحلية" (٧/١٥٦)، وانظر "سير النبلاء" (٧/٢٠٩)، و"شرح العليل" لابن رجب (١/٧٩).

(٣) "سؤالات الآجري لأبي داود" (٢/٢٤٨) رقم (١٧٤١).

بخراسان^(١).

فهو جعله من رموس الكذابين، والإمام أحمد يقول فيه: إنه قدرني رافضي ماذا كل بلاء فيه.

القصد: أنه لا يكفي أن يقول: لا أروي إلا عن ثقة، بل لابد أن تنظر ماذا قال غيره، يجوز أن يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره.

قيل للإمام مالك: لم رويت عن عبدالكريم بن أبي المخارق؟ قال: غرني بكثرة^(٢)، فربما يغتر بشيء، يعني: ما نوثقه ما نحكم عليه بأنه ثقة يقال: ثقة عنده.

(الفتا الحسان على «مقدمة لسان الميزان»)

وقال أيضاً: الإمام مالك روى عن عبدالكريم بن أبي المخارق وقد جاء في ترجمة الإمام مالك رحمته الله أن الإمام أحمد^(٣)، وجماعة يوثقون بمجرد رواية مالك عنه، الإمام مالك ملتزم ألا يروي إلا عن ثقة، وهو أحسن من وثي بما اشترط والتزم به^(٤)، لكن مع هذا لابد من البحث عن ذلك، أوثق أم لم يوثق، لأننا نخشى أن يكون كعبدالكريم بن أبي المخارق. اهـ (الشريط السابع عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

(١) «مجموعة رسائل للنسائي» (٧٦) ونقله عنه غير واحد.

(٢) جلوسه في المسجد. كما في «فتح المغيب» (٢/٢٥)، وقال ابن عبدالبر رحمته الله: وإنما روى مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمعة والصمت فغره ذلك منه، ولم يدخل عنه في كتابه حكماً أفرد به. «التمهيد» وانظر «سير النبلاء» (٦/٨٣)، و«الميزان» (٢/٦٤٦).

(٣) قال الإمام أحمد كما في «سؤالات ابن هاني» (٢٣٦٧) ما روى مالك عن أحمد إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك فهو ثقة.

(٤) صرح بذلك ابن المديني والنسائي وابن مهدي وأحمد بن صالح وقد ذكرت نصوصهم في ذلك في كتابي «القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة ومن يروي عن كل أحد».

وقال أيضاً في خارجة بن الصلت: روى عنه الشعبي و عبد الأعلى بن عبد الحكم الكلبي ولم يوثقه معتبر فهو مجهول الحال، وقول ابن أبي خيثمة: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة، قاله عن يحيى بن معين كما في "تهذيب الكمال" فهو توثيق مطلق غير مقبول.

□ الضعف ينافي الجهالة

سئل الشيخ رحمه الله: إذا قال أحد الأئمة في أحد الرواة: ضعيف. وقال الآخر: مجهول. فيألى ماذا يصير؟

فأجاب: هذا الذي قال إنه مجهول قال بحسب علمه، وذلك عرف عنه شيئاً زائداً فيصير إلى أنه ضعيف.

□ رواية الجمع وإن كانوا ضعفاء ترفع الجهالة

فقد سئل الشيخ عن راوٍ قيل فيه: شيخ. وزوى عنه أناس من مراتب الشواهد هل يرفعون جهالته؟

فأجاب: الظاهر أن جهالته ترفع إلا إذا كان الراوي عنه كذاباً فربما إن الكذاب يروي عن من لم يوجد ولم يخلق^(١).

□ التعديل من معتبر مقدم على التجهيل

قال الشيخ رحمه الله في نبيح العنزي: وثقه أبو زرعة، وذكره علي بن المديني في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، ولا يضر هذا لأنه قد عرفه أبو زرعة والله أعلم.

"الصحيح المسند" (١٧٣/١)

(١) لهذا تجد الذهبي يعبر عن هذا الصنف بقوله نكرة، لا وجود له، كما قالها في صالح بن عامر. "الميزان" (٢٩٥/٢)، وقال في ترجمة سعيد بن عقبة روى عنه أحمد بن حفص السعدي، قلت: لعله اختلقه السعدي. "ميزان الاعتدال" (١٥٣/٢).

□ قولهم في الراوي: (معروف يرفع عنه الجهالة)

فقد سئل الشيخ، عن قول ابن المديني في طلحة بن أبي سعيد الإسكندراني: (معروف)، هل لذلك معنى فوق رفع الجهالة؟

فأجاب: فيها معنى رفع الجهالة، ويحتمل أن يكون معروفاً ثقة، أو مخطئاً، أو معروفاً كذاباً، فالعبارة فيها رفع الجهالة^(١)، ولا يرتفع إلى مرتبة الاحتجاج، ويعتبر به.

«المقترح» (ص ٧٧)

□ مسألة الشهرة بالطلب

قال الشيخ رحمه الله: في «فتح المغيث» مثل بمالك وبأمثال مالك، ومالك قد اشتهر بالطلب، واشتهر أيضاً بالعلم والتوثيق، فهم ما أتوا بشخص مجهول لا يعرف وقد عرف بالطلب، أتوا بأئمة أمثال الإمام مالك، فإذا اشتهر بالطلب وشهد له الناس بالطلب وقبلوا حديثه يقبل، لكن اشتهاره بالطلب يشهد له أناس من معاصريه أنه اشتهر بالطلب، يقول: فلان اشتهر بالطلب، وكان معنا ويجالس العلماء ويكتب معنا. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة «التدريب»)

□ سئل الشيخ رحمه الله: عن راوٍ ما روى عنه إلا واحد ولم يوثقه معتبر، وعرفت عينه، كأن يقال: القاضي فلان قاضي بلد كذا؟

فأجاب: أرى الحافظ ابن حجر رحمه الله في «تقريب التهذيب» أنه يرفعه من مجهول العين إلى مقبول، معناه إذا توبع وإلا فلين، هذا تصرف الحافظ فيما رأيته في «تقريب التهذيب»، وهو تصرف حسن فجزاه الله خيراً^(٢).

(الشريط الثامن من أشرطة مراجعة «تدريب الراوي» وبنحوه في «غارة الأشرطة» (٢/٢٦٤)

(١) العينية لا الحالية.

(٢) أما ابن عبد البر فيرى أن ذلك رافع للجهالة العينية والحالية كما إذا اشتهر بالزهد، أو النجدة، أو الكرم فأما إن اشتهر بالعلم فقبوله من باب أولى. «فتح المغيث» (٢/٤٦).

ذكر الحافظ عن الإمام مالك أنه قال: لا يحمل عمن لم يعرف بالطلب.

فقال الشيخ: يعني: شخص (مقبول) لكن ما عرف بالطلب (مقبول) على اصطلاح الحافظ ابن حجر في "التقريب" أو (مجهول) ما عرف بالطلب فهذا لا يحتاج به، والإمام مالك من كبار أتباع التابعين دليل على أنه إذا كان غير معروف بالطلب حتى لو كان من التابعين^(١)، لأن مالكاً نفسه من كبار أتباع التابعين. اهـ.

(من شريط «النكت الحسان»)

وقال في مالك بن الخير الزبادي: روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر، فهو مجهول الحال، وأما قول الذهبي في الميزان، إن من روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر يوثق فهذا إذا كان مشهوراً بالطلب^(٢).

حاشية المستدرك (٣٩/٢)

□ كيف تعرف شهرته بالطلب؟

□ سئل رحمه الله عن قولهم في الرجل: (طلابة) هل هي في منزلة قولهم: (شيخ) أم (صديق)؟

فأجاب: الذي يظهر أنها أرفع من قولهم: (شيخ) ومعناها أنه كثير الطلب، إلى ما تقدم قبل إنه إذا اشتهر بالطلب وما جرح فإن حديثه يقبل. «المقترح» (ص ٨٩)

□ وسئل عن قولهم: (رحال)، أو (جوال) هل فيها دلالة على الشهرة بالطلب، وكذا قولهم: (معروف)؟

فأجاب: (رحال) يكون أشهر وكذلك (جوال) وهو يحتاج إلى معرفة العدالة والضبط، و(معروف) تقدم أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، إذا لم يوثق. والله أعلم.

«المقترح» (ص ٩٠-٩١)

(١) لا يحتاج بحديثه.

(٢) كما قيده الحافظ ابن حجر في ترجمة مالك بن الخير من «لسان الميزان».

□ سكوت ابن أبي حاتم والبخاري عن الراوي هل يعد توثيقاً له؟

سئل الشيخ رحمه الله: إن أبا حاتم قد سكت عن بعض الرواة في "الجرح والتعديل" ثم يوثقهم في "العلل" فهل هذا يقوي قول أحمد شاكر^(١) في توثيق من سكت عنه أبو حاتم؟

فأجاب: لا، ليس بصحيح فرب اسم يذكر في "الجرح والتعديل" ويترك بياضاً حتى يطلع عليه ويحكم عليه بما يستحق^(٢)، وقد يكون في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه شيئاً، ويوثقه النسائي، أو يكون في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه شيئاً، ويوثقه البخاري فقد استفادوا من كتبه، وقد يوثقه غير البخاري من هو أنزل، فهذا ليس بصحيح.

وقد ألف بعض إخواننا^(٣) رسالة قيمة في الرد على من قال: إن أبا حاتم والبخاري إذا ذكرا الراوي في كتابيهما ولم يتكلما عليه بشيء فإن حديثه حسن ورد عليهم ردّاً جيداً: "غارة الأشرطة" (٢٦٩/٢).

وسئل عن ذلك مرة أخرى فقال: هذا ليس بصحيح بل الذين سكت عنهم البخاري ربما يكونون ثقات، أو يكونون ممن يحسن حديثهم، أو يكونون ضعفاء، أو يكونون متروكين.

(١) نص عليه أحمد شاكر في تحقيقه "لتفسير ابن جرير" (٨٥/١)، وقد سبقه إلى ذلك المجد أبو البركات ابن تيمية كما في "زاد المعاد" (٤٧١/١)، و"نيل الأوطار" (٣٤٠/٣).

(٢) قال رحمه الله: على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى. "الجرح والتعديل" (٣٨/٢). وقال الحافظ ابن كثير في موسى بن جبير: وذكره ابن أبي حاتم في كتاب "الجرح والتعديل" ولم يحك فيه شيئاً من هذا، ولا هذا، فهو مستور الحال: "التفسير" (٢٤٢/١). انظر "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان تحت رقم (٢٣٨٩).

(٣) هو عذاب الحمش في رسالته "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل".

كلام الشيخ رحمه الله في منزلة جرح وتعديل بعض الأئمة

□ ١ - ابن حبان:

قال الشيخ رحمه الله:

الثانية: قد أنقل من ثقات ابن حبان رحمه الله ولا أجد للراوي توثيقاً ولا تجريحاً، وقد علم أن ابن حبان رحمه الله يوثق المجهولين.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة «لسان الميزان» (ص ١٤):

فصل: قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلاً مقبول الرواية إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها.

قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبوحاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حالة باقية عند غيره.

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: (العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم)^(١).

وقال في ضابط الحديث الذي يحتج به: إذا تعرض راويه من أن يكون مجروحاً، أو

(١) انظر «الثقات» (١/١٣)

فوقه مجروح، أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلاً، أو منقطعاً، أو كان المتن منكراً، هكذا نقله الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي في «الصارم المنكي» من تصنيفه، وقد تصرف في عبارة ابن حبان لكنه أتى بمقصده وسياق بعض كلامه في أيوب آخر مذكور في حرف الألف^(١). اهـ.

* وقال ابن عبد الهادي رحمه الله (ص ١٠٣)^(٢):

وقوله -أي السبكي-: إن هارون بن قزعة ذكره ابن حبان في «الثقات»، ليس فيه ما يقتضي صحة الحديث الذي رواه ولا قوته، وقد علم أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم، وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال في الطبقة الثالثة: سهل يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعقوب ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه، هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب «الثقات» ونص على أنه لا يعرفه.

وقال أيضاً: حنظلة شيخ يروي المراسيل لا أدري من هو، روى ابن المبارك عن إبراهيم بن حنظلة عن أبيه وهكذا ذكره لم يزد.

وقال أيضاً: الحسن أبو عبد الله شيخ يروي المراسيل، روى عنه أيوب النجار لا أدري من هو ولا ابن من هو.

وقال أيضاً: جميل شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة، روى عنه عبد الله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو.

وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً، لم يعرف حاله، وينبغي أن ينتبه لهذا،

(١) من كتابه «الصارم المنكي».

(٢) وكلام ابن حبان بنصه موجود في «الثقات» (١/ ١١-١٣).

ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، على أن ابن حبان قد اشترط في الاحتجاج بخبر من يذكره في هذا الكتاب شروطاً ليست موجودة في هذا الخبر الذي رواه هارون، فقال في أثناء كلامه: والعدل: من لم يعرف منه الجرح، إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم.

هذه طريقة ابن حبان في التفريق بين العدل وغيره، وقد وافقه عليها بعضهم وخالفه الآخرون، وليس المقصود هنا تحرير الكلام على هذا، وإنما المراد التنبيه على اصطلاح ابن حبان وطريقته.

قال: فكل ما أذكر في الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرضت خبره عن خصال خمس، [فإذا وجد خبر منكر عن واحد من ذكرته في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفع من إحدى] خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتاج بخبره، أو يكون دونه رجل وإياه لا يحتاج بخبره، أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعاً لا تقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه. اهـ.

تلييض مهم:

تساهل ابن حبان رحمه الله هو في توثيق المجهولين، وأما في التجريح فشديد التجريح، حتى إنه يقول في بعض من الشيخين: يروي العضلات عن الأثبات فاستحق الترك. "رجال الحاكم" (١/٦-٨)

تلييض آخر:

قال الشيخ رحمه الله: أما مسألة التوثيق فابن حبان في نوع واحد، وهو توثيق غير المجهولين الذي شاركه فيه غيره فتوثيقه معتبر. "نغارة الأشرطة" (٢/٦٠)

□ وسئل الشيخ رحمه الله: عن قال فيه ابن حبان: (ثقة) أو: (مستقيم)؟

فأجاب: من أهل العلم كما في «التنكيل» بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل^(١)، من قال فيه: إنه يقبل، وهو اختيار العلمي، أما (ثقة) فالغالب أنه قد عرف هو نفسه بالتساهل في توثيق المجاهيل فيتوقف، فإذا وثق غير مجهول يقبل منه أما المجهولون فقد عرف منه التساهل في هذا. «المقترح» (ص ٥٥)

إلا أن الشيخ وإن كان لا يرى قول ابن حبان في الراوي (ثقة)، أو (مستقيم الحديث) تعديلاً كافياً لقبول خبر الراوي، إلا أنه يرى أن الراوي الذي وصفه ابن حبان هذه الأوصاف أرقى حالاً من الراوي الذي ذكره ابن حبان وسكت عنه.

قال الشيخ رحمه الله: لكن بما أن «الثقات» أصح موجوداً بين يديك فإذا وجدت ابن حبان يقول في الراوي: (ثقة)، أو (ثقة متقن)، (مستقيم الحديث) فهذا أحسن، والعلمي يرى قبول هذا، وإذا وجدت مجرد ذكره في «الثقات» ولم يقل ثقة فهذا مما تتوقف فيه. «نغاة الأشرطة» (٣٠٧/١)

وقال رحمه الله: أما إذا اطلعت أنت على «ثقات ابن حبان» ووجدته ينص على شخص بأنه ثقة فهو أرفع من مجرد ذكره في كتابه «الثقات». «نغاة الأشرطة» (٣٠٠/١)

□ ٢- يحيى بن معين:

كان المحدث الضعيف يتصنع ليحيى بن معين، ثم يحيى بن معين يقول: (ثقة) وأهل بلده يجرحونه من أجل هذا، فإذا رأيت يحيى يوثق رجلاً غريباً وقد جرحه أهل بلده فأهل بلده أعلم من يحيى به^(٢). (آخر شريط من شرح «مقدمة صحيح مسلم»)

(١) لم ينقله عن غيره إنما ذكره عن نفسه انظر «التنكيل» (٤٥٠/١) وأيده عليه العلامة الألباني

رحمته في الجملة، وعليه عمل الحافظ ابن حجر رحمه الله في «التقريب» والله الحمد والمنة.

(٢) ذكر هذا العلامة العلمي رحمه الله، في حاشيته على «الفوائد المجموعة» (ص ٣٠).

□ ٣- الإمام النسائي:

هو يقول إنه: (لا يترك الرجل حتى يجمع على تركه)، وحمل قوله: (حتى يجمع على تركه) على إجماع خاص، وذلك أن المحدثين رحمهم الله تعالى، طبقات، طبقة متشددة، وطبقة متوسطة.

فمن الأولى: شعبة، وسفيان، فشعبة متشدد، وسفيان متوسط.

ومن الثانية: عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، فيحيى بن سعيد القطان متشدد، وعبدالرحمن بن مهدي متوسط.

ومن الثالثة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فيحيى متشدد، وأحمد بن حنبل متوسط.

ومن الرابعة: البخاري وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، أبو حاتم متشدد، والبخاري متوسط.

ذكر هذا السيوطي رحمته الله في مقدمة كتاب النسائي^(١).

(الشريط الأول من شرح "مختصر علوم الحديث")

□ ٣- أبو حاتم:

□ قيل للشيخ رحمته الله: قول ابن دقيق العيد لا يكون تجهيل أبي حاتم حجة ما لم يوافقه غيره^(٢).

فقال: هذا ليس بصحيح أبو حاتم جهل رجلاً ما جهله إلا أبو حاتم فنحن بين شيئين، إما أن نأخذ بتجهيل أبي حاتم، وإما أن يبقى الرجل مجهولاً (لأنه) ما

(١) (١/٣-٤)، نقلاً عن "النكت" (١/٤٨٢) لابن حجر.

(٢) لم أقف على هذا القول المحكي عن ابن دقيق العيد بعد البحث الطويل أنا أستبعده عنه وما أراه إلا وهماً من السائل والله أعلم.

عارضه من يوثقه، فإما أن نأخذ بتجهيل أبي حاتم، أو نبقية نحن مجهولاً؛ لأنه ما وثقه معتبر ولأن نأخذ بتجهيل أبي حاتم أولى من أن نحكم عليه بأنه مجهول و"ميزان الاعتدال" مملؤ بتجهيل أبي حاتم^(١).

ثم قال: يدفع تجهيل أبي حاتم بتوثيق البخاري، أو علي بن المديني، أو يحيى بن معين، أو الإمام أحمد.

وسئل الشيخ: لماذا يكثر أبوحاتم من التجهيل لمن لا يعرفه؟
فأجاب: أبوحاتم متشدد.

(مراجعة التدريب الشريط الثامن)

□ ٤- العجلي:

سئل رحمه الله: ما وجه تساهل العجلي؟

فأجاب: قد عرف بالاستقراء من تفرد مع ابن حبان بتوثيق بعض الرواة الذين لم يوثقهم غيرهما، فهذا عرف بالاستقراء، وإلا فلا أعلم أحداً من الحفاظ نص على هذا، والذي لا يوثقه إلا العجلي، والذي يوثقه أحدهما أو كلاهما، فقد لا يكون بمنزلة صدوق، ويصلح في الشواهد والمتابعات، وإن كان العجلي يعتبر أرفع في هذا الشأن فهما متقاربان...

"المقترح" (ص ٥٣)

□ ٥- إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:

قال: أما الحافظ ابن يعقوب الجوزجاني فهو شديد التحامل على أصحاب علي^{عليه السلام}.

"الشفاعة" (ص ١٤٦)

وقال: الجوزجاني فيه شيء من النصب، فإذا تحامل على شيعة نظرت ماذا قال

(١) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة أبان بن الحكم من "ميزان الاعتدال": اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائله فأن ذلك هو قول أبي حاتم فيه اهـ وينحوه في مقدمة كتابه "المغني في الضعفاء" (١/٣٤-٣٥).

(عن شريط النكت الحسان على "مقدمة لسان الميزان")

غيره^(١).

□ ٦- أبو الفتح الأزدي:

قال الشيخ رحمه الله: أبو الفتح الأزدي متشدد.

"غارة الأشرطة" (٥٩/٢)

□ ٧- ابن شاهين:

وسئل شيخنا رحمه الله عن ابن شاهين؟

فأجاب: ابن شاهين أعرف أنه من المتساهلين^(٢).

"المقترح" (ص ٨٩)

□ ٨- الإمام الدارقطني:

سئل شيخنا عن تساهل الدارقطني فقال: أما الدارقطني فيحتاج إلى دراسة، والله

"المقترح" (ص ٨٣)

أعلم.

وقال: وهكذا الدارقطني فهو متساهل في سننه وهو إمام يقول الذهبي: وأنت إذا

قرأت في كتابه العلل، تدهش ويطول تعجبك، لكن في سننه تساهل فربما يحسن

أحاديث أسانيدها ضعاف، أو ربما يقول: رجاله ثقات. وفي سننه ضعفاء، فهو

"الغارة" (٢٦٣/٢)

يتساهل في سننه^(٣).

وسئل رحمه الله: هل الدارقطني متساهل في التوثيق؟

(١) قال الحافظ ابن حجر: الجوزجاني كان ناصباً منحرفاً على علي بن أبي طالب. انظر "هدي الساري"

(ص ٣٩٠)، وانظر منه (ص ٤٠٦)، وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق،

في الميل على علي بن أبي طالب. "ميزان الاعتدال" (١/٧٥-٧٦)، وللمعلمي رحمه الله في "التنكيل" كلام

في رد هذا القول، فراجع غير مأمور.

(٢) قال الإمام الألباني رحمه الله في "الضعيفة" (١١/٢/٦٢٧): قد لمسنا في توثيقات ابن شاهين من

التساهل ما عرف به غيره.

(٣) راجع "مقدمة رجال الدارقطني" لشيخنا رحمه الله.

فأجاب: الدارقطني في «سننه» غير الدارقطني في كتاب «العلل»؛ ففي سننه يحصل منه تساهل في التصحيح والتوثيق والتحسين^(١)، لكن بما أن السنن غالبها غرائب فينبغي أن تبحث، وأيضاً أبو الطيب الهندي رحمه الله خرج الدارقطني وأتى بفوائد طيبة جزاه الله خيراً.

«الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة» (ص ١٨٢-١٨٣)

وقال في ترجمة محمد بن عبدالله الصنعاني: قال الدارقطني عقب الحديث -وكفى به-: رواه مجهولون وضعفاء، إلا شيخنا وابن عبد الباقي. «رجال الدارقطني» (ص ٤٠٣)

□ ٩- ابن السكن:

سئل الشيخ عن ابن السكن فقال: أما ابن السكن فلم أقرأ كثيراً عنه، والذي يظهر أنه من المتساهلين في التصحيح.

«غارة الأشرطة» (١/٣٠٠)

□ ١٠- الإمام البزار:

قال شيخنا رحمه الله: أما البزار فقد عرف تساهله^(٢). «المقترح» (ص ٨٣)

وقال: أما البزار فعند أن كنت أبحث في «كشف الأستار عن زوائد البزار»^(٣)، وجدته متساهلاً؛ يحسن أحاديث فيها متهمون، ويصحح أحاديث فيها متهمون، وناهيك بالحافظ الهيثمي صاحب «مجمع الزوائد»، وهو من المتساهلين فهو ينبه على كثير من تساهلاته.

«غارة الأشرطة» (١/٣٠٠)

□ ١١- الحاكم النيسابوري:

قال الشيخ رحمه الله في ترجمة عبدالرحمن بن حبيب بن أردك: قال النسائي: منكر

(١) وأما في التضعيف فقد قال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/٨٨٨): فإن الدارقطني قل أن يضعف رجلاً ويكون فيه طب.

(٢) قال الهيثمي: البزار يتساهل في التوثيق. «كشف الأستار» (٣/٢١٩). وقال الألباني فيه: متساهل. «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص ٧٦).

(٣) لبحث «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين».

الحديث. كما في "تهذيب التهذيب"، وأما توثيق ابن حبان والحاكم له فغير مقبول هنا؛ لأنها متساهلان. "تحقيق التفسير" (٥١٩/١)

□ وسئل الشيخ: أيهما أشد تساهلاً الحاكم أم ابن حبان؟

فأجاب: تساهل ابن حبان في توثيق المجاهيل وتصحيح أحاديثهم، هذه المسألة شاركه فيها الحاكم وزاد: رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مثل روايته لإسحاق ابن بشر الكاهلي وللواقدي وإسحاق بن بشر البخاري ومحمد بن حاتم الكشي وأبي بكر بن أبي دارم فالحاكم شارك شيخه ابن حبان وزاد عليه التساهل في التصحيح والإكثار من الآثار الموضوعة. (مراجعة التدريب)

وقال رحمه الله: في ترجمة شريك بن الخطاب العنبري: ترجمه ابن أبي حاتم رحمه الله (ج ٤/ص ٣٦٧): فقال: روى عن ابن أبي نجيح، روى عنه حبان بن هلال، ومحمد ابن عيسى الطباع، وعبيد الله بن عمر القواريري، سمعت أبي يقول ذلك. اهـ والحاكم في آخر الصفحة (٩٦/١) رقم (١١٣٤). ط الحرمين. يقول: وهو شيخ ثقة من الأهمواز. والله أعلم.

ولكن الحاكم متساهل، فالمعتبر كلام أبي حاتم وهو مستور الحال. والله أعلم.

"رجال الحاكم في المستدرک" (٤١٧/١)

وقد أخرج الحاكم حديثاً ثم قال: وأبوسعيد هو عقيصاء ثقة، فتعقبه الشيخ قالاً: في "ترتيب تاريخ ابن معين" (٧٠٧/٢) أبوسعيد عقيصاء سمع من علي؟ قال: نعم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فمن أين للحاكم أنه ثقة مأمون^(١). "مستدرک" (١٤٥/٣)

وسئل الشيخ عن تعديل الحاكم فقال: هو متساهل أما في "تاريخ نيسابور" فالناس عيال عليه فيه. (نقله عنه شيخنا يحيى الحجوري)

(١) بل تركه الدارقطني وقال الجوزجاني: غير ثقة كما في "الميزان" (٨٨/٣)، و"اللسان" (٢١٩/٤).

وقال شيخنا: والحاكم متساهل في تصحيح أحاديث المجهولين فقد ذكر في «المستدرک»^(١)، بعد حديث أبي هريرة: «من لا يدعو الله يغضب عليه»، قال: هذا حديث صحيح الإسناد فإن أبا صالح الخوزي، وأبا المليح الفارسي لم يذكرنا بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين.

□ ١٢- ابن القطان الفاسي:

قال الشيخ رحمه الله: متشدد فرما يجرح بما ليس بجرح^(٢). «غارة الأشرطة» (٥٩/٢)

□ ١٣- أبو محمد بن حزم:

سئل الشيخ رحمه الله: عن حكم ابن حزم على سعيد بن أبي هلال بالاختلاط؟

فقال: أما حكم أبي محمد بن حزم، فالظاهر أنه ليس بحجة، أبو محمد بن حزم رحمه الله حجة ثقة مأمون في نقله، أما في أحكامه كغيره من العلماء، بل فيها يتعلق بعلم الحديث أنزل من غيره من العلماء، فعلى هذا لا يحكم عليه بأنه مختلط.

(الامتنان بأجوبة شباب مسجد الرحمن)

وهكذا «المحلى» لأبي محمد بن حزم يعتبر كتاب فقه، وكتاب جرح وتعديل، وكتاب تصحيح وتضعيف، وكتاب ردود على أباطيل، فأنصح كل طالب علم أن يقتنيه، ويحذر من بعض تصحيحاته، أو بعض تضعيفاته لبعض الأحاديث.

ثم أيضاً يحذر من تهجمه على العلماء، التهجم الذي فيه مجازفة غير مقبول من أبي محمد بن حزم رحمه الله، فرما تحامل على الإمام مالك، أو على أبي حنيفة، أو على غيره من الأئمة، نستفيد من كتابه، أما تحامله فلا. وكذلك لا يعتمد عليه في الأسماء والصفات، فإنه أول كثيراً منها.

(١) «المستدرک» (١/٦٧٣) ط الحرمين.

(٢) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة ابن القطان من «تذكرة الحفاظ» (٤/١٤٠٧): لكنه تعنت في أحوال الرجال لما أنصف بحيث يلين هشام بن عروة ونحوه.

□ ١٤- ابن قتيبة:

سئل شيخنا عن ابن قتيبة: هل هو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل؟

فأجاب: أما ابن قتيبة فهو متكلم فيه، ولا أعلم له كبير كلام على الجرح والتعديل، بل هو ناقل، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: إنه خدع العقيدة^(١)، ودافع عنها بكتبه، ومنها: «تأويل مختلف الحديث»، وقد قيل: إن به شيئاً من النصب، وقد أنكر العلماء على الحاكم قوله: أجمعوا على أن القتي - هو يعني: ابن قتيبة - كذاب. فقال الحافظ الذهبي بعدها: هذا كلام ليس بصحيح^(٢)؛ فهو قد خدع السنة، جزاه الله خيراً، وهو ليس من أئمة الجرح والتعديل.

□ ١٥- ابن النديم:

سئل عنه شيخنا: هل هو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل؟

فأجاب: أما ابن النديم فجروح جداً؛ رافضي معتزلي واسمي: محمد بن إسحاق ابن النديم، كما في «لسان الميزان»^(٣)، فلا يعتمد عليه ولا كرامه^(٤). «الغارة» (٢٧٤/٢)

□ ١٦- محمد بن سعد الهاشمي مولاهم البصري:

سئل الشيخ رحمته الله: أغلب مادة ابن سعد في الرجال عن الواقدي، ما أثر ذلك

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وابن قتيبة من المنتسبين لأحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة. «الفتاوى» (٣٩١/١٧)، ولقبه بخطيب السنة. «الفتاوى» (٣٩٢/١٧).

(٢) ونص كلامه: هذه مجازفة قبيحة، وكلام من لم يحتف الله. «الميزان» (٥٠٣/٢).

(٣) (٨٠/٥).

(٤) قال المعلمي رحمته الله: وابن قتيبة وابن النديم لا شأن لهما في معرفة الراوية والخطأ والضواب فيها، وأحوال الرواة ومراتبهم، وإنما فن ابن قتيبة معرفة اللغة والغريب والأدب، وابن النديم رافضي وراق فنه معرفة الكتب التي يتجز فيها. «التكميل» (٩٤/١).

في قبول تجريجه؟

فأجاب: ابن سعد رحمته الله يعتبر من أئمة الجرح والتعديل، وعباراته تنقل في «التهذيب»، وفي غيره، و«طبقاته» موجودة فإذا وجدت الجرح مأخوذاً من شيخه الواقدي تركته، فإن الواقدي هو مجروح نفسه، بل قال النسائي رحمته الله: الكذابون أربعة -أي: رموس الكذابين-: الواقدي ببغداد، ومحمد المصلوب بالشام، مقاتل بن سليمان بخرسان، وإبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة^(١).

فالواقدي يعتبر رأساً من رموس الكذابين، لكن إذا وقفت أنت نفسك على الطبقات، ولم تر الجرح من شيخه فهو مقبول وله مكانته^(٢)، ولا يعارض من جرحه الإمام البخاري أو الإمام أحمد أو يحيى بن معين، فهو أنزل منهم، وأنصح في هذا بمراجعة «التنكيل» فإنه بين أنه نفسه ليس بالعمدة لكنه يؤخذ إذا لم يعارضه شيء^(٣).

«غارة الأشرطة» (١٨٠/١)

□ ١٧- الحافظ الهيثمي:

قال الهيثمي في سند فيه راو مجهول: رجاله ثقات.

فقال الشيخ رحمته الله: ثم قول الهيثمي: (رجالهم ثقات). لعله اعتمد على توثيق ابن حبان كما يحصل غير مرة.

وحكم شيخنا على عمرو بن رافع أنه مستور الحال ثم قال: وقول الهيثمي: رجاله

(١) «مجموعة رسائل للنسائي» (ص ٧٦) ونقله عنه غير واحد.

(٢) قال الإمام الذهبي: وكذا تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتاب «الطبقات» له بكلام جيد مقبول. «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص ١٧٢).

(٣) قال المعلمي رحمته الله: ومع ذلك فليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده، ومعرفة درجة رجاله في حد أن يقبل منه تليين غيره، على أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف. «التنكيل» (٩٥/١).

ثقات. لعله اعتمد على توثيق ابن حبان لعمر بن رافع. «حاشية ابن كثير» (٥٤٠/١).
وحكم على القعقاع بن عبدالله أنه مستور الحال ثم قال: أما قول الحافظ الهيثمي
في «المجمع» (٨/٨): رجاله ثقات. فلعله اعتمد على ابن حبان؛ وابن حبان معروف
بتوثيق المجهولين. «حاشية ابن كثير» (٤٦٣/٢)، وراجع ترجمة الهيثمي من «إتحاف الخليل»

□ ١٨- الحافظ المنذري:

نقل الشيخ عن الهيثمي في «المجمع» (٣٧٨/١) أنه وثق النعمان بن قراد، ونقل
عن الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤٤٨/٤) أنه قال: في سند حديث هو
فيه: وإسناده جيد ثم قال: قد اعتمد هذان الحافظان على توثيق ابن حبان للنعمان بن
قراد، وهو مجهول؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم (٤٤٦/٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا
تعديلاً، ولم يذكر عنه الحافظ راوياً سوى زياد بن خبثمة فهو مجهول العين، وأما
ابن حبان فإنه يوثق المجهولين كما في مقدمة «لسان الميزان». «الشفاعة» (ص ٨٢)

□ ١٩- الإمام الذهبي:

ذكر لشيخنا رحمه الله قول الذهبي في راو: (صدوق).

فقال: لا بد أن ينظر ماذا قال العلماء المتقدمون وترجع إلى «تهذيب التهذيب» فإذا
قال حافظ من الحفاظ المتقدمين، الذين هم من معاصري يحيى بن معين: إنه صدوق
فيكون صدوقاً، وأما إذا لم يوثق ثم يأتي الحافظ الذهبي ويقول: إنه ثقة، أو صدوق
فنحن نتوقف في كلام الحافظ الذهبي^(١)، وكثيراً ما يقول في كتابه «الكاشف»: فلان

(١) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة خالد بن أنس: وقد تكرر للذهبي في هذا الكتاب إيراد ترجمة
الرجل من كلام بعض من تقدم فتارة يورده كما هو وتارة يتصرف فيه وفي الحاليين لا ينسبه
لقائله فيوهم أنه من تصرفه، وليس ذلك بجيد؛ فإن النفس منه إلى كلام المتقدمين أميل، وأشد
ركوئاً. وبالله التوفيق. «لسان الميزان» (٤٣٠-٤٣١). وقال في ترجمة علي بن صالح الأنماطي:
فينبغي التثبت في الذين يضعفهم المؤلف من قبيل. «لسان الميزان» (٢٧٥/٤).

وثق فنرجع فإذا هو اعتمد على توثيق ابن حبان أو توثيق العجلي، أو توثيقهما، فالمعتبر في هذا هو الرجوع إلى كلام المتقدمين رحمهم الله، أما الإمام الذهبي ففي قوله: صدوق، أو كذا فيبينه وبين الرجل مراحل. «المقترح» (ص ٥٢).

□ وقال قد يذكر الحافظ الذهبي رحمه الله بعض المحدثين الصوفية ويثني عليهم ويصفهم بأوصاف ضخمة، فأنقل كلامه كما هو، غير مقتنع به^(١)، فإن التصوف

(١) اعترض محقق «علوم الحديث» للحاكم أحمد فارس السلوم على كلام شيخنا رحمه الله فقال (ص ٣٠) معلقاً على قول الذهبي: العلامة المتبحر ذو الفنون: فأين يرحمك الله هذا الشناء المزعوم والتبجيل المنتقد؟! وفي اعتقاد ذلك إساءة ظن بالإمام الذهبي رحمه الله؛ إذ ليس في وصف الرجل أنه علامة أو متبحر، أو صاحب فنون تزكية له.

أقول: هذه مكابرة واضحة لا تصدر إلا عن جاهل أو صاحب هوى؛ فبالله عليك، إن لم تكن هذه الأوصاف: العلامة المتبحر ذو الفنون تزكية، وأي تزكية وثناء أيًا ثناء، فما هي التزكية والثناء؟ أدع الجواب لكل من أعطاه الله مسكة من عقل، وسلمه الله من المكابرة وإنكار المحسوسات.

ثم قول أحمد سلوم: وفي اعتقاد ذلك إساءة ظن بالإمام الذهبي رحمه الله. غير صحيح لما زال أهل العلم يرد بعضهم على بعض، ولا يعد ذلك إساءة ظن من الراد على المردود عليه؛ فقد رد بعض الصحابة على بعض، ولم يكن ذلك إساءة ظن من الراد بالمردود عليه، وقد رد الدارقطني على البخاري ومسلم، وهكذا الإمام الذهبي على العقيلي، في شأن علي ابن المديني، وهكذا رد ابن حجر على الإمام الذهبي وما زال العلماء إلى زماننا هذا بين راد ومردود عليه، ولم يعد أحد منهم ذلك إساءة ظن بالمردود عليه.

وقد أقام شيخنا رحمه الله البرهان على ما انتقده على الإمام الذهبي من مدح الجاحظ وتزكيته بالأوصاف الضخمة والعبارات البليغة، لكن أحمد السلوم لهوى في نفسه بتر كلام الشيخ؛ فقد قال الشيخ عقب مدح الذهبي للجاحظ: وفي «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر ما يدل على كفره، وأما كونه كذاباً وإماماً من أئمة البدع فهذا مما لا شك فيه.

فما أدري ما الحامل لأحمد سلوم في التجلد في الدفاع عن هذا المبتدع الضال وقد وصفه الإمام الذهبي في «الميزان» (٢٤٧/٣) بقوله: قلت: وكان من أئمة البدع.

ثم تراه في «السير» يمدحه بتلك الأوصاف، وهذا الصنيع من الإمام الذهبي رحمه الله وإن كان =

= خطأ ظاهراً - كما بينه شيخنا العلامة مقبل بن هادي رحمه الله بارزاً على ذلك البرهان - ومخالفاً لمنهج الإمام الذهبي من تحقير أهل الأهواء، ودس كرامتهم ومكانتهم، إلا أنه قد يتعذر له أنه إنما أراد الترجمة فقط وليس في مقام النقد، ولذا لا تجده في «الميزان» يصف أهل البدع بمثل هذه الأوصاف، بل تجد فيه من جرحهم لهم وسطوته عليهم وتحقيرهم بالعبارات البليغة ما شئت. ولا أدل على ذلك من ترجمته للجاحظ فانظر كيف وصفه في «سير النبلاء» بالأوصاف الضخمة والثناء الكبير بالعلامة المتبحر و ذو الفنون ثم هو في «الميزان» لا يذكر شيئاً من ذلك، بل ترجم له بقوله: قال ثعلب: ليس بثقة ولا مأمون. ثم عقب بقوله: قلت: كان من أئمة البدع.

هذا أمثل ما يعتذر للإمام الذهبي عن مثل هذا والله أعلم.

وبهذا التقرير تعلم بطلان قول أحمد السلوم: ولو نزل الشيخ الوادعي كلام الذهبي منزله الحقيقي، وعرف مدلولات ألفاظه لما اتهم الذهبي رحمه الله بمثل هذا. والله أعلم. أقول: هذا الرجل قطع الهوى قلبه، وأعمى بصره عن رؤية الحق فحمل كلام الشيخ ما لا يتحمل فشيخنا رحمه الله قيد هذا بقوله: قد يذكر الحافظ الذهبي بعض المحدثين الصوفية ويثني عليه ويصفهم بأوصاف ضخمة.

فقد شيخنا ذلك ببعض المحدثين من الصوفية، وأما هذا الرجل فحمل كلام الشيخ ما لا يتحملة فادعى أن شيخنا رحمه الله اتهم الذهبي بمدح الصوفية والمبتدعة، غافلاً عن تقييد الشيخ ذلك ببعض المحدثين من الصوفية، وهذه دعوى أوسع من محل النزاع.

وقد علمت فيما سبق أن شيخنا رحمه الله قد أقام البرهان فيما انتقده على الإمام الذهبي رحمه الله بما لا يدع لمنصف شكاً في صحة كلامه، وتلقيه بالقبول والتسليم، والإمام مؤرخ الإسلام الذهبي رحمه الله غير معصوم وكل يؤخذ من قوله ويرد، إلا رسول الله ﷺ، وليس الحامل لهذا الرجل هو الدفاع عن الإمام الذهبي رحمه الله فيما يظهر لي إذ لو كان كذلك وكان مريداً النصح فقط لعرف الجميل لأهله وعرف قيمة هذا الكتاب والمرجع العظيم من مراجع التراجم والرجال، ولتلفظ في رد كلام من ينتقده - حسب زعمه - وانتقده، إن كان مصيباً، وهو في غاية من الأدب والإجلال كمادة طلاب العلم في الخطاب مع علماء الإسلام الذين أحيا الله بهم البلاد والعباد، وحطم بهم الشرك والبدع، وأنواع الخرافات، ولا ضير عليه في ذلك فأهل العلم ما زالوا بين راد ومردود عليه.

وكما قيل:

مبتدع، ولقد أحسن الإمام الشافعي إذ يقول: لو أن رجلاً تصوف في أول النهار لما جاء آخره إلا وهو أبله أو بهذا المعنى. (ذكره ابن الجوزي في مقدمة "صفة الصفوة"^(١)).

وقال مروان بن محمد الطاطري: ثلاثة لا يؤتمنون: الصوفي والقصاص ومبتدع يرد على المبتدع، ذكره عنه القاضي عياض في "ترتيب المدارك"^(٢)، في ترجمة محمد بن مروان.

فالحافظ الذهبي يطلق العبارات الضخمة على المبتدعة، وإليك مثال على ذلك في "السير" (٥٤٦/١): يثني على الجاحظ وهو عمرو بن بحر فيقول: العلامة المتبحر ذو الفنون.

وفي "لسان الميزان"^(٣) للحافظ ابن حجر ما يدل على كفره، فثل هذا ما يعظم، ولا كرامة، وهكذا الصوفية المبتدعة لا يستحقون التعظيم وإن كانوا بين مستقل

وجدال أهل العلم ليس بضائري ما بين غالبهم من المغلوب

لكن الحامل له فيما يظهر لي في التستر بالدفاع عن الإمام الذهبي وفي الواقع أنه دفاع عن الجاحظ، المعزلي الضال، هو التوصل للنيل من شيخنا العلامة المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله الذي نصر الله به السنة في هذا العصر، نصراً مؤزراً، وانتشر علمه وطلابه في أنحاء المعمورة، انتشار النار في هشم الحطب، الأمر الذي قطع قلوب أعداء السنة، غيظاً على هذا الإمام ودعوته طوى النفوس؛ سريرة لا تعلم * قد حار فيها عالم متكلم.

وصدق محدث العصر الألباني إذ يقول: إنه لا يطعن في شيخنا إلا أحد رجلين: إما جاهل فيعلم، وإما صاحب هوى فنسأل الله أن يهديه أو يقصم ظهره.

فاحذر يا سلوم أن تكون الثاني فتخشى أن تصيبك دعوة الشيخ رحمه الله نسأل الله لنا ولك الهداية إلى الصراط المستقيم، والثبات عليه، وأن يرزقنا كمال الأدب مع علماء الإسلام السابقين واللاحقين، والسير على ما ساروا عليه، إنه على كل شيء قدير.

(١) أخرجه البيهقي في "مناقب الشافعي" (٢/٢٠٧). بلفظ: لو أن رجلاً تصوف في أول النهار، لم يأت عليه الظهر إلا وهو أحق.

(٢) راجع ترجمته من "إتحاف الخليل".

(٢) (٢/٤٢٠).

ومستكثر. «رجال الحاكم» (١٥-١٤/١).

وقال صاحب «شفاء العليل» (ص ٤٧٥): وقد ذكر الشيخ مقبل بن هادي الوادعي أن الذهبي إذا قال في الراوي (وثق) فإنه في الغالب يعني: توثيق ابن حبان للراوي^(١) ولا بد من النظر في ترجمة الراوي والحكم عليه بما يستحق اهـ

وقال في محمد بن إبراهيم بن بكير: لم أجد له ترجمة إلا في «الميزان»^(٢)، قال الذهبي رحمه الله: ما علمت به بأساً. اهـ وهذا لا يكفي في قبول حديثه، لا سيما وبين الإمام الذهبي وبينه مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي.

«المعلة» (ص ٤٨٦)، رقم (٤٥٤) وانظر «تفسير ابن كثير» (١٣٥-١٣٦)، و«الشفاعة» (ص ٢٦٧-٢٥٥).

قول الإمام الذهبي في الراوي: (الراوي لا يعرف).

قيل للشيخ: إن الذهبي رحمه الله أحياناً يذكر في ترجمة الراوي أقول المتقدمين بتعديله ثم يعقب ذلك بقوله: (لا يعرف) كما في (شبيب بن عبد الملك التميمي) قال أبوزرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: شيخ بصري ليس به بأس لا أعلم أحداً حدث عنه غير معتمر ابن سليمان، وهو أكبر منه، قال الذهبي: قلت: لا يعرف، فما وجه قول الذهبي وقد وثقه غيره؟

فأجاب: نحن نأخذ بأقوال العلماء المتقدمين، وقول الإمام الذهبي في هذا إذا كان لا يعرفه فقد عرفه غيره، وكثيراً ما يتعقب عليه الحافظ ابن حجر، فنحن نأخذ بأقوال العلماء المتقدمين^(٣).

«المقترح» (ص ٥١-٥٢)

(١) وكذا قال الإمام الألباني في الصحيحة (٣٧٧/٢/٢).

(٢) «الميزان» (٤٤٨/٣).

(٣) مما ينبغي أن يعلم أنه ليس كل من قال فيه الإمام الذهبي (لا يعرف)، ومثله (فيه جهالة)، أو (لا يدري من هو) يكون غير محتج به عندنا.

□ ٢٠- الحافظ ابن حجر:

راجع كلام الشيخ حوله في ما سبق نقله من كلام الشيخ عن "تقريب التهذيب"

□ ٢١- الحافظ السيوطي:

ذكر شيخنا حديثاً فيه راويان ذكر الهيثمي أنه لم يعرفهما.

ثم قال الشيخ: وقول المناوي في "فيض القدير": إن السيوطي صححه مما يدل على تساهله في التصحيح (٥٥٩/١).

ونقل عن السيوطي تصحيح حديث لم يتيسر للشيخ الوقوف على سنده ثم قال: ونحن متوقفون من الحكم عليه لأن السيوطي رحمه الله متساهل. "أسباب النزول" (ص ١٧٢) وقال بعد أن أبان ضعف حديث: «الأبدال في أمي ثلاثون» وأن في سنده مجاهيل، كما قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠/٦٣): وقول المناوي في "فيض القدير": إن السيوطي صححه مما يدل على تساهله في التصحيح.

"تحقيق التفسير" (٥٥٩/١)

وقال أيضاً: الإمام السيوطي رحمه الله معروف بالتساهل في إيراد الأحاديث الضعيفة

فقد يطلقها على رواة محتج بهم عنده، لكنهم لقلة روايتهم يقول فيهم: (يعرف) أي: بالنسبة لي لقلة روايته، وإن كان قد عرفه غيري فالقول قوله، وهو لا يتنافى قولي، لأنه خاص بي يدل على ذلك أنه قال في ترجمة أسفع بن أسلع: ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي ووثقه مع هذا يحيى بن معين (لما كل من لا يعرف ليس بحجة ولكن هذا الأصل) "ميزان الاعتدال" (٢١١/١)، ويدل على ذلك قوله في علي بن إبراهيم البغدادي: شيخ للبخاري وثقه وفيه جهالة في معرفتنا. "المغني في الضعفاء" (٢/١٩)، وقوله في قابوس بن أبي المخارق: تابعي مجهول، وقال النسائي: لا بأس به. "المغني في الضعفاء" (٢/١١١) مع أنه قد صرح في موضع آخر من "المغني" (٢/١٣٩) أن الإمام النسائي لا يوثق أحداً إلا بعد الجهد اهـ ملخصاً من كتابي "تنبيه الأريب ببعض أخطاء تحرير تقريب التهذيب".

والموضوعة، ولا يحكم عليها بما تستحقه، وكتابه القيم «الدر المنثور» أكبر شاهد على تساهله.

□ ٢٢- الإمام محمد بن علي الشوكاني:

سئل شيخنا رحمه الله: هل الشوكاني يعتبر من أئمة الشأن يصحح ويضعف ويتكلم في الرجال؟

فأجاب: الشوكاني يستفيد من كتب الحافظ ابن حجر، وأنا أنصح بمراجعة أحكام الشوكاني في مثل «التلخيص الحبير»، و«فتح الباري».

ولسنا نقول: إنه لا يعتمد عليه أصلاً، وفي النفس شيء من أحكامه رحمه الله، فيحتاج أن يرجع إلى كتب الرجال. والله المستعان.

«الغارة» (٦١/٢)

طرق الأئمة في الحكم على الرواة

□ سئل شيخنا: عن طرق الأئمة في الحكم على الرواة؟

فأجاب: إن كان معاصراً نظروا في حديثه وفي أمره، وإن كان غير معاصر نظروا في حديثه، فإذا لم يخالف الثقات علموا أنه حافظ وقد أتقن حديثه، وقد ذكر هذا مسلم في مقدمة «صحيحه»^(١)، وذكره غير مسلم رحمه الله، وذكر المعلمي في «التكميل» عما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: أن يحيى بن معين ربما يوثق الشخص الذي لم يوثق ويستحق أن يكون مجروحاً؛ لأن يحيى ينظر في حديثه، فلا يجده مخالفاً للثقات فيوثقه^(٢)، فهاتان طريقتان في هذا الأمر.

«المقترح» (ص ٥٠)

(١) (١/٥٦-٥٧) حيث قال: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على

رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها.

(٢) قال المعلمي رحمه الله: وكذلك ابن سعد وابن معين وآخرون يوثقون من كان من التابعين

وأتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة... «التكميل» (١/٦٩) وانظر تعليقه على «الفوائد

المجموعة» (ص ٣٠).

□ وسئل: ألا يعرف التعديل بسر أحاديث الراوي؟

فأجاب: هذا يعرف بسر حديثه وهذا لمن لم يكن جالساً الحفظ، أما الذي يجالس الحفظ فهم يعرفونه، لكن رجل ما جالسوه ولا رأوا أحاديثه يسبرون أحاديثه، فإذا كان الغالب على أحاديثه الصواب قبلوه، وإذا كان الغالب عليه الخطأ ردوا أحاديثه^(١).

ومسلم تكلم على هذا في مقدمة "صحيحه"، علامة المنكر أن تعرض أحاديثه على أحاديث الثقات فتجدها لا توافقها. اهـ (مف الفكت الحسنات على مقدمة "لسان الميزان")

تعارض الجرح والتعديل

□ بعد أن عرفت شروط الجرح والمعدل، ومنازل كثير منهم من حيث التشدد والتساهل والتوسط، نحب أن نعرض لك من كلام الشيخ رحمه الله الموقف الصحيح عند تعارض الجرح والتعديل، فقد سئل رحمه الله: أيهما يقدم الجرح أم التعديل؟ فأجاب: إذا كان الجرح مفسراً (قُدِّم)، لكن ينبغي أن ينظر من الجارح؟ أهو من المعتمدين كـ يحيى بن معين، والبخاري، وأحمد بن حنبل، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، إذا كان من هذا النوع فيقبل مفسراً، والجرح المفسر مثل أن يقول: هم، يخطئ، له أخطاء، منكر الحديث، كذاب، متروك، هذا أيضاً جرح مفسر، وكذلك ضعيف جداً، فمثل هذا يقدم الجرح المفسر على التعديل، أما إذا كان الجارح نفسه ضعيفاً مثل أبي الفتح الأزدي، ومثل: عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، هو به شيء من الرفض، وربما جرح بعض أهل السنة.

(١) قال العلامة المعلمي في "الاستبصار في نقد الأخبار" (ص ٥٥) وهي أعم الطرق. اهـ في بحث نفيس حول طرق الأئمة في الحكم على الرواة فراجعه غير مأمور.

فقد ذكر الإمام الذهبي في ترجمة أبي سلمة موسى بن إسماعيل المنقري ذكر فيها - ما ذكره لضعف فيه - إلا أن ابن خراش ذكره وقال: إنهم تكلموا فيه. فقال الذهبي: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي^(١).

وهكذا أيضاً إذا كان جرح الأقران، يعني: عُرف أنها منافسة دنيوية، وهذا يحصل مثل ما بين أبي نعيم وابن منده^(٢)، وابن حبان وبعض معاصريه^(٣)، فربما إذا كان من جرح الأقران. فينظر إلى السبب، فإذا كان السبب منافسة أو أمراً دنيوياً هذا يتوقف فيه^(٤)، أو كان الجرح لا يعرف الجرح، لأنه يشترط أن يكون عالماً بأسباب الجرح، أو كان مفرضاً مثل هؤلاء السقط العصريين مثل: أبي رية، ومن جرى مجراه مثل أحمد أمين، وهكذا أيضاً الكوثري الذي يصحح ويضعف بالهوى، ومحمد رشيد أيضاً يصحح ويضعف بالهوى، أيضاً جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده المصري، كل هؤلاء ومن جرى مجراهم لا يقبل كلامهم ولا كرامة، ولا يعتمد على كلامهم.

«إجابة السائل» (ص ٤٩٧)

□ وقال الشيخ رحمه الله: بعضهم يقول: لا بد أن يذكر سبب التعديل، حجتهم يقولون: إن الشخص قد يترين للمحدث، إما أن يحدث بأحسن ما عنده أو يترين

(١) راجع «الميزان» (٤/٢٠٠).

(٢) راجع لذلك «الميزان» (٣/٤٧٩)، و«سير النبلاء» (١٧/٣٤)، و«أخبار أصبهان» (٢٣٠٦).

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» (١/١١١)، وفيه كلام نقيس حول ما يجري بين الأقران من منافسة دينية ودنيوية.

(٤) ولو كان الجرح مفسراً قال العلامة الصنعاني رحمه الله: لا يقبل الجرح من المتعادين مجملًا ولا مفسراً، لمنازع العداوة. «توضيح الأفكار» (٢/١٤٦).

وكذا لو كان جرحه في إمام ثبتت عدالته فإنه لا يقبل جرحه فيه ولو كان مفسراً، قال ابن السبكي في الإمام ابن معين: ولا يقبل قوله في الشافعي ولو فسر وأتى بألف إيضاح لقيام القاطع بأنه غير محق بالنسبة إليه. الأول (٢/١٥٨).

بالهيئة، وقد سئل أحمد بن يونس عن عبدالله العمري فقال: لا يتكلم فيه إلا رافضي، يبغيض أباه وجده، ولو رأيت لحينه وهيئته لعلمت أنه ثقة^(١)، مع أن هذا ليس له دخل في التوثيق والعدالة، والله المستعان.

فمنهم من يقول: لا بد أن تذكر أسباب العدالة والصحيح أنها ما تذكر. اهـ

(الشريط السابع من مراجعة "التدريب")

□ قال الحافظ: من ثبتت عدالته فلا يقبل فيه كلام أحد^(٢).

قال الشيخ: كلام الحافظ طيب إن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وأن من ثبتت إمامته وجلالته لم يلتفت فيه إلى قول من تكلم فيه، إلا أن يأتي ببرهان فن أجل هذا فالعلماء لا يلتفتون إلى النسائي في تجريحه لأحمد بن صالح بل قال العراقي:

وربما رد قول الجراح كالنسائي في أحمد بن صالح.

وهكذا إذا جاء مهوس من المهوسين العصريين مثل حسن الترابي، ويقول: إن أحاديث البخاري تحتاج إلى نظر فيها فلا يلتفت لمثل هذا، فن ثبتت إمامته لا يقبل الجرح فيه إلا من شخص عالم بأسباب الجرح ويكون أيضاً عنده تقوى وورع، على أن لا يقول إلا الحق. اهـ
(من النكت الحسان على مقدمة "لسان الميزان")

□ قاعدة (تقديم الجرح المفسر على التعديل المتهم) ليست على إطلاقها

قال الشيخ رحمه الله: الجرح المفسر يعتبر مقدماً، اللهم إلا أن يأتي المعدل بما يثبت وهم الجراح، كأن يقول: دخل بلاد كذا وكذا، وفلان لم يكن موجوداً بها، مثل ما

(١) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص ٩٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/٦٦٥).

(٢) صرح بهذه القاعدة الإمام أحمد كما في "التهذيب" (٧/٢٧٣)، وابن جرير الطبري كما في "هدي الساري" (ص ٣٨٤)، وابن السبكي في رسالته "قاعدة في الجرح والتعديل" (ص ١٣)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/١٠٩٣).

ذكر ابن بطوطة^(١) أنه رأى شيخ الإسلام ابن تيمية يصعد على المنبر ويقول: ينزل كنزولي هذا، فالعلماء يقولون: قدم ابن بطوطة الشام، وشيخ الإسلام ابن تيمية كان في السجن، فعلم كذب ذلك صاحب الرحلة^(٢).

ثم قال الشيخ: لكن إذا تكلم الجارح ولم يُنفَ كلامه بما يوجب وهمه، أو كذبه فالجرح المفسر مقدم على التعديل والله المستعان.

ثم قيل له: هل يأخذ بهذه القاعدة مطلقاً دون النظر إلى قرائن أخرى؟

فقال: لا بد من النظر إلى القرائن كما تقدم. (أسئلة نساء عذت)

ومما ذكره الشيخ في (الشريط نفسه) أنه لا بد من ثبوت السند إلى الجارح، وأن لا يكون الجرح المفسر مما علم أنه من كلام الأقران الذي يحصل إما لتنافس ديني، أو دنيوي^(٣) والله المستعان اهـ وهناك ضوابط أخرى سبق نقلها كلام الشيخ رحمته.

(١) في «رحلته» (ص ٥٧).

(٢) ذكر الشيخ بكر أبو زيد رحمته في «التأصيل» (ص ٧٧) أن هذه القصة مكذوبة من وجهين: أحدهما: أن ابن بطوطة ذكر عن نفسه في «رحلته» (ص ٥٠) أن دخوله دمشق كان في ٩ رمضان عام ٧٢٦ هـ مع أن شيخ الإسلام كان رهين السجن من شهر شعبان من نفس العام كما ذكر ذلك عدد من المؤرخين منهم ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب». ثانيهما: أن عقيدة شيخ الإسلام التي نشرها ودافع عنها تنافي هذا غاية المناقاة فلا يتصور منه أمر على خلاف ما يعتمد عليه والله أعلم.

(٣) فلهذا لم يقبل العلماء قول مالك في ابن إسحاق (دجال من الدجاجلة)، ولا قول النسائي في أحمد بن صالح (ليس بثقة)، وأمثال هذا؛ لأن هذا الجرح وإن كان مفسراً، إلا أنه من كلام الأقران الذي يطوى ولا يروى، ولهذا قال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/١٤٦): لا يقبل الجرح من المتعادين مجملًا ولا مفسراً لما منع العداوة.

وقال ابن السبكي في ابن معين: لا يقبل قوله في الشافعي ولو فسر وأن بالف إيضاح لقيام القاطع أنه غير محق بالنسبة إليه. «توضيح الأفكار» (٢/١٥٨).

□ إذا تعارض الجرح والتعديل المبهمين

سئل الشيخ رحمه الله: الجرح إذا كان بدون تفسير وتعارض مع التعديل، أيها يقدم؟
فأجاب: يقدم التعديل، الجرح المفسر مع التعديل هو الذي يشكل على طالب العلم، فربما يجد العلماء قد اختلفوا في الراوي أيما اختلاف، بل ربما يختلفون في درجات التعديل نفسه، فربما يقول أحدهم: ثقة ثبت، وآخر يقول: ثقة، وآخر يقول: صدوق، فأنت تأخذ الوسط، إذا اختلفوا في مثل هذا، وبعضهم يقول: ضعيف، وبعضهم يقول: ثقة، الحافظ يأخذ الوسط، إلا إذا كانت صادرة من ابن معين فإن ابن معين يعني بضعيف: ليس بثقة^(١). اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة "تدريب الراوي")

□ وسئل: إذا اختلف الجرح المبهم مع التعديل؟

فقال: يأخذ وسط وهكذا يفعل الحافظ فربما تجدون بعض الرواة يقال فيه: ثقة. ويقال فيه: ضعيف. فتجد الحافظ قد اختار أمراً وسطاً، وقال فيه: صدوق. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة التدريب)

□ إذا لم يوجد في الراوي إلا التضعيف المبهم

قال شيخنا رحمه الله: أما الجرح الغير مفسر مثل أن يقول: ضعيف، فمثل هذا التعديل مقدم عليه لأنه يحتمل أن يكون قد جرح بجرح ليس بجرح.

وأما إذا قال: فلان ضعيف، ولم يعارضه تعديل، والقول: فلان ضعيف، من محدث عالم بأسباب الضعف ولم يعارضه تعديل فهذا يقبل. لأن الرجل إما أن يكون

(١) كما في "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص ٢٣٨)، فقد نقل عنه أنه قال: من قلت فيه: ضعيف فليس هو بثقة ولا كرامة.

مجهولاً، وإما أن يكون ضعيفاً^(١)، فالتجريح يقبل إذا كان صادراً من عارف ممن يقبل تعديله وتجريجه.

«قمع المعاند» (ص ٣١٥) وذكر نحواً من ذلك في «نارة الأشرطة» (٥٦/٢-٥٧)

□ موقف الشيخ العملي من تعارض التعديل الأعلى مع التعديل الأدنى

ذكر شيخنا رحمه الله حديثاً ثم قال: هذا حديث صحيح، وحيب بن شهاب ترجمته في «تعجيل المنفعة»، ووثقه ابن معين، وقال أحمد: لا بأس به، ووثقه النسائي. «المسند» (١٤٨/١).

وذكر حديثاً آخر ثم قال: هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا يوسف ابن سعيد وقد وثقه النسائي، وقال ابن أبي حاتم هذوق كما في «تهذيب التهذيب» «المسند» (١٩٦/٢).

وكذا إذا عورض التعديل الأعلى بما هو أدنى مراتب التعديل كقولهم (صالح) فإن الشيخ يقدم التعديل، فقد ذكر حديثاً ثم قال: هو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا ميمونة وقد وثقه النسائي، وقال ابن معين: صالح. «المسند» (٣٩٧/٢) وقال في حديث آخر: هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا حبيباً وهو ابن زيد الأنصاري، وقد وثقه ابن معين، والنسائي، قال أبو حاتم: صالح كما في «تهذيب التهذيب». «المسند» (٥٢٥/٢-٥٢٦)

□ إذا كان المعدل أكثر من الجارح أو العكس

سئل الشيخ رحمه الله: إذا وثق الراوي واحد وجرحه أربعة، أو جرحه واحد ووثقه أربعة، فالقول قول من؟

فأجاب: أما تقديم تعديل الأكثرين فليس بصحيح، لأن الجارح اطلع على ما لم

(١) فإعمال قول الجارح أولى من إهماله. «نزعة النظر» (ص ١٩٣).

يطلع عليه المعدل، فمثلاً أنت تجد الرجل ملازماً الصف الأول وثقته، لكن صاحبك يعرف أنه ليس بحافظ هو ضعيف الحفظ، أنت تعرف أن الرجل يلازم الصف الأول، لكن صاحبك يعرف أنه يعمل في البنوك الربوية، أو أنه يصور، أو أنه يعمل في حلق اللحى، فالجراح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، ولو وثقه عشرة وجرحه واحد بجرح مفسر كان المفسر مقبولا، والله المستعان^(١). «إجابة السائل» (ص ٤٩٨-٤٩٩)

□ بلدي الراوي مقدم على غيره

قال الشيخ رحمه الله: يقولون إن بلدي الشخص أعرف به وبجأله، ويقدمونه على غيره بل الغريب إذا أتى بلداً ربما يترين له المحدث، ويحدثه بأحاديث صحاح، فيحكم عليه من ضمنها؛ كما ذكروا هذا في بعض من يوثقه يحيى بن معين، ويضعفه أهل بلده، ويقولون: أهل بلده أعرف به، ربما يترين ليحيى بأحاديث وحدثه بها فوثقه يحيى^(٢). «المقترح» (ص ٨٧-٨٨)

وقال في عبدالرحمن بن معاوية المدني: وقد جرحه الإمام مالك فقال: ليس بثقة، ووثقه ابن معين كما في «تهذيب التهذيب» وهو مدني فالإمام مالك أعلم بأهل بلده. «حاشية المستدرک» (١/٣٣٢)

□ إذا اختلف قول أحد الأئمة في بعض الرواة

قال شيخنا رحمه الله: فائدة: إذا اختلف قول يحيى (هو ابن معين) في سهيل بن أبي حازم، وسبب قول المحدث في الراوي الواحد، إما أن يكون قد تغير اجتهاده، وإما

(١) قال ابن الصلاح: فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قبل التعديل أولى، والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى. المقدمة. (ص ١٣٨)، وقال ابن كثير: والصحيح أن الجرح مقدم مطلقاً، إذا كان مفسراً. والله أعلم. اهـ «مختصر علوم الحديث» (١/٢٨٩)، وانظر «الكفاية» (ص ١٠٧)، و«فتح المغيث» (٢/٢٣)، و«النكت» للزركشي (٢/٣٦٢).

(٢) ذكره المعلمي في حاشيته على «الفوائد المجموعة» (ص ٣٠).

أن يسأل عنه مقرونًا بحافظ فيقول: ليس بشيء بالنسبة إلى ذلك الحافظ الكبير، وإذا سئل عنه بمفرده قال: صدوق أو ثقة أو ضعيف. كما في «فتح المغيث»^(١).

«ابن كثير» (١٥/١-١٦)

□ وسئل: كيف إن كان السبيل إلى معرفة القول المتأخر؟

فأجاب: ينظر قول غيره ويخصص لغيره^(٢)، فإذا لم يوجد توسط بين القولين.

□ فسئل: إن كان جرحه يجرح مفسر ومرة وثقه؟

فأجاب: يؤخذ بالجرح المفسر إلا أن يعلم أن التوثيق بعد التجريح فذاك. اهـ

(من شريط النكت الحسان على مقدمة «لسان الميزان»)

□ وسئل: إذا قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في رجل: سألت أبي

عنه فقال: ثقة. وجاء أبوطالب، فقال: سألت أحمد عنه فقال: ضعيف. هل أرجح رواية ابنه لأنه ملازم له، أم أجمع بينهما إلى صدوق، وهكذا مع بقية العلماء؟

فأجاب: هذه المسألة ذكرها صاحب «فتح المغيث» ويقول: إنها تحتل أمرين: إما أن يكون سئل عنه مقرونًا بحافظ كبير، فقال: ليس بشيء، أي: بالنسبة إلى ذلك الحافظ الكبير، وإما أن يكون قد تغير اجتهاده في الشخص يقول السخاوي: فينبغي أن ينظر في هذا وذكر أمثلة لهذا، لرواة سئل عنهم يحيى بن معين مقرونين، فضعفهم بالنسبة إلى الحافظ الكبير، وسئل عنهم بمفردهم فوثقهم، هذا وفي غير النسبي إما أن يكون قد تغير اجتهاده، وإما أن يكون بالنسبة إلى غيره، لأبد أن يعرف حال الثاني

(١) (١٢٧-١٢٨): وقال: وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل،

من وثق رجلاً في وقت، وجرحه في آخر.

(٢) قال ابن أبي حاتم: اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في منار بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولا منها محفوظاً عن يحيى ما وافق أحمد وسائر نظرائه. «الجرح والتعديل»

(٨/٣٣٩)، وينحوه في «التكليف» (١/٤١٥).

ونحن الآن نعرف عبدالله بن أحمد وملازمته لأبيه^(١)، فلا بد من معرفة حال الثاني فقد يكون أوثق ولو لم يلزمه، فالأولى التوقف في هذا الراوي.

«المقترح» (ص ٢٨-٣٨) وانظر منه (ص ١٧١)

□ إذا اختلف قول الحافظ في الحكم على راوٍ في «التقريب» وفي أحد كتبه

الأخرى

□ سئل رحمه الله: إذا اختلف قول ابن حجر بأن حكم عليه في «التقريب» بحكم

وحكم عليه في «هدي الساري» بحكم آخر، رجع بعضهم حكمه في «هدي الساري»؛ لأنه درس فيه من تكلم فيهم من رجال البخاري دراسة دقيقة، ورجح آخرون حكمه في «التقريب»، بحجة أنه ألفه بعد «هدي الساري» فما الذي يترجح عندهم؟

فأجاب: أما اختلاف الحافظ رحمه الله فينبغي أن ينظر الباحث ماذا قال العلماء المتقدمون في ذلك الراوي، نعم إن الحافظ ابن حجر رحمه الله في «المقدمة» متقن لهذا أكثر من «التقريب»، وأما «التقريب» فله أخطاء كثيرة، فرب شخص يحكم عليه بالثقة وهو مجهول، وآخر يحكم عليه بأنه مقبول، وهو ثقة، ورب آخر يحكم عليه بالضعف وهو ثقة، فعلى كل «التقريب» من اجتهادات الحافظ ابن حجر، وأنت لم تضيق على نفسك ما عندك إلا «التقريب»، وما عندك -بارك الله فيك- إلا «مقدمة الفتوح» أبغيك ترجع إذا رأيت كلام الحافظ قد اضطرب، ترجع إلى «تاريخ البخاري»، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«الضعفاء» للعقيلي و«الكامل» لابن عدي، وهكذا أيضاً بقية كتب الجرح والتعديل؛ لتتظر ماذا قال العلماء مثل كتاب «التاريخ» ليعحي بن معين، وتأخذ الماء من مقره، ومن منبعه، نعم هنا أمر أريد أن أنبه عليه وهو: مسألة كثرة الرجال بهم كثرة لا يعلم عددهم إلا الله سبحانه وتعالى، فربما يشبه

(١) فهو القائل: كل شيء أقول: قال أبي فقد سمعته مرتين وثلاثة وأقله مرة. «تاريخ بغداد»

الراوي براؤ آخر، وربما يكون الشخص مستعجلاً في وقت، ويكون في وقت آخر عنده أناة وسعة صدر يبحث المسألة، فإذا بحثها في كتاب وأتقن البحث في ذلك الكتاب عضضت عليه بالنواجذ، ولا يضرك إذا خالف نفسه، فإذا أتقنوا في موضع لم يتيسر لهم الإتقان والبحث والتدقيق في موضع آخر، سواء أكان عن الحديث أم عن الرجل، أو هكذا في الأحاديث رب شخص يبحث الحديث ويظهر فيه علة وأنه ضعيف، ويأتي مرة أخرى ويغتر بظاهر السند فيحكم عليه بالصحة، يكون مستعجلاً ما عنده وقت للاستيعاب، فلو رأيت أي حافظ قد أتقن بحثاً فعرض عليه بالنواجذ^(١). والله المستعان. اهـ

(عن شريط أسئلة صالح بن بكر في المصطلح)

ألفاظ الجرح والتعديل

ألفاظ الاحتجاج

□ قال شيخنا رحمه الله: أعلى العبارات: (أوثق الناس)، وبعده تكرار الصيغة في اللفظ أو المعنى: (ثبت ثبت)، (ثبت متقن)، (ثقة حافظ)، (ثقة ثقة)، وبعدها: (ثقة). اهـ

(من الشريط التاسع من شرح "مختصر علوم الحديث")

□ وقال صاحب "شفاء العليل": هل قولهم فلان (يقوم حديثه مقام الحجة) مثل قولهم: (فلان حجة)؟ مال إلى هذا الشيخ مقبل حفظه الله والله أعلم.

"شفاء العليل" (ص ٧٤٧)

□ قولهم: (فلان حديثه يشبه حديث الثقات)، (فلان يشبه أحاديثه حديث أهل العلم)، قال صاحب "الشفاء": غير أني سألت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، فقال: لا أعلم بين العبارتين فرقاً.

"شفاء العليل" (ص ٥٠٧)

(١) قال ينحو هذا العلامة الألباني رحمه الله كما في "الدور في مسائل المصطلح والأثر" (ص ١١٦/١١٧)

وما دام أن المنهج العلمي متحد فلا غرو أن يتفق الشيخان من غير ما تواطؤ بينهما.

□ وسئل الشيخ عن قولهم في الراوي: (ثقة إن شاء الله) هل ينزله إلى صدوق؟

فقال: لا ينزله لكن ليس مثل الإطلاق. "المقترح" (ص ٦٩)

□ وقال: الذي يظهر أن (الحجة) أرفع من (ثقة)^(١)، وينظر في القائل: بعضهم يطلق (الثقة) على أنزل من (حجة)، وأما (يحتج به) فالظاهر أن (الثقة) أرفع من قولهم: (يحتج به)؛ لأنه قد يحتج بالثقة، ويحتج بالصدوق. "المقترح" (ص ٨٧)

□ وسئل رحمه الله عن قولهم: فلان (يقوم حديثه مقام الحجة)؟

فقال: الذي يظهر أن العبارة تدل على أن المترجم له ثقة. "المقترح" (ص ٩٠)

□ وسئل: عن قول ابن عيينة في عبدالله بن داود الهمداني: (ذاك أحد الأحمدين) في أي مراتب التوثيق؟

فأجاب: الظاهر أنها توثيق، لكن رتبتهما؟: الله أعلم. "المقترح" (ص ٧٧)

□ سئل عن قولهم: فلان (آية من الآيات) أو فلان (آية)؟

فقال: لا أعلم إلا أنها تدل على تثبته، وعلى منزلته الرفيعة. "المقترح" (ص ٩٨)

□ وقال رحمه الله: (لا بأس به) في منزلة (صدوق)، و(لا بأس به) و(ليس به) (بأس) الظاهر بمعنى واحد. اهـ (من الشريط السابغ منه "مراجعة تدريب الراوي")

□ وقال: (ليس به بأس) أرفع من قولهم (لا أعلم به بأس) لأن الثانية يحتمل أن به بأساً لا يعلمه القائل. "بشائر الفرح" (ص ٩٧)

□ سئل عن قولهم في الراوي: (معروف) أو (حافظ) أو (ضابط)؟

(١) يدل على ذلك قول ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، وقول عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس: ثقة وليس بحجة. "فتح المغيث" (١١٣/٢).

فأجاب: قالوا: (معروف) لا تكفي (حافظ) أو (ضابط)، أو كذا يقبل منهم؛ لأنه مثل أئمة الجرح والتعديل، إذا أطلقوا مثل هذه العبارات على المحدث فلو كان به جرح لصاحوا به، مثل أبي حاتم الرازي مثل أبي زرعة ومن تقدم ذكرهم، لو سمعوا عنه ووجدوه مجروحاً لا يتركونه فتتلمذهم له وشهرته^(١)، ولا بد أن يكون مشهوراً بالطلب وتتلمذ له أئمة من أئمة الجرح والتعديل فلو كان ضعيفاً لصاحوا به.

«المقترح» (ص ٢٨)

□ أما لو قال: (حافظ) ولم يشتهر بالطلب وعرف بالجرح،

فقد قال شيخنا رحمه الله: بقي شيء وهو أن الراوي لابد من معرفة عدالته فرب حافظ يكون حافظاً وهو متهم بأمور قبيحة: شرب خمر، أو غير ذلك مثل سليمان بن داود الشاذكوني^(٢).

ورب ثقة في غاية من الثقة^(٣)، وهو لا يعي ولا يحفظ الحديث مثل أبان بن أبي عياش، رجل فاضل وهو لا يحفظ الحديث إذا حدث أتى بأمر عجيب، فقول ابن حبان: إنه يكفي في الرجل أن يكون لا يروي الأحاديث الضعيفة^(٤)، بقي عليه أنه

(١) مع عدم نكلمهم فيه دليل على ثقته، يؤيد ذلك أنهم لا يطلقون قولهم (حافظ) إلا فيمن اشتهر بالطلب، وعنده معرفة بطبقات الرواة ومراتبهم والجرح والتعديل، وتميز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضاره الكثير من المتن. كما في «النكت» (١/٢٦٨) للحافظ ابن حجر رحمه الله. ولما ذكر ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٢٣٧) ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل قال: وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط اهـ

(٢) ذكر السخاوي في «فتح المغيث» (١١١/٢-١١٢): أن الوصف بالحفظ غير كاف في إثبات العدالة والضبط، قال: ويدل لذلك أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل، فقال: حافظ، فقال له: أهو صدوق؟ ثم مثل السخاوي بالشاذكوني، الذي مثل به الشيخ هاهنا.

(٣) والصلاح في دينه لا في حديثه.

(٤) وأن يكون شيخه وتلميذه ثقتان انظر «الإحسان» (١/١٥١)، و«فتح المغيث» (٢/٤٥).

لا بد من معرفة عدالته قرب عدل يكون سعي الحفظ، ولا بد أيضاً من معرفة حفظه قرب حافظ يكون ضعيفاً أو كذاباً، مثل: محمد بن حميد الرازي ضَعْف، وهكذا غير واحد من الحفاظ الكبار يتكلم فيهم فلا يكفي الحفظ وحده، ولا تكفي العدالة وحدها، لا بد من هذا وهذا، وهذان لم يشترطهما ابن حبان ^{رحمته} بل ربما كما في "فتح المغيـث"^(١) يقول في الراوي: لا أعرفه، ولا أعرف من أبوه. وانتهى الأمر. اهـ

(من شريط النكت الحسان على مقدمة "لسان الميزان")

□ وسئل عن قولهم: (صالح لا بأس به)؟

فأجاب: الذي ظهر لي أنهم يحسنون لمن قيل فيه: (صالح لا بأس به).

"المقترح" (ص ٤٩)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (صدوق وسط) هل معناه أنه من مراتب

الاستشهاد؟

فأجاب: من مراتب الحسن (وصدوق) هو وسط بين الثقات والضعفاء، فكلية:

(وسط) إن شاء الله من باب التأكيد. "المقترح" (ص ٧٤)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (حسن الحديث)؟

فقال: الذي يظهر لي أن من قيل فيه: (حسن الحديث) يحسن حديثه.

"المقترح" (ص ٧٨)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (أحاديثه مستقيمة)؟

فقال: الظاهر أنها تقبل.

"المقترح" (ص ١١١-١١٢)

(١) انظر "فتح المغيـث" (٤٥/٢)، و"الثقات" لابن حبان (١٢/١-١٣)، ومقدمة "لسان الميزان"

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (صدوق كان له حفظ) هل يرفع إلى الثقة؟

فأجاب: يبقى حسن الحديث، ولا يرتفع إلى درجة الثقة؛ لأن الصدوق له حفظ، ولو لم يكن له حفظ لكان من الضعفاء. «المقترح» (ص ٦٠-٦١)

□ وسئل عن راوٍ قيل فيه: (صدوق صحيح الكتاب) فهل إذا علمت أنه حدث من كتابه يرتقي إلى مرتبة ثقة؟

فأجاب: تحكم على الحديث بأنه حسن في الحالتين وإذا حدث من غير كتابه فربما ينزل عن مرتبة الحسن، وهذا يحتاج إلى تنصيص أنه حدث من غير كتابه، ومثل هذا ينبغي كما قلنا الرجوع إلى كتب العلل وشروح الحديث. «المقترح» (ص ٧٣)

□ وسئل عن قول أبي داود في حماد بن يحيى الأبح: (يخطئ كما يخطئ الناس)؟

فقال: الذي يظهر أن حديثه ما ينزل عن الحسن إلا أن يكون الحديث من أخطائه. «المقترح» (ص ٩٣)

ألفاظ الشواهد

□ قال رحمه الله: ب (ما علمت به بأساً)، و(أرجو أنه لا بأس به) يصلحان في الشواهد والمتابعات.

(صدوق سيى الحفظ) يصلح في الشواهد والمتابعات. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة «التدريب»)

□ وقال في السائب بن حبيش: وقول الدارقطني: (صالح الحديث) لا يدل على أنه محتج به. «حاشية المستدرک» (١/٣٦٢)

□ وقال في أسيد بن أبي أسيد البراء: قال الدارقطني: يعتبر به كما في «تهذيب

التهذيب» ومعناه: أنه يصلح في الشواهد والمتابعات^(١). «حاشية المستدرک» (٤٢١/١)

□ وقال في مسلم الزنجي: صدوق كثير الأوهام. كما في «التقريب» فحديثه لا يرتقي إلى الحجية. «حاشية المستدرک» (٤٢٧/٣)

□ وقال: (ليس بالقوي)، و(ليس بقوي) الظاهر أن كليهما يصلح في الشواهد والمتابعات، لكن (ليس بالقوي) أرفع فالضعف يتفاوت كما أن التعديل يتفاوت.

«المقترح» (ص ١١٠)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (حديثه متأسك) و(حديثه قائم)؟

فقال: أما (متأسك) فهو إلى الضعف أقرب وكذلك (قائم) والله أعلم.

«المقترح» (ص ١١٢)

□ وقال: قولهم (فلان حديثه ليس بالقائم) الظاهر أنها مثل قولهم: (فلان

حديثه متأسك). «المقترح» (ص ١١٦)

□ وسئل: هل هناك فرق بين هذه الألفاظ: (سعي الحفظ)، (ردى الحفظ)،

(يخطئ كثيراً)، أو (كثير الخطأ)؟

فأجاب: الذي يظهر أنها مترادفة. والله أعلم. «المقترح» (ص ٥٧)

□ وسئل رحمه الله عن قولهم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)، ماذا يقصد بها أهل

الحديث؟

فأجاب: أما (يحتج بحديثه) فعناه أنها تقوم به الحجة وأما (يكتب حديثه) فعناه:

يكتب حديثه وينظر فيه أهو موافق لحديث الثقات فيقبل، أم هو مخالف لأحاديث

الثقات فيرد فهذا احتمال، واحتمال آخر أنه يكتب حديثه، يصلح في الشواهد

(١) ومعنى قوله (لا يعتبر به) أي أنه لا يصلح في الشواهد والمتابعات. انظر «النهج الروي»

والمتابعات، والأخير هو الأقرب^(١).
 "فضائح ونصائح" (ص ٩٩)

□ وسئل: قولهم في الراوي: (صدوق سعي الحفظ) في أي: المراتب هو؟

فأجاب: يكون في منزلة وسطى بين (الصدوق) وبين (الضعيف) ويصلح في الشواهد والمتابعات.
 "المقترح" (ص ١٠٨)

□ وسئل رحمه الله: إذا قيل في الراوي: (إذا حدث من حفظه غلط) هل هذا جرح؟

فأجاب: هذا جرح، إذا قيل: (إذا حدث من حفظه غلط)، أما إذا حدث من كتابه فيقبل، فيحتاج إلى أن نعرف أحدث من كتابه بهذا الحديث أم حدث من حفظه، وإذا لم نعرف توقفنا إلى أن يصححه الحفاظ.
 "غارة الأشرطة" (٢/٢٦٦)

□ قولهم في الراوي: (يستضعف)؟

قال الشيخ: الذي يظهر أنه في مرتبة (لين الحديث) وكلمة: (يستضعف) أحسن حالا من كلمة: (ضعيف) والله أعلم.
 "المقترح" (ص ٧٩)

□ وسئل رحمه الله عن قولهم في الراوي: (جائر الحديث)؟

فأجاب: الظاهر أنه يصلح في الشواهد والمتابعات.
 "المقترح" (ص ٩٦)

□ وسئل عن قولهم: (فلان غمزوه) أو (مغموز) هل فيها اتهام؟

فأجاب: الذي يظهر أنه سقط حديثه عن الحجية، يستشهد به مثل: (إن شهراً نذكوه) أي: تكلموا فيه.
 "المقترح" (ص ٩١-٩٢) بقصره يسير

(١) قال أبو حاتم في الوليد بن كثير المزني يكتب حديثه. فقال الإمام الذهبي: مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق وليس بصيغة إهدار. "الميزان" (٤/٣٤٥)، وقال ابن عدي معنى قول ابن معين يكتب حديثه أنه في جملة الضعفاء "الكامل" (١/٢٤٣). وقال السخاوي في "فتح المفتي" (١/٢٣٧): وقول أبي حاتم: يكتب حديثه، أي: في المتابعات والشواهد.

قول ابن عدي في الراوي: (أحاديثه قليلة وليس في مقدارها أن يعتبر ضعفها)؟

قال الشيخ: الذي يظهر أن قول ابن عدي في الراوي: (أحاديثه قليلة وليس في مقدارها أن يعتبر ضعفها): الذي يظهر أن معناه أنه ملتبس أمره على الحافظ ابن عدي لأنه بما استطاع أن يحكم عليه بسبب قلة أحاديثه، والله أعلم، فنحن نتوقف في حديثه.

«المقترح» (ص ٧٣-٧٤)

الفاظ الرد

□ قال شيخنا في يعقوب بن محمد الزهري: قال أبو حاتم: (هو على يدي عدل) ومعناه: هالك.

«حاشية المستدرک» (٣/٥٤٦)

□ وقال: (بين يدي عدل) فسرهم بعضهم^(١) بالتوثيق، وفسره آخرون^(٢) - وهو الصحيح - (بين يدي عدل) بأنه بمعنى هالك.

(من الشريط الثامن من مراجعة «تدريب الراوي»)

□ وقال رحمه الله: أردى العبارات في التجريح (أكذب الناس)، و(إليه المنتهى في الكذب)، و(ركن من أركان الكذب) والله المستعان. اهـ

(من الشريط التاسع من شرح «مختصر علوم الحديث»)

□ وقال رحمه الله في عثمان بن عمير: رديء المذهب كان يؤمن بالرجعة كما في «الميزان» و«تهذيب التهذيب»، فقل هذا لا يصلح في الشواهد والمتابعات، ولا سيما وقد قال الدارقطني: متروك.

«الشفاعة» (ص ٥٨-٥٩)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (منكر الحديث) وقائلها غير البخاري هل

(١) كالإمام الذهبي كما في ترجمة يعقوب بن محمد الزهري من «المغني في الضعفاء» (٢/٤٣٣)، وكذا العراقي كما في «فتح المغي» (٢/١٢٩).

(٢) كالحافظ ابن حجر رحمه الله كما في «فتح المغي» (٢/١٢٩).

يستشهد بمن قُلت فيه؟

فقال: أما من قيل فيه: (منكر) فلا يصلح في الشواهد والمتابعات.

(شريط الإشرقة بأجوبة نساء البريقة)

وقال: (منكر الحديث) عند غير البخاري رتبها مع ضعيف لكن الذي يظهر أنه أردى من ضعيف.

□ وسئل عن قول أبي داود رحمه الله في شعيب بن أيوب بن رزيق: (إني لأخاف الله في الرواية عن شعيب)؟

قال: هذه العبارة بمفردها معناها تضعيف الراوي والظاهر أنها بمنزلة (متروك) عند أبي داود.

□ سئل الشيخ: هل الحديث الذي قال البخاري فيه نظر لا يستشهد به؟
فقال: الذي يظهر هو هذا أنه لا يستشهد به، كقوله في الرجل (فيه نظر)^(١).
«المقترح» (ص ٥٧)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (ذهب حديثه)؟
فقال: المعنى أنه ترك حديثه إلا أن يفسر بأنه ضاع.

«المقترح» (ص ٩٦)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (واه) هل يستشهد به؟

(١) نقل الذهبي في «سير النبلاء» (٤٤١/١٢) عن البخاري أنه قال: إذا قلت (فلان في حديثه نظر) فهو متهم واه. اهـ مع أن الرواية المشهورة عن الإمام البخاري التي نقلها غير واحد من الحفاظ عنه ومنهم الذهبي في الميزان، أنه يقول غالباً فيمن كان متهماً عنده (فيه نظر) ولهذا العلة فرق بينهما المعلمي رحمه الله في «التنكيل» (٢٠٤/١-٢٠٥) فقال: قوله (فيه نظر) تقتضي الطعن في صدقه وقوله (في حديثه نظر) تشعر بأنه صالح في نفسه وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء الحفظ. اهـ

فأجاب: الذي أعرفه أن من قيل فيه: (واه) لا يصلح في الشواهد والمتابعات.

«المقترح» (ص ٥٤)

ألفاظ خاصة

□ قال الشيخ رحمه الله: ومعنى (ليس به بأس) عند ابن معين: (ثقة). كما في «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١١١) (١).

«المعلقة» (ص ٢: ٣) رقم (٢١١)

□ سئل الشيخ رحمه الله: إذا كان قول ابن معين: (لا بأس به) يساوي (ثقة) عند غيره فقوله: (ثقة) يساوي ماذا؟

فأجاب: هو يعتبر أرفع، نبه على هذا أصحاب المصطلح (٢)، أن ليس قوله: (لا بأس به) كثقة بل (ثقة) أرفع، و(لا بأس به) في رتبة (ثقة) ولكن التوثيق يتفاوت.

«غارة الأشرطة» (٢٦٨/٢)

□ سئل الشيخ عن قول ابن معين في الراوي: (يضعفونه) هل هو كقوله: (ضعيف)؟

فأجاب: الذي يقول فيه (ضعيف) يكون غير ثقة (٣) والذي يقول فيه: (يضعفونه) لا يكون غير ثقة، بل يكون ضعيفاً لأن الأول قوله والثانية حكاية عن غيره.

«المقترح» (ص ٨٨)

(١) أخرجه عن ابن معين ابن أبي خيثمة في «تاريخ المكين» (ص ٣١٥) حيث قال: قلت: لابن معين... ثم ساق الأثر.

(٢) قال الحافظ العراقي رحمه الله: لم يقل ابن معين إن قولي: (ليس به بأس) كقولي: (ثقة) حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين إنما قال إن من قال فيه هذا فهو (ثقة) وللهجة مراتب فالتعبير عنه بقوله: (ثقة) أرفع من التعبير عنه بأنه (لا بأس به) وإن اشتركا في مطلق الثقة. والله أعلم. «التبصرة والتذكرة» (٧/٢)، وانظر «النكت» للزركشي (٤٣٧/٣).

(٣) كما في «تاريخ المكين» (ص ٣١٥) لابن أبي خيثمة، و«علوم الحديث» (ص ٢٣٨) لابن الصلاح رحمه الله عن ابن معين.

□ وسئل الشيخ عن قول الحافظ الجريري يقول: (غيره أوثق منه) في الذي يكون شديد الضعف، فهل إذا قالها غيره يكون لها نفس الحكم؟

فأجاب رحمه الله: الذي يظهر أنه اصطلاح خاص بالجريري. "المقترح" (ص ٨٨)

□ وسئل رحمه الله: عن قاعدة الألباني رحمه الله وهي تحسين حديث من قيل فيه: (صدوق يخطئ)؟

فأجاب: هي قاعدة مقبولة لا غبار عليها، لكن من أحب أن يثبت وينظر في ترجمته وفي العلل فهو الأحوط لدينه. "المقترح" (ص ٣٨)

□ وسئل عن قولهم: (صدوق يهمل) أو (صدوق ربما وهم)؟

فقال: أما (صدوق يهمل) فعمل المحدثين على قبوله بل كثير من رجال الشيخين ربما يقال فيه: (صدوق يهمل) فمثل هذا يحسن حديثه وعملهم عليه، المهم الحديث يقبل إلا أن يكون من أوهامه، ومن يعلم أنه من أوهامه؟ الحافظ الكبار، هؤلاء الذي يعلمون أنه من أوهامه وفي الغالب أنهم يذكرون هذا في ترجمته إما في "الميزان" أو في "الكامل" لابن عدي، أو في "الضعفاء" للعقيلي، أو في الكلام عليه إذا كان مما يتعلق بالفقه، أو بغيره من الفنون، وربما يقول الحافظ في سنده فلان، وهذا الحديث يعتبر من أوهامه. (شريط الإشرقة بأجوبة نساء البريقة)

□ لكنه يرى أنها عند الحافظ من مراتب الاستشهاد، فقال: (صدوق له أوهام) أو (صدوق يهمل) عند الحافظ الظاهر أنها بمعنى يستشهد بها^(١)، لكن الواقع من حيث عمل المحدثين أنهم يقولون: (صدوق يهمل)، (صدوق له أوهام)، (صدوق يخطئ)، (صدوق له أخطاء) ويحسنون حديثه. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة "تدريب الراوي")

(١) وهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه، وقد أبدت ذلك بأدلة كثيرة في رسالتي "تنبيه الأريب لبعض أخطاء تحرير التفریب" (ص ٩٨-٩٩) فراجعها لمزيد الفائدة.

□ سئل الشيخ: إنا أحياناً نرجع إلى ترجمة من قيل فيه: (صدوق بهم)، أو (صدوق يخطئ)، في «الميزان» أو «الكامل» ونجدهم أحياناً يقولون: (ومن أوهامه) ولا يسوقونها مساق الحصر، فكيف بالحديث الذي بين يدي؟

فأجاب: سؤال حسن؛ إن كان الحديث من أحاديث الأحكام، فأحاديث الأحكام قد نُخِلت نُخْلًا، لأن هناك فقهاء محدثين، مثل الإمام النووي، ومثل الإمام الحافظ ابن حجر، ومثل العراقي، ومثل الزيلعي في «نصب الراية»، ومثل من تقدمهم، كالبيهقي، ومثل الطحاوي، فمثل هذه الأحاديث يتكلمون عليها إذا استدل شافعي بالحديث، والحنفي يعلم به علة، يُبين أنه معلٌ، وهكذا على العكس. رجعت إلى كتب الأحكام مثل: «نيل الأوطار» وغيره من الكتب، ومن أحسن المراجع في هذا هو «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر رحمته الله، لكن إذا كان الحديث يتعلق بالتفسير، أو بالسيرة، فأنت تنظر أذكر في أوهامه أم انتقد عليه؟ وإلا حكمت عليه بما يقتضيه ظاهر السند، والله تعالى أعلم.

□ سئل الشيخ: كيف يميز حديث من قيل فيه: (صدوق له أوهام)؟ فقال: العلماء يذكرون أوهام الراوي عند ترجمته مثل «الكامل» لابن عدي و«ميزان الاعتدال» وربما الشراح أنفسهم يذكرون أنه وهم في هذا الحديث، حتى (ثقة ربما أغرب) ربما يذكرون في ترجمته أن هذا الحديث من أوهامه، وبعدها أيضًا (صدوق له أوهام) ليس كـ (صدوق) فقط، يجعلك تحذر لعل هذا الحديث من أوهامه، أما إذا لم يكن من أوهامه فيحسن. اهـ

(من الشريط الثامن من مراجعة «تدريب الراوي»)

□ قال رحمته الله: (صدوق بهم)، أو (يخطئ)، أو (بهم قليلًا) هذه الأوهام اليسيرة قد ضبطها العلماء، وما حكموا عليه بالوهم إلا لأنهم قد ضبطوا أوهامه فمثل «الكامل» لابن عدي إذا رجعت إليه تجده يذكر الأحاديث التي وهم فيها، و«ميزان الاعتدال» للذهبي و«لسان الميزان» لابن حجر، و«الضعفاء» للعقيلي، و«المجروحين»

لابن حبان تجدهم يذكرون الأحاديث التي وهم فيها، والحمد لله فقد قيص الله علماءنا رحمهم الله تعالى وبينوا الأوهام إما في تراجم أولئك الذين وهوا، وإما في الكلام على أحاديثهم في الشروح.

وهكذا في كتب (العلل) فإنهم يذكرون أن فلاناً وهم في كذا، وربما يكون جبلاً في الحفظ فما أحد سلم من الأوهام. «غارة الأشرطة» (٢٦١/٢)

□ ذكر الشيخ: أن الحافظ ابن حجر أدخل في المرتبة الخامسة في مقدمة (التقريب) من له بدعة فهل هو خاص بالخامسة أم يدخل في جميع المراتب؟

فأجاب: الواقع أنه يدخل في جميع المراتب إلا أن الذي ليس مبتدعاً أحسن من الذي فيه شيء من البدعة. اهـ (من الشريط الثامن من شرح مختصر علوم الحديث)

□ وسئل: ماذا يقصد الإمام أحمد بلفظة: (منكر) في الحديث أو في الرجل؟

فأجاب: أما إذا قال في الحديث: (منكر) فهو محمولٌ على النكارة وعلى التفرد، فقد يتفرد راوٍ من بين سائر الرواة، وربما أطلق الإمام أحمد النكارة بمعنى التفرد، حتى ولو تفرد به راوٍ ثقة وهو محتجٌ به مثل قوله في محمد بن إبراهيم التيمي: روى مناكير^(١)، ومحمد بن إبراهيم التيمي هو حامل لواء حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فهو يرويه عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب.

فربما يطلقها على الثقة وهو يعني أنه يتفرد بأحاديث، ولا يعني أنها ترد، وهكذا الإمام النسائي رحمه الله وربما يطلقها على النكارة التي هي ضد المعروف، فإذا لم يظهر لا ذا ولا ذاك من تصرفه، حُملت على النكارة التي هي ضد المعروف وتوقف فيه^(٢).

(١) ونص عبارته: (في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكورة والله أعلم) «العلل ومعرفة الرجال» (٥٦٦/١)، رقم (١٣٥٥)، وانظر كلام الحافظ حول هذا في «هدي الساري» ترجمة محمد بن إبراهيم.

(٢) وبحمد الله فقد بسطت القول في هذه المسألة بما ترجو أن يكون شافياً كافياً في كتابي: «القول =

لكن مثل قوله في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي المناكير، ومن كان على شاكلة محمد بن إبراهيم التيمي، فهو يعني أنه يتفرد ببعض الأحاديث، والتفرد لا شيء فيه إذا لم يخالف من هو أرجح منه. «المقترح» (ص ١٧١-١٧٢)

□ قولهم في الراوي: كان زمنًا في الحديث؟

قال الشيخ رحمه الله: قال الإمام أحمد رحمه الله في «العلل» (ج ٣/ ص ١٦٤): حدثنا سريح بن يونس، قال حدثنا أبوقطن، قال حدثنا أبوحنيفة وكان زمنًا في الحديث. قال الشيخ: الزمن: المبتلى بين الزمانة، والزمانة: العاهة. اهـ «لسان العرب»، والمعنى: أن في حديث أبي حنيفة عاهة. «نشر الصحيفة» (ص ٣٦٠)

□ قولهم: أنا أكبر من رأي فلان.

قال الشيخ: قال أبوزرعة الدمشقي في تاريخه (١/ ٥٠٥): قال أبونعيم: أنا أكبر من رأي أبي حنيفة.

قال الشيخ: يعني أن رأي أبي حنيفة محدث. «نشر الصحيفة» (ص ٣٦١)

تفسير الشيخ لعبارات الجرح والتعديل

تفسير الشيخ لألفاظ الاحتجاج

□ قولهم: (فلان على شرط الصحيح)

قال الشيخ: الظاهر أنهم يعنون: أنه ثقة يصح والله أعلم. «المقترح» (ص ١١١)

□ قولهم: (ثقة وليس من الأثبات)

قال الشيخ: التوثيق نفسه يتفاوت، فالذي يظهر أنه يصح حديثه؛ لأنه ممكن أن

= المجبر في الباطل والمنكر، وذكرت خلاصته في رسالتي «التحدث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث»، أسأل الله أن ييسر طبعه وأن ينفع به إنه على كل شيء قدير.

يقال فيه: ثقة ثبت، أو ثقة حافظ، أو أوثق الناس، فيكون هذا في رتبة ثقة أرفع من صدوق.

□ قول غير الحافظ: (فلان مقبول)

قال الشيخ: الظاهر أن معناه أنه يحتج به، وهو أعم من الثقة والصدوق.

«المقترح» (ص ١١٦)

□ قولهم في الراوي: (كأن أحاديثه فوائد)

قال الشيخ: الظاهر أنه لجودتها وقوتها والله أعلم.

«المقترح» (ص ١١٦)

□ قولهم: (فلان يستدل به)

قال الشيخ: إذا أطلقت فالظاهر أنها بمعنى يصلح للاستدلال بحديثه أي: يكون مقبولا.

«المقترح» (ص ٩٧)

□ قولهم: (فلان طلبة)

قال الشيخ: الذي يظهر أنها أرفع من قولهم: (شيخ) ومعناه أنه كثير الطلب، وترجع إلى ما تقدم قبل أنه إذا اشتهر بالطلب وما جرح فإن حديثه يقبل.

«المقترح» (ص ٨٩)

□ قوله: (لا نعلم إلا خيراً)

سئل الشيخ: عن قول أبي زرعة لدحيم ما تقول في علي بن حوشب الفزاري فقال: لا بأس به، قال أبو زرعة: لِمَ لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيراً، قال: قد قلت: لك إنه ثقة^(١)، السؤال هل قول أبي زرعة لِمَ لا تقول: ثقة ولا يعلم إلا خيراً، هل هذه العبارة تعني: أنه أرفع من أن يكون مستور الحال؟

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٣٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٤١٩/٢٠).

فأجاب: العلماء تختلف عباراتهم حتى في الألفاظ قد يكون اللفظ واحداً، وله معنى عند يحيى بن معين غير معناه عند البخاري، فلا بد أن تحمل على المعنى اللاتقياً، فقولُه من حيث المعنى اللغوي (لا أعلم إلا خيراً) الظاهر إذا سئل عنه أهو ثقة أم ليس بثقة؟ أنه يقبل هذا من حيث مؤداها، وهو محتمل أيضاً: أنه لا يعلم إلا خيراً في الصلاح وبقي الضبط (لا أعلم إلا خيراً) ويكون مستور الحال، لا أعلم إلا خيراً في الصلاح، لكن إذا سئل مثل يحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وكذا الإمام أحمد، وغيره ليس هناك مانع أنه يأتي بكلام فيه مغارض، فيحمل على أنه مقبول وأعني: أنه ثقة يُقبل حديثه، وليس مقبولا على اصطلاح الحافظ^(١).

«المقترح» (ص ١٤٧-١٤٨)

تفسير الشيخ لألفاظ (الشواهد والمتابعات)

□ قولهم: (لا يجوز الاحتجاج به)

سئل الشيخ رحمه الله: هل هناك فرق بين قولهم: (فلان لا يحتج بحديثه)، و(فلان لا يجوز الاحتجاج به) لأن الذهبي قال في ترجمة علي بن محمد بن عيسى الخياط: واتهمه ابن يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به^(٢)، فهل تحمل الثانية على التهمة؟

فأجاب: الظاهر من التعبير فقط أن قولهم: (لا يجوز الاحتجاج به) أبلغ في تضعيفه، وأن قائلها مثبت أكثر من قولهم: (لا يحتج به)، ولا نستطيع أن نحكم على هذه اللفظة أنها تؤدي إلى معنى متهم، لأننا لم نطلع على كلام ابن يونس وهو في «تاريخ مصر»^(٣) والله أعلم.

«المقترح» (ص ٩٧-٩٨)

(١) في «تقريب التهذيب».

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/١٥٤)

(٣) قد طبع مؤخراً «تاريخ ابن يونس» ونص كلامه في «تاريخ» (٢/١٥٥): لم يكن سمع الحديث ولا الفقه وليس بشيء، ولا يجوز لأحد الرواية عنه. وقوله (لا يجوز الرواية عنه) أبلغ في تضعيف الراوي من قوله (لا يجوز الاحتجاج به) كما هو معلوم.

□ قولهم: (طير غريب)^(١) أو (لا وجود له)^(٢)

قال الشيخ: معناه أنه ليس بمعروف، أو أنه لا وجود له. «المقترح» (ص ٩٨)

□ قوله: (هو كما شاء الله)

سئل الشيخ: عن قول أبي داود في ابن عائذ الدمشقي (هو كما شاء الله) في أي المراتب؟

فقال: تليين فيه، ولكن الله أعلم في أي المراتب. «المقترح» (ص ١٠٠)

□ قولهم: (فلان لا يعتمد الكذب) و(فلان أظرف من أن يكذب)

قال الشيخ: (لا يعتمد الكذب) معناه: أن الكذب يجري على لسانه من غير تعمد، وبسبب ضعفه في الحديث وعدم إتقانه لعلم الحديث يجري على لسانه الكذب، أما ذلك الآخر الذي هو (أظرف من أن يكذب) فليس فيه إثبات الكذب عليه.

«المقترح» (ص ١٠١)

□ قولهم: (حدثونا عنه)

قال الشيخ: لا تفيد تضعيفه ولا توثيقه بل هي إلى تليين أمره أقرب والله أعلم.

«المقترح» (ص ١٠١)

□ قولهم: (فلان كان من العوام) أو (فلان من العوام)

قال الشيخ: قولهم (من العوام) يدل على أنه ليس من أهل العلم، ولا من أهل الضبط.

«المقترح» (ص ١٠٢)

(١) راجع «الميزان» (٤/١٨٣-٥١٩)

(٢) قالها الذهبي في القاسم بن داود كما في «الميزان» (٣/٣٧٠)، وفي آخرين انظر «الميزان» (٢/٢٩٥).

□ قولهم: (عصى موسى تلقف ما يأفكون)^(١)

قال الشيخ: معنى الكلمة تؤدي إلى تضعيفه، وأنه لا يحتاج بها، وفيها إشارة أيضاً إلى الاتهام وهي شبيهة بقولهم: (حاطب ليل).
«المقترح» (ص ١٠٣)

□ قولهم: (لو لم يحدث لكان خيراً له)

سئل الشيخ: عن هذه العبارة هل فيها تهمة؟
فقال: مثل قول بعضهم^(٢) في: أسد بن موسى (لو لم يؤلف لكان خيراً له)^(٣) يدل على أنه حصل منه تخليط.
«المقترح» (ص ١١٥)

□ قولهم: (فلان محله محل الأعراب)

قال الشيخ: معناه أنه ليس من أهل الحديث، ثم قال في قولهم في حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده (إسناد أعراب)^(٤): يعتون أن حديثهم ليس بالعمدة.

«المقترح» (ص ٩٢)

□ قولهم: (لم يكن بالسكة) و(لم يكن بالسكة مثله)

سئل الشيخ: عن قول يحيى بن سعيد في الحسن بن صالح بن يحيى (لم يكن بالسكن بالسكة كان يخرج على الولاة) وقوله (لم يكن بالسكة مثله)^(٥) ما معنى كل

(١) نقل ابن عدي في «الكامل» (١٢٢٩٧/٦) هذه العبارة عن مطين في محمد بن أبي شيبة، لكنه ساقها بدون سند، وكذا ذكرها الذهبي في «النبلاء» (٢٢/١٤)، و«الميزان» (٦٤٣/٣)، فنبوتها يحتاج إلى سند صحيح، ولو صحت فإن هذا من كلام الأقران المردود كما نص على ذلك غير واحد من العلماء والله أعلم.

(٢) هو الإمام النسائي كما في «ميزان الاعتدال» (٢٠٧/١).

(٣) جاء عن ابن المديني أنه قالها في خليفة بن خياط كما في «تهذيب التهذيب» (١٦١/٣) لكنها من رواية الكديمي عن ابن المديني، والكديمي متروك.

(٤) قاله صالح جزرة كما في «تهذيب الكمال» (٢٦٢/٤)، و«الميزان» (٣٥٣/١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٢٦٤/٢).

منها وما الفرق بينهما؟

فأجاب: السكة كلمة تطلق على الطريق وتطلق على العملة، فالظاهر أنه لما كان خالصاً؛ لأن به شيئاً من البدعة وهي: الخروج على الأمراء، وأيضاً ترك الجمعة فمن وثقه فلصديق لسانه ومن جرحه فلبدعته، وقوله (ليس بالسكة مثله) أي: ليس يعتمد، والصحيح أنه صدوق اللسان صاحب بدعة فتقبل روايته التي لم تكن موافقة لبدعته وتجنب بدعته، وهو من رجال مسلم.

□ قولهم: (كان أعقل أهل زمانه)

قال الشيخ: هذه اللفظة بمفردها لا تدل على أنه ثقة ويستأنس بحديثه في يحيى بن أكثم. كان من أعقل أهل زمانه^(١) وكان داهية ومع هذا فهو متكلم فيه فهي نفسها لا تدل على أنه ثقة.

□ قولهم: (يعتبر حديثه إذا روى عن غير الضعفاء)

قال الشيخ: معناه أنه لا يتحرى في الأخذ.

□ قولهم: (مظلم الأمر)

قال الشيخ: الظاهر أنه بمعنى: النكارة، ويحتمل أن المراد لم يتضح لي أمره.

□ قولهم: (بليته عندي قدم رجاله)

سئل الشيخ: عن قول أبي حاتم في يحيى بن قصر بن حاجب القرشي (بليته عندي قدم رجاله)^(٢)

(١) راجع ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٢٠-٢٢٢)، و"سير النبلاء" (٥/١٢) وما بعدها.

(٢) كذا في "الجرح والتعديل" (٩/١٩٣)، ونقلها الذهبي في "الميزان" (٤/٤١٢) بلفظ (بليته =

فقال: يعني: أنه يحدث عن أناس لم يلتقهم.

«المقترح» (ص ٥٩)

□ قولهم في الراوي: (بكثر من المجاهيل)

قال الشيخ: إكثاره عن المجاهيل جعل في القلب ريبة من روايته، لكن إذا لم يكن شيخه مجهولاً وكان ممن يقبل حديثه قبل والله أعلم.

«المقترح» (ص ٦٣)

□ قولهم في الراوي: (إذا كان فوفه ثقة ودونه ثقة فهو مستقيم)

قال الشيخ: الذي يظهر أنه نفسه لا يكون متحريراً فربما ينفق عليه ما ليس بثابت إذا كان شيخه ضعيفاً، أو كذاباً، أو مجهولاً وهكذا إذا روى يمكن أن أصوله صحيحة لكن المحدث إذا حدث عنه وليس أهلاً للرواية -الذي هو الراوي عنه- فربما يحصل تخليط من عدم تحريره هو نفسه في الأخذ والتحديث.

«المقترح» (ص ٧٢)

□ قول أبي حاتم في بعض الرواة: (من عتق الشيعة)

قال الشيخ: يقصد أنه من متشددتهم كما يقولون: (شيعي جلد). «المقترح» (ص ٧٦)

□ قولهم: (إذا روى عنه فلان وفلان أحاديثه مستقيمة)

قال الشيخ: معناه أنهم ينتقون من أحاديثه ما يظهر لهم ثبوته والله أعلم.

«المقترح» (ص ٨٥)

□ قولهم: (لا يجوز في الضحايا)

سئل الشيخ: عن قول ابن معين في سويد^(١) بن أبي صالح: (لا يصلح في الضحايا) مع قوله فيه (ضعيف)، وقوله فيه (ليس بشيء)؟

= عندي قدم رجاله والله أعلم.

(١) كذا في «تهذيب الكمال» (٢٥٩/١٢)، وتصحف في «المقترح» (ص ١٢٥) إلى (سهيل) والصواب ما أثبتناه.

فقال: يحتمل (ليس بشيء) على (ضعيف) و(ضعيف) عند ابن معين معناه: ليس بثقة، وقوله (لا يجوز في الضحايا) تحمل على أنه ليس بثقة. «المقترح» (ص ١٢٥)

□ قولهم: (فلان من الشيوخ)

قال الشيخ: يعني: أنه من الشيوخ الذين ليسوا بأثبات والله أعلم. «المقترح» (ص ١٤٩)

□ قولهم في الراوي: (لا يترك)

سئل الشيخ: عن قول الدارقطني في الربيع بن حبيب المصري (لا يترك)^(١) ما معناه؟

فقال: فيها شيء من التجريح وليس تجريحاً مطلقاً. «المقترح» (ص ٩٥)

الفاظ أجاب الشيخ فيها بقوله: الله أعلم

□ قول بعضهم:^(٢) (في دار شباب بن خياط شجر يحمل الحديث)

سئل الشيخ: ما معنى هذه الكلمة؟ فأجاب: الله أعلم. «المقترح» (ص ١١٥)

□ قولهم: (فلان ثقيل البدن)

سئل الشيخ: هل يقصدون بذلك العبادة أم ماذا؟ فقال: الله أعلم. «المقترح» (ص ١١٠)

الفاظ محتملة لأكثر من معنى

□ قولهم في الراوي: (ليس كأقوى ما يكون)؟

قال الشيخ: الظاهر أنه يكون بمنزلة (ثقة) أو (صدوق) المهم أنه يقبل حديثه.

«المقترح» (ص ١٠٩)

(١) انظر «الميزان» (٢/ ٤٠)

(٢) قالها ابن المديني في خليفة بن خياط الملقب بشباب كما في «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٧)

□ سئل الشيخ رحمه الله: هل هناك فرق بين قولهم: (فلان منكر الحديث) و(فلان يروي الأشياء المنكرة)؟

فأجاب: (منكر الحديث) صيغة تقتضي الديمومة، وأما (يروي الأشياء المنكرة) فهو يحتمل أنه يرويها كغيره من العلماء الذين يجمعون كما قيل: (إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش) فيحتمل هذا وينظر أهذا الحديث من مناكيره أم ليست من مناكيره؟^(١)

«المقترح» (ص ٥٦)

□ وسئل عن معنى قول ابن عدي: (يروي المناكير)؟

فأجاب: يعني الأحاديث التي يخالف فيها الثقات والمناكير تحمل على هذا وتحمل بمعنى أنه يتفرد بأحاديث وهو ضعيف في نفسه، ويتفرد بأحاديث لم يتابعه عليها أحد، فقد قيل في المنكر هذا وهذا، أي: أن المنكر مخالفة الضعيف للثقة، أو مجرد تفرد الضعيف عند الإمام النسائي، والإمام أحمد.

«غارة الأشربة» (٢/٢٧٣)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (ليس بمحمود) هل هو في مرتبة الشواهد أم في مرتبة الرد؟

فقال: الذي يظهر من هذه العبارة أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، على أنه قول مبهم، فيحتمل أنه مبتدع، ويحتمل أنه سيء الحفظ، والله أعلم.

«المقترح» (ص ٩٣)

□ سئل عن قولهم في الراوي: (شيطان) هل يعتبر جرحاً.

فأجاب: بحسب من قيلت فيه، فأذكر أن محدثاً من كبار المحدثين طلب صاحباً له أن يأتي بمحدث يسامره معه في تلك الليلة للمذاكرة، فلما أتى به صار يغلبه فلما خرج قال لذلك الرجل: ما أتيتني بإنسي، ما أتيتني إلا بشيطان!

(١) قال ابن دقيق العيد: قولهم: (روى مناكير) لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: (منكر الحديث) لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة. «فتح المغيب» (٢/١٢٦).

والقصة بين عبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد، أو من هو مماثل لها لا أذكره، فالقصد أنه دخل رجل محدث كبير وصار يغلب ذلك المحدث، فلما خرج قال: ما أتيتني بإنسي، ولكن أتيتني بشيطان^(١). فربما تكون توثيقاً والله المستعان.

«غارة الأشرطة» (٢٦٩/٢)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم)؟

فأجاب: ينبغي أن يُنظر في قائل هذه الكلمة، فإن مثل هذه الكلمة يقولها ابن حبان في بعض الحفاظ الكبار من رجال البخاري ومسلم، فإذا قالها الإمام أحمد، أو يحيى بن معين، أو من جرى مجراها، فمثل هؤلاء يُنظر فيما قاله غير القائل، ينظر أوثقه غير القائل؟ أو قال: (إنه صدوق) غير القائل؟

أما إذا لم ترد إلا هذه العبارة فهي تُعتبر جرحاً، وهي محتملة أنه يكذب، وأنه يهيم. محتملة لهذا وهذا، فنحن نتوقف في أمره، لا نحكم عليه بأنه كذاب، ولا نحكم عليه بأنه صالح للشواهد والمتابعات، ولكن إن وردت عبارات أخرى لبعض أهل العلم يُحمل عليها هذا القول، بمعنى أنه يهيم، وينظر أذلك الحديث من أوهامه، أم ليس من أوهامه؟ فإذا لم ترد إلا هذه العبارة توقفنا في أمره ولا نحتج به، لكن ربما يصلح للشواهد والمتابعات، وينظر فيمن روى عنه أم من الثقات الأثبات أم ماذا؟.

«المقترح» (ص ٣٢-٣٣)

□ سئل الشيخ عن قول خالد بن نزار للأوزاعي: حسان بن عطية عن؟

فقال له الأوزاعي: حسان ما كنا نقول: عن؟ فما معنى كلمة الأوزاعي هنا؟

(١) ونص القصة: قال عبدالرحمن بن مهدي: لما قدم الثوري البصرة، قال: يا عبدالرحمن جئتني بإنسان. أذاكره فأثبته بيحيى بن سعيد فذاكره، فلما خرج قال: قلت جئتني بإنسان، جئتني بشيطان! يعني: بهره بحفظه. «سير النبلاء» (١٧٧/٩). وقد تأتي للذم الشديد ولذلك أمثلة، والحمد لله.

فأجاب: حسان بن عطية هو شامي والأوزاعي شامي، والأوزاعي يُعتبر من أعرف الناس بالشاميين، فعناه أنه واثق برواية حسان بن عطية، ومعناه أيضاً أن حسان بن عطية مهابة، إذا حدثهم لا يستطيعون أن يستفسروا منه، لكن ينبغي أن يُستفسر وينبغي أن يُعرف مشايخه كغيره من العلماء. القصد أن قول الأوزاعي يُفيد أحد أمرين أو الأمرين معاً: وثوقهم برواية حسان^(١)، أو مهابتهم له، فإن بعض الرواة يكون مهابة في نفوس الناس.

□ سئل رحمه الله ما معنى قولهم: (فلان أعجب إليّ) و(فلان أحب إليّ) هل هذا تعديل؟

فأجاب: إذا قرن بثقة أو صدوق يكون تعديلاً وإذا لم يقرن فبقي ماذا قيل فيه فقد يكون تعجبه أحاديثه وهو في نفسه ضعيف.

□ سئل الشيخ عن معنى قولهم: (فلان عالي الإسناد)؟

فأجاب: الذي يظهر أنها بمعنى (أنه عُمَر) وأنه أدرك من المتقدمين ما لم يدركه

(١) وأنه لا يروي إلا عن ثقة وهذا هو المعنى الأرجح لهذه الكلمة يدل على ذلك أنه كان من المعلوم عندهم أن علة قولهم فلان لا يسأل عن أخذ حديثه؟ أو عن روى؟ أو ما كنا نقول له عن؟ هو كون الراوي معروفاً بالتحري والانتقاء؛ فقد قال يزيد بن أبي مالك: كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث فقلت له: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ فقال: يا أخا أهل الشام. خذ ولا تسأل فإننا لا نأخذ إلا عن الثقات. «التهذيب» (٤٥/٢)، وأصرح منه قول ابن عيينة، ما رأيت أحداً أجدر أن يقول قال رسول الله ﷺ ولا يسأل عن هو، من ابن المنكدر، فقد قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٧١٠/٣) عقب هذا الأثر: يعني لتحريه. اهـ ومما يؤيد أن هذا هو مراد الأوزاعي في شأن حسان بن عطية، ما رواه ابن عدي في «الكامل» (٩٩/١) عن ضمام بن إسماعيل عن الأوزاعي أنه كان إذا حدث فقليل له عن سمعته؟ قال: ليس لك حملته؛ إنما حملته لنفسه عن أتق به. اهـ ملخصاً من كتابي «القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة، ومن يروي عن كل أحد». فصل معرفة علامات الانتقاء.

غيره، وبمعنى أنه بَكَرَ بالطلب وسمع من مشايخ لم يسمع منهم غيره من معاصريه.
ومن أمثلة ذلك أن الدارمي وهو: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد هو مفاصر
للبخاري، سمع من يزيد بن هارون، يقول الحافظ^(١): ولو بكر البخاري في الطلب
لسمع من يزيد بن هارون.

وأن بعض معاصري الإمام البخاري من مشايخ الإمام البخاري، كالإمام أحمد
سمع من عبدالرزاق، يقول الإمام الحافظ ابن حجر^(٢): ولو بكر الإمام البخاري في
الرحلة لسمع من عبدالرزاق، بل يذكر الخطيب البغدادي أن محدثاً^(٣) سمع منه
البخاري عن عبدالرزاق، فأراد البخاري أن يرحل إلى عبدالرزاق فتحايل ذلك الرجل
على البخاري وقال: إن عبدالرزاق قد مات، ولم يمت عبدالرزاق من أجل أن يسمع
البخاري منه، فإنه يعد شرقاً له إذا سمع منه البخاري عن عبدالرزاق، وهو أيضاً يعد
كذاباً، فمن بكر في الطلب سمع من شيوخ لم يسمع منهم بعض معاصريه، فالذي
يظهر أنهم يتنافسون في العلو ويجعلونه منقبة.

(١) في ترجمة يزيد بن هارون من «هدي الساري» (ص ٦٣٧) أدرك البخاري بالسن لكن مات قبل
أن يرحل إليه، فأخذ عن كبار أصحابه.

(٢) في «هدي الساري» (ص ٦٧٠) ط دار السلام: وقد أدرك عبدالرزاق، وأراد أن يرحل إليه وكان
يمكنه ذلك، فقليل له إنه مات فتأخر عن التوجه إلى اليمن... اه ثم ساق القصة التي ذكرها
الشيخ رحمه الله وقد علمت أنها لم تثبت.

(٣) هو يحيى بن جعفر بن أعين الأزدي والقصة ذكرها المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/٨)،
والحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣٤٦/٤) نقلاً عن ابن عدي ولم يذكر سنداً، فهي معضلة،
فعلى هذا فلا يوصف هذا الراوي بالكذب لعدم ثبوتها عنه، وقد قال فيه الحافظ في «التقريب»:
ثقة والله أعلم.

وعلى فرض ثبوتها عنه فقد ساق الحافظ القصة في «تغليق التعليق» (٣٩٠/٥) ثم قال: ويحيى
ابن جعفر من الثقات الأثبات وما أعتقد أنه افترى وفاة عبدالرزاق، بل لعله حكاه لإشاعة لم
تصح، وكان يحيى بن جعفر بعد ذلك يدعو لمحمد بن إسماعيل ويفرط في مدحه. اه

بل الإمام أحمد يقول: طلب العلو سنة^(١)، ويحيى بن معين عهد أن حضرته الوفاة كما في "مختصر مقدمة ابن الصلاح" لابن كثير^(٢)، قيل له: أي شيء أحب إليك؟ قال: بيت خال وسند عال، فهم يتنافسون في العلو. "المقترح" (ص ١٢٠-١٢١).

□ وقال أيضًا في تفسير هذه الكلمة: الأقرب والمتبادر إلى الذهن أنه بمعنى بكر في الطلب، فأدرك شيوخًا لم يدركهم غيره.

لكن الأخ أبا الحسن أتى بمعنى أنه يحدث عن أناس لم يدركهم، فيكون محتملاً لهذا ومحتملاً لهذا والله أعلم. "المقترح" (ص ١٣٨).

التوثيق بلفظ عام

□ سئل رحمه الله إذا قيل في حديث: (رواه جماعة ثقات حفاظ) فهل يقتضي هذا أن كل أفراد السند ثقات حفاظ؟

فأجاب: إذا قاله حافظ من الحفاظ فربما يكونون حفاظًا- أي يحكم لكل فرد منهم^(٣) - لكن الأحوط أن تبحث في رجاله وتحكم عليهم بما يستحقونه، فهذا الذي أنصح به^(٤)، فإنهم ربما يقولون: إنهم حفاظ ويكون في سنده وهم أو شذوذ أو في سنده رجل التيس برجل آخر، مثل صالح بن حيان الذي يقال له: صالح بن حي، وصالح بن حيان القرشي فهما في طبقة واحدة، وقد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "الصارم المسلول في الرد على شاتم الرسول"^(٥) وحكم على حديث من طريق

(١) أخرجه الخطيب في "الجامع" (١/١٢٣)، و"الرحلة" (ص ٢٠٣).

(٢) (ص ١٥٣)، وفي "مقدمة ابن الصلاح" (ص ١٥٦).

(٣) أنه حافظ.

(٤) قال العلامة المعلمي رحمه الله: قول المحدث (رواه جماعة ثقات حفاظ) ثم يعدم لا يقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سئل عنه ذلك المحدث وحده لقال ثقة حافظ... "التنكيل" (١/٣٦٢).

(٥) "الصارم المسلول" (ص ١٦٦).

صالح بن حيان القرشي وهو أن رجلاً خطب امرأة وأبى أهلها أن يزوجوها ثم أتاهم بعد حين فقال: إن رسول الله ﷺ أمركم أن تزوجوني فلانة، فاضطربوا فقال قائل منهم: تزوجه ولا نرد على رسول الله ﷺ أمره، ومن قائل: لا نزوجه، فقال أحدهم: رسول الله ﷺ قريب منكم فابعثوا من يستفسره، فبعثوا رجلاً إلى النبي ﷺ وأخبروه فقال: «كذب عدو الله فإن أدركتموه فاقتلوه وما أراكم مدركيه»، فوصلوا وقد لدغته حية فمات^(١).

فهذا الحديث كما تقدم ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة صالح بن حيان القرشي وقال: إن صاحب «الصارم المسلول» يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية وهم في هذا الحديث وقال: إن رجاله ثقات والواقع أن في سنده من هو متروك^(٢)، فينبغي أن يبحث عن هؤلاء الرجال.

وأيضاً حديث: «لو ما أحب الله أن يعصى ما خلق إبليس»^(٣)، فهذا الحديث من طريق يحيى بن زكرياء، فبعض الناس يظن أن يحيى بن زكرياء هو ابن أبي زائدة

(١) القصة أخرجها ابن عدي في «الكامل» (١٣٧١-١٣٧٢)، والبيهقي كما في «الصارم المسلول» (ص ١٦٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٥٥)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: «إن وجدته حياً فاقتله، وإن وجدته ميتاً فحرقه بالنار»، فانطلق فوجده قد لدغ فمات، فحرقه بالنار فعند ذلك قال رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». اهـ وفيه صالح بن حيان القرشي ضعيف، وله شاهد أخرجه المعافى بن زكريا كما في «الصارم المسلول» (ص ١٦٦)، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٥٦) وفيه دواد بن الزبرقان، متروك وقد كذبه الأزدي.

(٢) قال الإمام الذهبي: ورواه كله صاحب «الصارم المسلول» من طريق البيهقي الحماني عن علي بن مسهر، وصححه ولم يصح بوجه. «الميزان» (٢/٢٩٣)، قلت: حيث قال فيه شيخ الإسلام: هذا إسناده صحيح على شرط الصحيح لا نعلم له علة. «الصارم المسلول» (ص ١٦٦).

(٣) أخرجه الآجري في «الشرعية» (١/٣٩٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١٥٥٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٧٣)، و«يبني» في جزئها (ص ٧٦)، رقم (١٠٥).

لكن وجد وعرف أنه ليس بابن أبي زائدة وأنه رجل مجهول، وأن الحمل عليه في هذا الحديث^(١). «غارة الأشرطة» (٢٦٦-٢٦٧/٢)

□ وسئل رحمه الله: عندما نجد في ترجمة راوٍ (وثقه فلان) أو (ضعفه فلان)، هل يلزم من هذا أن عبارة (ثقة) أو (ضعيف) قالها فلان أم يكون أحياناً تصرف في نقل عبارات الأئمة، وما ضابط هذا التصرف؟

فأجاب: إذا كان مثل البخاري وعزوه إليه أو إلى أبي حاتم فذاك، أما إذا قالوا: وثقه ابن حبان أو وثقه العجلي فنخشى أن يكون مقصودهم في هذا ذكره ابن حبان في الثقات، أو ذكره العجلي في الثقات فثل هذا يتوقف فيه ولا يعتمد عليه إذا قالوا: وثقه ابن حبان أو وثقه العجلي، أما إذا كانت صادرة عن إمام معتبر يعتبر توثيقه فلا بأس بهذا وتقبل. «الغارة» (٢٦٩-٢٧٠/٢)

□ قولهم: (حدثني الثقة)

قال شيخنا رحمه الله: لا يعتمد على (أخبرني الثقة) لأن الشافعي يقول: أخبرني الثقة. وهو يعني: إبراهيم بن أبي يحيى^(٢)، وقد عده النسائي رحمه الله من رؤوس الكذابين^(٣)، وأيضاً الإمام أحمد يقول في إبراهيم بن أبي يحيى: جهمي قدري كل بلاء

(١) كما رجح ذلك ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٧٣/١)، والذهبي في «الميزان» (٣٧٥-٣٧٦/٤)، ونقل الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥٣٨/١)، عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال: هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة. اهـ وانظر «أحاديث معلة» (ص ٩٣-٩٤)، وتحقيق الأخ وليد بن محمد حفظه الله «للشريعة» (٣٩٤/١) رقم (٤٥٤).

(٢) قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٩٤): وقد عرف من عاداته أنه أراد بقوله حدثني من لا أتهم أو حدثني الثقة في مواضع: إبراهيم بن أبي يحيى، والأكثرون ضعفوه وتبين لهم من حاله ما لم يطلع عليه الإمام الشافعي رحمه الله.

(٣) كما في «مجموعة رسائل للنسائي» (ص ٧٦).

فيه^(١)، وأيضاً ربما يقول حدثني الثقة وهو يعني مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف أيضاً ربما يكون ثقة عنده وهو ضعيف عند غيره، فعلى هذا يتوقف فيما قال فيه أو غيره حدثني الثقة، اهـ (الشريط السابع من مراجعة "التدريب")

□ وقال: والصحيح أن قول المحدث: حدثني الثقة من قسم الضعيف لاحتفال أن يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره. "كثير" (٤٩٢/١)

□ وقال: مسألة (حدثني الثقة)، لا بد أن يبين شيخه، والإمام مالك رحمه الله قد روى عن ضعيفين: عن عبدالكريم بن أبي المخارق وعن عاصم بن عبيد الله، فلا بد كما ذكرنا في المصطلح من أن يبين شيخه.

الإمام أحمد أيضاً من الذين لا يحدثون إلا عن ثقات، روى عن عامر بن صالح الزبيري، حتى قال الإمام يحيى بن معين عند أن بلغه هذا: جُنَّ أحمد^(٢).

وشعبة من الذين اشتهروا أنهم لا يحدثون إلا عن ثقات، وفي مرة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن ثلاثين، وفي رواية: ما حدثتكم إلا عن ثلاثة^(٣)، فالتوثيق لا بد أن يُنظر، ويسمى رجاله. "المقترح" (ص ٦٥-٦٦)

□ قولهم: (حدثني الثقة) هل هو كقولهم: (حدثني من لا أتهم).

قال السيوطي رحمه الله في "تدريب الراوي" (٣٦٦/١): فائدتان، الأولى: لو قال نحو الشافعي: (أخبرني من لا أتهم) فهو كقوله: (أخبرني الثقة).

وقال الذهبي: ليس بتوثيق؛ لأنه نفي للتهمة، وليس فيه تعرض لإتقانه، ولا لأنه حجة. اهـ المراد.

(١) "العلل" لعبدالله بن أحمد (٣٥٣٣).

(٢) "ميزان الاعتدال" (٣٦٠/٢).

(٣) أخرجه بلفظ ثلاثين الخطيب البغدادي في "الكفاية" (٢٤٠) وأخرجه بلفظ ثلاثة ابن عدي في "الكامل" (٨٣/١).

قال شيخنا رحمه الله: كلام الذهبي هو الذي يقتضيه اللفظ، أنه نفي التهمة فقط، وليس فيه تعرض للتعديل.
(مراجعة «التدريب» الشريط السابع)

□ قولهم: (رجالهم رجال الصحيح)

قال شيخنا في حديث الغلام الذي سأل النبي ﷺ أن يجعله ممن يشفع له يوم القيامة، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٣٦٩): رواه الطبراني وزجاله رجال الصحيح.

قال شيخنا: قوله (رجالهم رجال الصحيح) لا يلزم أن يكون الحديث صحيحاً^(١)، لا سيما والحديث من طريق عبد الملك بن عمير وكان يدلس كما أفاده الحافظ.

«الشفاعة» (ص ٢٨٨)

□ قولهم: (رجالهم ثقات) و(رجالهم موثقون)

سئل رحمه الله: هل هناك فرق بين قولهم: (رجالهم ثقات) و(رجالهم موثقون)؟

فأجاب: إذا قالوا: (رجالهم ثقات) أرفع من (رجالهم موثقون) لأنه إشارة إلى أنه قد طعن فيهم وأنهم وثقوا.

وقال رحمه الله: فائدة: قولهم: (رجالهم ثقات) لا يفيد صحة الحديث، إذ قد يكونون ثقات، وفيهم مدلس ولم يصرح بالسماع أو فيهم مختلط أو في السند انقطاع أو علة أو شذوذ.

وقال: وقول الهيثمي إن رجال أحمد ثقات لا يتنافي الانقطاع. «مستدرک» (٤/٤٦٢)

(١) فقد يكون في السند انقطاع وقد يكون فيه من ضعف في أحد مشايخه، وهو في ذاك السند يروي عنه، وقد يكون فيه من هو من رجال الصحيح والراجح ضعفه، وإنما انتفى له الشيخان أو أحدهما، وقد يكون في الحديث شذوذ أو علة. انظر «النكت» (١/٢٤٧)، ومقدمة «صحيح الترغيب» (١/٧٢).

الإحادة في التوثيق أو التجريح

□ سئل الشيخ رحمه الله: نجد في "تقريب التهذيب": فلان ثقة وفلان وثقه ابن حبان أو العجلي ما الفرق بين العبارتين؟

فأجاب: أما إذا قال: (ثقة) فالمراد به أن الحافظ درس عبارات أهل العلم وترجح لديه أنه ثقة، وأما إذا قال: وثقه ابن حبان، أو العجلي فعناه أنه لم يجد توثيقاً إلا لهما وأنت أيها الناظر إن شئت قبلت، وإن شئت توقفت في توثيق ابن حبان والعجلي، وهما متساهلان في التوثيق..

"نظرة الأشرطة" (٢٧٢/٢)

□ وسئل الشيخ: عن قول ابن المبارك في نوح بن أبي مريم لما سئل عنه: (هو يقول: لا إله إلا الله) وعن قول ابن معين لما سئل عن راوٍ فقال: هو مسلم. ففي أي المراتب؟

فأجاب: الذي يظهر أن هذا من باب الهروب عن الإجابة، وأمر نوح بن أبي مريم معروف أنه كذاب، من رموس الكذابين، وكذلك قول عبدالله بن المبارك، فالذي يظهر أن الرجل مجروح شديد الجرح، وبعض الأوقات يقتضي المقام ألا يصرحوا لأمر ما؛ إما أنه يخاف على نفسه وإما لأن للمضعف عليه نعمة أو غير ذلك.

"المقترح" (ص ٥٧-٥٨)

□ وسئل عن قولهم في الراوي: (كان من الناس)؛ ما معناه؟

فأجاب: الظاهر أن هذه من تلك العبارات التي تقدمت، مثل: (رأيت برجله خيطاً) و(هو مسلم). وسئل عن آخر فقال: (هو مسلم) أو (من يقول: لا إله إلا الله)، فالظاهر أن المستول يحيد، لأنه قد يحتاج في بعض الأوقات إلى الحيدة، قد يسألون عن شخص يخافون من ضرره أو عن شخص يلبس أمره، أو غير ذلك، فيقولون مثل هذه العبارات، كعبارة الحافظ ابن حجر رحمه الله في أبي حنيفة، يقول: (فقيه مشهور) وهذه عبارة ما ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمة "تقريبه"، فما هو إلا

من باب الحيدة، لأن الحنفية كان أمرهم قويًا، فلم يستطع الحافظ أن يتكلم بما يرى أنه الحق، وقبل هذا كان الحنفية في الغالب يأخذون القضاء. ويستطيعون أن ينقذوا ما يريدون. فالحافظ يقول فيه: (فقيه مشهور)، والله المستعان.

ولنا بحمد الله كتاب مطبوع بعنوان "نشر الصحيفة في كلام أئمة الجرح والتعديل في أبي خنيفة".
«المقترح» (ص ١٠١-١٠٢)

□ وسئل عن قولهم: فلان طويل اللحية؟

فقال: عند بعض الأدباء الذين لا خير فيهم أن طول اللحية دليل على خفة العقل، فنحن إن شاء الله ما نحمل كلام المحدثين على هذا النحو السخيف، فالله أعلم بمرادهم، ولعله أيضًا من باب الحيدة عن الجواب الصحيح. «المقترح» (ص ١٤٨)

□ قولهم: (كان في رجله خيط)

سئل الشيخ: عن معنى قول أبي عروبة في العباس بن الحسن الحضرمي: (كان في رجله خيط)^(١)؟

فأجاب: بعض العبارات لا تعد جرحًا، وهذه العبارة لا أعلم معناها، فقد يكون المجيب متشددًا مثل شعبة عندما سئل عن شخص فقال: رأيتُه يركض على برذون^(٢).

ومثل حماد بن سلمة إذ ذكر عنده راوٍ، فامتخط فعده من رواه جرحًا^(٣)، ويجوز أن حمادًا امتخط لأن به مخاطًا. ويجوز أن يكون قول أبي عروبة هروبًا من الجواب -ألي حاد عن الجواب-.

«المقترح» (ص ٩٧)

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/٣٨٣). (٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ١٨٢).

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ١٨٥) وقال: امتخط حماد عند ذكره لا يوجب رد خبره. اهـ قلت: والراوي الذي امتخط حماد عند ذكره هو صالح المري، وهو مع عبادته متروك في الحديث.

أمثلة للجرح المفسر من الجرح المبهم

□ قال الشيخ رحمه الله: الجرح المفسر مقدم على التعديل، مثل أن يقول: فلان سيئ الحفظ، فلان يخطئ كثيراً، فلان يكذب، فلان يسرق الحديث، فهذا جرح مفسر.

أما الجرح غير المفسر مثل: أن يقول: ضعيف، فمثل هذا، التعديل مقدم عليه، لأنه يحتمل أن يكون قد جرح بجرح ليس بجرح.

«قمع المعاند» (ص ٣١٥)، وانظر «المعلة» (ص ٤٠٣)، رقم (٤٢٣)

□ وقال: (صدوق هم) جرح مفسر، و(ليس بالقوي) جرح غير مفسر^(١)، و(ضعيف) جرح ليس مفسراً، و(سيئ الحفظ) جرح مفسر، و(منكر الحديث) جرح مفسر، و(مضطرب الحديث) كذلك جرح مفسر. «المقترح» (ص ١٢٠)

□ وسئل: ما هو الجرح المفسر؟

فقال: تقدمت أمثله مثل: (متروك)، (ضعيف جداً)، (منكر الحديث)، (كذاب)، (أكذب الناس)، (إليه المنتهى في الكذب).

والجرح غير المفسر مثل: (ضعيف)، والغالب أن باقي عباراتهم جرح مفسر، مثل قول البخاري: (فيه نظر)، وكذلك: (سكتوا عنه)، فلم يسكتوا عنه، ولكن البخاري لطيف العبارة رحمه الله.

ثم إننا ننصح أخانا السائل بالرجوع إلى مثل: «فتح المغيث» فهو يعتبر من أحسن الكتب للرجوع إليه، حتى يتروى من الأمثلة للجرح المفسر، والله المستعان.

وأيضاً من العبارات التي فيها جرح مفسر: (له أوهام)، (يخطئ)، هذا يعتبر جرحاً مفسراً لكنه إذا كان صدوقاً أو ثقة لا يُرد، إلا إذا كان الحديث من أوهامه أو

(١) قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤١٦): لم يكن بالقوي جرح مردود غير مبين السبب.

من أخطائه. «إجابة السائل» (ص ٢٩٨)

□ سئل رحمه الله: عن قولهم: متروك، هل هو جرح مفسر؟

فأجاب: الصحيح أنه جرح مفسر؛ لأنهم يعنون بأنه متهم بالكذب أو أوهامه أكثر من صوابه، وقد توسع بعضهم في غير المفسر فجعل منه كذاباً وقال: إنه جرح غير مفسر، كما قاله حسين السياغي، وكما نقله عن محمد بن إبراهيم الوزير من «تنقيح الأنظار»، وكما في «تدريب الراوي» (ج ١ ص ٣٠٦) نقلاً عن الصيرفي.

«المقترح» (ص ١٧٢-١٧٣)

□ وقال رحمه الله: كذاب جرح مفسر على الصحيح وإن قال الصيرفي: إنه ليس بجرح مفسر، فحمله على الخطأ قليل نادر، هو سائق في اللغة. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة «تدريب الراوي»)

□ وقال في أبي العجفاء: والبخاري يقول: في حديثه نظر، وقول البخاري: (في حديثه نظر) من أردى عبارات التجريح كما في «فتح المغيب»^(١)، وهو يعتبر جرحاً مفسراً.

□ وصرح بأنها جرح مفسر في مواضع من كتبه.

(انظر «حاشية المستدرک» (١/٤٥٩-٧١١-)، و(٣/٦١٢)، و«الشفاعة» (ص ٢٤٨)

□ وقال: قول القواريري والبخاري في زائدة بن أبي الرقاد (لا بأس به) لا يقبل مع الجرح المفسر من أبي حاتم والبخاري وغيرها قال أبو حاتم: يحدث عن زياد النمري عن أنس أحاديث مرفوعة منكورة لا تدري منه أو من زياد، ولا أعلم روى عن غير

(١) «فتح المغيب» (٢/١٢٢)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٢/٣٤)، و«التقييد والإيضاح» (ص ١٣٩)، و«سير النبلاء» (١٢/٤٣٩-٤٤٠)، بينما يرى الحافظ ابن حجر في كتابه «بذل الماعون» أن الإمام البخاري يطلق هذه العبارة فيمن كان الجرح فيه وسطاً.

زياد فكنا نعتبر بحديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. اه مختصراً من "تهذيب التهذيب" (١).

□ وقال في بشر بن الوليد الكندي: قال الحافظ الذهبي في "الميزان" (٢): قال صالح جزرة: هو صدوق، ولكنه لا يعقل كان قد خرف، وقال السليمان: منكر الحديث، وقال الأجرى: سألت أبا دواد أبشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا. وروى السلمي عن الدارقطني ثقة، فمن وثقه لصدقه، ومن ضعفه ضعفه لاختلاطه، فالتضعيف هنا مفسر، على أن التوثيق من الدارقطني من رواية السلمي وهو محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن وهو متهم (٣).

□ وقال في أبي جعفر عيسى بن أبي عيسى الرازي: وثقه ابن معين وغيره وجرح بجرح مفسر قال أبوزرعة: بهم كثيراً، فحديثه يصلح في الشواهد والمتابعات، أما في الأصول فلا.

□ وقال في عمارة بن زاذان: قال البخاري: ربما يضطرب في حديثه، وقال أحمد: له مناكير. فالجرح فيه مفسر، كما ترى قول البخاري وأحمد. كثير (١/٣٥٨).

□ وقال في عبد الرحمن بن واقد البغدادي: ليس من رجال الشيخين وقد أثنى عليه ابن معين. قال ابن عدي: يحدث بالمنكير عن الثقات، ويسرق الحديث. فهو جرح مفسر مقدم على ثناء ابن معين. "مستدرک" (٢/٤١٣).

□ وقال في إبراهيم بن بشار الرمادي: قال الحافظ الذهبي في "الميزان" ليس بالمتقن وله مناكير، ثم ذكر توثيق قوم له وتضعيف آخرين، ولكن التضعيف مفسر. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه فلم يقل يعجبه، وقال: كان يقوم عند سفيان فيقوم فيجيء إليه الخراسانية فيملئ عليهم ما لم يقل ابن عينة، فقلت له: أما

(١) "تهذيب التهذيب" (١/٦٢٠).

(٢) (١/٣٢٧).

(٣) راجع ترجمته من "إتحاف الخليل".

تتقي الله؟ أما تراقب الله؟ أو كما قال. "كثير" (١٧٦/١)

□ وقال في شعبة مولى ابن عباس: مختلف فيه لكن قال مالك: ليس بثقة، فهذا جرح مفسر^(١). "مستدرک الحاكم" (٦٦٩/٣)، وانظر حاشية "التفسير" (٥١٩-٥٠١/١)

□ وقال في أبي واقد صالح بن محمد: مختلف فيه والراجح أنه ضعيف جداً، إذ البخاري يقول: منكر الحديث، تركه سليمان بن حرب. اهـ وهذا جرح مفسر.

"مستدرک" (٥٠٨/٤)

□ وقال في هشام بن عمار: والجرح في هشام بن عمار مفسر؛ كما في "مقدمة الفتح"^(٢). "الصعقة" (٣٨٦/٢)، و"دلائل النبوة" (ص ٦٠٧)

ألفاظ لا يُعرف المقصود منها إلا بقرائن أخرى

□ قولهم (مختلف فيه) و(متكلم فيه)^(٣):

قال الشيخ: قول المحدث (مختلف فيه) يعني أن منهم من يوثقه، ومنهم من يضعفه، وبحاجة إلى نظر في كلام من وثقه أهو أرجح أم من ضعفه أرجح، فما يوحى بأنه حسن، ولأنه أنزل من حسن، و(مختلف فيه)، و(متكلم فيه) محتاج إلى أن يقف الشخص على كلامهم فينظر الشخص هل الراجح قبوله أم الراجح ضعفه؟ فلا بد من

(١) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة شعبة بن دينار من: "تهذيب التهذيب" (١٧٠/٢): بل لفظة (ليس بثقة) في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد.

وقد صرح الخطيب في "الكفاية" (ص ١٠٨): أن قولهم (ليس بثقة) جرح مجمل غير مفسر.

(٢) "هدي الساري" (ص ٦٢٥)، فقد وصف هناك بالتغير وبقبول التلقين.

(٣) ذكر الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/١) قولهم في الراوي (تُكَلَّم فيه) (اختلف فيه) في المرتبة الأولى من مراتب الجرح.

وذكر العراقي في "التبصرة" (١٢-١١/٢)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١٢٥/١) قولهم في الراوي (تكلموا فيه) في المرتبة الأولى من مراتب الجرح.

الوقوف على عباراتهم فإن لم يتيسر الوقوف على عباراتهم توقف. «المقترح» (ص ١٣٢)

□ قولهم (ثقة صحيح الكتاب إلا أن في حفظه لبنا):

سئل الشيخ: عن قيل فيه هذا ثم وقفت على حديث من طريقه ولم أدر أهو من حفظه أم من كتابه فكيف أعمل؟

فأجاب: نتوقف إذا كنا لا ندري أحدث به من حفظه أم حدث به من كتابه، وبعض الرواة يذكرون أنه حدثه من كتابه وإلا نتوقف فيه، لكن إذا حدث وصححه غيره من المعتبرين ولم ينتقد، فهذا يدل على أنه حدث بهذا الحديث من كتابه والله أعلم. «المقترح» (ص ٨٤)

□ قولهم (يروى المرسلات والمتقطعات والمقطعات):

قال الشيخ: الظاهر أنهم يعنون بهذا أنه يصل المرسلات لعلهم يعنون هذا يصل المرسل ويرفع الموقوف... الخ، هذا بمعنى أنه يخالف الناس في هذا فإذا كان ثقة، أو قيل فيه صدوق بقي علينا أن ننظر في كتاب «ميزان الاعتدال»، وفي كتاب «الكامل» لابن عدي، وفي غير هذين الكتابين أهذا الحديث مما تفرد هو برفعه، والناس يروونه موقوفًا، أو تفرد بوصله والناس يروونه مرسلاً؟ فينبغي أن تراجع ترجمته، وإذا قد وثقه العلماء الأثبات وبعضهم قال هذا، بقي علينا أن ننظر في ترجمته أهذا الحديث مما أخطأ فيه؟ فيتركه خطؤه، وهكذا إذا قالوا صدوق بهم، صدوق يخطئ... «المقترح» (ص ٣٤)

□ قولهم (يروى المعضلات):

قال الشيخ: بمعنى الأوابد وبمعنى الأمور التي لم تثبت عنهم، لكن هذه العبارة كما تقدم ينبغي أن ينظر في قائلها، فيخشى أن تكون من ابن حبان رحمه الله، فكثيراً ما يقول: يروي المعضلات عن الأثبات فاستحق الترك، فابن حبان هو شديد التجريح كما أنه متساهل في توثيق المجهولين فهو يطلق هذه العبارة على بعض رجال الشيخين

فيتوقف في كلام، وربما اعترض عليه الحافظ الذهبي وقال: إنه لا يدري ما يخرج من رأسه^(١).
«المقترح» (ص ٣٣-٣٤)

الفاظ لا تعلق لها بالعدالة أو الضبط.

□ قولهم (فلان على شرط الستة):

قال الشيخ: إن كان من المتأخرين فيظهر أنه يعني: أصحاب الأمهات الست، وإن كان من المتقدمين فلا أعرف، وشرط أصحاب الأمهات الست مختلف.

«المقترح» (ص ١٣٤)

□ قول القطان (كان ثور إذا حدثني عن رجل قلت: له أنت أكبر أم هو؟ فإذا قال: هو أكبر كتبت عنه، وإذا قال: أنا أكبر لم أكتب عنه)^(٢).

سئل الشيخ عن كلام القطان هذا، فقال: الأمر فيه سهل معناه أنه إذا روى عن أصغر منه كأنه يستنكف أن يروي عن أصغر منه، وربما يكون بينه وبينه واسطة فحذف الواسطة لكن إذا روى عن أكبر منه فهو لا يروي عن أكبر منه إلا إذا سمعه منه، وهناك احتمال آخر بالنسبة للأصغر إضافة إلى احتمال أن يكون بينهما واسطة وهو أنه: ما أتقن حديثه.
«المقترح» (ص ١١٤-١١٥)

موقف الشيخ رحمه الله من رواية المبتدع

□ قال رحمه الله: السيوطي رحمه الله في كتابه «تدريب الراوي» ويعتبر من أحسن الكتب المصنفة في المصطلح وهو سهل، ينقل جمعا كبيرا من رجال «الصحيحين» المبتدعة مثل: قتادة يري القدر، عبيد الله بن موسى شيعي، مسعر بن كدام يري

(١) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة أفلح بن سعيد المدني من «ميزان الاعتدال» (١/٢٧٤): ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٤٢٧)

الإرجاء.

القصد: أن السيوطي رحمه الله جمع المبتدعة الذين في «الصحيحين»، لماذا جمعهم؟
ليعلم طالب العلم أنه لا يسعه أن يرد رواية المبتدع الصدوق؛ لأنه لو رد رواية المبتدع
الصدوق ترد أكثر السنة^(١).

من أجل هذا فالمبتدع إذا لم يضاف إلى بدعته وهو اللسان، وما كانت مكفرة،
الصحيح أن حديثه يقبل إلا إذا كان موافقاً لبدعته^(٢).

الشيعة إذا روى ما يوافق مذهبه يتوقف فيه، فقط ما نعتقد أنه كذب نتوقف فيه
هكذا غيره من المبتدعة.

وقال: المبتدع يعتبر فاسقاً، ما قبل الأئمة أحاديث بعض المبتدعة إلا أنهم رأوا إذا
ردوا أحاديثهم يرد كثير من السنة، من أجل هذا غضوا الطرف وأخذوا
أحاديثهم. اهـ (من الشريط التاسع من «شرح مختصر علوم الحديث»)

□ وقد مثل الشيخ لبعض البدع المكفرة فقال: من ذلك قول الخوارج: إن
سورة يوسف ليست من القرآن، الذين يطعنون في الصحابة، لا لأجل الصحابة
أنفسهم فإنه ليس مكفراً.

من رد ما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة هذا يعتبر كافراً.
الذي يقول مثل الجهم بن صفوان، يقول: بفناء الجنة والنار يعتبر كافراً، أما

(١) فقد قال ابن المديني: لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركتم أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب،
-يعني: لذهب الحديث-. اهـ «الكفالية» (ص ٢٠٦)، وقال ابن الصلاح، عن قول القائلين برد
رواية المبتدع مطلقاً: إنه قول بعيد مباعد للشائع من أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية
عن المبتدعة غير الدعاة، «علوم الحديث» (ص ٢٣٠).

(٢) لأن تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه. «نزهة النظر»
(ص ١٣٧).

الذين يعطلون بعض الأسماء والصفات فأحسن ما يقال فيهم: إنهم أخطئوا، ولا يجوز أن يتبعوا على خطئهم، وهكذا أيضاً مثل قول بعض الخوارج: إن سورة يوسف ليست من القرآن^(١)، ومثل قول بعض الشيعة: إن جبريل خان الرسالة، أو أن القرآن الذي معنا ناقص، ثم قال: نحن لا نكفر باللازم من قال القرآن مخلوق، يلزمه أن الله مخلوق، نعتقد أنه مبتدع ضال، لكن لا نستطيع أن نقول: إنه كافر خارج من دين الإسلام^(٢).

أقصد: أنه ينبغي للمسلم أن يتباعد عن تكفير المسلمين ما استطاع، يجب على المسلم أن يتحرى غاية التحري فالرسول ﷺ يقول: «من قال لأخيه يا كافر، فإن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»^(٣).

فالتكفير لا يجوز فيه التقليد، لك أن تكفر الشخص إذا اقتنعت أنت بتكفيره، أما لأن الإمام أحمد وفلاناً وفلاناً قال: إنه كافر. إن استقرت الأدلة، ورأيت أن تحكم عليه من استقرائك الأدلة فلك ذلك؛ لأنه لا يجوز في التكفير التقليد، التقليد من حيث هو بدعة، وهو في الاعتقادات أعظم منه بعداً عن الشرع. اهـ

بتصرف يسير (من «شرح مختصر علوم الحديث» الشريط السابع، ومن شريط «النكت الحسان»)

(١) وهذا قول عبدالكريم بن عجرد كما في «الأديان والفرق» (ص ١٠٤) وانظر «الفرق بين الفرق» (ص ٢٨١)، و«الملل والنحل» (١/١٢٩)، «مقالات الإسلاميين» (١/١٧٨).

(٢) وقد سئل الشيخ رحمه الله عن علة عدم تكفيره لمن قال بخلق القرآن؟ فقال: نحن لا نكفر مسلماً إلا بدليل من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ، وقد قرأنا هذا في «السنة» لعبدالله بن أحمد: إن كثيراً من السلف يقولون: من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر. لكن أين الدليل على هذا؟ فسأله تكفير المسلمين لأبد فيها من الدليل، بل نقول: إنه مبتدع، وقد ذكر هذا الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة». «غارة الأشرطة» (١/٣٠٦-٣٠٧).

(٣) رواه البخاري (٦٠٤٥)، ومسلم (٦١)، عن أبي ذر، والبخاري (٦١٠٣)، عن أبي هريرة، وجاء عند أحمد (١٨/٢)، عن ابن عمر بسند صحيح، وجاء عن جمع من الصحابة:

□ سئل الشيخ رحمه الله: عن الحديث الذي يؤيد رواية المبتدع إذا جاء من طريق أخرى بها ضعف فهل يرتقي؟

فأجاب: يدل على أن هذا المبتدع ما تساهل في روايته ويقبل.

قال الشيخ: في "صحيح مسلم" من طريق عدي بن ثابت وكان قاص الشيعة، وبعضهم يقول: إنه كان غالباً في التشيع في "صحيح مسلم" من طريقة، إلى علي بن أبي طالب، أن علياً قال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد رسول الله ﷺ إليّ، أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق^(١).

فهذا الحديث كما ترى في "صحيح مسلم" والدارقطني ذكره فقط^(٢)، من دون أن ينبه على أنه من رواية عدي بن ثابت وهو شيعي، فالحديث الحمد لله في "صحيح مسلم" وهو يوافق بدعة عدي بن ثابت ومع هذا ما أعلم أحداً طعن فيه.

(من شريط النكت الحسان على مقدمة "لسان الميزان")

□ وقد كان شيخنا يعمل الحديث إذا كان موافقاً لبدعة الراوي، فقد قال في أبان بن تغلب: كان غالباً في التشيع فعلى هذا يتوقف في حديثه إذا كان موافقاً لمذهبه... "مستدرک" (١٧٦/٣) وله أمثلة أخرى

□ ما حكم قبول رواية المبتدع الداعية إلى بدعته؟

قال الشيخ: نقل ابن حبان الاتفاق على رد خبر المبتدع الداعية ليس بصحيح^(٣).
(مراجعة "تدريب الراوي" الشريط الثامن)

(١) أخرجه مسلم (٧٨).

(٢) ذكره في "التبعية" (ص ٤٢٧)، ولم يذكر له حلة.

(٣) نقل الاتفاق في ترجمة جعفر بن سليمان الضبيعي من "الثقات" (١٤٠-١٤١). وفي دعواه الاتفاق نظر قاله العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص ١٤٦)، والحافظ في "هدي الساري" (ص ٣٨٥).

وقال أيضاً: منهم من يقبل رواية الداعية وهو الصحيح الذي جرى عليه عمل صاحبي الصحيح، يقبل رواية الداعية، الذي لم تبلغ به بدعته إلى الكفر ولا الغلو الشديد، يقبل روايته إذا لم تكن موافقة لبدعته.

□ وسئل الشيخ: هل تقبل رواية الداعي إلى بدعته علماً أن البخاري ومسلماً قد أخرجوا لرجال دعاة إلى بدعهم^(١)؟

فأجاب: إذا كان صدوق اللسان يتحرى في حديث رسول الله ﷺ فتقبل وقد أنكر أبو محمد بن حزم رحمته الله^(٢) على من يقول إنها لا تقبل. وقال: إن الداعية هو خير من هذا الذي يسر؛ ربما يظن أموراً أعظم مما يجهر به الداعية، فالصحيح أنها تقبل روايته إذا كان صدوق اللسان، يتحرى في حديث رسول الله ﷺ.

(الإشراقة في أجوبة نساء البريقة)

□ ما الحامل لبعض الأئمة في قبول رواية بعض المبتدعة؟

قال الشيخ: المبتدع يعتبر فاسقاً، ما قبل الأئمة أحاديث بعض المبتدعة، إلا أنهم رأوا إذا ردوا أحاديثهم يرد كثير من السنة، من أجل هذا غضوا الطرف وأخذوا أحاديثهم. (شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط التاسع)

□ هل تقبل رواية التائب من الكذب؟

سئل الشيخ: إذا تاب الكذاب من الكذب هل يقبل حديثه؟

فأجاب: إن كان كذباً على رسول الله ﷺ فلا يقبل حديثه؛ لأنه يخشى أن يكون قد كذب في توبته، وإن كان من حديث الناس وتاب فيقبل حديثه كما قال

(١) وقد قال الحافظ في عمران بن حطان: وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة، في الرواية متديناً. "فتح الباري" (١٠/٢٩٠).

(٢) انظر كلام ابن حزم حول رواية المبتدع في "الأحكام" (١/٣١٤) (٣١٥) دار الكتب العلمية.

العلماء رحمهم الله تعالى. «الامتنان بأجوبة شباب مسجد الرحمن»

□ وقد قال الحافظ ابن كثير في «مختصره» (ص ١٠٣) نقلاً عن البخاري، وأحمد: أن الثابت من الكذب لا تقبل روايته أبداً.

فقال الشيخ: لماذا؟ يخشى أن يكون قد تظاهر بالتوبة أمام الناس من أجل أن يقبل حديثه حتى لو قال: أنا قد كذبت في حديث كذا وكذا، فإنه يخشى أن يكون كاذباً في قوله إنه كذب^(١). (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط التاسع)

□ مسألة إنكار الشيخ لحديث تلميذه؟

قال الشيخ: عندنا ثلاث حالات:

حدث التلميذ عن شيخه فقال شيخه: أنا ما حدثته كذب علي.

حدث التلميذ عن شيخه فقال شيخه: ما أذكر أنني حدثته بهذا.

حدث التلميذ عن شيخه فقال شيخه: أنا قد نسيت، ولكنني أرويه عنك.

الحالة الأولى: يتوقف فيها فقط أحدهما يعتبر مخطئاً إذا كانا ثقتين^(٢).

الحالة الثانية: يقبل.

الحالة الثالثة: للسيوطي كتاب اسمه «تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي»، وأعتقد أن للخطيب أيضاً كتاباً في هذا، لكن السيوطي مشهور في كتب المصطلح أن له كتاباً

(١) إن كان كذبه على رسول الله ﷺ، فالجمهور على أنه لا تقبل روايته أبداً، انظر «المقدمة مع التقييد» (ص ١٤٦-١٤٧)، و«الكفاية» (ص ١١٧)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٠٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٩٠)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٣٧)، أما الإمام النووي رحمه الله فقال: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف لقواعد الشريعة. «شرح مسلم» (١/ ٧٠)، وأما الثابت من الكذب في حديث الناس، فقد قال الخطيب البغدادي: يجب أن نقبل حديثه إذا ثبتت توبته. «الكفاية» (ص ١١٧)، وانظر «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٤٢).

(٢) نقل الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ٣٢٦) الاتفاق على رد هذه الصورة.

اسمه "تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي"، وهذا يقع.

(من الشريط التاسع من "شرح مختصر علوم الحديث")

□ إذا نسي المحدث ما حدث به؟

قال الشيخ: ولا يضر أن الزهري نسي حين سأله ابن جريج أن يحدثه كما هو معروف في المصطلح. اهـ

وقال رحمه الله: وأما ما رواه الإمام أحمد من أن زهير بن معاوية سأل أبا الزبير لما حدثه بهذا الحديث قال، قلت لأبي الزبير: «جنوه السواد»، قال: لا، فبني على أن أبا الزبير قد نسي وكمن محدث قد نسي حديثه بعدما حدث به وهذا رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله فلاناً لقد ذكرني آية كذا كنت أنسيتها»^(١)، وقد صرح الحافظ في «المنهاج»^(٢)، أن الصحيح أنه لا يرد الحديث لنسيان الشيخ، إلا أن يقول: كذب علي لم أحدثه بهذا.

قال الحافظ ابن كثير: وأما إذا نسيه فإن الجمهور يقبلونه، ورده بعض الحنفية.

«مختصر علوم الحديث» (ص ١٠٤)

فقال الشيخ: الحنفية لا يعتبرون في هذا لأنهم يردون ما هو أصرح، إذا كان مخالفاً للمذهب، حديث المصراة وهو حديث أبي هريرة مثل الشمس بسند صحيح في «الصحيحين»^(٣)، ثم بعد ذلك ينتهي بهم الأمر إلى أن يقولوا بعد كل مجادلة في الحديث وفي النهاية يقولون: إنه من رواية أبي هريرة. وليس بفقير! والله المستعان.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٥) (٥٠٣٨)، ومسلم (٧٨٨)، وأبو داود (١٣٣١)، وأحمد (١٣٨/٦).

(٢) نقله عنه تلميذه السخاوي في «فتح المغيب» (٧٨/٢)، وانظر «الكفاية» (ص ١٣٨). ونحاسن الاصطلاح (ص ٢٣٣)، و«النكت» للزركشي (٤١١/٣)، و«التقييد والإيضاح» (ص ١٥٢)، و«توضيح الأفكار» (٢/٢٤٣).

(٣) البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥٢٤).

فأقصد نحن الآن ندرس مصطلح الحديث فيذكر لنا اصطلاح المحدثين أما المتعصبون الذين إذا زلت قدم إمامهم حاولوا بكل محاولة أن يبرروا مواقفه عياداً بالله، كأنه معصوم^(١). «شرح مختصر الحديث» الشريط التاسع

□ الرواية عن كل أحد

سئل شيخنا رحمه الله: متى يكون الأخذ عن كل أحد عيباً في الراوي مع أن الثوري يأخذ عن كل أحد؟

فأجاب: إذا كان لا يُميز بين عيباً^(٢)، والثوري ليس مُتَقَفّاً عليه أنه كان يأخذ عن كل أحد، بل بعضهم يقول: إنه حتى التدليس لا يكثر منه، وإنه مثبت، فهو يعرف ما يكتب. وعليه فإذا كان الشخص يأخذ عن كل أحد ويعرف ما يكتب فلا يضر هذا، لأنه كما تقدم أن قلنا: إنهم يكتبون عن الشخص لثلاثة أمور: للاحتجاج بحديثه، وليبيان حاله، وللاستشهاد به^(٣). «المقترح» (ص ١٠٤)

□ الإصرار على الغلط متى يكون جرحاً؟

قال شعبة فيم يترك حديثه: وإذا روى حديثاً مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه عليه، طرح حديثه. (مقدمة «لسان الميزان» (١/١٠٦)

فقال الشيخ: هذا الأخير بشرط أن يكون عناداً^(٤)، أم إذا كان واثقاً بكتابه، أو

(١) أي: فلا حاجة لذكر أقوالهم والتعويل عليها.

(٢) كما عيب بذلك غير واحد من الرواة ممن لم يعرف بالثقة، وسعة الرحلة، ثم يكثر الرواية عن الضعفاء والمجهولين، فتكثر المناكير في مروياته وربما ألزقت به، وأمثلة ذلك كثيرة ذكرت جملة منها في كتابي «التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث». وذكرتها بأوسع منه، مع نقل أقوال العلماء في المسألة في رسالتي «إنحاف النجباء بحكم الرواية عن الضعفاء».

(٣) راجع «شرح علل الترمذي» (١/٧٨ و ١١٠).

(٤) اشترط أن يكون عناداً ابن حبان في «المجروحين» (١/٧٨)، واختاره ابن الصلاح كما في «المقدمة مع التقييد» (ص ١٥٧)، وانظر «طليعة التنكيل» (ص ٤١) للمعلمي رحمه الله.

واثقًا بحفظه فإنه لا يقبل منه ذلك الحديث الذي خالف فيه الناس ولا يقدر فيه هذا، يعني: الناس يخالفونه وهو يرويه على خلافهم، فقبل له في ذلك فأبى أن يرجع إن كان عنادًا قدح فيه، وإن كان واثقًا بحفظه، أو بكتابه، الحديث ذلك لا يقبل منه وتقبل أحاديثه الأخرى والأحوط أن يقول: حفظي كذا وخالفني الناس فيه. اهـ
(من شريط النكت الحسان)

□ وقال: الذي يصر على الخطأ وهو متأكد من كتابه ليس عنادًا أو يرى أن غيره مخطئ لا يقبل حديثه والأحسن أن ينبه يقول في كتابي كذا، أو في حفظي كذا، والناس يقولون: كذا وكذا، كما فعل هذا شعبة وسفيان الثوري.
(الشريط الثامن من مراجعة "التدريب")

□ وقال ابن كثير في المصير على الغلط: وتوسط بعضهم فقال: إن كان عدم رجوعه إلى الصواب عنادًا فهذا يلتحق بمن كذب عمدًا وإلا فلا، والله أعلم.

شرح "مختصر علوم الحديث" (ص ١٠٤)

فقال الشيخ: وهذا القول الأخير هو الصواب؛ لأنه قد يكون واثقًا بحفظه أو يكون واثقًا بكتابه وقد وقع لسفيان الثوري غير مرة أنه يخالف ويأبى أن يرجع وربما حدث به، على الوجهين إذا خالفه أحد يحدث به على الوجهين، لأنه يكون واثقًا من حفظه فإذا كان واثقًا من حفظه أو من كتابه وأبى أن يرجع فلا حرج في ذلك، أما إذا ظهر له الحق وأبى أن يرجع عنادًا فحينئذ تقدر في عدالته. اهـ

(من الشريط التاسع شرح "مختصر علوم الحديث")

□ سئل الشيخ: عن الإصرار على الغلط هل هو من القوادح؟

فأجاب: نعم هم جعلوا ذلك من القوادح، لكنه محمول إذا لم يرجع عنادًا أو تكبرًا، أما إذا كان واثقًا بنفسه فلا^(١)، والإمام الطبراني رحمه الله أيضًا وهم في اسم شيخ

(١) بل ربما دل ذلك على عظم أمانته وشدة تثبته كما في "طليعة التكميل" (ص ٤١) للعلامة المعلمي رحمه الله.

من شيوخه، فقليل له في ذلك فلم يرجع، وقد ذكروا في ترجمة غير راو أنه لم يرجع لوثوقه بعلمه، والله أعلم.

□ التحرز من الكذب ورواية الغرائب أمر مهم

قال ابن كثير رحمه الله: ومن هنا ينبغي التحرز من الكذب كلها أمكن فلا يحدث إلا من أصل معتمد ويجتنب الشواذ والمنكرات فقد قال القاضي أبو يوسف: من تتبع غرائب الحديث كذب^(١).

بأني الناس بشيء غريب لا يالفونه، ربما يقولون هذا ليس بصحيح إن كان صحيحاً في نفس الأمر، كما ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله)^(٢)، الناس يعرفون حديث «إنما الأعمال بالنيات» من حديث عمر، وذهب ذلكم وحدثهم من حديث أبي سعيد الخدري فاعتبروه غريباً ولم يقبله من حديث أبي سعيد وضعف، وهكذا معنى الغرائب أي: التي ليست بمعروفة لدى المحدثين.

□ الغالب على ما يحكم عليه الترمذي والزبلي وابن كثير بالغربة الضعف

قال الشيخ في حديث حكم عليه الترمذي رحمه الله بأنه غريب: والغالب على ما حكم عليه بالغربة ضعيف. «كثير» (١٠١/٢ و ٩٥٥)، وسمعنا من دروسه مراراً أنه مثله في هذه المسألة الزبلي، والحافظ ابن كثير رحمه الله.

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٦٢) رقم (٧٦٩)، والخطيب في «الكفاية» (٤٠٠)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (٣٠٤/١)، وابن عدي في «الكامل» (٥٣/١)، وقال الذهبي في «العلو» (ص ١١٢): ثبت عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: ثم ساق الأثر

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه (١٢٧).

وقد ذكرت فصلاً واسعاً حول الانشغال بالغرائب والمناكير في رسالتي «إتحاف النجباء بحكم الرواية عن الضعفاء»، وذكرت فيه أكثر من خمسة عشر أثر في ذم الانشغال بالغرائب والمناكير.

□ التلقين

سئل الشيخ: ما هو التلقين القادح في المتن؟

فأجاب: إذا كان يستطيع أن يلقنه الباطل، أحدثك فلان عن أبيك عن جدك أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعة أشواط؟ قال: نعم، وغير هذا، والحسين بن داود الملقب بسنيد ضعف لأنه كان يلقن حجاج بن محمد، فإذا لقنه ما ليس من حديثه حتى ولو كان من طريق أخرى فهذا باطل، وبه يسقط المحدث^(١).

«غارة الأشرطة» (٢٧٤/٢)

□ أخذ الأجرة على التحديث

قال الشيخ رحمه الله: اشتهر أبو نعيم الفضل بن دكين، علي بن عبدالعزيز البغوي، والحاتر بن أبي أسامة بالترخص في أخذ الأجرة على التحديث، وأقل شيء أنه ينقص من المروءة، والإمام أحمد قد كره الرواية أو امتنع من الرواية ممن أخذ الأجرة على التحديث، ورب العزة يحكي عن أنبيائه أنهم يقولون: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنَ

(١) إذا لقنه الباطل ولم يتفطن له، فهذا أجرح في الراوي لدلالته على مجازفته وعدم تثبته انظر «فتح المغيث» (١٠٢/٢)، وقد ضعف بسبب هذا النوع سفيان بن وكيع، وهشام بن عمار، وموسى ابن دينار، غيرهم انظر «الكفاية» (ص ١٥١)، و«المقنع» (٢٨٠/١)، و«بيان الوهم» (٥٨/٤).

أما إذا علم أنه تلقن في حديث واحد فيرد ذلك الحديث، ويقبل سائر حديثه إن كان محتجاً به، قال الحميدي: ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً، وأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن. «الكفاية» (ص ١٤٩)، وانظر «بيان الوهم والإيهام» (٥٨/٤).

أما الملقن فلا يخلو من حالين: إن فعله ليختبر به حفظ الراوي وضبطه، فهذا محل خلاف بين العلماء، والصحيح جوازه مع بيانه بعد الفراغ منه للمصلحة المتحققة من ورائه، وإن فعله ليرويه بعد ذلك عن لقنه، فهذا كما قال السخاوي: من أعظم القدح في فاعله. «فتح المغيث» (١٠٢/٢)، أو لقنه لقصد أن يدخل في الدين ما ليس منه، فهذا أعظم جرماً وأشد إثمًا والله أعلم.

أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ﴿[سبا: ٤٧]، ويقول: ﴿وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ *﴾ إِنَّ يَسْأَلُكُمْوهَا
فِيْخَفِصْكُمْ تَبْخُلُوا وَيُخْرِجَ أَصْفَانَكُمْ ﴿[محمد: ٣٦-٣٧].

ونقرأ ما جاء في ترجمة الحارث بن أبي أسامة في شأن أخذ الأجرة على القرآن،
وهو الحارث بن محمد، قال الذهبي رحمته الله: الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي
صاحب المسند، سمع علي بن عاصم، ويزيد بن هارون، وكان حافظاً عارفاً بالحديث
عالي الإسناد بالمرّة تكلم فيه بلا حجة، قال الدارقطني: قد اختلف فيه، وهو عندي
صدوق، وقال ابن حزم: ضعيف، ولينه بعض البغاديد؛ لكونه يأخذ على الرواية.

أنبأني أحمد بن سلامة، عن حماد الحارثي، أن السلفي أخبرهم، أخبرنا أبو علي بن
المهدي، أخبرنا أبي، حدثنا علي بن عبد العزيز الطاهري، حدثنا أبو يعلى عثمان بن
الحسن الطوسي، أخبرنا محمد بن جعفر، سمعت محمد بن خلف بن المرزبان يقول:
مضيت إلى الحارث بن أبي أسامة، فوجدت في دهلزيه قوماً من الوراقين، وهو يكتب
أسماءهم على كل واحد درهمين، فقلت له: اكتب اسمي فكتب ثم عرضها الوراق عليه،
فلما قرأ اسمي قال: ابن المرزبان هؤلاء، لا ولا كرامة فأخبروني، فأخذت رقعة
وكتبت فيها:

أبلغ الحارث المحدث قولاً	عن أخ صادق شديد المحبة
ويك قد كنت تعترى سالف الدهر	ر قدماً إلى قبائل ضبة
وكتبت الحديث عن سائر النبا	س وحاذيت في اللقاء ابن شبة
عن يزيد والواقدي وروح	وابن سعد والقعنبي وهديبة
ثم صنفته من أحاديث سفيّا	ن وعن مالك ومسند شعبة
وعن ابن المديني فما زل	ت قدماً ثبت في الناس كتبه
أفعنهم أخذت بيعك للعل	م وإشار من يزيدك جبة
سوة سوة لشيخ قديم	ملك الحرص والضراعة قلبه

فهو كالقفر في المعيشة يساً وأمانيه بعد تسعين رطبة
فلما قرأها قال: أدخلوه قاتله الله فضحني. "ميزان الاعتدال" (١/٤٤٢-٤٤٣)

□ ثم قال الشيخ: فأخذ الأجرة على التحديث أقل حالها أن تكون خارمة للمروءة^(١)، لكن لو أن هناك رجل، أو دولة تعطي لمن يُعلم أبناء المسلمين لوجه الله ما أرى مانعاً من هذا^(٢)، وبشرط أن لا يستكثر بالقرآن، الممنوع أن يقول للطالب: لا أدرسك حتى تعطيني أنت، أو قريبك كذا وكذا، ثم قال الشيخ: نعم عندهم: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»^(٣) هذا الدليل يعمل به في موضعه، موضعه أنه يجوز أن يأخذ في الرقية، عندهم دليل آخر «قد زوجتكها بما معك من القرآن» وهو حديث سهل بن سعد في الصحيحين^(٤)، هذا أيضاً يعمل به في موضعه، وهو أن الرجل إذا كان معدماً وهو يحفظ شيئاً من القرآن يعلم المرأة التي تزوج بها، ويكون

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (ص ١٠٧): غير أن في هذا من حيث العرف خرمًا للمروءة، والظن يساء بفاعله إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي عنه، ثم ذكر فتوى أبي إسحاق الشيرازي لأبي الحسين بن النفور بجواز أخذ الأجرة؛ لأن المحدثين كانوا يمنعونه من التكسب لعياله. واختار هذا التفصيل ابن عبدالحكم كما في «فتح المغيث» (١/٣٢٦)، والعراقي في «التبصرة» (١/٣٤٠)، وهو أعدل الأقوال والله أعلم.

(٢) قال العلامة محمد محي الدين رحمه الله في «حاشية توضيح الأفكار»: وأحب أن أنبهك هنا إلى أن خلاف هؤلاء العلماء حاصل في أخذ المحدث العوض عن التحديث من تلاميذه الذين ينقطع هولهم، فأما أن يأخذ المحدث من بيت مال المسلمين ما يقوم بحاجاته، وحاجات من تجب عليه نفقتهم جزاء احتسابه لذلك، فليس بموضوع خلاف بينهم اه وهذا تنبيه في غاية الأهمية.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٣٧)

قال الحافظ السخاوي: فالدليل المطلق للجواز القياس على القرآن، فقد جوز أخذ الأجرة هلى تعليمه الجمهور، ثم ذكر هذا الحديث. «فتح المغيث» (٢/٩٦)، وانظر «نكت الزركشي» (٣/٤٢٠)

(٤) البخاري (٥٠٣٠)، و(٥٠٨٧)، ومسلم (١٤٢٥) عن سهل بن سعد الساعدي. رواه ولفظ (زوجتكها) عند مسلم برقم (١٤٢٥)(٧٧).

تعليمه صداقًا لها، وقد عد الشوكاني أخذ المال على القرآن في غير التعليم من أخذ أموال الناس بالباطل، والدريس كذلك أبعد أنا درست لك المصحف بخمسمائة ريال، فلا أنا أستفيد لأنني لم أكن مخلصًا، ولا أنت تستفيد لأن العمل ليس بمشروع والرسول ﷺ يقول: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(١).

قال الحافظ ابن كثير: وقد أفتى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي فقيه العراق ببغداد لأبي الحسن بن النور بأخذ الأجرة لشغل المحدثين له عن التكسب لعياله.

«مختصر علوم الحديث» (ص ١٠٦)

□ فقال الشيخ: هذه فتوى وما تعلم دليلاً يدل على التحليل، الأفضل أن يُعلم لله وما ضره أن يفعل كما فعل علماءنا المتقدمون، فمنهم الحداد، ومنهم البزاز، ومنهم البقال، ومنهم ذو الحرف الشتي، حتى اللبان يحترقون ثم بعد ذلك يجلسون للتعليم، ولكن في هذا الزمن من أراد أن يحترف ويتعلم أو يعلم لابد أن يقتصد في المعيشة؛ لأننا قد رأينا أناساً أرادوا أن يجمعوا بين هذا وذاك وشغلوا؛ لأن الناس قد توسعوا، فهو يحتاج أن يشتغل في طول وقته وعسى أن يكفي حاجة بيته، لكن لو اقتصر وبقي على ما كان عليه السلف رضوان الله عليهم لأمكن، ما ضرَّ طالب العلم أن يأكل تمرات في الصباح ويشرب كأساً حلياً ممكن أن يبقى إلى الظهر وهو لا يريد شيئاً... اهـ المراد

□ أخذ الأجرة على تعليم القرآن

قال الشيخ رحمه الله: أخذ الأجر على القرآن يقصر على ما كان في العهد النبوي، وما عدها فالأصل أن القرب تؤدي كما جاءت عن الله وعن رسوله ﷺ.

قال الإمام أحمد رحمه الله (٤٢٨/٥): حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام يعني الدستوائي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي راشد الخبراني قال: قال:

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨) عن عائشة رضي الله عنها.

عبدالرحمن بن شبل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن، ولا تغلوا فيه، ولا تجفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به» ثم قال: حدثنا وكيع، عن الدستوائي به، ويحيى بن أبي كثير مدلس وقد ظهر أنه دلس في هذا السند.

قال الإمام أحمد رحمه الله (٤٤٤/٥): حدثنا عبدالرزاق، قال أخبرنا، معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده قال: كتب معاوية إلى عبدالرحمن ابن شبل أن علم الناس ما سمعت من رسول الله ﷺ. فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تعلموا القرآن، فإذا علمتموه فلا تغلوا، ولا تجفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به»، ثم قال الإمام أحمد رحمه الله: ثنا عبدالصمد، ثنا همام، ثنا يحيى، عن زيد بن سلام، عن جده، عن أبي راشد، عن عبدالرحمن بن شبل أن النبي ﷺ قال: «اقرأوا القرآن...» - الحديث. ثنا عفان، ثنا أبان، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن أبي سلام الخبراني، عن عبدالرحمن بن شبل الحديث. قال الهيثمي في «المجمع» (٧٣/٤) بعد عزوه إلى أحمد، والطبراني في «الكبير»: ورجال الجميع ثقات.

(حديث آخر) قال أبو داود رحمه الله (٥٢/١): حدثنا وهيب بن بقية، أخبرنا خالد، عن حميد الأعرج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والأعجمي، فقال: «اقرأوا فكل حسن، وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقام القدح، يتعجلونه ولا يتأجلونه». الحديث على شرط مسلم، ومعنى (يتعجلونه ولا يتأجلونه) أي: يطلبون عليه الأجر في الدنيا ولا يدخرونه للآخرة.

(حديث آخر) قال الإمام أحمد رحمه الله (٣٢٤/٥): حدثنا أبوالمغيرة، حدثنا بشر ابن عبدالله يعني: ابن يسار السلمي، قال: حدثني عبادة بن نسي عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت، قال: كان رسول الله ﷺ يشغل فإذا قدم رجل مهاجر على رسول الله ﷺ دفعه إلى رجل منا يعلمه القرآن، فدفع إلي رسول الله ﷺ

ﷺ رجلاً، وكان معي في البيت أعشيه عشاء أهل البيت، فكنت أقرئه القرآن فانصرف انصرافاً إلى أهله، فرأى أن عليه حقاً فأهدى إلي قوساً لم أر أجود منها عوداً، ولا أحسن منها عطفاً، فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: ما ترى يا رسول الله فيها قال: «جمرة بين كتفك تقلدتها أو تعلقتها».

الحديث أخرجه الحاكم (٣/٣٥٦) وقال: صحيح الإسناد، فهذه الأحاديث تدل على أنه لا يجوز أخذ الأجرة على القرآن، ويستثنى من ذلك الرقية؛ لورود حديث «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» كما في الصحيح، وكذا يستثنى الزواج لمن لم يجد الصداق أن يتزوج امرأة بما معه من القرآن.

هذا ولو أعطي المعلم شيئاً من بيت مال المسلمين، أو أعطاه رجل من أهل الخير ما يكفي عائلته، وما يحتاج إليه، وهو متفرغ لتعليم القرآن، فلا أرى بذلك بأساً، وليس هذا كالأخذ من المعلمين، والله أعلم.

❏ إذا انفرد أحد المتأخرين برواية حديث لم يشاركه فيه أحد من المتقدمين

قال الشيخ: الآن يا إخوان عصران، الأول: عصر التدوين، وهو عصر البخاري، ومسلم، والإمام أحمد، وابن أبي شيبة، ومن جرى مجراهم، من بعد هؤلاء كالحافظ البيهقي ومن جرى مجراه، يسمون نقلة من أجل هذا يقول: لو روى حديثاً ليست في الأصول لا يقبل منه، ويكفي بأن يشاركه في ذلك الحديث أحد من الرواة، فهذا هو الحاصل أن من زمن البخاري، ومسلم، والإمام أحمد، وابن أبي شيبة، ومن معاصريهم يسمى ذلك العصر عصر التدوين، أما الإمام البيهقي ومن جرى مجراه فهم نقلة، من أجل هذا الإمام البيهقي يرى أنه لو ذكر حديثاً ما شاركه أحد، وليس في هذه الأصول لا يقبل منه، فعلى هذا لو روى حديثاً، أو جاءك بحديث من أصل من أصول المتأخرين، ولا يوجد إلا في ذلك الكتاب ففي النفس

شيء من هذا لما قاله الإمام البيهقي^(١)، ممكن أن يقال أين مصنف ابن أبي شيبة منه؟ وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، السنن؟ وهكذا أفاتها هذا الحديث؟ هذا أمر يجب أن يتنبه له. (مراجعة التدريب، الشريط الثامن)

□ لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الحفظ والإتقان

قال الشيخ رحمه الله:

فائدة: في عصر الدارقطني، والحاكم، والبيهقي تساهل المحدثون في شروط قبول الحديث^(٢).

قال العراقي رحمه الله في «ألفيته» (١٠٦/٢) مع «فتح المغيث»:

وأعرضوا في هذه الدهور	عن اجتماع هذه الأمور
لعسرها بل يكتفي بالعاقل	المسلم البالغ غير الفاعل
للفسق ظاهراً وفي الضبط بأن	يثبت ما روى بخط مؤمن
وأنه يروي من أصل وافقاً	لأصل شيخه كما قد سبقاً
لنحو ذاك البيهقي فلقد	آل السماع لتسلسل السند

الثالث عشر في عدم مراعاة ما تقدم في الأزمان المتأخرة (وأعرضوا) أي: المحدثون فضلاً عن غيرهم (في هذه الدهور) المتأخرة (عن) اعتبار (اجتماع هذه الأمور) التي شرحت فيما مضى في الروابي وضبطه، فلم يتقيدوا بها في عملهم (لعسرها)، أو تعذر الوفاء بها (بل) استقر الحال بينهم على اعتبار بعضها، وأنه

(١) راجع نص كلامه في «تدريب الراوي» (٤٠٣/١) وما سيأتي بعد هذا الفصل.

(٢) قال ابن الأثير بعد أن ذكر توسع الناس في ذلك: إن في ذلك خلاف الاحتياط في الدين.

«جامع الأصول» (٣٦-٣٥/١)، وراجع لهذه المسألة «الخلاصة» للطبري (ص ٩٧)، و«النكت»

للزركشي (٤٢٧/٣) و(٤٥/١)، و«التبصرة» للعراقي (٣٤٨-٣٤٦/١)، و«المقنع» لابن الملقن

(١/٢٨٢-٢٨١)، و«تدريب الراوي» (٤٠٣-٤٠٢/١)، و«توضيح الأفكار» (٢٥٩/٢).

(يكفي) في الرواية (بالعاقل المسلم البالغ غير الفاعل للفسق) وما يخرم المروءة (ظاهراً) بحيث يكون مستور الحال (و) يكتفي (في الضبط بأن يثبت ما روى بخط) ثقة (مؤتمن) سواء الشيخ، أو القارئ، أو بعض السامعين كتب على الأصل، أو في ثبت يده إذا كان الكاتب من أهل الخبرة بهذا الشأن بحيث لا يكون الاعتقاد في رواية هذا الراوي عليه، بل على الثقة المفيد لذلك (وأنه يروي) حين يحدث (من أصل) بنقل الهمزة (وافتقاراً لأصل شيخه كم قد سبقاً لنحو ذلك) الحافظ الكبير (البيهقي) فإنه لما ذكر توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم، بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم، وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، قال: فن جاء اليوم بحديث واحد لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، أي: لأنه لا يجوز أن يذهب على جميعهم، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة برواية غيره.

وحيث (فلقد آل السماع) الآن (لتسلسل السند) أي: بقاء سلسلته بمحدثنا وأخبرنا، لتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرقاً لنبيها ﷺ يعني: الذي لم يقع التبديل في الأمم الماضية إلا بانقطاعه.

قلت: والحاصل أنه لما كان الغرض أولاً معرفة التعديل والتجريح، وتفاوت المقامات في الحفظ والإتقان ليتوصل، بذلك إلى التصحيح، والتحسين، والتضعيف حصل التشدد بمجموع تلك الصفات، ولما كان الغرض آخرًا الاقتصار في التحصيل على مجرد وجود السلسلة السندية اكتفوا بما ترى.

ولكن ذلك بالنظر إلى الغالب في الموضعين، وإلا فقد يوجد في كل منهما نمط الآخر، وإن كان التساهل إلى هذا الحد في المتقدمين قليلاً.

وقد سبق البيهقي إلى قوله شيخ الحاكم ونحوه عن السلفي، وهو الذي استقر عليه العمل بل، حصل التوسع فيه أيضاً إلى ما وراء هذا، كقراءة غير الماهر في غير

أصل مقابل بحيث كان ذلك وسيلة لإنكار غير واحد من المحدثين فضلاً عن غيرهم عليهم. اهـ

وفي "تنقيح الأنظار" لابن الوزير، و"توضيح الأفكار" لابن الأمير رحمهما الله (٢/٢٥٩):

المسألة الخامسة: قال زين الدين ما معناه: أعرض الناس في هذه العصور المتأخرة عن (اعتبار مجموع هذه الشروط) التي شرحت فيها مضمي في الراوي وضبطه، فلم يتقيدوا بها في علمهم (لعرسها وتعذر الوفاء بها) بل استقر عندهم العمل على اعتبار بعضها، كما أشار إليه بقوله (فيكفي في أهلية الشيخ كونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق وما يخرم المروءة)، زاد الزين: ظاهراً، والمراد بكونه مستور الحال فهذا في العدالة، (ويكفي في اشتراط ضبط الراوي بوجود سماعه مثبتاً بخط ثقة غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه، وقد سبق إلى نحو ذلك) أي: ما قاله الزين الحافظ الكبير أبوبكر (البيهقي لما ذكر توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة من (أصل سماعهم وذلك) أي: وجه الاكتفاء بما ذكر، وكأنه نقل كلام البيهقي بمعناه، وعبارة ابن الصلاح بلفظ: ووجه ذلك يعني: البيهقي بأن الأحاديث التي قد صحت، أو وقفت بين الصحة والسقم قد دونت في الجامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها (لتدوين الحديث في الجامع التي جمعها أئمة الحديث) قال البيهقي: (فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم) أي: الأئمة الجامعين للأحاديث التي عرفت عندهم (لم تقبل منه)؛ لأنه يبعد أن لا يأتي أحد من الأئمة في كتبهم، (ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه) حال كونه (لا ينفرد بروايته)، بل رواه غيره (فالحجة قائمة بحديثه من رواية غيره).

فإن قيل: لما فائدة السماع منه فجوابه قوله: (والقصد بروايته، والسماع منه أن

يصير الحديث مسلسلًا بحدثنا، وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة)، وهي سلسلة الإسناد بلفظ التحديث والإخبار (التي خصت بها هذه الأمة، فإنه لم يكن ذلك في الأمم الماضية (شرقًا) خبر ليبقى على أنه فعل ناقص على قول، أو مفعول له، أو خال من الكرامة (لنبينا ﷺ) تبقى أخباره على هذه الطريقة التي لا انقطاع فيها.

قلت: ولا يعزب عن ذهنك أن المصنف قد سرد في آخر بحث المرسل هذه الفائدة، وزاد عليها فائدتين فتذكر (وكذا الاعتماد في روايتهم على الثقة المفيد لهم لا عليهم).

والحاصل أنه لما كان الغرض أولًا معرفة التعديل، والتجريح، وتفاوت المقامات في الحفظ، والإتقان ليتوصل بذلك إلى التصحيح، والتحسين، والتضعيف حصل التشديد بمجموع تلك الصفات، ولما كان الغرض آخرًا هو الاقتصار في التحصيل على مجرد السلسلة السنية اكتفوا بما مر ذكره وتحريره (وهذا كله توصل من الحفاظ إلى حفظ الأسانيد، إذ ليسوا من شرط الصحيح إلا على وجه المتابعة فلولاً رخصة العلماء لما جازت الكتابة عنهم) لأنهم ليسوا على شرط من يكتب حديثه (ولا) جازت (الرواية إلا عن قوم منهم) انتهى كلام الحافظ البيهقي.

(قال زين الدين: وهذا هو الذي استقر عليه العمل، قال الذهبي في مقدمة كتابه «الميزان»: العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على الحديثين، المفيدين الذين عرفت عدالتهم، وصدقهم في ضبط أسماء السامعين قال: ثم من المعلوم أنه لا بد من صون المروي وستره) أي: صائتًا لعرضه ساترًا لنفسه عن الأدناس، وما يعيبه عليه الأكياس من الناس، كذا فسر البقاعي، ويظهر لي أنه أراد صوته لكتاب سماعه بدليل قوله المروي، وستره له عمن يغيره ويفسده. والله أعلم.

واعلم أنه ذكر هذا في «الميزان» علة لقوله، وكذلك من قد تكلم فيه من المتأخرين، لا أرد منهم إلا من قد تبين ضعفه، أو على التوقف منه واتضح أمره من الرواة والعمدة إلى آخره.

ثم قال: والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، هو رأس الثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم مني إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ولا يعرفون هذا الشأن إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر.

فالعمدة على من قرأ لهم وعلى من أثبت صفات السماع لهم. انتهى

«رجال الحاكم» (١/٩-١٢)



الغريب



□ هل يدخل أفراد البلدان في قسم الغريب؟

أفاد الشيخ رحمه الله: أن أفراد البلدان لا تدخل في الغريب، إلا أن يتفرد به رجل من أهل بلد فيدخل فيه، كأن يكون السند مثلاً مسلسلًا بالمصريين وتفرد به واحد منهم، يرويه عن واحد آخر فهذا يدخل في الغريب المطلق^(١).

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)



(١) انظر مثلاً على ذلك في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠١) للحاكم رحمه الله.

وقد قال الملا علي القاري رحمه الله: إن الغريب والفرد مرادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته. «شرح نخبة الفكر» (ص ٢٩).

كيفية سماع الحديث

□ متى يصح سماع الصغير؟

قال الشيخ رحمه الله وهو يخاطب صلاح فليته^(١): يظن صلاح أن شباب الصحابة كشبابنا اليوم، الذين ينبغي بعضهم وهو لم يصل بعد، أو يريد أن يشكك في الحديث من أجل أن صحابه صغير، والصحيح في هذه المسألة أن المعتبر في التحمل هو التميز والإدراك ولو كان ابن خمس سنين أو أقل^(٢).

قال البخاري رحمه الله (٨٠/١) (باب متى يصح سماع الصغير): حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال: أقبلت راكباً على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار، فمرت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد.

حدثني محمد بن يوسف، قال: حدثنا أبو مسهر، قال: حدثني محمد بن حرب، قال: حدثني الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع قال: عقلت من النبي ﷺ حجة

(١) رافضي حاقده على السنة ودعاتها، وقد كبتة الله وأخزاه فله الحمد والمنة.

(٢) نص عليه الإمام أحمد وابن الوزير وغير واحد من أهل العلم، وراجع لهذه المسألة "المقدمة مع التقييد" (ص ١٥٨)، و"الكفاية" (ص ٥٤)، و"المحدث الفاضل" (ص ١٨٥)، و"الإلغام" (ص ٦٢)، و"شرح صحيح مسلم" للنووي (١٨٩/١٥)، و"النكت" للزركشي (٤٦٨/١)، و"فتح المغيث" (١٤٣/١)، و"تدريب الراوي" (٤١٦/١)، و"النصرة" للعراقي (٢٠/٢)، والمقنع لابن الملتن (٢٩١/١)، و"توضيح الأفكار" (٢٨٦/٢).

مجها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين من دلو.

فهذه طريقة المحدثين وهم أدرى بفنهم. وصاحب البيت أدرى بالذي فيه.

«رياضة الجنة» (ص ١٦٠-١٦١)

□ هل للصبي إذا ميز قبل البلوغ أن يحدث وأن يؤخذ عنه؟

سئل الشيخ عن هذا فقال: من أهل العلم من يقول هذا، لكن الأحوط أن لا يروي إلا بعد أن يبلغ؛ لأنه إذا لم يبلغ يكون متساهلاً؛ لأن القلم مرفوع: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، وَمِنْهُمْ عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ»^(١).

فالأحوط أن لا يحدث إلا بعد أن يبلغ، وأن لا يؤخذ عنه إلا بعد أن يبلغ^(٢).

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)



(١) جاء الحديث عن عائشة، وعلي، وأبي قتادة، وأبي هريرة، وثوبان، وابن عباس، وشداد بن أوس وكلها لا تخلو من الضعف، راجع الكلام عليها في «نصب الراية» (٤/١٦٤)، و«الإرواء» (٢٩٧).

(٢) قال المصنف رحمه الله في «الاستبصار» (ص ١٥): وأما البلوغ فهو نخذ التكليف ولا يتحقق الخوف من الله والخوف من الناس إلا بعده، لأن الصبي مرفوع عنه القلم فلا يخاف الله عز وجل وكذلك لا يخاف الناس لأنهم إن ظهوروا على كذب منه قالوا صبي، ولعله لو بلغ وتم عقله لتحرز، ومع هذا فلا بدعو الحاجة لرواية الصبي فالغالب أن المزوي عنه حي فيراجع. اهـ

أقسام التحمل

القسم الأول: السماع:

ذكر الشيخ أن منهم من قدم: (حدثني وأخبرني) على (سمعت) قال: لأنه المقصود بالتحديث والإخبار، وأما السماع فقد يكون الشيخ عسراً، وفي قلبه شيء على الطالب من حضور حلقاته، ويجلس الطالب في مكان بحيث لا يراه الشيخ ويقول: (سمعت)، ولا يقول: حدثني؛ لأنه لم يقصده بالتحديث. ولا يقول: أخبرني لأنه لم يقصده بالإخبار^(١). (مراجعة التدريب الشريط التاسع)

□ هل هناك فرق بين التحديث والإخبار؟

بين الشيخ: أنه لا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة، فهما بمعنى واحد، قال: وعلى هذا مشى الإمام البخاري^(٢) أن الإخبار والتحديث بمعنى واحد. (السابق)

نبيسر: قال السيوطي: قال ابن القطان: ليست حدثنا بنص في أن قائلها سمع، ففي "صحيح مسلم" في حديث الذي يقتله الدجال فيقول: أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله ﷺ، قال: ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميقات، أي فيكون المراد حدث أمته وهو منهم، لكن قال معمر: إنه الخضر، فحينئذ لا مانع من سماعه. "التدريب" (١/ ٤٢٠).

قال الشيخ حول قول معمر: لكن هذا ليس بصحيح، الصحيح أن (الخضر) قد مات كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وأيضاً

(١) وقد رجح الخطيب سمعت؛ لأنه لا يدخلها تدليس ولا إجازة ولا مكتوبة بخلاف حدثنا "الكفاية" (ص ٢٨٣)، وعلى ذلك الحافظ في "الزهد" (ص ١٧٠) بقوله: لأن سمعت لا تحمل الواسطة، ولأن حدثني قد تطلق في الإجازة تدليسا. اهـ.

(٢) انظر "صحيح البخاري" كتاب العلم، باب قول المحدث: حدثنا أو أخبرنا، أو أنبأنا بعد رقم (٦٠).

الرسول ﷺ يقول: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُقُوسَةٍ يَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ عَامٍ»^(١)، ويقول: «اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكَ هَذِهِ الْعِصَابَةَ لَنْ تُعْبَدَ بَعْدَ الْيَوْمِ»^(٢)، الصحيح أن الخضر قد توفي. (السابق)

□ إذا سمع فبأي صيغة يروي؟

سأل الشيخ أحد طلابه: إذا سمع فبأي تعبير يروي؟ فقال الطالب: سمعت، فقال الشيخ: وله أن يروي: (بحدثنا) و(أخبرنا) و(قال لي) و(ذكر لي)، وقد استعمل (أنبأنا) في الإجازة فتميزه أولى^(٣). (السابق)

فائدة: بؤب الشيخ رحمه الله في «الجامع الصحيح» (٢٠٩/١):

□ الاعتبار في الرواية السماع أو ما يؤدي معناه

ثم قال: قال أبوداود رحمه الله (٩٣/١٠): حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة، قالا: أخبرنا جرير عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ».

هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح إلا عبدالله بن عبدالله أبا جعفر الرازي وقد وثقه أحمد وغيره.

□ التثبت في قبول الأخبار^(٤)

قال الإمام أبو عبدالله بن ماجه رحمه الله (١٢٨٥/٢): حدثنا هشام بن عمار، حدثنا

(١) أخرجه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢١٧)، والترمذي (٢٢٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم (٢١٨)، والترمذي (٢٢٥٠) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١)، وأبوداود (٢٦٩٠)، وأحمد (٣٠/١).

قال الحفاظ: ولم يكن الخضر فيهم، ولو كان يومئذ حياً لورد على هذا العموم، فإنه كان ي عبدالله قطعاً. «الإصابة» (٥٧-٥٨/٢).

(٤) العنوان للشيخ رحمه الله.

(٣) انظر «فتح الباري» تحت رقم (٦٠).

يحيى بن حمزة، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو غُبَيْدَةَ اللَّهِ مَسْلَمُ بْنُ مَشْكَمٍ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ: مِنْهَا أَهْوِيلٌ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ لِيَحْزَنَ بِهَا ابْنُ آدَمَ، وَمِنْهَا مَا يَهْمُ بِهِ الرَّجُلُ فِي يَقْظَتِهِ، فَيَرَاهُ فِي مَنَامِهِ، وَمِنْهَا جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ» قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هذا حديث صحيح، وهشام بن عمار وإن كان فيه كلام فقد رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في «مسنده» عن المولى بن منصور، عن يحيى بن حمزة بإسناده ومثله، كما في «مصباح الزجاجة». الجامع الصحيح ما ليس في الصحيحين (٢١٠/١-٢١١)

□ التَّشْدِيدُ فِي الْحَدِيثِ^(١)

قال الإمام أحمد رحمه الله (٣٦٤/٥): حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنَّا سِتَّ بَنِينَ عَلَيْنَا جَنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَامَ فحَظَبْنَا فَقَالَ: أَتَيْنَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْنَا: حَدَّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَحَدَّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّاسِ، فَشَدَّدْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا فَقَالَ: «أَنْذَرْتُكُمْ الْمَسِيحَ وَهُوَ مَسْحُوحُ الْعَيْنِ» - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: الْيَسْرِيُّ -، يَسِيرُ مَعَهُ جِبَالُ الْخَبَرِ، وَأَنْهَارُ الْمَاءِ، عَلَامَتُهُ يَمُكُثُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، يَبْلُغُ سُلْطَانُهُ كُلَّ مَنَهْلٍ، لَا يَأْتِي أَرْبَعَةَ مَسَاجِدَ: الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدَ الرَّسُولِ، وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى، وَالطُّورَ، وَمَهْمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ.

وقال ابن عوْنٍ: وَأَحْسِبُهُ قَدْ قَالَ: «يَسْلُطُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَحْيِيهِ، وَلَا يَسْلُطُ عَلَى غَيْرِهِ».

هذا حديث صحيح.

وأخرجه أحمد (٤٣٤/٥) و (٤٣٥).

(١) العنوان للشيخ رحمه الله.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٤٧/١٥) فقال: ^(١) حسين بن علي، عن زائدة، عن منصور، عن مجاهد به. «الجامع الصحيح» (٢١١/١)

□ التَّوَقُّفُ فِي الْخَبَرِ إِذَا لَمْ يَتَأَكَّدْ مِنْ ثَبُوتِهِ ^(٢)

قال الإمام أحمد رحمه الله (١٩٤/٤): حدثنا زيد بن يحيى الدمشقي، قال: حدثنا عبدالله بن العلاء ^(٣)، قال: سمعت مسلم بن مشكم، قال: سمعت الحسن بن علي يقول: قلت: يا رسول الله، أخبرني بما يحلُّ لي ويحرم علي؟ قال: فصعد النبي ﷺ وصوب في النَّظَرِ، فقال النبي ﷺ: «البرُّ ما سكنت إليه النَّفْسُ، واطمأنَّ إليه القلب، والإثم ما لم تسكن إليه النَّفْسُ، ولم يطمئنَّ إليه القلب، وإن أفتاك المفتون» وقال: «لا تقرب لحم الحمار الأهلي، ولا ذا نابٍ من السباع».

هذا حديث ضحيحٌ.

والنهي عن كل ذي نابٍ من السباع، في «الصحيح» من حديث أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة، وكذا النهي عن لحوم الحُمُرِ الأهلية، في «الصحيح» من حديث أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة به، كما في «تحفة الأشراف».

الجامع الصحيح (٢١١/١)

القسم الثاني: القراءة على الشيخ.

سأل الشيخ: إذا قرأت على الشيخ فبأي صيغة تروي؟ ثم قال: (قرأت على الشيخ)، أو (قُرئَ على الشيخ وأنا أسمع) هذا هو الأحوط، ولو قلت: (حدثنا) فلا بأس بذلك إن شاء الله ^(٤).

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

(٢) العنوان للشيخ رحمه الله.

(١) كذا، بحذف صيغة التحديث.

(٣) في الأصل: عبدالعلاء، والصواب ما أثبتناه، وهو عبدالله بن العلاء بن زبر. (الشيخ).

(٤) أجاز الرواية بلفظ التحديث فيما سمعه عرضاً البخاري ومالك وجماعة، ومنعه الإمام أحمد وابن =

□ أيها أعم القراءة أم العرض؟

قال الشيخ: القراءة أعم، قد تكون القراءة على الشيخ (لأجل) العرض، وقد تكون القراءة لا لأجل العرض.

(السابق)

□ ما الغرض من العرض؟

سئل الشيخ: هل العرض يكون للتصحيح فقط أم للأخذ أيضاً؟

فأجاب: هو للأخذ وللتصحيح، لكن المقصود معه مقابلة الأصول (الذي هو) التصحيح.

(السابق)

□ إذا سمع من الشيخ فبأي صيغة يروي عنه؟

قال الشيخ: (سمعت)، أما أخبرنا فيقول بعضهم: إنهم قد استعملوها في الإجازة، فالأولى أن لا يقول: (أخبرنا) حتى لا يردّها من لا يعمل بالإجازة.

(السابق)

□ إذا نسخ السامع أو المسمع حال القراءة فاذا عن روايته؟

قال الشيخ: على كل المعتبر الفهم، إن كان ينسخ ويفهم فروايتهم صحيحة، وإن كان لا يفهم فالرواية غير صحيحة^(١).

(السابق)

□ إذا أسرع القارئ أو هينم بحيث لا يفهم؟

سأل الشيخ أحد طلابه عن هذا؟ فقال الطالب: لا يعتمد عليه، فقال الشيخ: إلا إذا كان الكلمة أو الكلمتين، وإلا فلا يعتمد ويستحب أن يجيزهم تكميلاً لما خفي عليهم.

(السابق)

= المبارك والنسائي وجمع من المحدثين، انظر «الكفاية» (ص ٢٩٧)، و«المقدمة» (ص ١٠٠)، و«فتح المغيث» (١٧٦/٢)، و«تدريب الراوي» (٤٢٩/١)، و«الاقتراح» (ص ٢٢٧)، و«توضيح الأفكار» (٣٠٦/٢).

(١) وعلى هذا التفصيل جرى الخطيب في «الكفاية» (ص ٦٧)، وابن الصلاح في مقدمته (ص ١٠٣)، وانظر «فتح المغيث» (١٩٥/٢)، و«التدريب» (٤٤١/١).

□ المستملي:

بواب الشيخ رحمه الله في "الجامع الصحيح" (٥٩/١): المبلغ عن المحدث وهو المستملي، قال أبوداود رحمه الله (٤٢٥/٥): حدثنا محمد بن كثير، أنبأنا سفيان، حدثني بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر الديلي، قال: أتيت النبي ﷺ وهو يعرفه، فجاء ناس أو نفر من أهل نجد، فأمرؤا رجلاً، فنادى رسول الله ﷺ: كيف الحج؟ فأمر رجلاً فنادى: الحج يوم عرفة من جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه، قال: ثم أردف رجلاً خلفه فجعل ينادي بذلك.

قال أبوداود: وكذلك رواه مهران عن سفيان، فقال: (الحج، الحج) مرتين، ورواه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان قال: (الحج) مرة.

هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا بكير بن عطاء وهو ثقة، وقد ألزم الدارقطني البخاري ومسلم أن يخرجاه كما في "الإلزامات".

الحديث أخرجه الترمذي (٦٣٣/٣)، و(٣١٦/٨)، وقال: قال ابن عمر: قال سفيان بن عيينة: وهذا أجود حديث رواه الثوري، هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه النسائي (٢٥٦-٢٦٥/٥)، وابن ماجه (١٠٠٣/٢)، وقال: قال محمد ابن يحيى: ما أرى للثوري حديثاً أشرف منه، وأخرجه الحميدي (٣٩٩/٢).

□ كيف الرواية فيما يسمعه بواسطة المستملي؟

قال الشيخ: يجوز أن يقول: حدثنا وأخبرنا^(١)، وإن تحرى فبواسطة المبلغ أو بواسطة المستملي^(٢).

(١) ذهب إليه جماعة من أهل العلم، ونقل السيوطي أنه هو الذي عليه العمل.

(٢) وعليه الجمهور، ورجحه ابن الصلاح والنووي وهو أحوط وأفضل، والأول جائز، وانظر =

□ سئل الشيخ: وجد محدثات يحدث عنهن رجال، فما قولك في هذا؟

فأجاب: نعم، عائشة أم المؤمنين وأم سلمة، وهكذا بعدم من التابعين حفصة بنت سيرين وعمره بنت عبدالرحمن فما بعد ذلك، فما زال العلماء يسمعون من نساء، وهذا يحمل على أنه من وراء حجاب، فإنهم اتقى الله عز وجل^(١).

بل قد ورد من حديث عائشة وعن عائشة أنها تكلمت من وراء حجاب، فجاء أبوهريرة يحدث ذات يوم ويقول: ماذا تقولين يا ربة الحجاب وهي كانت تصلي، ثم قالت: أين ذهب أبوهريرة؟ قالت: أما إن الرسول ﷺ لم يكن يسرد كسر دم هذا^(٢)، فالتحديث من وراء حجاب والله المستعان إذا كان بمنزلة أولائك، والمحدث بمنزلة عائشة في التقوى فلا بأس بذلك إن شاء الله. «نغارة الأشرطة» (٢/٤٨٠)

القسم الثالث: الإجازة

قال الشيخ: الإجازة نفسها ضعيفة، ثم ازدادت ضعفاً بسبب توسع بعض العلماء فيها، إذا نظرنا إلى شروطهم في الصحيح، وإلى شروطهم في الحسن، ونظرنا إلى تساهلهم في الإجازة، بعض أنواع الإجازة في غاية من الضعف.

(مراجعة التدريب الشريط التاسع)

= «التقييد» (ص ١٦٩).

(١) من الرواية عن النساء دون حجاب.

(٢) ونصه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ألا يعجبك أبوهريرة؟ جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ يسمعي ذلك، وكنت أسبح، فقام قبل أن أقضي سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسر دم هذا، أخرجه البخاري (٣٥٦٨)، ومسلم (٢٤٩٣)، وأبوداود (٣٦٥٤)، و(٣٦٥٥)، وأحد (١١٨/٦ و١٢٨ و١٥٧ و٢٥٧)، وقد قال ابن أبي الدم: أما النساء فلا خلاف في جواز الرواية عنهن مع وجوب احتجابهن. «فتح المغيث» (٢/٢١١).

□ إجازة معين في غير معين هل هي صحيحة؟

قال الشيخ: إذا علم الطالب مرويات الشيخ وإلا ففيها جهالة. (السابق)

□ كيف العمل في مؤلفات الآخذين بالإجازة العامة؟

سئل الشيخ رحمه الله: هؤلاء الذين يأخذون بالإجازة العامة لبعضهم مؤلفات كالخطيب، فلو وجدنا في أحد كتبهم حديثاً فإذا نصنع؟

فقال الشيخ: لا بد من بحث في سنده، فقل للشيخ: حتى لو صح سنده فما زال محتملاً أنه أخذه بالإجازة العامة، فقال الشيخ: إذا كان الشيخ ثقة وكتابه معروفاً فهي رجادة وإجازة. (السابق)

□ إذا تراجع الشيخ عن إجازته؟

إذا قال: أجزتك ثم رجعت عن إجازتي؟ قال الشيخ: إذا لم يبد شيئاً فلا معنى لرجوعه؛ كما تقدم في التحديث إذا حدثه، ثم قال: لا ترو هذا عني ولم يبد شيئاً فلا يضر^(١)، والله المستعان.

□ فقل للشيخ: هل نجعلها كالوكالة؟

فقال: أما جعلها كالوكالة ففرق بين وكالة في عرض من أعراض الدنيا وبين حديث رسول الله ﷺ، فحديث رسول الله ﷺ شرع باق والوكالة في عرض من أعراض الدنيا زائل. اهـ (السابق)

□ متى تجوز الإجازة؟

قرئ على الشيخ قول الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «الإجازة»: الصحيح أنها لا

(١) قال الحافظ السخاوي في التحديث: لكنه لا يحسن في الأداء أن يقول: حدثني ونحوها مما يدل على أن الشيخ رواه. «فتح المغيث» (٢/٢١٣)، وانظر «المقدمة لابن الصلاح» (ص ١٠٥)، ومختصرها لابن كثير (ص ١١٧)، و«تدريب الراوي» (١/٤٤٧).

تجوز إلا لماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكل إسناده. «التدريب» (١/٤٦٦)،
«جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٨٠).

فقال الشيخ: هذا هو الذي ينبغي أن يسار عليه أنها ما تصح إلا أن يكون المجيز نفسه فاهماً لما يجيز كما تقدم في شروط الرواية، وأن يكون المجاز له أهلاً لذلك، وعالمًا بالكتاب الذي يجاز فيه^(١).
(السابق)

القسم الرابع: المناولة:

□ قال الشيخ رحمه الله: المناولة أن يعطي الشيخ التلميذ كتاباً ويقول له: أروه عني، هذه المناولة، أو يأتي التلميذ بشيء من مسموعات الشيخ ويقول: أرو هذا عنك، أو يكون الكتاب مشهوراً كالبخاري ومسلم، وإن لم يكن الكتاب موجوداً كما قاله ابن كثير^(٢).
(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

□ إذا أعطى الشيخ الطالب كتاباً وقال له: هذا سماعي وقد أذنت لك أن ترويه عني، ثم أمسك الشيخ الكتاب ولم يعطه الطالب فإذا يصنع الطالب؟

أفاد الشيخ رحمه الله أنه يجوز للطالب أن يرويه عن شيخه إذا كان الكتاب معروفاً لديه، أما إذا كان غير معروف لديه فإذا يروي؟ (مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

□ إذا قال الشيخ للطالب: هذا سماعي ولم يتناوله، ولم يقل له: أجزت لك أن ترويه عني، ولا لا تروه عني، فهل للطالب أن يرويه عنه؟

أجاب الشيخ بقوله: تقدم لنا في بعض صيغ التحمل أنه إذا حدثه ثم قال: لا ترو عني ولم يبد الشيخ عذراً كأن يقول: إنه أخطأ أو غير ذلك فللطالب أن يروي عنه،

(١) قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: وهذا قول قد يكون أقرب إلى الصواب من كل الأقوال. «الباعث الحديث» (ص ١٢١).

(٢) في «مختصر علوم الحديث» (ص ١٢٢).

فإذا تأكد الطالب أنه من سماعه وكان عارفاً للكتاب، فله أن يرويه عنه، هو ما قال هاهنا: (لا ترو عني) بس، قال: (هذا سماعي) ولم يقرنه بمناولة، ولم يقرنه بإجازة فماذا؟

من أهل العلم^(١) من يقول: إنها باطلة ولا يروي عنه، لكن الصحيح أنها تابعة لما تقدم ما إذا حدث وقال: لا ترو عني حديثي. فله أن يروي عنه ولو لم يأذن له، والبخاري بن مسكين كان ينهى النسائي، والنسائي يجلس خلف سارية^(٢)، وهكذا غير البخاري بن مسكين.

فسئل الشيخ: هل ننزلها منزلة الإعلام؟ فقال: نعم ننزلها منزلة الإعلام.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

□ كيفية الرواية بالمناولة:

قال الشيخ: في التحديث الأحوط أن يقول: ناولني فلان، استأذنت فلاناً في الرواية عنه كتاب كذا وكذا، هذا هو الأحوط وهو الذي يقوله الإمام أحمد رحمته الله^(٣)،

(١) قال ابن الصلاح في هذه الصورة: فقد صار غير واحد من الفقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثير لها، ولا فائدة، غير أن شيوخ أهل الحديث في القديم والحديث أو من حكى ذلك عنه منهم يرون لذلك منزلة معتبرة والعلم عند الله تعالى. «المقدمة» (ص ١١٣).

لكن إذا أراد أن يروي عنه في مثل هذه الصورة فلا بد من المقابلة على نسخة قد وافقت مرويّه أو بالأصل الذي عند الشيخ إن ظفر به، وغلب على ظنه سلامته من التغيير، انظر «فتح المغيث» (٢/٢٩٨)، و«تدريب الراوي» (١/٤٧٢).

(٢) وكان النسائي إذا أراد أن يحدث عنه يقول: قال البخاري بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع. «سير إعلام النبلاء» (١٤/٣٠).

(٣) وذكر ابن الصلاح أنه مذهب الجمهور وأهل التحري والورع. «المقدمة» (ص ١١٤)، وذكر الحافظ أن هذا مذهب المحققين. «الفتح» (١/١٥٤)، وانظر «الكفاية» (ص ٣٣٠)، و«فتح المغيث» (٢/٣٠٩-٣١٠)، و«تدريب الراوي» (١/٤٧٦)، و«الإلماع» (ص ٢٨).

لكن لو قال: (حدثنا مناولة) جاز، يناوله ثم يقول: (حدثنا وأخبرنا)، هذا هو مذهب أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني أنه يقول في المناولة والإجازة: (أخبرنا) حتى اتهم بعضهم بالتدليس^(١)، لكن على الصحيح لا بد من البيان (حدثنا مناولة)؛ لأن المناولة ليست كالسماع. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

□ وأفاد رحمه الله: أنه لا يأتي في الرواية المناولة بضيغة (عن)؛ لأنها ليست علماً على المناولة، خلافاً لمن زعم ذلك، ثم قال: الأحوط أن يبين بأنها مناولة وإجازة وإلا فقد أجاز الزهري وغيره^(٢) أن يروي بحدثنا وأخبرنا وهي ما فيها تجديد ولا إخبار، فقليل له: يا شيخ هذا يشعر بأنه كذب عندما يقول: حدثنا وما حدثه؟ فقال الشيخ: اصطلاح فقط هو اصطلاح فيه ما فيه.

□ فقل للشيخ: إذا بين مصطلحه فهل له ذلك؟

فقال: إذا بينه في أول كتابه لا بأس، مثلما قال البيهقي^(٣): إني إذا قلت: أنبأني وأخبرني فهو مما أخذته بالإجازة أو كذا، لا بأس إذا بين اصطلاحه في أول كتابه، وعند الأوزاعي (خبرنا) واللغة لا تستيغه، فإن خبرنا وأخبرنا بمعنى واحد.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

القسم الخامس: الكتابة

□ قال الشيخ رحمه الله: الكتابة إما أن تكون مقترنة بالإجازة أو مجردة عنها، فالمقرونة كالمناولة، والمجردة منع الرواية بها قوم وأجازها كثيرون من المتقدمين

(١) وقد عابوا عليه ذلك واحد حتى أدخله ابن الجوزي لذلك في «الضعفاء»، وانظر «النبلاء»

(٢) (٤٦١/٤)، و«الطبقات» للسبكي (٢٤/٤)، و«فتح المغيث» (٣٠٧/٢)، و«الميزان» (١١٤/٣).

(٣) كمالك كما في «المقدمة» (ص ١١٤)، و«فتح المغيث» (٣٠٤/٢)، و«تدريب الراوي» (٤٧٥/١).

(٣) كان يقول: أنبأني فلان إجازة. «المقدمة» (ص ١١٤)، و«فتح المغيث» (٣١٦/٢)، و«تدريب

الراوي» (٤٧٨/١).

والمتأخرين، وهو الصحيح المشهور. اه مختصراً من «تقريب النووي»^(١)، فعلى هذا ليست بقادحة.

وقال: المكاتبه موجودة في «صحيح البخاري»، وفي «صحيح مسلم»، منها قوله بجملة: أتانا كتاب عمر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة^(٢)، ومنها قول بعض الرواة عن عبدالله بن أبي أوفى أنه كتب لهم^(٣)، وهكذا عمر كتب لهم في شأن الحرير^(٤).

وقد انتقد الدارقطني بعض الأحاديث التي في الصحيح ثم رجع عن انتقاده في الوقت نفسه وقال: فهو دليل على أن المكاتبه حجة، وهو كما يقول أن المكاتبه حجة، والأحوط أن تبين التي تحملتها سواء أكانت مكاتبه أو وجادة أم إجازة أم مناولة، هذا هو الأحوط وهو اختيار الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

□ إذا كان الكاتب غيره قال الشيخ: يشترط أن يكون الخط معروفاً^(٥)، وأن يكون الكاتب ثقة.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

(١) «التقريب مع التدريب» (٤٨١/١)، وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٨٥)، و«الإلماع» (ص ٨٤)، و«فتح المغيث» (٥/٣)، و«توضيح الأفكار» (٢٣٨/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٥٦).

(٣) وذكر حديث: اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف، وقد أخرجه البخاري (٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٢٨ و ٥٨٣٥ و ٥٨٣٠)، ومسلم (٢٠٦٩): أن رسول الله نهي عن الحرير إلا موضع أصبعين.

(٥) ولا يشترط أن تقوم البيئة عليه، انظر «المقدمة» (ص ١٨٥)، و«المنع» (٣٣٢/١)، و«التبصرة» للعراقي (٢٠٥/٢)، و«هدي الساري» (ص ٣٦١)، و«الخلاصة» (ص ١١٢)، و«فتح المغيث» (١١/٣)، و«تدريب الراوي» (٤٨٣/١).

□ الْعَمَلُ بِالْمَكَاتِبَةِ إِذَا عُرِفَ الْخَطُّ^(١)

قال الإمام أحمد رحمه الله (١٨٢/٥): حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَحَسَّنِ السُّرْيَانِيَّةَ؛ إِنَّهَا تَأْتِينِي كِتَابٌ» قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَتَعَلَّمَهَا»، فَتَعَلَّمْتُهَا فِي سَبْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا.

هذا حديث صحيح

وقد أخرجه أبوداود رحمه الله في «سننه» (٧٨/١٠): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ ابْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَعَلَّمْتُ لَهُ كِتَابَ يَهُودٍ، وَقَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا آمَنَ يَهُودٌ عَلَى كِتَابِي» فَتَعَلَّمْتُهُ، فَلَمْ يَمُرْ بِي إِلَّا نِصْفُ شَهْرٍ حَتَّى حَذَقْتُهُ، فَكُنْتُ أَكْتُبُ لَهُ إِذَا كَتَبَ، وَأَقْرَأُ لَهُ إِذَا يَكْتُبُ إِلَيْهِ.

وأخرجه الترمذي (٤٩٧/٧) فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ بِهِ. ثُمَّ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (١٨٦/٥): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ فَرَّادٍ فِيهِ الْأَعْرَجُ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَعْدَهُ: حَدَّثَنَا سُريجُ ابْنِ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقْدِمَةُ الْمَدِينَةِ... فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قال أبوداود رحمه الله (٢٢٢/٨): حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا بِالْمَرْبَدِ فَجَاءَ رَجُلٌ أَشْعَثَ الرَّأْسَ بِيَدِهِ قِطْعَةً أَدِيمٍ أَحْمَرَ، فَقُلْنَا: كَيْفَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ؟ قَالَ: أَجَلٌ. قُلْنَا: نَاوَلْنَا هَذِهِ الْقِطْعَةَ الْأَدِيمَ الَّتِي فِي يَدِكَ، فَنَاوَلَنَاهَا فَقَرَأْنَا، فَإِذَا فِيهَا: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى بَنِي زُهَيْرٍ بْنِ أَقِيْشٍ، إِنَّكُمْ

إن شهدتم أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وأدّيتم الخمس من المغنم، وسهم النبي ﷺ وسهم الصفي، أنتم آمنون بأمان الله ورسوله»، فقلنا: من كتب لك هذا الكتاب؟ قال: رسول الله ﷺ.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقره هو ابن خالد، ويزيد بن عبدالله، هو ابن الشخير.

قال الإمام عبدالرزاق رحمه الله (٣٠٠/٤): أخبرنا معمر، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء بن عبدالله بن الشخير، قال: جاءنا أعرابي ونحن بالمربد، فقال: هل فيكم قارئ يقرأ هذه الرقعة؟ قلنا: كلنا نقرأ. قال: فاقروها لي. قال: هذا كتاب كتبه لي محمد رسول الله ﷺ لبني زهير بن أقيش حي من عكلى: «أنكم إن شهدتم لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وأخرجتم الخمس من الغنيمة، وسهم النبي ﷺ وصفته، فإنكم آمنون بأمان الله». قال: قلنا: إن رسول الله ﷺ كتب لكم هذا الكتاب؟ قال: نعم، أتروني أكذب على رسول الله ﷺ. وغضب فضرب يده على الكتاب فأخذه، قال: فاتبعناه، فقلنا: حدثنا يا أبا عبدالله^(١) عن شيء سمعته من رسول الله ﷺ. قال: سمعته يقول: «إن مما يذهب كثيراً من وحر الصدر صوم شهر الصبر، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر».

هذا حديث صحيح، والجريري هو سعيد بن إياس مختلط، ولكن معمرًا روى عنه قبل الاختلاط، كما في «الكواكب النيرات». ثم إنه قد توبع؛ قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة رحمه الله (٣٤٢/١٤): حدثنا وكيع، عن قرّة بن خالد السدوسي، عن يزيد بن عبدالله بن الشخير... به.

قال الإمام أحمد رحمه الله (١٤٠٤): حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق،

(١) كذا في الأصل، ولعله: يا عبدالله، لأنهم لا يعرفون اسمه ولا كنيته، وقد قيل: إنه النمر بن تولب. (الشيخ)

حدثنا سالم بن أبي أمية أبو النضر، قال: جلس إلي شيخ من بني تميم في مسجد البصرة، ومعه صحيفة له في يده، قال: وفي زمان الحجاج، فقال لي: يا عبد الله، أترى هذا الكتاب مغنياً عني شيئاً عند هذا السلطان؟ قال: فقلت: وما هذا الكتاب؟ قال: هذا كتاب من رسول الله ﷺ كتبه لنا أن لا يتعدى علينا في صدقاتنا. قال: فقلت: لا والله ما أظن أن يغني عنك شيئاً، وكيف كان شأن هذا الكتاب؟ قال: قدمت المدينة مع أبي وأنا غلام شاب يابل لنا نبيعها، وكان أبي صديقاً لطلحة بن عبيد الله التيمي، فنزلنا عليه، فقال له أبي: اخرج معي فبع لي إيلي هذه. قال: فقال: إن رسول الله ﷺ قد نهى أن يبيع حاضر لباد، ولكن سأخرج معك فأجلس وتعرض إيلك، فإذا رضيت من رجل وفاءً وصدقاً ممن ساومك أمرتك ببيعه. قال: فخرجنا إلى السوق فوقفنا ظهرنا وجلس طلحة قريباً، فساومنا الرجال حتى إذا أعطانا رجل ما نرضى قال له أبي: أبايعه؟ قال: نعم رضيت لكم وفاءً فبايعوه. فبايعناه، فلما قبضنا ما لنا وفرغنا من حاجتنا، قال أبي لطلحة: خذ لنا من رسول الله ﷺ كتاباً أن لا يتعدى علينا في صدقاتنا. قال: فقال: هذا لكم ولكل مسلم، قال: على ذلك إني أحب أن يكون عندي من رسول الله ﷺ كتاب. فخرج حتى جاء بنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن هذا الرجل من أهل البادية صديق لنا، وقد أحب أن تكتب له كتاباً لا يتعدى عليه في صدقته. فقال رسول الله ﷺ: «هذا له ولكل مسلم» قال: يا رسول الله، إني قد أحب أن يكون عندي منك كتاب على ذلك. قال: فكتب لنا رسول الله ﷺ هذا الكتاب.

هذا حديث حسن.

الحديث أخرجه أبو يعلى (١٥/٢) فقال رحمه الله: حدثنا القواريري، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا سالم أبو النضر... به. وفيه: أن الشيخ قال لسالم: فتراه نافعي عند صاحبكم هذا، فقد والله تعدى علينا في صدقاتنا؟ قال: قلت: لا أظن والله.

«الجامع الصحيح» (١/٢٣-٢٧)

□ كيفية الرواية بالمكاتبة:

قال الشيخ: حدثنا مكاتبة أو أخبرنا مكاتبة، وأحسن شيء ما يفعله ابن حزم في كتبه، يقول: (كتب إلي النعمري) يعني ابن عبد البر، هذا أمر طيب والحمد لله^(١).

(مراجعة التدريب الشريط التاسع)

□ ما الفرق بين عرض القراءة وعرض الكتاب؟

أفاد الشيخ: أن عرض القراءة أن يقرأ الطالب مسموعاته على شيخه، وعرض الكتاب أن التلميذ يأتي ويقول: هذا من مسموعاتك، فتأولني وأجزني حتى أروي عنك.

(مراجعة التدريب الشريط التاسع)

القسم السادس: الإعلام:

□ إذا قال الشيخ للطالب: هذا الكتاب من مروياتي لكن لا ترويه عني.

نقل ابن كثير في مختصره (ص ١٢٤)، والنووي في تقييده (٤٨٤/١) مع التدريب: أن بعض الظاهرية قال: لو قال هذه روايتي لا تروها عني أنه يجوز له روايتها عنه، وخالفهم غير واحد من المحدثين.

وأما شيخنا فقال: الذي ذكره الظاهرية هو الصحيح؛ لأنه لا يجوز أن يكتفم العلم.

(شرح مختصر علوم الحديث الشريط العاشر)

بينما فصل الشيخ في موضع آخر فقال: الصحيح من أقوال أهل العلم أنه يعمل بها مثل لو حدثه، وقال: إنني لا أذن لك أن تروي عني، فله أن يروي عنه إلا أن ييدي

(١) وهكذا إمام الصنعة أبو عبد الله البخاري يقول في «صحيحه» (٦٢٩٦): كتب إلي محمد بن بشار.

القسم السابع: الوصية

□ قال الشيخ رحمه الله: النووي^(١) وابن الصلاح^(٢) لا يريان العمل بها، وانتقد عليهما ابن أبي الدم^(٣) فقال: إنها أحسن من الوجادة، والوجادة يعمل بها على الصحيح، (مراجعة التدريب الشريط التاسع)

□ متى تجوز الرواية بها؟

إذا أوصى له بالكتاب وهو عالم أن هذا من مروياته وعارف بخطه، وآمن من أن يدس في الكتاب شيء، فيجوز له أن يرويه عنه. (شرح مختصر علوم الحديث الشريط العاشر)

القسم الثامن: الوجادة:

□ كيفية الرواية بها؟

قال الشيخ رحمه الله: إذا وجد كتاباً لفلان لكن ليس بخطه وما هو متأكد منه ماذا يقول؟ يقول: (ذكر فلان) أو (قال فلان)، و(ذكر) أحوط ثم علل الشيخ لأنها ليس فيها شبهة أنه حدثه ثم قال: أما (قال) فقد يتبادر إلى الذهن أنه قال له هذا.

(شرح مختصر علوم الحديث الشريط العاشر)

وقال أيضاً في كيفية الرواية بالوجادة والوصية و.. يقول عبدالله بن أحمد بن

(١) في «التقريب مع التدريب» (١/٤٨٥-٤٨٦).

(٢) في «المقدمة» (ص ١١٦)، ونقله عن الطوسي وغير واحد من المحدثين، ثم قال ص ١١٧: ثم إنه يجب العمل بما ذكر له إذا صح إسناده وإن لم تجز له روايته عنه؛ لأن ذلك يكفي فيه صحته في نفسه. والله أعلم.

(٣) لعل الشيخ أراد القاضي عياض فهو الذي انتقد عليهما في «الإلماع» (ص ١١٠) وما بعده، وانظر «فتح المغيث» (٣/١٤-١٦)، و«تدريب الراوي» (١/٤٨٤)، و«المحدث الفاضل» (ص ٤٥١)، والكفاية (ص ٣٤٨).

حنبل: وجدت في كتاب أبي، فينبغي أن يعبر بهذا وجدت في كتاب فلان^(١)، كما أنه في الوصية ينبغي أن يصرح ويقول: أوصى إلي فلان بكتب أو بكتاب وفيه هذا الحديث، وهكذا الرواية بالإعلام، فينبغي أن يصرح حتى لا يدخل في التدليس.

(مراجعة "التدريب" الشريط التاسع)

□ حكم الرواية بالوجادة:

سئل الشيخ رحمه الله: ما حكم رواية الوجادة؟

فقال: معمول بها إذا عرف الخط أو تؤكد من الكتاب^(٢)، ولم يبق في هذا الزمن لكثير من الناس إلا الوجادة، وجد "صحيح البخاري" والناس كلهم إلا من طمس الله بصيرته يعلمون أن هذا "صحيح البخاري"، فيجوز أن يروي منه بالوجادة، وهكذا "صحيح مسلم" و"سنن أبي داود" وبقية الأمهات الست، و"مسند أحمد"، و"مسند أبي يعلى"، والمعاجم الثلاثة، و"صحيح ابن حبان" وغيرها من الكتب المشهورة، مثل هذه تكفي فيه الوجادة وتقبل، وإن لم تكن مشهورة كهذه الكتب، فلا بد أن يعرف الخط أن هذا الخط هو خط فلان، ويتأكد أن هذا الكتاب هو كتاب فلان.

وقال في حديث من طريق ابن أبي نجيح وابن جريج عن مجاهد: رواه ابن جرير من رواية ابن أبي نجيح وابن جريج عن مجاهد، وكلاهما لم يسمع من مجاهد، لكن

(١) قال الإمام النووي: هذا الذي استقر عليه العمل قديماً وحديثاً. "التقريب مع التدريب" (٤٨٧/١)، وانظر "التقييد والإيضاح" (ص ١٨٧)، و"فتح المغيث" (٢١/٣)، و"مختصر علوم الحديث" (ص ١٢٥).

(٢) هذا الشرط الأول للعمل بها، والشرط الثاني: أن الكتاب إذا كان بخط مصنفه، فلا يروي عن المصنف إذا كان معاصراً له بصيغة قال فلان، وأقبح منه جدثاً أو أخبرنا فلان لاجتهال التدليس.

انظر "مقدمة ابن الصلاح" (ص ١٨٨) مع "التقييد"، و"فتح المغيث" (٢٥/٣)، و"التدريب" (٤٩٠/١).

روايتها عنه وجادة من كتاب القاسم بن أبي بزة كما في «تهذيب التهذيب» و«جامع التحصيل»، والوجادة أضعف أنواع التحمل لكنه معمول بها على الصحيح كما في كتب المصطلح^(١).
 حاشية تفسير ابن كثير (٤٥١/٢)

وقال: والوجادة أضعف أنواع التحمل، لكنه معمول بها على الصحيح كما في كتب المصطلح.
 تحقيق التفسير (٤٥١/٢)



(١) قال ابن الصلاح في العمل بها: هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمتقول لتعذر شرط الرواية فيها.
 «المقدمة مع التقييد» (ص ١٨٩)، وانظر «العواصم والقواصم» (١/٣٣١-٣٣٢)، و«تقريب النووي مع التدريب» (١/٤٩٠).

كتابة الحديث وضبطه وتقييده

□ قال الشيخ رحمه الله: هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها العلماء المتقدمون، فمنهم من يرى أنه لا يكتب الحديث، ومنهم من يرى أنه لا يكتب لا لأجل أنه لا يجوز، لكن من أجل أن لا يعتمد عليه في الحفظ، والقائلون بأنه لا يجوز اعتمادوا على النهي عن النبي ﷺ، ومن قائل بأنه مباح واستدلوا بأدلة منها: «اكتبوا لأبي شاة»^(١)، وأحسن مرجع في هذه المسألة: «تقييد العلم» للحافظ الخطيب رحمه الله، أنصح إخواني في الله بقراءته، وأنصح إخواني في الله بقراءة كتب الحافظ الخطيب رحمه الله، وكفاه شرفاً أن الحافظ ابن حجر رحمه الله نقل عن ابن نقطة أنه قال: كل من أنصف من المحدثين علم أنهم عيال على الخطيب^(٢). (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

ذكر الشيخ حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال له: «اكتُبْ قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، وأبوداود (٢٠١٧)، والترمذي (٢٦٦٧)، وأحمد (٢٣٨/٢).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٤٨)، قال المحقق: قاله في «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (١/١٧٠).

(٣) أخرجه أبوداود (٣٦٤٦)، وأحمد (١٦٢/٢)، والدارمي (٤٩٠)، وابن أبي شيبة (٤٩/٩)، والحاكم (١/١٠٥)، وصححه شيخنا في «الصحيح المستند مما ليس في الصحيحين» (٢/٦١٩) الآثار.

وهذه المسألة شبه مفروغ منها، فقد انعقد الإجماع بعد خلاف سبق على جواز كتابة العلم، بل واستحبابه ووجوبه في بعض الحالات، نقل الإجماع على جوازه وإباحته الإمام ابن الوزير في «التنقيح مع التوضيح» (٢/٣٦٤)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ١٤٩)، والذهبي في «النبلاء» (٣/٨٠)، وابن الملقن في المقنع (١/٣٤٢)، وابن الصلاح في «المقدمة مع التقييد» =

ثم قال: وحديث: «اكتبوا لأبي شاة» وهو متفق عليه، وهو أصح ما في الباب.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

قال شيخنا رحمه الله: (على آله) مأخوذة من حديث كعب بن عجرة وغيره، في تعليمهم ﷺ كيفية الصلاة عليه، قال: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(١)، وقد ذكر الصنعاني رحمه الله في كتاب الصلاة من «السبل»^(٢): أن المشروع ذكر الآل؛ لأن النبي ﷺ علمهم وذكر ذلك... اهـ ثم قال: إن قلت إن كتب المحدثين يقال فيها ﷺ قال: فإن الأمويين كانوا يؤذون من ذكر الآل أو بهذا المعنى، فكتبوا ﷺ، فجاء المتأخرون وأحبوا أن يحافظوا على الرواية لا يزيدون فيها ولا ينقصون، لكن نحن إذا كتبنا أو نقلنا من كتبهم نقول: ﷺ، وقد كنا في المدينة نحفظ فأقول: ﷺ، فاستنكر بعض الإخوة وسكتنا لا حاجة إلى الجدل، حتى جاء الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى، فإذا هو يقول: ﷺ فأخذت عنه، والحمد لله^(٣).

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

= (ص ١٩١)، والعراقي في «التبصرة» (١١٦/٢) وغير واحد من العلماء، ثم اختلفوا في الجمع بين أحاديث النهي والإباحة على ستة أقوال بعد اتفاقهم على الإباحة، ولعل أقواها أن النهي منسوخ وإنما كان في بداية الأمر خشية أن يختلط الحديث النبوي بالقرآن والله أعلم.

راجع لذلك «الفتح» و«تهذيب السنن» (٢٤٥/٥)، و«فتح المغيبي» (٣٧/٣) وما تقدم من المراجع.

(١) أخرجه مسلم (٤٠٥)، والترمذي (٣٢٢٠)، والنسائي (٤٥/٣)، وأبوداود (٩٨٠ و ٩٨٢) عن أبي مسعود الأنصاري رحمه الله.

(٢) «سبل السلام» (٢٤٦/٢) ط ابن الجوزي.

(٣) وقد ذكر العلامة المحدث حماد الأنصاري رحمه الله قصة تشبه هذه، مع احتمال قوي جداً، أن تكون هي هي، حيث قال: حدثت حادثة في الجامعة الإسلامية، وهو أن شخصاً كلما ذكر النبي ﷺ قال: وآله. فسنعه مبدس، فذكر للشيخ ابن باز أن هذا الشخص شيعي، فقال ابن باز: إن هذا الشخص هو المصيب. «المجموع في ترجمة الأنصاري» (٢/٢٠٣). فاتفق الإمامان ابن باز والألباني على تصويب شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله جميعاً.

□ شرعية الترضي عن الصحابة عند ذكرهم رضي الله عنهم.

ذكر الشيخ أنه يشرع الترضي عن الصحابي عند ذكره، ثم استدل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

ثم قال الشيخ رحمته الله: ثم بعد هذا أيضاً يدعى لهم وللعلماء المتقدمين لما قدموه لنا من الخير، وما كلفوا أنفسهم وصبروا على المتاعب والمشاق في تحصيل هذا العلم، وكذلك العلماء المتقدمون يثنى عليهم ويترحم عليهم للآية التي سمعتم، وأيضاً لما قدموه من خدمة جليلة للإسلام والمسلمين، والإشادة بهم يعتبر من تعظيم العلم.

(مراجعة التدريب الشريط العاشر)

□ تخصيص علي رضي الله عنه بـ عليه السلام.

قال الشيخ رحمته الله: الأولى إجراؤهم مجرى واحد يرضى عنهم كلهم والله المستعان، ولو خصص أحد علياً، أو فاطمة، أو حسناً، أو حسيناً بعلينهم السلام، فالذي يظهر أنه خلاف الأولى، لكن ما يستدل بهذا الكلام على أنه شيعي فهذا موجود في "مسند الإمام أحمد"، وموجود في "صحيح البخاري"^(١): وقال علي عليه السلام الذاريات الرياح^(٢). (مراجعة "التدريب" الشريط العاشر)

□ الرمز بالحروف

قال الشيخ: الرموز بالأحرف ربما تتصفح مع طول المدى، فيتصفح السين إلى شين، أو الشين إلى سين وهكذا كما وقع في "فيض القدير"، وفي "الجامع الصغير".

(السابق)

(١) كتاب "التفسير" باب سورة الذاريات (٧٦٩/٨) عقب رقم (٤٨٥٢).

(٢) أما تخصيصه أو أحد من الصحابة بالصلاة عليه فقد صرح شيخ الإسلام أن هذا بدعة.

انظر "مجموع الفتاوى" (٤/٤٢٠)، و(٤/٤٩٦-٤٩٧).

□ هل له أن يجعل عبد آخر سطر ولفظ الجلالة أول سطر آخر؟

بين الشيخ أنه يكره أن يجعل (عبد) في آخر سطر ولفظ الجلالة في أوله، قال: لثلاثا يقال: الله كذا أو كذا، ثم قال: وكذا قالوا في حديث الصحيح أنه من قول علي ابن أبي طالب أنه لما قالوا له ابن جرموز يستأذن عليه قاتل الزبير، فقال علي: قاتل ابن صفية في النار، فإني سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٍّ وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرِ»، قالوا: ما يُجْعَل قاتل في آخر^(١) وابن صفية في النار^(٢)، وعلى كل هذه من التحسينات وإلا فالمعتبر فهم المعنى والسياق يدل على المعنى.

(مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

□ المقابلة:

قال الشيخ: الحديثان الواردان في المقابلة لا يثبتان عن النبي ﷺ، وإن كانت المقابلة أمراً مطلوباً حتى في هذا الزمن يقابل على الأصول التي نقل منها. (السابق)

□ اللحاق

سأل الشيخ أحد طلابه: إذا سبق كلام فكيف يعمل باللاحق؟

فقال الطالب: يخرج خطأ مستطيلاً إلى الحاشية ثم يعلق، فقال الشيخ: أو إشارة إلى الحاشية ثم يضعه، ويمكن أن يكتب عليه (أصل) أو (صح) إشارة إلى أن هذا من الكتاب واختلفوا في كلفيته، المهم أن يكتب إلى الحاشية إشارة خط مرتفع ثم يرده إلى الحاشية التي بها فراغ، سواء أكانت الحاشية اليمنى أم الحاشية اليسرى، في أعلى الصفحة أم في آخرها، في المكان الذي فيه فراغ يستطيع أن يكتبه.

ثم سئل الشيخ رحمه الله عن يجعل رقماً ثم ينزل ويصحح في الحاشية؟ فقال الشيخ: هذا طيب والرموز عبارة عما اصطلح عليه الناس للفهم، حتى يقول الشوكاني:

وأي نقـش نقـش ناقش يفهمـه من يعتنى
يقـوم بالمقـصود إذ عليه ذا الأمر بسني

(مراجعة "التدريب" الشريط العاشر)

□ التضييب

قال الشيخ: الكلمة التي أصلها صحيح لكن معناها مشكل تبقى كما هي، ويضع عليها صاءً ممدودة إلى الخلف قليلاً ويكون في وسط السطر، فربما يأتي آخر فيفهمها على الأصل الصحيح.

وقال الشيخ رحمه الله في التضييب: وضع علامة على الكلمة التي ما ظهرت لك وأشكل عليك معناها يسمى تضييباً، وهذا يوضع فوق بخلاف اصطلاح العصرين، فإنهم إذا أرادوا أن ينبهوا على شيء خطوا تحب، والعلماء المتقدمون يخطون فوق، فاتباعهم أولى من اتباع العصرين.

□ التصحيح:

قال الشيخ: شطب سطرًا ثم بعد ذلك ظهر له أنه صحيح، فيكتب عليه أنه صح، أي لا أثر لهذا الخط الذي وضعته، أو زاد شيئاً وهو ساقط من الأصل يكتب عليه (صح)^(١).

(مراجعة "التدريب" الشريط العاشر)

□ الكشط والمحو:

سئل الشيخ عن الكشط والمحو فقال: يقولون أحسنها الضرب بالقلم؛ لأن الحك تهمة فأحسنها هو الضرب على السطر من أجل أنه ربما يحك، ثم يأتي عند شيخ آخر ويفهمه على الصحيح، أو يأتي قارئ آخر ويفهمه على الصحيح، فيحتاج إلى أن

(١) انظر "المقدمة لابن الصلاح" (ص ٩٥)، و"المنهل الروي" (ص ٩٥)، و"المقنع" (١/٣٥٩)، و"فتح المغيـث" (٢/١٧٧)، و"المقنع" (١/٢٥٩)، و"تدريب الراوي" (١/٥١٢).

يكتبه مرة أخرى، بقي: الضرب هل الخط نفسه أم فوقه؟ هذا وذاك. (السابق)

□ كتابة أسماء السامعين:

ذكر للشيخ أنهم يكتبون في التسميع بعد البسلة أسماء السامعين معه، فذكر الشيخ: أن هذا شيء يفعله المحدثون، قال: كما رأينا في المجلد الثامن من "سنن البيهقي". (السابق)

□ إذا حصل خطأ في الأصل فهل يقيه كما هو وينبه في الحاشية على الصواب، أم يصلحه وينبه على الخطأ في الحاشية؟

خلاف بين أهل العلم، وصنيع شيخنا رحمه الله في كتبه أنه يصلح الخطأ في الأصول ثم ينبه على الخطأ في الحاشية، فكثيراً ما تجده يقول بعد إصلاحه للخطأ في الأصل: في الأصل كذا وكذا والصواب ما أثبتناه^(١)، وهذا كثير في كتبه جداً.

□ رمز (ح) لحدثنا:

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٠٤/٥): عبدالله قال (ح) حرمي بن عمار، فعلق الشيخ قائلًا: (ح) هنا إشارة إلى، (حدثنا) أو (حدثني)، وهذا غير معهود في كتب المصطلح، بل قال ابن الجزري: إنه مما أحدثه بعض العجم وليس من اصطلاح أهل الحديث. اهـ "فتح المغيث" (١٩٠/٢)، فعلى هذا يكون قد رمز بـ (ح) لـ (حدثنا) كما يقول ابن الجزري.

□ إذا كتب سماع شخص عنده في الكتاب ثم بعد ذلك أبي أن يسلمه

(١) وهذا هو الأفضل، بشرط أن يتقن أن ذلك من الكتاب لا من المصنف، قال ابن الصلاح: ذكر أبوداود أنه قال لأحمد بن حنبل: وجدت في كتابي حجاج عن جريج عن أبي الزبير يجوز لي أن أصلحه ابن جريج، فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به والله أعلم.

"المقدمة مع التقييد" (ص ٢١٤)، وانظر "فتح المغيث" (١٧٤/٣)، و"التبصرة" للعراقي

(١/١٧٨)، و"تدريب الراوي" (١/٥٤٥)، و"المقنع" (١/٣٨١).

الكتاب من أجل أن ينقل سماعه فما الحكم في هذا؟

قال الشيخ: قضى حفص بن غياث وإسماعيل القاضي بالإلزام أن يسلمه الكتاب ما دام أنه كتبه^(١)، ثم قال الشيخ: إذا كتب زميل له سماعه معه في سماع كتاب ثم احتاج إلى هذا السماع، من أجل أن يثبت بأنه سمع، فهل يحتاج إلى أن ينقل سماعه فقط، أم يحتاج إلى مقابلة الكتاب كله؟

قال الشيخ: يقابل الكتاب كله ثم ينقل سماعه.

(السابق)

□ إعارة الكتب:

قال الشيخ: من بركة الحديث إعارة الكتب، أمر طيب إعارة الكتب إذا كانت ترد، يكون في المكتبة نسخ أو لا يحتاج إلى ذلك الكتاب، فيعيده، أما أن يعير الكتاب ثم لا يرجع ففيه أشعار في "تقييد العلم" لا أحفظها أنه لا يعير كتابه؛ لأن الناس لا يردونها.

(السابق)

□ ثم سئل الشيخ: إذا كان رجل محتاجاً إلى استعارة كتاب من آخر فأبى أن يعيره، مع أنه غير محتاج إليه، ويعلم أن الذي يستعيده سيرده إليه فهل يدخل هذا في كتمان العلم؟

فأجاب الشيخ: إذا كان يعرف أنه سيرده وهو أيضاً محتاج للكتاب يكاد أن يكون واجباً من أجل نشر العلم^(٢).

□ أما مسألة الكتب فأنا أنصح طالب العلم أن يقبل إقبالاً كلياً على طلب العلم والكتب ستأتيه، كما يقولون: اطلب العلم تأتيك الكتب، أما أن يهتم بجمع

(١) أما حكم حفص بن غياث فرواه الرامهرمزي في "المحدث الفاضل" (ص ٥٨٩)، وأما حكم إسماعيل القاضي فرواه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (١/٢٤١)، وانظر "مقدمة ابن الصلاح" (ص ١٣٣)، و"فتح المغيث" (٤/١١٩)، و"تدريب الراوي" (١/٥٢٤).

(٢) قارن "فتح المغيث" (٣/٢٩٤).

الكتب كما قيل:

وعند الشيخ أسفار كبار مجلدة ولكن ما قراها
 فيهتم بجمع الكتب ثم لا يقرأها، هذا ربما يكون يريد بها زينة للمكان أو كذا،
 فلا بد أن يهتم بجمع الكتب، ويهتم بالاستفادة منها، ورب كتاب يساوي الدنيا،
 وقد أحسن من قال:

وقائلة أنفقت في الكتب ما حوت يمينك يا هذا فقلت دعيني
 لعلني أجد منها كتاباً يدلي لأخذ كتابي في غد يميني
 أما إذا كان يخشى أن لا يرد الكتاب، أو يرده منقوصاً، أو لا يبالي بالكتاب
 يعبث به يرده وقد حصل فيه تغيير أو شطب أو تمزق، فيحافظ على كتبه والله
 المستعان.
 (السابق)

□ فليل للشيخ: ما قولك فيمن يقول:

إذا لم تكن حافظاً واعياً فجمعك للكتب لا ينفع
 فقال الشيخ: لا ليس بصحيح، رب فائدة تستخرج من كتاب يساوي الدنيا،
 إيجاد مكتبة شيء عظيم، إيجاد الكتب أمر طيب، قد رأينا عند أن كان يتكلم
 الأساتذة ونحن في الجامعة ثم نرجع إلى البيت وفيه مكتبة ونبحث ماذا أخطئوا فيه،
 وماذا أصابوا فيه والله المستعان.
 (السابق)



صفة رواية الحديث



□ قال ابن الصلاح: شدد قوم في الرواية، فاشتراط بعضهم أن تكون الرواية من حفظ الراوي أو تذكره، وحكاه عن مالك وأبي حنيفة. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٣٥).

قال الشيخ: هذا يعتبر تشدداً (وهي طريقة مثلى) وكاملة (لمن) استطاع لهذا، لكن إذا لم يستطع وكان محافظاً على كتابه فالرواية أيضاً مقبولة وصحيحة، ومن جمع بين حفظ الصدر وحفظ الكتاب فهو أيضاً أكمل؛ لأن حافظ الصدر قد يغيب عنه قد ينسى.

□ إشكال بين اشتراط مالك ضبط الصدر للتحديث وبين فعله رحمته الله.

أورد الشيخ رحمته الله هاهنا إشكالا، وهو أن الإمام مالكا رحمته الله يرى أنه لا يؤخذ عن الراوي الحديث، إلا إذا كان حافظاً له كما نقله عنه ابن الصلاح وغيره، لكن عمله على خلاف ذلك، فهذا حبيب بن أبي حبيب كان يقرأ على مالك، وكان يصحف على مالك^(١)، فالذين أخذوا عن مالك بعرض حبيب عرضهم ضعيف إلا من أخذ مرة أخرى، فكيف يجمع بين ما حصل لمالك حيث إن قارئه استطاع أن يزيد وينقص، وبين قوله: لا بد أن يكون حافظاً.

ثم قال الشيخ: الإشكال ما زال، ثم قيل للشيخ: كيف الجمع بين ما حصل لمالك مع قوله؟ فقال: إما أن التشدد ما يثبت عنه، يعني ينظر في هذه الروايات التي

(١) قال ابن معين: كان حبيب يقرأ على مالك، وكان يحطوف بالناس يصحف ورقتين ثلاثاً، وقد كذبه أبوداود وقال النسائي وأبو حاتم متروك. «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٩).

نقلت عنه^(١).

(مراجعة التدريب الشريط العاشر)

□ حكم السماع عن الضريب والامي

قال الحافظ ابن كثير: (فرع) قال الخطيب البغدادي: والسماع على الضريب أو اليصير الأمي إذا كان مثبتاً بخط غيره أو قوله فيه خلاف بين الناس، فمن العلماء من منع الرواية عنهم، ومنهم من أجازها. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٣٥).

قال الشيخ عند قوله: ومنهم من أجازها: إذا كان هو نفسه متقناً فما أكثره، وقد حدث جابر بن عبدالله في آخر عمره وقد أصبح ضريباً، وهكذا ابن عباس وابن أم مكتوم أيضاً وقتادة ولد أكمه، أبو عيسى الترمذي تغير نظره، حماد بن زيد فيما أعلم، والأعمش، ومحمد بن خازم الضريب. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

□ وسئل الشيخ رحمه الله: هل أمية الراوي تؤثر في ضبطه؟

فأجاب: نعم تؤثر في ضبطه إذا كان لا يتقن حديثه، أما إذا كان يتقن حديثه وكتابه يكون بيد ثقة فهو بحسب رتبته في التوثيق وما يستحقه.

(١) أما التشدد فقد ثبت عنه، فقد أخرج ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/٢٧): أن مالكا

سئل: أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد في حديثه بالليل.

وسنده صحيح، وأخرج الخطيب في «الكفاية» (ص ٢٦٢) بسند صحيح أن أشهب قال لمالك لرجل يخرج كتابه وهو ثقة، فيقول: هذا سماعي إلا أنه لا يحفظ، قال: لا يسمع منه، قال يونس: لأنه إن أدخل عليه لا يعرف. اه قال الحافظ ابن حجر: هذا وإن كان صريحاً في أنه لا يؤخذ ممن لا يحفظ، فإن العمل في القديم والحديث على خلافه. «النكت» (١/٢٦٨).

وقال السيوطي: وهذا مذهب شديد، وقد استقر العمل على خلافه، فلعل الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يلفون النصف.

«التدريب» (١/٥٢٧)، ولعل حل الإشكال أن مالكا كان يحسن الظن بحبيب، ويظن أنه يحفظ حديثه، وإلا فلو علم مالك ما علمه غير عنه من سوء عرض حبيب لما أقره على ذلك والله أعلم.

وقد وجد من المحدثين أميون^(١) والناس يزدهون عليهم ويأخذون ما عندهم إذا كانوا متقنين لحديثهم ومحتفظين بكتبهم^(٢).
«غارة الأشرطة» (٢٦٢/٢)

□ الرواية بالمعنى:

قال الحافظ ابن كثير مستدلاً لقول الجمهور بجواز الرواية بالمعنى: فإن الواقعة تكون واحدة، وتجيء بالفاظ متعددة من وجوه مختلفة متباينة.

«مختصر علوم الحديث» (ص ١٣٦)

□ قال الشيخ رحمه الله: مثل قصة الواهبة لنفسها (قد زوجتكها) واحدة (قد أنكحتكها) ثانية (قد ملكتكها) كل هذه الثلاث وردت ذكركم؛ لأن الرواية تجوز بالمعنى، ثم بعد هذا هل الرواية بالمعنى مثل الألفاظ؟ لا؛ لأن الرسول ﷺ يقول: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي قَوَّعَاهَا ثُمَّ أَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا»^(٣).
(السابق)

□ وقال أيضاً: الرواية بالمعنى الصحيح جوازها للعارف البصير بمدلولات الألفاظ، ويستثنى من هذا الألفاظ المتعبد بها^(٤) مثل (الله أكبر) في الصلاة؛ فلا يجوز أن يبدلها بـ (الله أعظم)، وهكذا أيضاً ينبغي أن يحافظ على الألفاظ التي تعتبر من

(١) كإسماعيل بن أبي خالد البجلي، وجعفر بن برقان الكلبي، وعكرمة بن عمار العجلي ومن باب أولى من كان مع إتقانه لحديثه أعمى كقتادة السدوسي ومحمد بن خازم الضرير وجماعة والله أعلم.

(٢) ذهب إلى جواز السماع عن الضرير والأمي بهذا القيد الجمهور ومنعه أحد وابن معين. قال الخطيب لجواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما راجع «فتح المغيث» (٣/١٣٣ و ١٣٨).

(٣) أخرجه أحمد (١٨٣/٥)، وأبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وأخرجه أحمد (٤٣٧/١)، والترمذي (٢٦٥٧)، وابن ماجه (٢٣٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه أحمد (٨٢٠/٤)، وابن ماجه (٢٣١)، والدارمي (٧٤/١) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وجاء عن جمع من الصحابة وهو من المتواتر خارج «الصحيحين».

(٤) صرح باشتراط هذا القاضي عياض، والزركشي كما في «تدريب الراوي» (١/٥٣٧)..

جوامع الكلم^(١)، (لكن) ليست مثل الأولى، لو روى الألفاظ التي من جوامع الكلم ما يحرم، أما المتعبد بلفظه فيحرم لا يجوز والله المستعان. اهـ (مراجعة التدريب الشريط العاشر) وقال: إذا نقل من كتاب مصنف، فما فائدة الرواية بالمعنى؟ (السابق)

□ أهمية دراسة اللغة العربية لطالب العلم.

قال الشيخ رحمه الله: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قبيحاً لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً.

والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي أرسله الله من أوسط العرب داراً وأعرسهم أحساباً القائل: «وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»^(٢).

وأشهد أن لا إله إلا الله القائل في الدفاع عن كتابه ونبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، والقائل: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ أَتَعْجَبِي وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَبَيِّنَاتٌ ۖ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي مَآذِنِهِمْ وَفَرٌّ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يَنَادُونَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]، والقائل: ﴿وَلِلَّهِ لِنَزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، والقائل: ﴿وَكَذَٰلِكَ أُنزِلَتْهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]، والقائل: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]، والقائل: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]، والقائل: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

أما بعد:

فإن القرآن الكريم هو المعجزة الكبرى الدالة على نبوة نبينا محمد ﷺ.

(١) ذكر هذا السيوطي في «التدريب» (٥٣٧/١) وجعله شرطاً لجواز الرواية بالمعنى.

(٢) متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال البخاري رحمه الله (٣/٩): وحدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَخِيَا أَوْخَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». الحديث أخرجه مسلم (١/١٣٤).

فالقرآن هو المعجزة العظمى، وليس المراد نفي ما سواه من المعجزات النبوية الثابتة بالكتاب والسنة.

وقد تحدى الله فصحاء العرب وأذكياهم أن يأتوا بقرآن مثله فقال: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقْلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ * فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صدّيقين ﴿[الطور: ٣٣-٣٤].

وتحداهم أن يأتوا بعشر سور فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ * فَإِنَّمَا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿[هود: ١٣-١٤].

وتحداهم أن يأتوا بسورة مثله فقال: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿[يونس: ٣٧-٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقد وصف الجن هذا القرآن بأنه قرآن عجب فقال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿[الجن: ١-٢].

تلك اللغة العربية هي التي عرف علماءنا أهميتها من التشريع الإسلامي؛ فقاموا

مجمع مفرداتها من أصحاب البادية من بطون الأودية، وشعب الجبال، وقاموا -رحمهم الله- بوضع قواعد، للمحافظة عليها من اللحن، وإذا وجد محدث يلحن في حديثه ذكروا ذلك في ترجمته، ليحذر من لحنه، وكذا وضعوا قواعد في التصريف للمحافظة على أوزان الكلمات، والناس في زمنهم بين إفراط وتفریط ووسط، فطائفة تخصصت في اللغة العربية وفاتهم أنها وسيلة وليست بغاية، فقاتهم الفقه في الدين، كما في "تلييس إبليس" لابن الجوزي.

ومنهم من أعرض عنها كيعض جهلة الصوفية.

ومنهم من توسط فأخذ من اللغة العربية ما يحتاج إليه، واهتم بعلم الكتاب والسنة، فحفظ الله بهم الدين، ووصل إلينا بواسطتهم الخير الكثير من قرآن وتفسير وحديث وتوحيد وفقه وعلوم شتى.

أما اليوم فقد أعرض الناس إلا ما شاء الله عن اللغة العربية، وشغلوا باللغات الأجنبية والنبي ﷺ أمر زيد بن ثابت أن يتعلم اللغة العبرية^(١)، ولم يأمر الصحابة كلهم.

أما اليوم فشغل بها الشباب المسلم -إلا من رحم الله- وأصبحت اللغة العربية لا تُدرّس إلا للاختبار وبعد الاختبار تصير نسياً منسياً.

□ وأعداء الإسلام يتفرون عن اللغة العربية من أجل أن يستطيعوا أن يوردوا الشبهات على الشباب المسلم، ويطعنوا في الدين بواسطة اللغة العربية، فلا يستطيع حلها.

قال بعض الملاحدة: القرآن هذا ليس من عند الله لأنه ينسب الشك إلى الله فقال: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْأَلْفِ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وما دري المسكين أن

(١) رواه أبو داود والترمذي وأحمد، وقد ذكره شيخنا -حفظه الله ورحمه- في كتابه الفذ: "الصحيح المسند" مما ليس في الصحيحين. (محمد بن قايد).

علماءنا -رحمهم الله- قد تفتنوا لهذا، ووجدوا له خملاً في اللغة العربية، فذكر ابن جرير رحمته في "تفسيره" (١٠٤/٢٣): عن ابن عباس أن (أو) بمعنى (بل). وقال الشوكاني رحمته في "فتح القدير" (٣٩٧/٤): (و) (أو) في ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾، قيل: هي بمعنى (الواو)، والمعنى: ويزيدون، وقال الفراء: (أو) هاهنا بمعنى (بل)، وهو قول مقاتل والكلبي، وقال المبرد والزجاج والأخفش: (أو) هنا على أصله، والمعنى (أو) يزيدون على تقديركم إذا رأيتم الرأي. اهـ المراد منه.

وأمثال هذا من المشكلات كثير، فخرجوه على أحسن الوجوه، فنصحتي لطلبة العلم النافع الذين لم يفتتوا بالشهادات أن يُقْبَلُوا على تعلم اللغة العربية والاهتمام بالدعوة إلى دراستها بإتقان واحتساب الأجر والثواب عند الله. والطالب الذي يكون قوياً في اللغة العربية تسهل عليه بقية العلوم بإذن الله.

تقديمه لكتاب (الحل الذهبية على التحفة السنية) ص (٥-٨)

□ وقد سئل الشيخ رحمته: ما حكم من يغلط في ضبط الحديث؟

فأجاب: الواجب هو التحري، وهذا لا يدخل في الكذب على رسول الله ﷺ أو الوعيد على الكذب؛ لأن النبي ﷺ يقول: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وقد جاء عن الأصمعي وهو عبد الملك بن قريب: أن الذي يلحن يتناوله أو يخشى عليه قول رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١)، ولكن الصحيح أن الذي يلحن أو يصحف غير متعمد فلا يشمل الوعيد^(٢)، لكن الواجب عليه أن يتعلم وأن يصلح لسانه. «المقترح» (ص ١٧٦-١٧٧)

(١) قال الشيخ علي حسن حفظه الله تعالى في خاشيته على «الباعث الخبيث» (٤٠٧/٢): وأثر الأصمعي هذا رواه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ٢٢٣) والخطابي في «غريب الحديث» (٦٣/١) والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ١٨٤).

(٢) إنما قال الأصمعي: (أخاف) ولم يجزم لأن من لم يعلم بالعربية وإن لحن لم يكن متعمداً الكذب. «توضيح الأفكار» (٢/٣٩٤).

□ حكم الرواية برواية اللحن أو المصحف:

سئل الشيخ عن حكم الرواية برواية اللحن أو المصحف؟

فقال: يرويه كما هي وينبه أن الصحيح كذا وكذا، ومن أهل العلم من يتجاسر ويرويه على الصواب، ولا يبالي برواية اللحن أو المصحف، ومن الناس من جمد وقال: ثرويه كما هو^(١).
(مراجعة التدريب الشريط الغاشر)

□ حكم الإصلاح بزيادة ساقط:

أفاد الشيخ رحمه الله في هذه المسألة: أنه إذا كان متأكدًا من السقط، كأن يكون فيه عن عمرة قالت: كان رسول الله ﷺ يدي إلي رأسه فأرجله، فله أن يبينه ويقول: سقط على الشيخ كذا، أو سقط كذا؛ لأن عمرة تابعة ما يدي النبي ﷺ رأسه إليها لترجله ولكن الصواب عن عمرة عن عائشة.

فقيل للشيخ: يبين هذا في المتن لا في الحاشية؟

فقال: إذا كان متأكدًا من هذا فله أن يفعل هذا أو هذا. (السابق)

□ فكان ذلك: ذكر الشيخ أنه إذا حصل سقط من طريق شيخه ووجد السقط عند حافظ آخر فيرويه وينبه على أنه عند فلان على الصواب، ثم قال: يقولون: إنه يعرف السقط والزيادة أيضًا برواية الآخرين. (السابق)

□ هل للراوي أن يروي الحديث الذي سمعه من أكثر من واحد بمساقاة واحدة؟

(١) قال الألباني والخطيب في هذا سهل فليرويه على الصواب ثم لينبه على ما في سماعه من اللحن.
«الباعث الحثيث» (٤١٠/٢) ت الحلي، وانظر «المقدمة» (ص ١٣٨) ومختصرها لابن كثير (ص ١٣٩-١٤٠)، و«تدريب الراوي» (٥٤٣/١)، و«فتح المغيب» (١٦٨/٣)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١٧/٢)، و«الكفاية» (ص ١٧١)، و«الإلماع» (ص ١٨٨)، و«المحدث الفاصل» (ص ٥٣٥-٥٤١).

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: وإذا روى الحديث عن شيخين فأكثر وبين ألفاظهم تباين، فإن ركب السياق من الجميع كما فعل الزهري في حديث الإفك حين رواه عن سعيد بن المسيب وغيرهما عن عائشة وقال: كل حدثني طائفة من الحديث فدخل حديث بعضهم في بعض، وساقه بتمامه فهذا سائح. (مختصر علوم الحديث لابن كثير ص ١٤١)

قال الشيخ رحمته الله: عند قوله: (فهذا سائح) لماذا؟ لأنهم كلهم ثقات، أما لو كان فيهم من هو ضعيف تتوقف فيه؛ لأنه ما من لفظة (إلا)، ويجوز أنه تفرد بها ذلكم الضعيف هذا أمر.

الأمر الثاني: أنه يغتفر للزهري ما لا يغتفر لغيره؛ لأنه حافظ كبير^(١) ويؤخذ عنه ما لا يؤخذ عن غيره فقد قال مسلم في صحيحه^(٢): إن الزهري تفرد بتسعين حرفاً، أي حديثاً. (شرح مختصر علوم الحديث الشريط الحادي عشر)

□ إذا سمع من جماعة مصنفًا فقابل نسخته بأصل بعضهم، فهل له أن يرويه عنهم كلهم بسياقة واحدة؟

أفاد الشيخ رحمته الله: أنه إذا كانت ألفاظهم متقاربة فربما يتساهل عن مسألة لغوية أو... أما إذا كان في بعض النسخ سقط وفي بعضها زيادة مثل الموطآت، ففي بعضها نقص وفي بعضها زيادة فلا بد أن يبين^(٣). (مراجعة التدريب الشريط العاشر)

□ هل له أن يزيد في نسب غير شيخه أو صفته؟

قال الشيخ رحمته الله: إذا روى كتاباً عن شيخ والشيخ قد سمي شيخه ونسبه في أوله

(١) راجع «الإرشاد» للخليلي (٤١٧/١) و«تاريخ بغداد» (٢٢٥/٣) و«شرح حلل الترمذي» (٦٧٥/٢).

(٢) في كتاب الإيمان والنذور رقم (٣٢٤٧).

(٣) انظر «المقدمة» (ص ١٤١)، و«المنهل الروي» (ص ١٠٩)، و«فتح المغيث» (١٨٧/٣)، و«تدريب الراوي» (٥٤٩/١).

الكتاب، ثم بعد ذلك يمر به أحاديث من طريق هذا الشيخ، فهل يذكره بنسبه أم كما ذكره في ذلك السند؟ الأحوط أن يبين وإلا فله ذا وذاك. (السابق)

□ حذف (قال) بين صيغ التحديث:

قال الشيخ رحمه الله: يحذف (قال) خطأ لا نطقاً، أما النطق فلا بد أن يذكرها كما في "مقدمة ابن الصلاح" (١). (شرح مختصر علوم الحديث الشريط الحادي عشر)

وقال أيضاً: يحذفونها وينطقون بها، وأما إذا لم ينطق بها ولا يعرف رموزهم فربما يأتي بما يضحك، وقد سمع هذا من بعضهم يقول: أنا أبو معاوية، أنا الأعمش، أنا فلان، وهكذا ثم قال: يحذفون (قال)، ويحذفون (أنه) أي في قولهم: (أنه سمع) (٢).

(السابق)

□ كيفية الرواية بالنسخ والأجزاء المروية بإسناد واحد؟

قال ابن كثير: له أن يرويه كما سمعه، وله أن يذكر عند كل حديث الإسناد، قال: والأمر في هذا قريب سهل يسير والله أعلم. "مختصر علوم الحديث" (ص ١٤٢).

قال الشيخ: والذي يظهر لي أن المؤلف إذا ذكرها في موضع واحد يكتفي بإسناد واحد، وإن ذكرها كالبخاري ومسلم وغيرها من أصحاب الأبواب فيذكر كل حديث بسنده؛ لأنها مفرقة، أما مسلم فيقول بعد أن يصل إلى هام: هذا ما حدثنا أبو هريرة، وأما البخاري فيدرجها كغيرها (٣).

(السابق)

(١) (ص ١٤٢) ومختصرها لابن كثير (ص ١٤٢) و"تدريب الراوي" (١/ ٥٥١).

(٢) قال الحافظ في الفتح (١/ ٢٥٢) لفظة (أنه) تحذف في الخط عرقاً.

(٣) قال السيوطي: وأما البخاري فلم يسلك قاعدة مطردة، فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويعطف عليه الحديث الذي يساق الإسناد لأجله، وتارة يقتصر على الحديث الذي يريد، وكأنه أراد بيان أن كلا الأمرين جائز. "التدريب" (١/ ٥٥٥).

وأفاد رحمه الله: أن مسلماً يكرر السند، يقول في صحيفة هام: هذا ما حدثنا أبوهريرة، قال: والبخاري تارة وتارة، فهو روى عن أبي اليان عن أبي شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وساق حديثين بهذا، وأخرى يروي الحديث بسند واحد بذلك السند، ثم قال: بقي هل هناك فرق بين صنيع المؤلفين على الأبواب والمؤلفين على المسانيد في هذه النسخة وما أشبهها؟ ثم بين رحمه الله أن الإمام أحمد لا يعيد السند في كثير من الأوقات، بل يقول: وبه وبه، أما المؤلف على الأبواب فيضطر إلى الإعادة كأن يذكر سنداً في كتاب الطهارة ثم يمر به في البيوع أو في السير، فيضطر إلى إعادة السند.

(مراجعة "التدريب" الشريط العاشر)

□ إذا قدم ذكر المتن على السند:

أفاد الشيخ رحمه الله: أن المؤلف إذا قدم المتن على السند فلك أن تنقله وتقدم السند على المتن، إلا فيما تنقله من "صحيح ابن خزيمة"، فإنه قال: لا يجوز لأحد أن يغير ما فعلت^(١).

قال الشيخ: فعلى هذا إذا نقلت من ابن خزيمة يجب أن تنقله كما هو؛ لأنه ربما يكون في السند شيء، وأما غير ابن خزيمة فلا بأس قدمت أو أخرت. (السابق)

إذا روى حديثاً بإسناد ثم أتبعه إسناداً آخر، وقال في آخره (مثله) فهل لك أن تروي المتن المتقدم بالسند الأول على الإسناد الثاني أم لا؟

قال الشيخ: لا بد من البيان، تقول وهو -أي المتن- كذا وكذا. (السابق)

□ هل هناك فرق بين قولهم (مثله) أو (نحوه)؟

قال الحافظ ابن كثير: إذا روى حديثاً بسنده ثم أتبعه بإسناد له آخر، وقال في

(١) نقله عنه الحاكم من صنيعة كما في "إتحاف المهرة" (٤٦٨/٢)، وقرره الحافظ عنه في أكثر من موضع من "إتحاف المهرة" منها (٤٧٧/٦)، و(٣٦٥/٢)، ونقله عنه الحافظ السيوطي في "تدريب الراوي".

آخره (مثله) أو (نحوه) وهو ضابط محرر، فهل يجوز روايته لفظ الحديث الأول بإسناد الثاني؟ قال شعبة: لا، وقال الثوري: نعم حكاه عنها وكيع، وقال يحيى بن معين: يجوز في قوله (مثله) ولا يجوز في نحوه. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٤٣).

قال الشيخ رحمه الله: من الحفاظ من هذا سهل عليه؛ لأنه يحفظ المتن والسند، أما الذي ليس بحافظ فيجوز أن متن السند الثاني مختصراً، أو أن فيه تغييراً، فأنت تذكر الحديث بالسند الأول ثم تتبعه بالسند الثاني كما يفعل المؤلفون، هذا أنا وأنت.

أما الحفاظ الذين يحفظون مثل الحافظ ابن حجر رحمه الله فهو ممكن إذا قال (مثله) أن يرجع إلى المصدر الذي ذكر المتن؛ لأنه قد يكون موجوداً بذلك المتن في «مصنف عبدالرزاق»، موجوداً في «مصنف ابن أبي شيبة»، موجوداً في «مسند ابن راهويه»، في «مسند أحمد» إلى آخر ذلك، قد يكون موجوداً بذلك السند وذلك المتن ويطلع عليه الحافظ، والأولى أن يذكر الرواية كما هي في الكتب، يعني يذكر الإسناد الأول والمتن، ثم يذكر السند الثاني من باب التقوية للإسناد الأول.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

□ إذا ذكر السند شيئاً من المتن ثم قال: الحديث... أو إلى آخره، فهل للسامع أن يسوق الحديث بتمامه على هذا الإسناد؟

سأل الشيخ أحد طلابه عن هذا؟ فقال: إذا كان الطالب يعرف بقية الحديث كأن يكون قد سمعه في مجلس آخر مثلاً، أو له إجازة فيجوز، وإلا فلا يجوز، فقال الشيخ: إجابة طيبة، بقي إذا خشي أن المؤلف حذفها عمداً مثلما تقدم لنا في «صحيح البخاري» «أَرْضِعِيهِ يَا سَهْلَةَ تَحْرِمِي عَلَيْهِ»^(١)، ذكرها البخاري في موضعين من

(١) الحديث أخرجه مسلم (١٤٥٣)، وأبوداود (٢٠٥٨)، والنسائي (١٠٤/٦)، وابن ماجه (١٩٤٣)، وأحمد (٣٩/٦)، والدارمي (٢٣٠٣)، وابن الجارود (ص ٢٣١).

صحيحه، في كتاب المغازي^(١)، وفي كتاب النكاح^(٢) في الكفاءة ويحذف هذا: «أَرْضِعِيهِ يَا سَهْلَةَ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»، فعرف أن البخاري حذفها عمداً؛ لأنه رآها تتعارض مع قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَتِّمَ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومع: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(٣)، وسالم ما يشبهه الحليب إنما هو لإباحة أحكام الرضاع؛ ثم قال الشيخ: إذا علم أنه حذفها عمداً فماذا؟ فقال الطالب: يترك، لكن إذا اضطر إلى ذكرها يبين.

(مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

وقال رحمه الله: أما إذا علم أن المؤلف حذف عن قصد فلا يجوز أن تعزوه إليه، من الأمثلة على هذا أن البخاري ذكر في (المغازي)، وفي كتاب (النكاح): أن سالماً مولى أبي حذيفة تزوج بامرأة الظاهر أنها قرشية، وفي آخر الحديث أن النبي ﷺ قال: «أَرْضِعِيهِ يَا سَهْلَةَ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»، ذكره مسلم وحذفه البخاري عمداً، فيها أنه علم أنه حذفها عمداً فلا يجوز لنا أن نعزوه إلى البخاري، لم حذفها عمداً؟ لأنه رآه لا يتناسب مع قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَتِّمَ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومن العلماء من جعل رضاع الكبير محرماً^(٤)، ومنهم من لا يجعله محرماً^(٥)، ومنهم من قال: مثل هذه الصورة جائزة للضرورة وعند أمن الفتنة، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٦). (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

(١) رقم (٣٧٧٨) بدون هذه اللفظة. (٢) رقم (٤٨٠٠) بدون هذه اللفظة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٠٤)، ومسلم (١٤٥٥)، وأبوداود (٢٠٥٨)، والنسائي (١٠٢/٦)، وابن ماجه (١٩٤٥)، وأحمد (٩٤/٦ و١٣٨ و١٧٤ و٢١٤) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) وهو قول عائشة والليث وداود وابن حزم.

انظر «المحلى» (١١/١٩٦-٢٠٧)، و«المغني» (١١/٣١٩).

(٥) وم جمهور أهل العلم كما في «جامع الترمذي» (٣/٤٥٨) (١١٥٢).

(٦) كما في «مجموع الفتاوى» (٦٠/٣٤) وهو قول ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/٥٩٣): وابن الأمير في السبل (٣/٣١٣)، والشوكاني في النيل (٦/٣٥٣٩)، انتهى ملخصاً من «التلخيص الحبير» في =

□ إبدال الرسول بالنبي والعكس

قال الشيخ: لا حرج إلا إذا كان في الأدعية أو في الأشياء المتعبد بها، مثل الذي علمه النبي ﷺ: «آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسَلْتُ»، فقال: آمَنْتُ برسولك الذي أرسلت، فرد عليه النبي ﷺ: «آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسَلْتُ»^(١). (السابق)

□ حكم الرواية في حال المذاكرة:

قال الشيخ: حال المذاكرة عندهم ليس كحال التحديث، حال المذاكرة أي حديث يذكره في الموضوع يقوله بخلاف التحديث، فإنه لا يحدث إلا بما هو متأكد منه وعالم بسنده. (السابق)

وقد نقل الحافظ ابن كثير في مختصره (ص ١٤٥) عن الإمام أحمد وغيره أنهم امتنعوا من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم، فقال الشيخ: قل أن تجد مسألة إلا والإمام أحمد رحمته الله يأخذ بالأحوط، فجزاه الله عن الإسلام خيراً، وهنيئاً له ما رفع الله ذكره، وأصبح الناس في هذا الزمن وفي غير هذا الزمن يحبون أحمد بن حنبل إلا لإخلاصه وزهده وتقاه وورعه جزاه الله عن الإسلام خيراً. (السابق)



= حكم رضاع الكبير» لشيخنا الجليل محمد بن عبد الوهاب الوصافي حفظه الله.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (١٧١٢)، وانظر «التبصرة» (١٩٥/٢) للعراقي، و«محاسن

الاصطلاح» (ص ٣٥٦)، و«المنهل الروي» (ص ١٠٤)، و«تدريب الراوي» (١/٥٦١).

آداب المحدث

□ هل له أن يحدث وهو غير صحيح النية:

ذكر الشيخ أنه يجوز له أن يحدث وهو غير صحيح النية، قال: وعليه أن يحسن نيته ويحاول في تحسين النية. (مراجعة التدريب الشريط الحادي عشر)

□ هل له أن يحدث بحضرة من هو أولى منه:

قال الحافظ ابن كثير: وقالوا: لا ينبغي أن يحدث بحضرة من هو أولى سنًا أو سماعًا، بل كره بعضهم التحديث لمن في البلد أحق منه، وينبغي أن يدل عليه ويرشد إليه فإن الدين النصيحة. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٤٧).

قال الشيخ في قوله: وينبغي أن يدل عليه: هذا إذا عرف أنهم يستفيدون من ذلك الشخص وإلا فالعلم حظوظ، لا ينبغي أن يحرم الناس من العلم^(١)، ويقول لهم: اذهبوا إلى فلان وهم لا يحبون أن يذهبوا إليه، نعم حرام عليه أن يحدث بما لا يعلم.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

(١) وقد قال ابن دقيق العيد عقب ذكره استحبابهم أن لا يحدث ببلد وفيه أولى منه: هكذا قالوا، ولا بد أن يكون ذلك مشروطًا بأن لا يعارض هذا الأدب ما هو مصلحة راجحة عليه. «الاقتراح» (ص ٢٧٠).

وقال الحافظ السخاوي: وهل يلتحق بذلك في الكراهة الجلوس للإفتاء أو لإقراء علم ببلد فيه من هو أولى منه؟ الظاهر لا؛ لما فيه من التحجير والتضييق الذي الناس خلقًا عن سلف على خلافه. «فتح المغيث» (٣/ ٢٤٠)، وقال السيوطي: الضوابط الإطلاقات أن التحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه ولا خلاف الأولى. «التدريب» (٢/ ٥٦٩).

□ وقال رحمه الله: يجوز أن يحدث بحضرة من هو أولى منه، ثم استدل الشيخ على ذلك بما فيها عن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، وإنه زنى بامرأته، وإني سألت أهل العلم فقالوا: عليه الرجم^(١)، قال الشيخ: والصحابة كانوا ينكرون بعض المنكرات في حضرة النبي ﷺ، إلا أنهم يقولون: يستحب، لكن الاستحباب هو أحد الأحكام الخمسة، فلا بد من دليل (يدل على أنه) يرشد (إلى) من هو أولى منه، وأما إذا رأى عنده الأهلية فما فيه أحد يستطيع أن يسد الفراغ كله، فهو من باب: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

□ ما حكم التطهر والتطيب للتحدث؟

قال الشيخ رحمه الله: يستحب له أن يتطهر ويتطيب إذا أراد أن يحدث لتكريم أحاديث النبي ﷺ، وإلا فلو حدث وهو غير متطهر ومتطيب لا بأس بهذا، كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه^(٢). (السابق)

□ يعقد مجلساً للإملاء.

قال الشيخ رحمه الله: مجلس الإملاء يملئ عليهم وهم يكتبون ويمكنهم من المناقشة، وهو كغيره ينبغي أن يبدأ بحمد الله والصلاة على النبي ﷺ، بقي أن مجلس الإملاء لا يكون إلا في الأسبوع يوماً أو يومين من أجل أن لا يملهم، واستدل السيوطي^(٣)

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٥)، و(٦٨٢٧)، و(٧١٩٤)، و(٧٢٧)، ومسلم (١٦٩٧)، وأبو داود (٤٤٤٥)، والترمذي (١٤٣٣)، والنسائي (٢٤٠/٨-٢٤١)، وابن ماجه (٢٥٤٩)، وأحمد (١١٦-١١٥/٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣٧٢)، وأبو داود (١٨)، والترمذي (٣٣٨٤)، وأحمد (٧٠/٦)، وابن ماجه (٣٠٢)، وأخرجه البخاري (٤٠٧/١) في الحيض معلقاً عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) في «تدريب الراوي» (٥٨٢/٢).

بحديث ابن مسعود أنه كان يتخول أصحابه بالموعظة ويقول: كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة^(١).
(السابق)

□ قال الحافظ ابن كثير في مجلس التحديث: وينبغي افتتاح ذلك بقراءة شيء من القرآن تبرعاً وتيمناً بتلاوته. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٤٧).

قال الشيخ رحمه الله: لا أعلم دليلاً، ولفظ الابتغاء يحتاج إلى دليل^(٢).

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

□ ينبغي المقابلة بعد الإملاء:

سأل أو سئل الشيخ رحمه الله: هل يحتاج المحدث إلى مقابلة بعد أن يملي من أجل أن يصحح الناس؟

يحتاج إلى مقابلة من أجل أن الحفظ خوان، فربما يملي شيئاً خطأ وإذا صحح يخبر الناس.
(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)



(١) أخرجه البخاري (٦٨)، و (٦٤١١)، ومسلم (٢٨٢١)، والترمذي (٢٨٥٥)، والحميدي (١٠٧)، وأحمد (٤٢٥/١).

(٢) استدل من استحب ذلك بما أخرجه ابن السمعاني في «أدب الإملاء» (ص ٤٨)، والخطيب في «الفيء والمتفق» (٢/٢٦٢)، و«الجامع» (٢/٦٨) عن أبي نضرة قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا تذكروا العلم وقرأوا سورة، قال محقق «الفيء والمتفق»: إسناده صحيح اه وانظر «فتح المغيب» (٣/٢٥٦)، وجاء عن أبي سعيد عند الحاكم (٩٤/١) بسند صحيح.

آداب طالب الحديث

□ اهتمام طالب الحديث بالفقه:

حث الشيخ رحمه الله على تعلم الفقه، واستدل بقوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وبقوله ﷺ: «رُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ خَيْرٌ فِقْهِهِ»، قال: هذا يعتبر نقصاً، قال: وحديث أبي موسى: أن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَ الْكَلَأَ وَالنَّعْشَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبٌ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَتَفَعَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسُ، فَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَ طَائِفَةٌ مِنْهَا أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قَيْحَانٌ، لَا تُمَسِّكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فُقِيَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ اللَّهُ بِمَا بَعَثَنِي بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، فَعِلِمٌ وَعِلْمٌ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثِلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].
(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

□ قاعدة: (كل محدث فقيه ولا عكس)^(٢)، هل هذه القاعدة على إطلاقها؟

فأجاب الشيخ رحمه الله: لا، من المحدثين من ليس بفقيه، وهو نادر أو أندر من النادر، وهو المشار إليه بقوله: «فَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبٌ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَتَفَعَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسُ فَسَقَوْا وَزَرَعُوا» يذكرون مثل يحيى بن معين أنه كان محدثاً، وفي الفقه لم يكن

(١) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٤٣)، وأحمد (٣٩٩/٤).

(٢) راجع حول هذا ما تقدم في صدر الكتاب من كلام الشيخ على أهل الحديث.

مثل البخاري والإمام أحمد وغيره من العلماء.

(السابق)

□ أهمية الفهم لطالب العلم:

قال الشيخ رحمه الله: الفهم جبلي ومكتسب، ذكر الحافظ ابن القيم أنه ممكن بالتدريب كما أن الحفظ ممكن بالتدريب، ففئة ما هو جبلي ومنه ما يكون مكتسباً، أعداء السنة والجهلة بها يلمزون المحدثين بأنهم لا يفقهون، وأنهم لا يعرفون إلا حدثنا وأخبرنا، قال قائلهم:

زوامل للأخبار لا علم عندهم يجيدها إلا كعلم الأباعر

لعمرك ما يدري المطي إذا غدا بأحماله أو راح ما في الغرائر^(١)

والمحدثون رحمهم الله تعالى غالبهم جمع بين الفقه والحديث، فتراجم الإمام البخاري حيرت العلماء، وبعضهم ألف رسالة في استخراج الفوائد من حديث: «يَا أَبَا حَمِيرٍ مَا فَعَلَ الثَّغِيرُ»، وهي موجودة وجدناها عند الشيخ حماد، وهي لعالم من العلماء المتقدمين^(٢)، استنبط من هذا الحديث ما لا يستطيع أن يستنبطه غيره.

(مراجعة «التدريب» الشريط الطادي عشر)

□ الأمور التي تعين على الحفظ والتي توهم الذاكرة:

ذكر الشيخ عذة أشياء تعين على الحفظ:

(١) العمل به، قال وكيع: من أراد حفظ الحديث فليعمل به^(٣).

(١) ذكرها ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٣٢/٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه»

(٢/١٤٠)، وقد تقدم الكلام عليها في أوائل الكتاب.

(٢) ألف فيه أبو العباس الطبري رسالة بعنوان «جزء فيه فوائد حديث أبي حمير» وهي مطبوعة، وألف فيه أربعة آخرون كما في «التحديث بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف» (ص ١٨١-١٨٢).

(٣) ذكره ابن كثير في مختصره (ص ١٥١)، والسيوطي في «التدريب» (٥٨٨/١) وجاء عنه بلفظ:

كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به، رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٧٠٩/١)، =

(٢) تقوى الله، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وإن كان فيه شيء في الاستدلال به.

(٣) ترك الجوامض.

(٤) الزبيب.

(٥) اللبان المر، قال الشيخ: بشرط أن لا يكثر منه، فإذا أكثر منه صار منسوساً، وانقلبت القضية؛ لأن الوسواس يضيع ويشقت المعلومات.

(٦) الزنجبيل، قال الشيخ: بشرط أن لا يكثر منه، فإذا أكثر منه أحرق دمه وصار الرجل متغير المزاج تعلوه السوداء.

(٧) التكرار.

(٨) المذاكرة.

(٩) مجالسة طلبة العلم الحفاظ الأقوياء.

(١٠) ينظر الوقت المناسب والمكان المناسب، ففي «الفقيه والمتفقه»^(١) للخطيب: أنه لا ينبغي أن يكون بجانب مجاري ماء يشغله النظر فيه، أو بجانب خضرة تشغله.

(١١) الابتعاد عن المشاكل، قال الشيخ: أمر مهم الابتعاد عن المشاكل.

(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

= قال محققه: صحيح، وجاء نحوه عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (ص ٢١٩).

(١) (٢/٢٠٨) قال رحمه الله: وليس بالمحمود أن يتحفظ الرجل بحضرة النبات والخضرة، ولا على شطوط الأنهار، ولا على قوارع الطريق، فليس بعدم في هذه المواضع غالباً من يمنع من خلو القلب وصفاء السراة. وقال (١/٢٠٧): فأجود الأوقات الأسحار، ثم بعدها وقت انتصاف النهار، وبعدها الغدوات دون العشيات وحفظ الليل أصلح من حفظ النهار.. الخ كلامه رحمه الله.

زاد الشيخ رحمه الله مما سمعناه في بعض دروسه:

(١) المحافظة على الصحة.

(٢) العسل فإنه جار يابس.

(٣) الحليب البلدي.

(٤) ترك المعاصي.

□ قال: والتي توهن الذاكرة:

(١) الكثرة فإنها تؤدي إلى كثرة النسيان.

(٢) كثرة النوم.

(٣) النوم بعد الفجر.

(٤) كثرة الأكل.

(٥) الخل.

(٦) الفواكه الحامضة.

□ أيها الأفضل: القلة مع الإتقان أم الكثرة بدون إتقان؟

قال الشيخ رحمه الله: إخواني في الله، أنتم تقرأون في تراجم بعض المحدثين (مقل متقن)، وتقرأون في تراجم بعض المحدثين: (مكثر مخلط)^(١)، من أجل هذا فأنا أنصح طالب العلم أن لا يحمل نفسه فوق طاقته في الحفظ، ولا في الأعمال العلمية، لا بد أن تجعل لك وقتاً يسيراً تستريح فيه ويرتد عليك فكرك، وكما يقولون: من أراد العلم كله تركه كله، فطالب العلم لا يحمل نفسه ما لا يطيق، ومن ثم دروس المدارس

(١) وقد قال ابن مهدي وأبو بكر الدقاق: فالحفظ الإتقان، زاد الدقاق: لا الكثرة.

كما في "تذكرة الحفاظ" للإمام الذهبي رحمه الله.

المسلمون فيها مسيرون لا مخيرون، كيف ذاك؟ يركمون على الطالب اثنتي عشرة أو أربع عشرة مادة، ثم بعد ذلك ما يستطيع بهضم لا ذا ولا ذاك، وينتهي صاحبنا وهو على جهله لا يستطيع أن يعبر عن معلوماته، هذا إذا كان مجتهداً، ما ظنك إذا بهرته كثرة المواد وانسحب عنها والله المستعان. (شرح "مقدمة صحيح مسلم")

□ قال وكيع: لا ينبل الرجل حتى يكتب عن من هو فوقه، ومن هو مثله، ومن هو دونه. "مختصر علوم الحديث" (ص ١٥١).

قال الشيخ: وقد أخذ الإمام البخاري رحمه الله بنصيحة وكيع وإن كان هو لم يدركه، فقسّم مشايخ البخاري إلى خمسة أقسام^(١)، منهم من روى عن التابعين، وآخرهم من يعد من تلامذة البخاري. (شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الحادي عشر)

□ توقير الطالب لشيخه:

ذكر السيوطي^(٢): أنه ينبغي للطالب أن يوقر شيخه، قال الشيخ: وبحمد الله أهل السنة يوقرون سابقهم ولاحتقهم بحدود الشرع، فليس من توقير الصوفية ولا الرافضة الذين ربما يصفونهم بأوصاف لا تليق بالأنبياء. (مراجعة "التدريب" الشريط الحادي عشر)

□ هل من توقير الشيخ اعتقاد رجحانه على غيره؟

سئل الشيخ عن ما ذكره النووي^(٣) أنه يعتقد رجحان شيخه على غيره هل هذا صحيح؟

فقال: لا يعتقد هذا، لكن الطالب إذا ساء ظنه بشيخه لا يستفيد منه، وقد جرب هذا، ثم قال: ومن الذي ذكره أن يستشير الشيخ فيما يعمل هذا طيب، أراد أن يبحث أو يكتب أو يحفظ أو كذا يستشير شيخه، فشيوخه قد مر بمراحل من هذه

(١) كما في "هدي الساري" (ص ٦٧٠-٦٧١) ونقل عن البخاري قوله: لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عن من هو فوقه وعن من هو مثله وعن من هو دونه.

(٢) في "التدريب" (٢/ ٥٨٩).

(٣) في "التدريب" (٢/ ٥٩٠ مع التدريب).

المراحل يستشير حتى في الأمور الدنيوية، وهو واجب عليه أن ينصح له مثل نفسه.

(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

□ لا ينصح طالب العلم بترك الحياء:

قال الإمام النووي: وليحذر كل الحذر من أن يمنعه الحياء والكبر من السعي التام في التحصيل. «التقريب مع التدريب» (٢/٥٩٢).

قال الشيخ: ينبغي أن يقول: الخجل؛ لأن «الحياء خير كله»^(١) كما في حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وأيضاً ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بعض الأوقات يظنه الشخص حياءً وهو بلاهة ليس بحياء، فالحياء خير كله. (السابق)

□ ذم الاستكثار من الشيوخ دون الفهم والحفظ:

ذكر الشيخ: أن الذي يستكثر من الشيوخ وبضاعته قليلة في الحديث والفهم مذموم، قال: وقد ذكر ابن الجوزي في «تليس إبليس»^(٢): أن يستكثر من الشيوخ ولا يهتم بالفقه، ولا بتقديم ما هو أهم. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

□ الاهتمام بالكتب المفيدة من المسانيد والسنن وغيرها:

قال الحافظ ابن كثير: ثم حث علي سماع الكتب المفيدة من المسانيد والسنن وغيرها. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٥٢).

قال الشيخ: قوله الكتب المفيدة، أما طالب العلم فلا بأس أن يقرأ في أي كتاب من الأمهات، وقد كان أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي ينصح بطلبته أن يبدؤوا بجامع الترمذي قبل «الصحيحين»^(٣)؛ لأنه أسهل من «الصحيحين»، فقد سمى وكفى

(١) أخرجه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٧)، وأحمد (٤٢٧/٤)، وأبوداود (٤٧٩٦).

(٢) (ص ١٤٤).

(٣) صواب هذه المقولة أن أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي نقل في كتابه «شروط الأئمة» =

وذكر أحكاماً بعد الحديث، وذكر اختلاف العلماء في الحديث وبين صحيح الحديث من سقيمه، ومعلوله من سليمه، ومعنى قولهم: سمي: أي: سمي إذا ذكر الاسم في السند باللقب أو بالنسبة أو بالكنية، يقول: وهو فلان.

ومعنى قولهم (كنى: أي: إذا ذكر الاسم يذكر أن كنيته كذا وكذا فجزاه الله خيراً، العلماء ينصحون بالبده بالصحيحين لالتزامهما بالصحة، أما من لم يكن من أهل البحث فينصح بمثل "رياض الصالحين" و"اللؤلؤ والمرجان"، وكتب الشيخ ناصر الدين الألباني.

□ التأليف:

سئل الشيخ: هل يمكن للشخص خاصة إذا قرأ في المصطلح "الباعث" و"التدريب" مثلاً: هل له أن يدرب نفسه على تحقيق كتاب، وإذا انتهى من تحقيقه يرسله مثلاً إليكم؟

فأجاب: هذا يفعله إخواننا، ويمكن أن تدربوا أنفسكم على هذا، فيستشار في أي شيء يكتب؟

فالكاتب لابد أن يعرف في أي شيء يكتب، هم يقولون: لابد أن ينظر في المسألة التي سيؤلف فيها، فربما تكتب كتاباً وتجده بعد أيام عالماً من العلماء الكبار قد سبقك وجمع أضعاف ما جمعت إذا أتعبت نفسك ولا يلتفت إلى كتابك، إلا أنك تستفيد من التمرين، فلابد من أن يستشير الشخص إخوانه في أي شيء يكتب، ثم إذا كان قد

= (ص ٢٠-٢١) عن شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي أنه قال في جامع الترمذي: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منها إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس. وكذا نقلها عن الهروي ابن كثير في "البداية والنهاية" (٦٧/١١) وابن رجب في "شرح العلل" (٤٦٣/١) والذهبي في "سير النبلاء" (٢٧٧/١٣)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١٠٢-١٠١/١).

كتب وقد أتعب نفسه يستمر حتى ولو قالوا له: فلان قد كتب في هذا الموضوع، ينبغي أن يكون لديه إقدام.

«المقترح» (ص ١١٤)

□ أيها أسهل: التأليف على المسانيد أم على الأبواب الفقهية؟

قال الشيخ رحمه الله: السنن أسهل، من أجل هذا كثير من المسانيد يرتب على الأبواب الفقهية، وتساعد طالب العلم على فهم الحديث، وتستفيد من تراجم علمائنا المتقدمين وترجم كتراجمهم: السنن أسهل وأتعب، «الصحيح المستند مما ليس في الصحيحين» بقيت في جمعه شهراً أو نحوه، ولكن «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» قدر ستة أشهر في ترتيبه، فالسنن تحتاج إلى تفكير: هل هذا الحديث مناسب لهذه الترجمة أم ليس مناسباً لها؟ (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

□ كيفية ترتيب المسانيد؟

قال الشيخ: ترتيب المسانيد إما على أسماء الصحابة (على) حروف المعجم، كما فعل الطبراني، يقول وهو أسهل تناولاً، وهذا الذي ينبغي فعله، وإما أن يكون بحسب قرابة الرسول ﷺ وسابقة الصحابة عليهم السلام^(١) وهذا فيه مشقة لماذا؟ لأننا أنا وأنت كثير من الصحابة ما ندري أهو من السابقين أم ليس من السابقين، وإن كنا نعرف أبا بكر وعمر وعثمان وعلي، ونعرف بعض قرابة الرسول ﷺ.

وإما على القبائل وهذا فيه مشقة أيضاً، فأسهلها طريقة أن تكون على حروف المعجم، حتى إن «مسند الإمام أحمد» هو على البلدان يتمنى غير واحد، منهم الإمام الذهبي^(٢) أن الله يسر له من يرتبه ترتيباً يسهله للمستفيدين والقارئ.

(١) انظر «تدريب الراوي» (٢/٦٠٠).

(٢) تمنى من يرتب صحابته على المعجم، وكذا أصحابهم على المعجم، قال: وإن رتبته على الأبواب فحسن جميل، ولولا أنني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر وعدم النية وقرب الرحيل لعملت في ذلك. «سير النبلاء» (١٣/٥٢٥).

□ فقيل للشيخ: فهرس الألباني ما يكفي في هذا؟

فقال: فهرس الألباني مفيد (لكن) ما يكفي سقطت أشياء يسيرة عليه^(١). (السابق)

□ حقوق الطبع:

كان الشيخ رحمه الله لا يأخذ على كتبه حقوق الطبع، مع أنه كان وخاصة في بدء أمره أحوج ما يكون إليها، وما ذاك إلا لزهده في الدنيا وإعراضه عنها، وقد سمعته ذات مرة في أحد دروسه يقول: إنه لا يأخذ حقوق الطبع لأنه يخشى أن يسيل لعبه إلى الدنيا.

وأيضاً لعل أخرى سيأتي نقلها إن شاء الله.

□ فقد سئل الشيخ: أي المؤلفين أفضل: الذي يؤلف ويأخذ حقوق الطبع، أم

الذي يؤلف ولا يأخذ حقوق الطبع؟

فأجاب: هذا جائز وهذا جائز، لكن الذي لا يأخذ حقوق الطبع ربما يكون أبلغ في كتابة ما يريد؛ لأن الذي يأخذ حقوق الطبع لازم يراعي أصحاب المطابع ويقول: إذا ذكرت هذه الكلمة لا أدري أيطبّعها لي أم لا يطبعها؟ هذا مجرب، ربما تريد أن تنتقد مطبعة أو دولة أو كذا وكذا، فصاحب المطبعة ليس مستعداً أن يضحى بعلاقته مع المطابع الأخرى، والمكتبات الأخرى من أجل رسالتك، أو من أجل كتابك، فالذي يظهر لي أن الذي لا يأخذ حقوق الطبع أولى، ويستطيع أن يتكلم بالصراحة ويكتب الذي يريد مع أن ذاك جائز، والله المستعان.

ثم قال: وأنا أستفيد حيث إني لم آخذ حقوق الطبع أنني لا أشغل بالمراجعات، يلزمي أني أراجع أول مرة وثاني مرة وثالث مرة^(٢)، أقول لهم لما أعطيهم: إن طبعتم

= وقد رتبته الساعاتي رحمه الله على الأبواب الفقهية في كتابه المسمى "الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني".

(١) وقد فهرس مسند أحمد فهرسة دقيقة في طبعته الباصرة عن (مؤسسة الرسالة).

(٢) وهذا من بالغ حرص شيخنا رحمه الله على وقته.

طبعة طيبة وإلا فسأعطيه مطبعة أخرى، فأنا أوفر وقتي حيث لا آخذ حقوق الطبع وأنصحكم بهذا أيضاً. اهـ
(شرح "مقدمة صحيح مسلم")

وهذه جملة نصائح لطلبة العلم
صدر بها الشيخ كتابه "غارة الأشرطة"، قال رحمه الله:

نصيحتي لطلبة العلم

أنصح إخواني في الله طلبة العلم بأمور مختصرة لا يتسع المقام لبسطها؛ إذ قد ألفت المؤلفات في فضل العلم وأهله، فأنصحهم:

(١) الإخلاص لله:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

وفي "الصحيحين" ^(١) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَكَيِّسُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» فلا يطلب العلم لشهادة، ولا لمآرب أخرى.

(٢) الصبر على تحصيل العلم ومذاكرته ورعايته وصيافته وتبليغه:

قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤].

وفي "الصحيحين": عن النبي ﷺ أنه قال: «الصبر ضياء» ^(٢).

وقال يحيى بن أبي كثير لولده: لا يستطيع العلم براحة الجسم ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي

(١/٥٩-٦٠)، وأحمد (٢٥/١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٧)، والنسائي (٦٠٥/٥)، وأحمد (٣٤٢/٥).

(٣) أخرجه مسلم: في كتاب المساجد باب أوقات الصلوات الخمس، عقب رقم (٦١٢)، وابن =

وقال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: قل لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد ^(١).

(٣) تقوى الله:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]. ويقول سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(٤) الاستمرار والمداومة على طلب العلم:

وقد كان أحب العمل إلى رسول الله ﷺ: أدومه ^(٢).

ورب طالب يتوقد ذكاء ولكنه ينقطع عن طلب العلم، أو يسأم، فلا يفلح فيه، وأبوهريرة رضي الله عنه يقول: لقد كنت امرأ مسكيناً ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني ^(٣). فصار أبوهريرة حافظ الصحابة رضي الله عنهم، وسفيان بن عيينة لازم عمرو بن دينار نحو عشرين سنة: فصار أثبت الناس فيه ^(٤)، ومحمد بن جعفر (عند) لازم شعبة عشرين

= عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١/٣٨٥)، وأفاد المحقق: أن ابن عدي أخرجه في الكامل (٤/١٥٣٢).

(١) أخرجه الحاكم في مقدمة "معركة علوم الحديث" (ص ٩)، وهو من طريق بشر بن حرب يرويه عن ابن عمر وبشر مختلف فيه والراجح ضعفه، وقد ضعف الشيخ هذا الأثر في "المقترح" (ص ٢٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (١١٥١)، ومسلم (٧٨٥)، وأحمد (٢٣٦/٦)، والترمذي (٢٨٥٦)، وابن خزيمة (١٢٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (١١٨) و(٢٠٤٧) و(٣٦٤٨) و(٧٣٥٤)، ومسلم (٢٤٩٢)، والنسائي في الكبرى (٥٨٦٦)، وأحمد (٢/٢٤٠).

(٤) فقد قال سفيان: جالست عمرو بن دينار اثنتين وعشرين سنة، ومات سنة ست وعشرين. لكن قال الخطيب: كذا قال، وهو خطأ، وصوابه: جالست عمرو بن دينار سنة اثنتين =

سنة فصار كتابه هو الحكم في حديث شعبة^(١).

ويكون ذلك مع محبة العلم والرغبة فيه، ولقد أحسن من قال:

سَهْرِي لِتَنْقِيحِ الْعُلُومِ أَلَدُّ لِي مِنْ وَصَلِ غَايَةِ وَطِيبِ عِنَاقِ
وَتَبَائِلِي طَرْبًا لِحَلِّ عَوِصَةِ أَخْلَى وَأَشْهَى مِنْ مُدَامَةِ سَاقِ
وَصَرِيرُ أَقْلَامِي عَلَى أَوْرَاقِهَا أَخْلَى مِنَ الدُّوْكَاءِ وَالْعُشَاقِ
وَأَلَدُّ مِنْ نَقْرِ الْفَتَاةِ لِدُقِّهَا نَقْرِي لِأَلْقِي الرَّمْلَ عَنْ أَوْرَاقِ
أَيُّتُ سَهْرَانَ الدُّجَى وَتَبِيئُهُ نَوْمًا وَتَبْغِي بَعْدَ ذَاكَ لِحَاقِ

وشعبة بن الحجاج رحمه الله يقول في حديث: لو صح لي لكان أحب إلي من أهلي ومالي وولدي والناس أجمعين^(٢).

وتكون أيضًا بعيدًا عن المشاكل والشواغل التي تشغلك عن طلب العلم.

هذا وإني أنصحك أيها الطالب! بالاهتمام بكتب علمائنا المتقدمين، مثل: الأمهات الست، و«مسند أحمد» وغيرها من كتب علمائنا رحمهم الله. وليس معناه ألا تستفيد من كتب أهل السنة المتأخرين.

= وعشرين، ومات سنة ست وعشرين. «تاريخ بغداد» (١٧٦/٩): فعلى صحة هذه الرواية تكون مدة ملازمته له أربع سنين.

(١) قاله الإمام أحمد كما في «سير أعلام النبلاء» (٩٩/٩).

(٢) قال هذا شعبة ضمن قصة طويلة في بحثه عن بعض الأحاديث، أخرجها الخطيب في «الرحلة» (ص ٤١٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٩٢/٢)، والرامهرمزي في «المحدث النبيل» (ص ٣١٣)، وابن عدي في «الكامل» (١٣٥٤/٤)، وهي من طريق نصر بن حماد الزرقاني، قد كذبه يحيى بن معين، وقد صحت مختصرة، أخرجها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٦٧/١)، وقد كان شيخنا يصححها بطولها، ثم تبين له ضعفها كما في «أحاديث معلة» (ص ٣٢٠)، و«غارة النبيل» (ص ٩٧).

وهكذا أنصحك بالتخصص بعد أن تلم بما تحتاج إليه من العلوم الدينية،
والتخصص له أصل؛ ففي «الصحيحين» عن حذيفة رضي الله عنه قال: كان الناس يسألون
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني^(١)... فذكر
الحديث، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

وتحرص على الازدیاد من العلم كل يوم ففي «الصحيحين» عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ
يُنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَآتَاءَ النَّهَارِ، رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْكِتَابَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ
اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ»^(٢).

بل الله عز وجل يقوله في كتابه الكريم لنبیه محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾
[طه: ١١٤]. ويحرص على الانتفاع بما علم، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ
خُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وكان النبي
صلى الله عليه وسلم يستعيز بالله من علم لا ينفع^(٣).

(٥) أنصحك بالتواضع لله وترك التكبر:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿سَاءَ صِرْفُ عَنِ الْعَالَمِينَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ
وَإِنْ يَرَوْا كَلَّآءً لَا يُؤْمِنُوا بِهِآ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا
سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَبُوا بِعَايُنِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف:
١٤٦].

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦) و(٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)، وابن ماجه (٣٩٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٥) و(٧٥٢٩)، ومسلم (٨١٥)، والترمذي (١٩٣٦)، وابن ماجه (٤٢٠٩)، وأحمد (٩/٢)، والنسائي في الكبرى (٨٠٧٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٢)، وابن أبي شيبة (١٨٧/١٠) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه. وأخرجه النسائي (٢٦٤/٨)، وأحمد (٢٨٣/٣) عن أنس رضي الله عنه.

وعن مجاهد رحمه الله أنه قال: لا ينال العلم مستح ولا متكبر^(١).

(٦) شكر العلماء الذين استفدت منهم، والدعاء لهم، والترحم عليهم:

فقد روى أبوداود في "سننه" عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»^(٢).

(٧) البعد عن أهل البدع وكتيبتهم وعلماء السوء وكتبتهم:

لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٥].

والرسول ﷺ يقول: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مُتَافِقُ عَلِيمُ اللِّسَانِ»^(٣).

بل الله عز وجل يقول: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصْطُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤].

(٨) الحرص على مجالسة الصالحين وأهل الفضل:

قال الله سبحانه وتعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

(١) أخرجه البخاري معلقاً (٢٢٨/١)، ووصله أبونعيم في "الحلية" (٢٨٧/٣)، والخطيب في "الفتوح" (٢٢٩/١): إسناد أبي نعيم إسناد صحيح على شرط البخاري. اهـ

(٢) أخرجه أبوداود (٤٨١١)، وأحمد (٢٠٣/٢ - ٣٨٨ - ٣٩٥ - ٤٦١ - ٤٧٥ - ٤٨٢)، والبيهقي (١٨٢/٦)، وهو في "الصحيح المسند".

(٣) كان الشيخ رحمه الله يصحح هذا الحديث، ويستدل به كثيراً، ثم تبين له أنه مغل، فأودعه في "أحاديث مغلّة ظاهرها الصحة" (ص ٣٣٠ برقم ٣٥٨)، مرجحاً وقفه على عمر؛ كما جزم بذلك الحفاظ. والله أعلم. وقد تقدم في فصل من يقبل منه الجرح.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَوَيْلًا لَّيْتَنِي لَمْ أَخَذْ فَلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَاتَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩].

وفي "الصحيحين" عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مِثْلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ الشُّوْءِ: كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَفْخِ الْكَبِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ: إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا مُنْتِنَةً»^(١).

فعلى هذا فأنصحك بالبعد عن هذه الحزبيات المبتدعة، وعن هذه الجماعات المبتدعة: كجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ، وجماعة الجهاد الجاهلة الحمقاء.

وعليك أن تحرص على مجالسة أهل العلم من أهل السنة، ومشاورتهم فيها يحدث: وإياك ووساوس الحزبيين فإنها أشبه بوساوس الشيطان: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠].

ولا إله إلا الله، كم من شاب صالح حافظ للقرآن مبرز في علم السنة، أفسده الحزبيون بأمانيتهم الكاذبة، وسيسألون أمام الله عز وجل عن هذا التضييل. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٩) المحافظة على الوقت والصحة:

فقد روى البخاري في "صحيحه" عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»^(٢).

١٠) الاهتمام باللغة العربية:

فتأخذ من اللغة العربية ما يستقيم به لسانك، وما تعرف به ارتباط المعاني.

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣٤) و(٢١٠١)، ومسلم (٢٦٢٨)، والطيالسي (٥١٥)، وأحمد (٤٠٨/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤١٢)، والترمذي (٢٣٠٤)، وأحمد (٣٤٤/١).

(١١) الرحلة في طلب العلم:

ولها أصل أصيل، وقد رحل نبي الله موسى عليه السلام من أجل مسألة من نافلة العلم، والغربة تساعدك على الفراغ لتحصيل العلم.

(١٢) الابتعاد عن التقليد:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(١٣) البعد عن الجدل:

فقد روى الترمذي في «جامعه» عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ، إِلَّا أَوْتُوا الْجَدَلَ»، ثم قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]^(١).

ولا تتعصب لرأيك في اختلاف الأفهام، ولا في اختلاف التنوع، حتى لا تدعو الناس إلى تقليدك وأنت تشعر، أو لا تشعر.

(١٤) الثبوت في الفتوى:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْسِنَا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

هذا ولا تكفي هذه العجالة لنصيحة طالب العلم، فأنصح به بالرجوع إلى «جامع العلم وفضله» لابن عبد البر، وكتاب «العلم» لأبي خيثمة زهير بن حرب، وكتاب «العلم» من «صحيح البخاري»، ومن «صحيح مسلم» وغيرها من دواوين الإسلام.

وفق الله الجميع إلى ما يحب ويرضى.

«غارة الأشرطة» (١١-٧/١)

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨)، وابن أبي حاتم في «السنة» (١٠١)، وأحمد (٢٥٢/٥) عن أبي أمامة رضي الله عنه، وجاء إسناده صحيح من الصحابة، راجع تخريج مسند أحمد (٤٩٣/٣٦).

العالى والنازل

□ سئل الشيخ عن قول بعضهم^(١) ثلاث من خصائص هذه الأمة الإسناد والأنساب والإعراب، فقوله: (الأنساب والإعراب) هل عليها دليل؟ فقال الشيخ: ما نعلم دليلاً^(٢). (مراجعة التدريب الشريط الحادي عشر)

□ أفاد الشيخ رحمه الله: أن ابن القيم رحمه الله ذكر في كتابه: «إغاثة اللهفان»^(٣) الانقطاعات في أسانيد اليهود والنصارى، وأن بعضها تكون مائة سنة؛ لأن النصارى في بعض الأوقات يفتكون باليهود، حتى لا يبقوا منهم عالماً، واليهود في بعض الأوقات يفتكون بالنصارى حتى ما يبقون منهم عالماً، فتحصل انقطاعات كثيرة، فليس لهم أسانيد إلى التوراة ولا إلى الإنجيل ولا إلى نبي ولا إلى صاحب. (السابق)

□ طلب العلو سنة:

قال الإمام أحمد: الإسناد العالى سنة عمن سلف. «مختصر ابن كثير» (ص ١٥٣).

(١) هو أبو علي الجبائي كما «شرف أصحاب الحديث» (٧٠) بلفظ بلغني: أن الله خص هذه الأمة، قال المحقق: سنده صحيح.

(٢) نقل الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله في «طبقات النسابين» (ص ٩) عن الخفاجي في «مر الفصاحة» (ص ٥٥) وابن فارس في «الصاحبي» (ص ٧٧): أن الاهتمام بالأنساب ومراعاتها وحفظها والبحث عن أصولها، مما اختص الله به العرب دون غيرهم من الأعاجم، ولعلها أرادا بهذه الكيفية وأما كون من سلفهم من الأم لديهم أنساب إلا أنهم لا يهتمون بها ويحفظونها كاهتمام العرب بها وصياتهم لها، فهذا مما لا ينافية كلامهم وهو الذي عنى الشيخ أنه لا يعلم دليلاً على نفيه عمن دون العرب. والله أعلم.

(٣) وذكر ابن حزم في «الملل والنحل» (٢/ ٨١-٨٤)، نحو هذا.

قال الشيخ: سنة، ثم استدل بقصة ضمام بن ثعلبة أنه جاء إلى رسول الله ﷺ وقال: إن رسولك يقول كذا وكذا، فجاء لكي يثبت، وكلما قل الرجال قل الخطأ، وكلما كثر الرجال كثر الخطأ، فما من رجل في السند إلا ويجوز عليه أن يخطئ^(١) .
(شرح مختصر علوم الحديث الشريط الحادي عشر)

□ ما هو العلو المرغب فيه؟

قال الشيخ رحمه الله: هذا العلو المرغب فيه هو الذي يصحبه عدالة نقلة، أما مثل علو جماعة روى بعضهم عن أنس، وروى بعضهم عن غيره صحائف مثل أبي هذبة وأبي الدنيا ودينار، يقول الحافظ الذهبي: الذي يفرح بهذا فهو عامي بعد^(٢) .
(مراجعة "التدريب" الشريط الحادي عشر)

□ الموافقة والبدل

قال الشيخ رحمه الله: الموافقة أن يوافق المؤلف في شيخه، والبدل مثاله مسلم يروي عن زهير بن حرب، وأنت ترويه عن هو في طبقة زهير بن حرب.
قال الشيخ: ابن كثير يقول في كتابه: "مختصر علوم الحديث"^(٣) في الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة: إنها قليلة الجدوى، والأمر كما يقول رحمه الله، والحافظ ابن حجر يعيب عليه ويقول: إنه لم تكن له خبرة بالموافقة والبدل والمساواة والمصافحة، وهذا لا ينزل من قدره.
(مراجعة "التدريب" الشريط الحادي عشر)

□ المساواة:

قال الشيخ: وهذا قليل يقع للمتأخرين المساواة، يكون بين المصنف وبين النبي

(١) انظر "نزهة النظر" (ص ١٥٦-١٥٧).

(٢) "الميزان" (٥٢٢/٤)، وقد قال عبدالله بن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الاستاد، بل جودة الحديث صحة الرجال. "التدريب" (٦٢٠/٢)، وقال يحيى بن معين: الحديث النازل عن ثبت خير من علو عن غير ذي ثبت. "الجامع" (١٢٤/١).

(٣) (ص ١٥٤)، قال: وعندي أنه نوع قليل الجدوى بالنسبة إلى بقية الفنون.

﴿الله﴾ أربعة أو خمسة، ويكون بين المتأخر أربعة أو خمسة، لكن في الغالب أن يكون هذا من طرق الكذابين، هم الذين يتجاوزون (برفع) السند غالباً مثل رتن الذي ادعى الصحة بعد ستائة سنة، فإذا قال الحافظ الذهبي، قال: رتن وما أدراك ما رتن؟ دجال من الدجاجلة ادعى الصحة بعد ستائة سنة، مع أن الرسول ﷺ يقول كما في البخاري: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ وَعَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»^(١) أو بهذا المعنى، قالوا: أي ممن كان موجوداً. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

□ قد يقدم النازل إذا كان أحسن سبابة من العالي أو كان فيه زيادة فائدة

فقد ساق الشيخ رحمه الله قصة أبي حنيفة مع ابن المبارك في شأن رفع اليدين في الصلاة في غير تكبيرة الإحرام من «الكبرى» للبيهقي (٨٢/٢)، ثم قال: ورواها أيضاً ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٥٥)، و عبدالله بن أحمد في كتاب السنة (٢٧٦/١) رقم (٥١٨)، وابن حبان في «الثقات» (٤٥/٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٨٩/١٣) كلهم من طرق عن وكيع به، وذكرها البخاري في جزء رفع اليدين معلقاً رقم (٥٦) بتحقيق أحمد بن سعيد، وإنما اخترت نقلها من البيهقي على من هو أعلى سنداً منه؛ لأنه أحسن من ساقها بتمامه. «النشر» (ص ١٤٩)

وأما كونه يقدم على العالي إذا كان لفائدة فقد ذكر السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٢٠-٦٢١) أقوالاً في ذلك وختمها بقول الحافظ ابن حجر: ولا ابن حبان تفصيل حسن، وهو: أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى، وإن كان النظر للمتن فالفقهاء.

قال الشيخ رحمه الله: وهذا تفصيل طيب. (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

□ سئل الشيخ عن معنى قولهم: (فلان عالي الإسناد)؟

فأجاب: الذي يظهر أنها بمعنى (أنه عُمَر) وأنه أدرك من المتقدمين ما لم يدركه

(١) أخرجه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢١٧)، والترمذي (٢٢٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

غيره، وبمعنى أنه بَكَرَ بالطلب وسمع من مشايخ لم يسمع منهم غيره من معاصريه.

ومن أمثلة ذلك أن الدارمي وهو: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد هو معاصر للبخاري، سمع من يزيد بن هارون، يقول الحافظ^(١): ولو بكر البخاري في الطلب لسمع من يزيد بن هارون.

وأن بعض معاصري الإمام البخاري من مشايخ الإمام البخاري، كالإمام أحمد سمع من عبدالرزاق، يقول الإمام الحافظ ابن حجر^(٢): ولو بكر الإمام البخاري في الرحلة لسمع من عبدالرزاق، بل يذكر الخطيب البغدادي أن محدثاً^(٣) سمع منه البخاري عن عبدالرزاق، فأراد البخاري أن يرحل إلى عبدالرزاق فتحايل ذلك الرجل على البخاري وقال: إن عبدالرزاق قد مات، ولم يمت عبدالرزاق من أجل أن يسمع البخاري منه، فإنه يعد شرفاً له إذا سمع منه البخاري عن عبدالرزاق، وهو أيضاً يعد كذاباً، فمن بكر في الطلب سمع من شيوخ لم يسمع منهم بعض معاصريه، فالذي يظهر أنهم يتنافسون في العلو ويجعلونه منقبة.

(١) في ترجمة يزيد بن هارون من "هدي الساري" (ص ٦٣٧) أدرك البخاري بالسند لكن مات قبل أن يرحل إليه، فأخذ عن كبار أصحابه.

(٢) في "هدي الساري" (ص ٦٧٠) ط د أ ر السلام وقد أدرك عبدالرزاق، وأراد أن يرحل إليه وكان يمكنه ذلك، فقبل له إنه مات فتأخر عن التوجه إلى اليمن... اه ثم ساق القصة التي ذكرها الشيخ رحمه الله وقد علمت أنها لم تثبت.

(٣) هو يحيى بن جعفر بن أعين الأزدي والقصة ذكرها المزي في "تهذيب الكمال" (٢٢/٨)، والحافظ في "تهذيب التهذيب" (٣٤٦/٤) نقلاً عن ابن عدي ولم يذكر سنداً، فهي معضلة، فعلى هذا فلا يوصف هذا الراوي بالكذب لعدم ثبوتها عنه، وقد قال فيه الحافظ في "التقريب": ثقة والله أعلم.

وعلى فرض ثبوتها عنه فقد ساق الحافظ القصة في "تغليق التعليق" (٣٩٠/٥) ثم قال: ويحيى ابن جعفر من الثقات الأثبات وما أعتقد أنه افترى وفاة عبدالرزاق، بل لعله حكاه لإشاعة لم تصح، وكان يحيى بن جعفر بعد ذلك يدعو لمحمد بن إسماعيل ويفرط في مدحه اه

بل الإمام أحمد يقول: طلب العلو سنة^(١)، ويحكي بن معين عند أن حضرته الوفاة كما في "مختصر مقدمة ابن الصلاح" لابن كثير^(٢)، قيل له: أي شيء أحب إليك؟ قال: بيت خال وسند عال، فهم يتنافسون في العلو. "المقترح" (ص ١٢٠-١٢١)

□ وقال أيضاً في تفسير هذه الكلمة: الأقرب والمتبادر إلى الذهن أنه بمعنى بكر في الطلب، فأدرك شيوخاً لم يدركهم غيره.

لكن الأخ أبا الحسن أتى بمعنى أنه يحدث عن أناس لم يدركهم، فيكون محتملاً لهذا ومحتملاً لهذا والله أعلم. "المقترح" (ص ١٣٨)

□ هل الذين يرحلون يريدون العلو؟

قال الشيخ: منهم من يريد العلو ومنهم من يريد الثبت، وما أكثر الذين يريدون العلو، الإمام البخاري أراد أن يرحل إلى عبدالرزاق فقال له شيخ من مشايخه: إن عبدالرزاق قد مات؛ من أجل أن يحتاج إليه البخاري.

(مراجعة "التدريب" الشريط الحادي عشر)



(١) أخرجه الخطيب في "الجامع" (١/١٢٣)، و"الرحلة" (ص ٢٠٣).

(٢) (ص ١٥٣)، وفي "مقدمة ابن الصلاح" (ص ١٥٦).

المشهور

□ رجح الشيخ أنه لا فرق بين المستفيض والمشهور، ثم قال: ينقسم المشهور إلى صحيح وغير صحيح، وغير الصحيح ينقسم إلى حسن وضعيف.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

□ قال الحافظ ابن كثير: والشهرة أمر نسبي، فقد يشتهر عند أهل الحديث أو يتواتر ما ليس عند غيرهم بالكلية. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٥٧).

□ قال الشيخ رحمه الله: الحافظ ابن كثير رحمه الله يقول في بعض «دلائل النبوة»: إنها قد تكون مشهورة أو متواترة عند أهل الحديث، ويجهلها المعتزلة وأهل الأهواء؛ لأنهم عاطلون عن علم الحديث. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثاني عشر)

□ مثال للمشهور الصحيح:

مثل السيوطي رحمه الله للمشهور الصحيح بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ...» الحديث.

فتعقبه الشيخ بما حاصله: إن أراد الشهرة اللغوية عند المحدثين فذاك، أما إن أراد الشهرة الاصطلاحية التي هي بمعنى أنه يرويه في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة أو أكثر فلا يتم له هذا المثال، قال الشيخ: لأننا لا نعلم أحداً رواه عن عبدالله بن عمرو إلا عروة^(١).

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

(١) كذا قال الشيخ رحمه الله على حسب علمه، وإلا فقد اشتهر عن عبدالله بن عمرو، فقد رواه عنه =

□ مثال للمشهور الضعيف:

مثل السيوطي^(١) للمشهور الضعيف بحديث: «الْأَذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، فقال الشيخ: وهو منازع في هذا، فابن الصلاح مثل به للحديث الذي وإن كثرت طرقه لا يرتقي إلى الحجية وتعقب في هذا.

ف قيل للشيخ: هل الصحيح أنه يرتقي؟

فقال: نعم^(٢). (السابق)

□ مثال للمشهور عند النحاة:

مثل السيوطي في «التدريب» (٦٢٤/٢) للمشهور عند النحاة بحديث: «نَعَمْ الْعَبْدُ ضَهَبْتُ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ».

فقال الشيخ: هم يقولون ما وجدوا له أصلاً، وأنا قد مر بي لا أذكر في تعليق الدسوقي على «المغني»، أم في «عقود الجمان» للسيوطي في البلاغة، أنه وقف له على طريق إلى عمر، وأنه فرح بها غاية الفرح، بقي هذه الطريق أبحث بها أم لا أبحث بها؟^(٣) (مراجعة «تدريب» الراوي الشريط الثاني عشر)

= عمر بن الحكم عند مسلم (٢٦٧٣)، وخيشمة عند الطبراني في «الأوسط» (٢٣٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (١٩٦٥/٥) وعروة، وقد اشتهر عن عروة، فقد رواه عنه أبو الأسود عند البخاري (٧٣٠٧)، ويحيى بن أبي كثير عند عبدالرزاق (٢٠٤٧٧) والزهري عند عبدالرزاق (٢٠٤٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٢٩٠٨)، وهشام عند «البخاري» (١٠٠)، و«مسلم» (٢٦٧٣)، وتواتر عن هشام حتى قال الخليلي: والحفاظ يجمعون من رواه عن هشام قريباً من ستمائة نفس. «الإرشاد» (٣٠٣/١).

(١) في تدريب الراوي (٦٢٢/٢)، وقبله الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ٩٢).

(٢) راجع «الصحيحة» (٣٦) للعلامة الألباني رحمه الله، فقد ساق له طرقاً واحدة منها محتملة للتحسين لذاتها.

(٣) هذه الطريق أخرجها أبو نعيم في «الحلية» (١٧٧/١) إلا أنه في حق سالم مولى أبي حذيفة، أن =

□ قد يشتهر الحديث وإن كان ضعيفاً أو ليس له أصل.

قال الشيخ رحمه الله: وينبغي أن يعلم أن الشهرة نفسها قد تكون لكثرة التداول مثلما قالوا في حديث: أن النبي ﷺ لما أرسل معاذاً إلى اليمن فقال: «يَمْ تَقْضِي فِيهِمْ؟» قال: بكتاب الله، قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو.

قالوا: هذا حديث مشهور تلقته الأمة بالقبول، قال أبو محمد بن حزم^(١): ما اشتهر إلا بسبب أنكم تناقلتموه أتم وإلا فهو يدور على الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة عن أناس من أهل حمص، والحارث مجهول وأناس من أهل حمص مجهولون، وجاء من طريق محمد بن سعيد المصلوب بالزندقة، فأقصد من هذا أنه قد يكون الحديث مشهوراً الواو أي: ليس له أصل. (السابق)

□ أحسن كتاب في الأحاديث المشتهرة:

ذكر الشيخ أن أحسن كتاب في الأحاديث المشتهرة هو «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي، ثم قال: و«كشف الخفا» على ما فيه، فإنه ربما يذكر الحديث ولا يتكلم عليه مثل حديث: «إِذَا أَخْبَتَكُمْ الْأُمُورَ، فَعَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ الْقُبُورِ»^(٢)، هذا دعوة إلى

= رسول الله ﷺ قال فيه: «لو كان يخاف الله لما عصاه».

وحكم عليها الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٠٠٦) بالوضع؛ ففيها الجراح بن منهال متهم بالكذب، وعنينة ابن إسحاق، وجهالة حبيب بن نجيح، مع كون أبي نعيم رواها معلقة عن ابن إسحاق.

(١) في «الإحكام في أصول الإحكام» (٣٥/٦)، و(١١٣/٧)، وقد تقدم الحديث والتعليق عليه في فصل الضعيف من هذا الكتاب والله الحمد والمنة.

(٢) «كشف الخفا» (٨٨/١) رقم (٢١٣)، ولفظة: «إِذَا تَحِيرْتُمْ فِي الْأُمُورِ فَاسْتَعِينُوا مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ» قال العجلوني: كذا في الأربعين لابن كمال باشا اه وقد أودعه محمد البشير الأزهري في كتابه: «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين» (١٢٨).

الوثنية وما تكلم عليه، ومثل ما ذكره في «المقدمة»^(١) أنه يمكن للولي أن يعرف أن الحديث صحيح أو ليس بصحيح من دون نظر في سنده، يعرف أنه صحيح؛ لأنه سمع جبريل يقول للنبي ﷺ، وأنه ليس بصحيح لأنه لم يسمعه، إذا فما فائدة كتابك يا عجلوني.

(السابق)



(١) (٩/١) قال: وفي «الفتوحات المكية» قال للشيخ: الأكبر قدس الله سره الأنور ما حاصله قرب حديث يكون صحيحاً من طريق رواه يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ، فيعلم وضعه ويترك العمل به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواه يكون صحيحاً في نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ. انتهى.

الآحاد والمتواتر

□ تعريفه:

المتواتر: الذي يرويه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى أمر محسوس.

□ لا يشترط في المتواتر صحة جميع طرقه:

قال الشيخ رحمه الله: والعلماء رحمهم الله تعالى لا يشترطون في المتواتر أن تكون كل طريق صحيحة أو حسنة، بل يذكرون ما ورد من صحيح وحسن وضعيف^(١).
«المجموعة» (ص ١٧)

□ لا توجد لفظة (متواتر) عند المتقدمين.

ذكر الشيخ رحمه الله: أن لفظة (متواتر) لم توجد في كتب المتقدمين^(٢)، وإنما أخذها المتأخرون من كتب أصول الفقه.
(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

□ أحسن من جمع في خبر الآحاد:

قال الشيخ: أحسن من جمع في هذا الشافعي في «الرسالة»^(٣)، ثم البخاري عقد كتاباً في أواخر صحيحه، ثم بعده ابن حزم في «إحكام الأحكام»^(٤)، ثم بعده الحفاظ ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسلة»^(٥).
(مراجعة «التدريب» الشريط الأول)

(٢) راجع لهذا «المنهج المقترح لفهم المصطلح».

(١) ما لم تبلغ حد الضعف الشديد.

(٤) (٢٥٨/١) وما بعدها.

(٣) (ص ٣٦٩) وما بعدها.

(٥) (ص ٥٥١) وما بعدها، وقد ألفت في هذه المسألة المؤلفات من آخرها «حجية خبر الآحاد في =

□ شروط المتواتر:

وقال الشيخ رحمه الله: من شروط المتواتر أن يرويه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى شيء محسوس^(١)، فإذا استندوا إلى شيء غير محسوس، فلا يكون من قسم المتواتر، من الأمثلة على هذا أن أما من النصاري منهم من يقول: عيسى هو ابن الله، وبعضهم يقول: الله ثالث ثلاثة، فيما أنهم استندوا إلى شيء غير محسوس، فهذا التواتر لا يعبا به ولا يؤخذ به، بل استندوا إلى شيء يؤدي إلى الحيرة، تارة يقولون: الله ثالث ثلاثة وأخرى يقولون: عيسى هو الله، وأخرى يقولون: عيسى هو ابن الله، فعلى هذا لا يقال: إن عبادتهم لعيسى متواترة، فقد رواها جماعة عن جماعة إلى آخره؛ لأنهم استندوا إلى شيء غير محسوس، لا أقول استندوا إلى معقول كما يقول بعض أصحاب المصطلح، فإن العقل الصحيح لا يخالف النقل الصريح.

□ فنوقش الشيخ حول معنى محسوس، وهل الصلاة تستند إلى أمر محسوس؟

فأجاب: الحواس التي يحس بها خمسة: اللمس والسمع والبصر والذوق والشم، فهم أبصروا رسول الله ﷺ، وسمعوه وهو يصلي الصلوات الخمس بارك الله فيكم.

(شريط أسئلة الزائر من إب)

□ إذا ثبت الحديث وجب قبوله سواء أفاد علماً أم ظناً.

قال شيخنا رحمه الله: اعلم أن أصحاب الأهواء يتحكمون في شرع الله بأهوائهم، ومن جملة ما تحكموا فيه أحاديث الآحاد، فأول من فتح هذا الباب فيما أعلم المعتزلة، وتبعهم ذوو الأهواء من أصحاب الرأي. وأما الغصريون حلقو اللحي

= العقائد والأحكام» للشيخ العلامة ربيع المدخلي حفظه الله.

(١) هكذا عرّفه الشنقيطي في «المذكرة» (ص ١٠٠)، وانظر «الكفاية» (ص ٥٠)، و«شرح النخبة»

للقياري (ص ٩). «جامع الأصول» (١/١٢٤).

الفسقة المتهتكون بشرع الله فإنك إن استدلت عليهم بحديث لا يوافق أهواءهم قالوا: هو حديث آحاد، ولا يفيد إلا الظن، فلا تقوم به حجة.

ومن هؤلاء المدبرين محمد الغزالي، وكذبوا في هذا، فإنه تقوم به الحجة سواء أفاد ظناً أم أفاد علماً إذا صح سنده وسلم من العلة والشذوذ، وإليك ما كتبه العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في تعليقه على «المحلى» (٧١/١): وقد قال ابن حزم: ولا يحل الحكم بالظن أصلاً لقول الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، ولقول الرسول ﷺ: «إِبَاكُمُ وَالظَّنُّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ»^(١).

قال محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله: أقول: هذا النفي في أنه لا يحل الحكم بالظن مشكل غاية الإشكال، وقد آن أن نحقق البحث للناظر دفعا للاغترار بكلام هذا المحقق رحمه الله، فنقول: الظن لفظ مشترك بين معان، يطلق على الشك، كما صرح أئمة اللغة، ففي «القاموس»: الظن: التردد والراجع بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم انتهى. فهذان إطلاقان ويطلق على اليقين، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، مع قوله في صفة المؤمنين: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٣]؛ لأنه لا بد من اليقين في الإيمان بالآخرة، ويطلق على التهمة كما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] فيمن قرأه بالطاء المشالة، أي: بمتهم، كما قال أئمة التفسير، وإذا عرفت أن المذموم من الظن هو ما كان بمعنى الشك وهو التردد بين طرفي الأمر فطرفاه مستويان، لا راجح فيهما، فهذا يحرم العمل به اتفاقاً، وهو الذي هو أكذب الحديث، وهو الذي لا يغني من الحق شيئاً، وهو بعض الإثم الذي أراد تعالى: ﴿إِنَّكَ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْرٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وذلك لما تقرر في الفطرة وقررت الشريعة أن لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، وأما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متعبد به قطعاً، بل أكثر الأحكام الشرعية دائرة

(١) أخرجه البخاري (٥١٤٣) و(٦٠٦٤) و(٦٠٦٦) و(٦٧٢٤)، ومسلم (٢٥٦٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

عليه، وهو البعض الذي ليس فيه إثم المفهوم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، فإن خبر الآحاد معنول به في الأحكام، وهو لا يفيد بنفسه إلا الظن، والمصنف (ابن حزم) تقدم له أن الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يعرض له، فإذا أفتاه وقال: هذا حكم الله ورسوله عمل به أبداً ومعلوم أن هذه رواية آحادية من العالم بالمعنى، ولا تفيد إلا الظن، وقد أوجب قبولها، وكذلك أمر الله بإشهاد ذوي عدل، فإن شهدا وجب على الحاكم الحكم به شهدا به، وشهادتهما لا تفيد إلا الظن، بل كونها ذوي عدل لا يكون إلا بالظن، بل قال عليه السلام: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ» إلى قوله: «فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِّنْ نَّارٍ»^(١)، وهذا صريح أنه عليه السلام حكم بالظن الحاصل عن البيئة، إذ لو كان بالعلم لما كان المحكوم به قطعة من نار، لأنه يجوز أن البيئة التي حكم بها باطلة في نفس الأمر، وفي حديث ابن مسعود في سجود السهو: «إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ فَشَكَّكَتَ فِي ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَأَكْثَرَ ظَنِّكَ عَلَى أَرْبَعٍ» الحديث^(٢). فاعتبر الظن في أشرف العبادات، وحديث الطبراني والحاكم: «قَالَ اللَّهُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي فِي فَلْيُظَّنِّي مَا شَاءَ»^(٣)، وحديث: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ»، أخرجه أحمد ومسلم وأبوداود وابن ماجه^(٤)، فهذا كله عمل بالظن الراجح الصادر عن أمانة صحيحة، وأما ما صدر لا عن أمانة صحيحة نحو ظن الكفار أنه: ﴿لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ١٢] الآية، ﴿وَلَقَدْ ظَنَّنَا نَحْنُ الْكَافِرُونَ﴾ قوماً بوراً ﴿

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٠) و(٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣)، وأحمد (٢٩١/٦) عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٤٠١) و(٤٠٤) و(١٢٢٦) و(٧٢٤٩)، ومسلم (٨٩) و(٩٥) و(٩٦) و(٥٧٢)، وأحمد (٣٧٩/١) عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظة: «وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ. اهـ»

(٣) أخرجه أحمد (٤٩١/٣)، والطبراني في الكبير (٢٠٩/٢٢)، والأوسط (٤٠٣)، والحاكم (٧٦٨٤) (٣٦٩/٤) ط دار الحرمين عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه بسند صحيح.

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٧٧)، وأبوداود (٣١١٣)، وابن ماجه (٤١٧٦)، وأحمد (٢٩٣/٣) عن

[الفتح: ١٢]، فهذا ظن باطل مستند إلى أن الله تعالى لا ينصر رسوله ﷺ والمؤمنين، ومثل: ﴿ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢] ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُصَبِّحْتُمْ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]، فظنهم هذا مستند إلى الجهل بعلم الله وإحاطته، ومنه في قصة الأحزاب في ظن المنافقين: ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠]، فإنهم ظنوا غلبة الأحزاب لرسول الله ﷺ، ولذا قالوا: ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢]، وعكسهم أهل الإيمان، فإنهم قالوا: ﴿هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغْتُم مَّا زَادَكُمُ الْإِيمَانُ وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]، فهذا البحث بحمد الله تعالى لا ثجده في كتاب، وإنما هو من فتح الكريم الوهاب، وبه يزول الإشكال والاضطراب، وتعلم أن المصنف أوجز في محل الإطناب، فأخل بما يذكره هو في هذا الكتاب، فإنه لا يزال يستدل فيه بأخبار الآحاد، وبعموم ألفاظها وألفاظ القرآن، والكل لا يخرج عن الأدلة الظنية، فاعرف قدر هذه الفائدة السنية. اهـ

وأما حجية أحاديث الآحاد فقد كتب فيها الإمام الشافعي في "الرسالة" وأجاد رحمه الله وأفاد، وكذا كتب فيها الإمام البخاري كتاب الآحاد، وكذا كتب فيها الإمام أبو محمد بن حزم في "إحكام الأحكام"، وابن القيم في "الصواعق المرسلات" وأنا أختار ما كتبه الإمام البخاري لعظمة "الصحيح" ومؤلفه في نفسي.

□ قال الإمام البخاري رحمه الله (٢٣١/٣): كتاب أخبار الآحاد: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، وقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى: ﴿وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] فلو اقتتل رجلان دخل في معنى الآية، وقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] وكيف بعث

النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد، فإن سها أحد منهم رد إلى السنة:

حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، حدثنا مالك بن الحويرث، قال: أتينا النبي ﷺ ونحن شبيبة متقاربون، فألقنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رفيقاً، فلما ظن أننا قد اشتقنا - سألنا عمن تركنا بعدنا؟ فأخبرناه، قال: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم، وعلموهم ومروهم - وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها - وصلوا كما رأيتموني أصلي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم».

حدثنا مسدد، عن يحيى، عن التيمي، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره، فإنه يؤذن - أو قال: ينادي - ليرجع قائمكم، ويتبته نائمكم، وليس الفجر أن يقول هكذا» وجمع يحيى كفيه حتى يقول هكذا، ومد يحيى إصبعيه السبابتين.

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا عبدالعزيز بن مسلم، حدثنا عبد الله بن دينار، سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إن بلالاً ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم».

حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: صلى بنا النبي ﷺ الظهر خمسا فقل: أزيد في الصلاة؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صليت خمسا، فسجد سجدتين بعد ما سلم.

حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: «أصدق ذو اليمين؟» فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلّى ركعتين أخريين، ثم سلم، ثم كبر، ثم سجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع، ثم كبر، فسجد مثل سجوده ثم رفع.

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بَقَاءً فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ.

حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُوْجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] فَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ الْعَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَانْحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ.

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أُسْقِي أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ، وَهُوَ تَمْرٌ، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ فَاكْسِرْهَا، قَالَ أَنَسُ: فَقُمْتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى انْكَسَرَتْ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صَلَةَ، عَنْ حَذِيفَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَهْلِ نَجْرَانَ: لَا بُعْثُ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقٌّ أَمِينٌ، فَاسْتَشَرَفَ لَهَا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَبِعِثَ أَبَا عُبَيْدَةَ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ: أَبُو عُبَيْدَةَ».

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَابَ

عن رسول الله ﷺ وشهدته آتيته بما يكون من رسول الله ﷺ وإذا غبت عن رسول الله ﷺ وشهدته أتاني بما يكون من رسول الله ﷺ.

حدثنا محمد بن بشر، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن زبيد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي بن موسى، أن النبي ﷺ بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً فأوقد ناراً وقال: ادخلوها، فأرادوا أن يدخلوها، وقال آخرون: إنما فررنا منها، فذكروا للنبي ﷺ فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة» وقال للآخرين: «لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف».

حدثنا زهير بن حرب، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، أن عبيد الله بن عبد الله أخبره، أن أبا هريرة، وزيد بن خالد أخبراه، أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ.

حدثنا أبو اليان، أخبرنا شبيب، عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود، أن أبا هريرة قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ قام رجل من الأعراب فقال: يا رسول الله اقض لي بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق يا رسول الله اقض له بكتاب الله وأذن لي، فقال له النبي ﷺ: «قل» فقال: إن ابني كان عسيفاً على هذا - والعسيف الأجير - فزني بامرأته، فأخبروني أن علي ابني الرجم، فافتديت منه بمائة من الغنم ووليدة، ثم سألت أهل العلم فأخبروني أن علي امرأته الرجم، وأنما علي ابني جلد مائة وتغريب عام، فقال: «والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله، أمّا الوليدة والغنم فردوها، وأمّا أبناك فعليه جلد مائة وتغريب عام، وأمّا أنت يا أنيس - لرجل من أسلم - فاغد على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها» فغدا عليها أنيس، فاعترفت فرجمها.

باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده

حدثنا علي بن عبد الله بن المديني، حدثنا سفيان، حدثنا ابن المنكر، قال:

سمعت جابر بن عبد الله قال: ندب النبي ﷺ الناس يوم الخندق، فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير -ثلاثاً- فقال: «لكل نبي حوارٍ، وحواريُّ الزبير» قال سفيان: حفظته من ابن المنكدر، وقال له أيوب: يا أبا بكرٍ حدثهم عن جابر، فإن القوم يعجبهم أن يحدثهم عن جابر، فقال في ذلك المجلس: سمعت جابرًا فتابع بين أحاديث: سمعت جابرًا، قلت لسفيان: فإن الثوري يقول: يوم قريظة، فقال: كذا حفظته منه، كما أنك جالس يوم الخندق، قال سفيان: هو يوم واحد، وتبسم سفيان.

باب قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣] فإذا أذن له واحدٌ جاز. حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي عثمان، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ دخل حائطًا وأمرني بحفظ الباب، فجاء رجلٌ يستأذن فقال: «أذن له وبشره بالجنة» فإذا أبو بكر، ثم جاء عمر فقال: «أذن له وبشره بالجنة» ثم جاء عثمان فقال: «أذن له وبشره بالجنة».

حدثنا عبدالعزيز بن عبد الله، حدثنا سليمان بن بلال، عن يحيى، عن عبيد ابن حنين، سمع ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه، قال: جئت فإذا رسول الله ﷺ في مشربة له، وغلأمٌ لرسول الله ﷺ أسود على رأس الدرجة فقلت: قل: هذا عمر بن الخطاب، فأذن لي.

باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحدًا بعد واحد، وقال ابن عباس: بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكتابه إلى عظيم بصرى، أن يدفعه إلى قيصر.

حدثنا يحيى بن بكير، حدثني الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، أنه قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن عباس أخبره، أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، يدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه كسرى مرّقه -فحسبت أن ابن المسيّب قال-: فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ: «أَذْنٌ فِي قَوْمِكَ - أَوْ فِي النَّاسِ - يَوْمَ عَاشُورَاءَ:
أَنْ مِنْ أَكَلٍ فَلَيْتُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلَيْصَمٌ». **بَابُ وَصَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفُودِ الْعَرَبِ أَنْ يَتْلُغُوا مِنْ وَرَاءِهِمْ، قَالَ مَالِكُ بْنُ
الْحَوِيرِثِ.**

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ (ح) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا
شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْعِدُنِي عَلَى سَرِيرِهِ فَقَالَ لِي: إِنَّ وَفْدَ
عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ الْوَفْدُ؟» قَالُوا: رُبِيعَةٌ، قَالَ: «مَرْحَبًا
بِالْوَفْدِ - أَوْ الْقَوْمِ - غَيْرِ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ
مُضِرٌّ، فَمَرْنَا بِأَمْرِ نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَنُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا؟ فَسَأَلُوا عَنْ الْأَشْرَبَةِ، فَتَهَاكُمُ
عَنْ أَرْبَعٍ، وَأَمْرِهِمْ بِأَرْبَعٍ، أَمْرُهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟»
قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ - وَأُظُنُّ فِيهِ - صِيَامُ رَمَضَانَ، وَتَوَاتُوا مِنْ
الْمَغَانِمِ الْخَمْسَ»، وَنَهَاكُمُ: عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْمَرْقَتِ، وَالتَّقِيرِ، وَرَبِّهَا قَالَ: «الْمَقِيرُ»
قَالَ: «أَحْفَظُوهُمْ، وَأَبْلِغُوهُمْ مِنْ وَرَاءِكُمْ».

بَابُ خَيْرِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ^(١).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ،
قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَاعَدَتِ ابْنُ عَمْرِو قَرِيبًا
مِنْ سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةٍ وَنَصْفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: كَانَ
نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ، فَذَهَبُوا يَأْكُلُونَ مِنْ لَحْمٍ، فَنَادَتْهُمْ امْرَأَةٌ مِنْ

(١) سبق في فصل (الجرح والتعديل) من هذا الكتاب فصلاً خاصاً بعنوان (قبول رواية المرأة
وجرحها وتعديلها) ساق الشيخ فيه عدداً من الأدلة على ذلك.

بعض أزواج النبي ﷺ: إنه لحم ضب، فأمسكوا، فقال رسول الله ﷺ: «كلوا-أو اطعموا- فإنه حلال-أو قال:- لا بأس به-شك فيه- ولكنه ليس من طعامي». اهـ كتاب الآحاد من «صحيح البخاري».

فحديث الآحاد يحتاج به في العقائد والعبادات والمعاملات، ويشمل الجميع ما تقدم، وقول الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، فالآيات وما أشبههن مطلقات سواء أكان المبلغ عن رسول الله ﷺ واحداً أم كانوا جماعة، وسواء أكان في العقائد أم في الأحكام والمعاملات، كما توضحه سيرة رسول الله ﷺ في إرسال رسله والدعاة إلى الله. والله أعلم.

□ هل خبر الآحاد يفيد العلم أم الظن؟

هذا وقد سئل الشيخ رحمه الله عن هذه المسألة، وتكلم عليها في أكثر من شريط وكتاب وهو يجيب بما أجاب به ابن الأمير الصنعاني رحمه الله على أبي محمد بن حزم رحمه الله، وبما أن في بعض المواضع زيادة فائدة وتوضيح فقد رأيت نقلها هاهنا والله ولي التوفيق.

□ فقد سئل الشيخ رحمه الله: هل خبر الآحاد الصحيح يفيد العلم أم الظن؟

فأجاب: هذه مسألة اختلف فيها العلماء، ابن الصلاح يقول: إن أحاديث الصحيحين تفيد العلم اليقيني النظري^(١)، والإمام النووي رحمه الله يقول: لا تفيد ذلك^(٢)، وصحيح أن الناس يختلفون في معرفة أحوال الزواة، فمن النامس من إذا سمع حديث محمد بن المثنى عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن قتادة قال: حدثنا أنس فكانه

(٢) «التقريب» للنووي مع «التدريب» (١/١٤٢).

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ض ٣٠).

يسمعه من رسول الله ﷺ لعلنه بأن هؤلاء ثقات أثبات، ومن الناس من يجوز التجويزات ويقول: يجوز على محمد بن المثنى أن يهمل، وعلى محمد بن جعفر أن يهمل، وعلى شعبة أن يهمل، بل قد ألف ابن حبان كتاباً في أوهم شعبة، وشعبة شعبة رحمهم الله، فمن الناس من يجوز التجويزات، ومن الناس حتى في أخبار الناس من يصدق أول ما يسمع الخبر، ومن الناس من يكون ذكياً، فربما يعرف من الخبر نفسه أنه ليس بصحيح، فعلى هذا إذا ثبت الحديث وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علماً أم أفاد ظناً.

ثم نقل الشيخ كلام الصنعاني بمعناه، ثم قال: فالهم أن الحديث يقبل إذا توفرت فيه شروط الصحة، سواء أفاد علماً أم أفاد ظناً، أنا أفادني علماً وأفادك ظناً والعكس^(١)، وهناك أناس تحدثهم بحديث رسول الله ﷺ يقول: يا أخي ما يفيد إلا ظناً، أنت يا مسكين ما تدري كم صحابياً روى هذا الحديث حتى تقول: ما يفيد إلا ظناً، رواه جمع من الصحابة بأسانيد صالحة للحجية، ثم أنت تقول: ما يفيد إلا ظناً، فأولئك الذين يتحكمون في السنة ويترلون على ما يهون، ويأخذون منها ما يشاءون، ويردون ما يشاءون باعتبار أنه لا يفيد إلا الظن ربما يشملهم قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ويشملهم قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وأنت ترى أن الأدلة مطلقة: «إِذَا أَمَرْتَكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ»^(٢)، ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فسأله خبر الإحاد جعلت أهل الأهواء يتحكمون في السنة من أوائلهم المعتزلة، ثم

(١) فالعمل به واجب ما دام محتجاً به.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، والنسائي (١١٠-١١١).

في هذا الزمن فروخ المعتزلة والله المستعان.

الحاصل أن الحديث إذا ثبت سنده وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، ولم نقل وجب العمل به؛ لأنه قد يكون العمل به واجباً وقد يكون نهياً يدل على التحريم وهكذا، فوجب قبوله والله المستعان. (الامتنان بأجوبة شباب مسجد الرحمن)

□ وقال رحمه الله: المهم في هذا: أن الحديث إذا ثبت سنده وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علماً أم أفاد ظناً، فالمسألة وجدانية كما يقوله الصنعاني في كتابه: "توضيح الأفكار"^(١)، ربما يجد الشخص من نفسه أنه يفيدته علماً، وآخر يجد أنه لا يفيدته علماً يفيدته ظناً، ثم ترجيح أحد هذين الأمرين فيه صعوبة لماذا؟ لأن من الناس من يفيدته علماً ومن الناس من لا يفيدته إلا ظناً المهم هو قبوله والله المستعان. (مراجعة التدريب الشريط الأول)

□ سئل الشيخ عن نقل شيخ الإسلام ابن تيمية: القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جمع من الأئمة، ثم قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة. هل هذا الكلام صحيح؟ "مختصر علوم الحديث" (ص ٤٦)

فقال: لا ليس بصحيح، الصحيح مذهب من ذكرهم بأعيانهم، وإلا لم يقل البخاري ومسلم أن ما روينا يفيد العلم اليقيني النظري ما قالوا هذا، والنووي يقول: تفيد الظن^(٢)، بعد هذا لا يضرنا هذا الخلاف لماذا؟ لأننا إن قلنا: إن أحاديث "الصحيحين" تفيد العلم اليقيني النظري، وأناس ما أفادتهم، هذا معناه أننا نلزمهم بوجداننا، وبعض الأحاديث إذا سمعت سنده كأنك تسمع رسول الله ﷺ يتكلم به مثل مالك عن نافع عن ابن عمر، وتلك التي ذكرت من أصح الأسانيد.

(١) (١٢٦/١)، قال: لأن هذه أمور وجدانية يختلف فيها الناس، فلا يحكم أحد على غيره بما عند

نفسه، ولو كان المتلقى بالقبول يفيد القطع لكل أحد، أو الظن لما وقع اختلاف في مسألة.

(٢) راجع كلام الصنعاني في توجيه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في توضيح الأفكار

(١٢٦/١) (١٢٦/١)

أمر آخر: أنه ما من حافظ إلا وقد ذكرت له أخطاء حتى ألقت المؤلفات في أخطاء بعض المحدثين، مثل أوهام شعبة وأوهام غير شعبة، فإذا عرف أن الحافظ قد يتطرق إليه الخطأ، بقي الأمر فيه سعة، أقلت أفادني العلم اليقيني النظري وأنا أجزم به، وكأني أسمع رسول الله ﷺ وهو يقوله، وقال صاحبك: أنا أجوز على الراوي السهو والغفلة وقلة الضبط وهكذا، وقد جاء في "الصحيحين" أحاديث فيها وهم وانتقدوها الدارقطني إلى غير ذلك، فأنا ما يفيدني إلا ظناً.

الأمر أننا ما نسلك ما سلك كثير من المنحرفين، سواء كانوا من المعتزلة أم كانوا من العصريين، أننا نقول: لا نعمل بالحديث إلا إذا أفاد العلم، وبعدها يتحيلون ويقولون: كل هذه الأحاديث لا تفيد العلم، ما (تفيد) العلم إلا الأحاديث المتواترة، والأحاديث المتواترة تعد على الأصابع، فهم يريدون أن يتخلوا عن سنة رسول الله ﷺ.

(مراجعة "التدريب" الشريط الثالث)

□ وقال رحمه الله: أما تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر فهو تقسيم مبتدع، وأول من ابتدع هذا هو عبدالرحمن بن كيسان الأصم، الذي قال فيه بعضهم: هو عن الحق أصم^(١) وتبعه على ذلك تلميذه^(٢) إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الشهير بابن عليّة،

(١) راجع ترجمته في "المنية والأمل" (ص ٥٢)، والفهرست (ص ٢١٤)، و"آراء المعتزلة الأصولية" (ص ٥١) ومن وصفه أنه عن الحق أصم.

القرطبي في تفسيره (١/٣٠٥).

(٢) ذكر أنه من تلاميذه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/٤٩٠)، وراجع لبيان إحداثها لهذا القول "مختصر الصواعق المرسلة" (ص ٤٨٩-٤٩٠)، و"الإحكام" لابن حزم (١/١١٩)، و"المسودة" (ص ٤٩)، و"إرشاد الفحول" (ص ٤٩) وقد أشار الحافظ ابن حجر في "النكت" (١/٢٤١) إلى ذلك، حيث قال: وأما اشتراط العدد في الحديث الصحيح، فقد قال به قديماً إبراهيم بن عليّة وغيره.

وأول من قسم الأخبار إلى مفيد للعلم الظني واليقيني هو بشر المريسي كما في "رد الدارمي على المريسي" (ص ١٣٨)، وراجع "المنهج المقترح" (ص ٩٨-٩٩).

ووالده هو المشهور بابن عليّة وهو -أي: والده- من مشايخ الإمام أحمد ومن رجال الشيخين، أما إبراهيم بن إسماعيل فجهمي جلد، وأما ما جاء عن الشافعي أنه استعمل في «الرسالة» متواتراً فلعله أخذها عن أهل الكلام^(١).

فتقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر يهون من قيمة السنة المطهرة في نفوس كثير من الباحثين، وهو باب للشر قد فتح، فحالق اللحية يخلق لحيته، وتريد أن تنصحه فيقول: أحاديث إعفاء اللحية أحاديث آحاد، والمصور يصور فتصحه ثم يقول: أحاديث تحريم الصور أحاديث آحاد، فقد فتحوا باباً من أبواب الشر.

□ والصحيح أن الحديث إذا ثبت عن النبي ﷺ وجب قبوله، ونقول: يجب قبوله ولا نقول يجب العمل به؛ لأن العمل به قد يكون واجباً، وقد يكون محرماً، وقد يكون مكروهاً وقد يكون مستحباً، وقد يكون مباحاً.

ولكننا نقول: يجب قبوله إذا ثبت سنده وسلم من العلة والشذوذ، ولا يضرنا أفاد علماء أم أفاد ظناً، والناس يختلفون في معرفتهم للرجال، ويختلفون في معرفتهم لأوهام الرجال، فقد يهم الحفاظ أمثال شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وغير هذين الحافظين، وإنما مثلت بهما لكونها غاية في الإتقان، فعلى هذا إذا ثبت سند الحديث وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علماء أم أفاد ظناً، وأبو محمد بن حزم يقول: إنه يفيد علماء واستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]^(٢)، والصنعاني في تعليقه على «المحلى» عند كلام أبي محمد بن حزم المتقدم يقول:

(١) لم يستعمله بل أهمله تماماً، ورد على شروط القائلين بالتواتر، فقد رد على اشتراطهم استحالة تواطؤهم على الكذب في كتابه «جماع العلم» رقم (٣٠٩-٣١١)، وزد على اشتراطهم العدد الكثير في كتابه السابق رقم (٣١٣-٣١٤)، وللمزيد راجع «المنهج المقترح» (ص ١٠٤) وما بعدها، مع لفت النظر أن الكتاب لا يخلو من زلات وهنات.

(٢) هذا سبق كلام من الشيخ رحمه الله، فأبو محمد بن حزم لم يستدل بهذه الآية في كتابه «المحلى»

(١/ ٧٠-٧١)، على أن خبر الآحاد يفيد العلم، إنما استدلل بأدلة أخرى سبق نقلها عنه من =

إنه يفيد ظناً ثم ذكر الشيخ بعضاً من كلام الصنعاني وقد تقدم نقله والحمد لله.

«المقترح» (ص ١٧٤-١٧٥)

□ هل خاض العلماء المتقدمون في مسألة: هل خبر الآحاد يفيد العلم أم الظن؟

قال الشيخ رحمه الله: ما أعلم أن الإمام أحمد، أو الإمام البخاري، وهكذا عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد خاضوا في هذا الأمر، كانوا يتلقون الحديث بالقبول إذا ثبت سنده وسلم من العلم والشذوذ، سواء أفاد علماً أم أفاد ظناً.

(مراجعة «التدريب» الشريط الأول)

□ سئل الشيخ: ماذا يقصدون بالظن؟

فقال: ترجيح أحد الطرفين.

(السابق)



= كلام الشيخ رحمه الله، وإنما استدل بهذه الآية القائلون بعدم قبول خبر الآحاد، ورد عليهم ابن حزم في كتابه «الإحكام» (١/١١٤-١١٥)، وقد استدل بهذه الآية أيضاً في «المحلى» (١/٥١) على بطلان حجية الموقوف والله أعلم.

غريب ألفاظ الحديث

□ من أول من صنف في غريب الحديث؟

قال الشيخ: الذي يظهر لي أن النظر بن شميل متقدم على معمر بن المثنى^(١) أو هما في طبقة واحدة.
(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني)

□ أحسن كتاب في معرفة غريب الحديث:

قال الشيخ رحمه الله: أحسن وأسهل كتاب ألف في غريب الحديث «النهاية في غريب الحديث»^(٢) لابن الأثير، وهناك كتب أخرى مثل «الفائق للزنجشري» يهتمون بالكلمات الغريبة ونادر منهم من يذكر السند لكن كتاب القاسم بن سلام ربما يذكر أسانيده في الحاشية، وكذلك إبراهيم الحربي يذكر في بعض المواضع أسانيد وبعضها ربما يكون الحديث ليس له أصل، وإبراهيم الحربي عالم ومحدث كبير، ويقول فيما أذكر أنه عثر على قدر مائة أو مائتي حديث في كتاب القاسم بن سلام ليست صحيحة^(٣).

(١) وبه جزم الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٠)، قال السخاوي: وهو الظاهر فإنه مات سنة ثلاث وثمانين ومائة.

«فتح المغيث» (٢٤/٤).

(٢) قال السيوطي: وهي أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن. «تدريب الراوي» (٢/٦٣٩). وهو مجد الدين محمد بن محمد أبو السعادات صاحب جامع الأصول والنهاية النبلاء (١/٤٨٨-٤٩١)، وله أخ اسمه علي أبو الحسن وهو صاحب الكامل وأسد الغابة.

«النبلاء» (٢٢/٣٥٦-٣٥٣) وله أخ ثالث اسمه نصر الله أبو الفتح. «النبلاء» (٢٣/٧٢)

(٣) ولطول كتابه بالأسانيد وسوق المتنون بتأملها قال السخاوي هجر لذلك كتابه مع جلالته مصنفه =

□ وهناك كتاب لا يستغني عنه الباحث وهو "تاج العروس شرح القاموس" حتى في الرجال أنفسهم، الرجل الذي اسمه غريب ربما تجد ترجمته في "تاج العروس" انتهى.

ملخصاً من (مراجعة "التدريب" وشرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الثاني عشر)



المسلسل

□ مثال التسلسل بالصفات الفعلية:

ذكر الشيخ مثلاً على ذلك ما جاء في «الصحاحين»^(١): أن النبي ﷺ كان يعالج من التنزيل شدة وكان يحرك شفّيته، فأنزل الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٦-١٧]، قال ابن عباس: فأنا أحركها لكم كما كان رسول الله ﷺ يحركها قال سعيد بن جبيرة: أنا أحركها كما رأيت ابن عباس يحركها فحرك شفّيته.

وقال الشيخ في شرح مختصر ابن كثير: وقد يكون التسلسل في بعض السند ثم ذكر هذا المثال.

□ ما فائدة التسلسل؟

قال الشيخ رحمه الله: فائدته أنه يزيد الحديث قوة، فيعلم أن الراوي متأكد مما يرويه^(٢).

وقال أيضاً: المسلسل بالحفاظ يفيد العلم اليقيني. قاله بعضهم^(٣).

(مراجعة التدريب الشريط الثاني عشر)

(١) أخرجه البخاري (٥٧٢٤ و ٤٩٢٨)، ومسلم (٤٤٨)، والترمذي (٢٠٩/٤)، والنسائي (١١٥/٢)، وأحمد (٣٤٣/١)، والطبراني (٢٦٢٨)، والحميدي (٢٤٢/١)، وانظر «الصحاح

المسند من أسباب النزول» (ص ٢٦٠).

(٢) انظر «فتح المغيب» (٤/٤٤)، و«المقنع» (٢/٤٤٨-٤٤٧)، و«تدريب الراوي» (٢/٦٤٠).

(٣) راجع «نزهة النظر» (ص ٧٤) لابن حجر رحمه الله.

□ قل أن يثبت شيء من المسلسل

قال الشيخ رحمه الله: وغالب التسلسل لا يثبت والقليل من التسلسل الذي ثبت^(١)، قد يكون الحديث صحيحاً لكن التسلسل ليس بصحيح، من الأمثلة على هذا حديث مروي عن علي بن أبي طالب في الصلوات الخمس: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى إبراهيم إنك حميد مجيد إلى أن قال: اللهم تحن اللهم سلم، يقول علي بن أبي طالب: إن جبريل يقول: عدهن في يدي رب العزة، ثم عدهن النبي ﷺ في يد علي بن أبي طالب، ولا يزال التسلسل إلى أن وصل إلى الحاكم رحمه الله، ولكن الحديث من طريق عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب، وفي السند غيره أيضاً.

□ أصح المسلسلات

بوب الشيخ رحمه الله في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (١/١٤٢-١٤٣): أصح الأحاديث المسلسلة^(٢)، قال الإمام الترمذي رحمه الله (٩/٢٠٦): حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن، أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن عبدالله بن سلام قال: قعدنا نقرأ من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢-١]، قال عبدالله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ، قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام.

(١) قال الذهبي: وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة لكذب رواتها.

«الموقظة مع الكفاية» (ص ١٨٥) وبنحوه (قال ابن الملقن في «المقنع» ٢/٤٤٨).

(٢) نص عليه الذهبي في «الموقظة» (ص ٤٤)، والسخاوي في «فتح المغيب» (٤/٤١)، قال الحافظ:

وإسناده صحيح قل أن وقع في المسلسلات مثله مع مزيد علوه. «فتح الباري» (٨/٦٤١)،

وانظر «تدريب الراوي» (٢/٦٤٣)، و«التبصرة» للعراقي (٢/٢٨٧).

قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي، قال عبدالله: فقرأها علينا ابن كثير، وقد خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعي، فروى ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن سلام، أو عن أبي سلمة عن عبدالله.

وروى الوليد بن مسلم هذا الحديث عن الأوزاعي نحو رواية محمد بن كثير، قال أبو عبد الرحمن: هذا حديث صحيح ولا يضر الاختلاف فيه عن الأوزاعي، والظاهر أن رواية يحيى عن أبي سلمة أرجح، إذ قد رواه عن الأوزاعي محمد بن كثير والوليد ابن مسلم كما هنا، والوليد بن يزيد كما في «تفسير بن كثير» وفي رواية عبدالله بن المبارك المخالفة شك أهو عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء ابن يسار عن عبدالله بن سلام؟ أم هو عن أبي سلمة عن عبدالله بن سلام؟ اهـ



الناسخ والمنسوخ

□ شروط النسخ:

قال الشيخ رحمه الله: العلماء يتحاشون من النسخ ويتباعدون منه ما استطاعوا؛ لأنه إبطال للحكم، فلا يكون النسخ إلا بشرطين:

أن يعرف المتقدم من المتأخر، الأمر الثاني: ألا يمكن الجمع.

(شرح مختصر علوم الحديث الشريط الثاني عشر)

□ الأصل العمل بالدليل حتى يثبت أنه منسوخ

قال الشيخ رحمه الله: ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأمور المهمة، لكن هل يتوقف الشخص ولا يعمل بشيء حتى يعرف أنه ليس بمنسوخ؟ يعمل فإذا ظهر له أنه منسوخ ترك، فهذا عبدالله بن مسعود إلى آخر زمنه وهو يطبق كفيه في الركوع ويجعلها بين ركبتيه، ويأمر بذلك، فجاء ابن سعد بن أبي وقاص وقال له: إن عبدالله بن مسعود يفعل كذا، ويأمرنا أن نفعل كذا، فقال: غفر الله لأبي عبدالرحمن إنا كنا نفعله ثم نسخ^(١)، فأقصد من هذا: أنه يجوز العمل بالدليل، فإذا ظهر أنه منسوخ ترك. (المسابق)

□ لا يلتفت إلى تهويل مبتدعة والمقلدة في شأن الناسخ والمنسوخ

قال الشيخ رحمه الله: والمبتدعة المتمذهبة المقلدون الذين يريدون أن يسدوا الطريق على طالب العلم، ويجعلون بين الناس وبين كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ حاجزاً يهيئون على طالب العلم ويقولون له: أنت لا تعرف الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والخاص والعام، إلى آخر تلكم

(١) أخرجه مسلم (٥٣٤)، وأبوداود (٦١٣)، وأحمد (٤٢٦/١)، والنسائي (٤٩/٢).

الشروط، إذا فلماذا تتكلم في هذا؟

وقد أجاب عليهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في رسالة قيمة صغيرة جداً، فقال: إن هذه الشروط لم تتوفر في أبي بكر وعمر، والأمر كما يقول رحمته الله، وهكذا الصنعاني رحمته الله في "سبل السلام"^(١)، في (كتاب القضاء) في شروط القاضي التي اشترطوها، قال: إن هذه الشروط لم تتوفر في عتاب قاضي رسول الله ﷺ بمكة.

ومحمد بن إبراهيم الوزير رحمته الله الذي قال فيه الشوكاني: لو قلت: إن اليمن لم تنجب مثله لما أبعدت عن الضوابط. من أجل أن شيخه علياً قال: كيف تتكلمون وأنتم لا تعرفون الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه؟ ألا يستحيون يقولون ذلك للإمام الحافظ الكبير!! فجمع وسرد لهم الذي ثبت من الناسخ والمنسوخ في "الروض الباسم"^(٢) في قدر ورقتين، يعني في شيء يسير، وقال لهم: هذا هو المنسوخ، وذكر لهم ما هو المتفق عليه من النسخ وما ليس بمتفق عليه، فجزاه الله خيراً، وإلا فقد توسع الناس في الناسخ والمنسوخ أيما توسع.

وجدت في كتاب مؤلف في الناسخ والمنسوخ في القرآن، يقول: ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، منسوخة بآية السيف والله المستعان، الحازمي ربما يذكر بعض الأحاديث وليس من باب الناسخ والمنسوخ، إنما يذكره ثم يرجع أن هذا ليس من باب الناسخ والمنسوخ، فغرفة الناسخ والمنسوخ لطالب العلم أمر مهم جداً، لكن أترك حتى يحيط به علماء؟ على أنه يمكن أن يحيط به علماء في أسرع وقت، لأنه سردها ابن الوزير في "الروض الباسم" في صفحة أو صفحتين أو ثلاث. اهـ

مخلصاً من (شرح "مختصر علوم الحديث" ومراجعة "التدريب" الشريط الثاني عشر منها)

(١) (٥٢/٨) قال متهمًا بهم: فإنهم مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط مما يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله ﷺ على مكة، ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول الله ﷺ في اليمن ولا ومعاذ بن جبل... الخ في كلام نفيس فرحه الله رحمة واسعة.

□ هل يؤخذ بقول الصحابي في النسخ والمنسوخ؟

قال الحافظ ابن كثير: فأما قول الصحابي: (هذا نسخ لهذا) فلم يقبله كثير من الأصوليين؛ لأنه يرجع إلى نوع من الاجتهاد وقد يخطئ فيه. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٦٢).

قال الشيخ: لأنه ما كان عندهم هذه التعريفات قد يكون عاماً وخاصاً، أنا مرني في أواخر سورة البقرة أن أبا سعيد الخدري في آيات من الربا أو غيرها أنها منسوخة، فيقول الشوكاني: رحم الله أبا سعيد ما هذا من باب النسخ.

ثم قال الشيخ رحمه الله: إذا قال الصحابي هذا نسخ لهذا فيجوز أنه من باب النسخ والمنسوخ، أو من باب التخصيص، أو من باب بيان المجل أو تقييد المطلق^(١)، ينظر فيه أهو من باب النسخ والمنسوخ أم لا؟ لكن إذا قال الصحابي: (هذا قبل هذا؛ قيل لأنه ناقل).

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثاني عشر)

□ بم يعرف النسخ؟

قال الشيخ: يعرف النسخ بالنص وبالتاريخ ويقول الصحابي إن قال إن هذا الحكم قبل هذا لكن بشرط أن يعرف أنه لا يعني تخصيص عام أو تقييد مطلق.

(من دروسه عن أبي محمود الليبي)

□ هل الإجماع ينسخ الحديث

فائدة: مثل السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٤٦): لما عرفت نسخه بالتاريخ بحديث شداد بن أوس مرفوعاً: «أفطر الحاجم والمبخر».

(١) ويجوز أنه اجتهد وأخطأ، وقوله ليس بحجة، وهذا هو قول جمهور أهل العلم خلافاً للأحناف،

راجع بحثاً في هذه المسألة في «إتحاف ذوي الصائد» (٢/٨٢٥-٨٢٧).

فقال الشيخ ليس متفقاً عليه أنه منسوخ^(١).

(مراجعة "تدريب الراوي" الشريط الثاني عشر)

رجح السيوطي في "التدريب" (٢/٦٤٧) أن الإجماع ينسخ الحديث، واستدل على ذلك بما رواه الترمذي من حديث جابر، قال: كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان.

قال الترمذي: أجمع أهل العلم أن المرأة لا يلبي عنها غيرها. اهـ

رجح الشيخ أن الإجماع لا ينسخ الحديث^(٢)، وأما حديث جابر هذا فقال الشيخ: يحتمل أن هذه الرواية شاذة^(٣). اهـ (مراجعة "التدريب" الشريط الثاني عشر)

(١) الجمهور إلى أن الحجامة لا تفسد الصائم، وأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة منها: أنه منسوخ، نص عليه الشافعي وغيره، ومنهم من أجاب عنه بأجوبة أخرى. وذهب أحمد وإسحاق وعطاء والأوزاعي: أن الحجامة تفسد الصائم، مستدلين بهذا الحديث. "الفتح" (١٩٣٨) و"نيل الأوطار" (٣/١٢٧).

(٢) وذلك لأن الإجماع لا يتعدى إلا بعد وفاته ﷺ وبعد وفاته ينقطع النسخ؛ لأنه تشريع ولا تشريع بعد وفاته عليه الصلاة والسلام.

انظر "الفيقير والمتفق" (١/١٢٣٥٨٦)، و"شرح الكوكب المنير" (٣/٥٧٠)، "المذكرة للشنقيطي" (ص ٨٨)، و"أضواء البيان" (٣/٣٦١-٣٦٢)، و"معالم في أصول الفقه" (ص ٢٥٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٩٢٧) عن طريق أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر، وأشعث ضعيف، وأبو الزبير مدلس وقد عنعن، وأخرجه أحمد (٣/٣١٤)، وابن ماجه (٣٠٣٨)، والبيهقي (٥/١٥٦) بلفظ: فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم، قال ابن القطان: إن هذا اللفظ أشبه بالصواب، فإن المرأة لا يلبي عنها غيرها، أجمع على ذلك أهل العلم، "تحفة الأحوذى" (٣/٨٠٣) لكنه أيضاً بهذا اللفظ فيه العلتان المتقدمة، فالحديث لا يصح بوجه من الوجوه والله أعلم.

المصحف والمحرف

□ قال الشيخ: برز في معرفة التصحيف: الدارقطني، وأبو أحمد العسكري.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

□ أمثلة على التصحيف في المتن:

ذكر الشيخ أمثلة على التصحيف: من ذلك أن ابن لهيعة صحف في حديث زيد ابن ثابت أن النبي ﷺ احتجز حجرة فصلي فيها^(١). فقال: احتجم^(٢). ومن ذلك أن بعضهم صحف حديث «زُرْ حَبًا تَرَدَّدْ حَبًا»^(٣) فقال: زرنا تزد حنا^(٤). ثم فسره بأنهم ما كانوا يؤدون الزكاة.

(١) أخرجه البخاري (٧٣١ و ٦١١٣ و ٧٢٩٠)، ومسلم (٧٨١).

(٢) كما في «تدريب الراوي» (٦٤٩/٢).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخه (١٠٨/١٤)، والبيهقي في «الشعب» (٣٢٨/٦) عن أبي هريرة وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني لين الحديث، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٩٢/٤)، وابن حبان في «الثقات» (١٧٢/٩) وهو من رواية ابن جريج عن عطاء وهي مقبولة وإن عنعن، وتابعهم عثمان بن عبد الرحمن عن أبي الشيخ في الأمثال (١٦)، وابن عدي في «الكامل» (١٦١/٥)، وعثمان ليس بالقوي ولهم متابعات أخرى، وقد جاء عن جابر وابن عمر وابن عمرو بها يرتقي الحديث إلى الحجية، راجع تخريجها والكلام عليها في «تحقيق المطالب العالية» (٢٦٢٢) وهذا مختصر منه فجزاه الله خيراً.

(٤) كما في «التدريب» (٦٥٠/٢).

قال الشيخ: وفي "معركة علوم الحديث"^(١) للحاكم: أن شخصاً كان يقرأ على ابن خزيمة كتاب المزني: أن عمر توضاً في جر امرأة نصرانية. فصَحَّحَهُ فقال: إن عمر توضاً في (حُضَن) امرأة نصرانية. فضحك الحاضرون فقال له ابن خزيمة: يا بني إنه ما ضحك على شخص إلا ثبت الصواب في ذهنه أو بهذا المعنى.

(مراجعة "التدريب" الشريط الثاني عشر)

□ التصحيف أو التحريف في السند أشد منه في المتن، لكنه قل أن يخفى على

الحفاظ الكبار

ذكر الشيخ رحمه الله: أن التصحيف أو التحريف في السند أشد منه في المتن، ثم علل ذلك بقوله: ليس قبله ما يدل عليه وليس بعده ما يدل عليه.

فقد روي عن عبدالغني الأزدي في كتابه "المؤتلف والمختلف": بسنده عن أبي إسحاق النخعي عن إبراهيم بن عبدالله، أنه قال: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه. اهـ

بخلاف التحريف في المتن فإن قبله ما يدل عليه وبعده ما يدل عليه، قال: ثم التحريف لا يخفى على الحفاظ الكبار، فقد ذكر ابن حبان في أوائل كتابه "المجروحين"^(٢): أن الحفاظ الكبار إذا صحف سفيان إلى شيبان أو عبدالله إلى عبيد الله أو العكس فإن الحفاظ يعرفون أن هذا مصحف، فهم يعرفون أن هذا الحديث من حديث سفيان لا من حديث شيبان، وإنما تصحف إلى شيبان وهكذا.

(مراجعة "التدريب" الشريط التاسع)

(١) (ص ٤٣٦)، و"سير النبلاء" (٩٩/١٠)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٧٦/١).

(٢) (١/٥٥-٥٦) ت السلفي.

من طرق معرفة التصحيح والتحريف في الأسانيد

من المعلوم أن التوصل إلى معرفة التصحيح والتحريف، لا يهتدي إليه كل أحد، وخاصة في الأسماء؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، فالتوصل إلى معرفة التصحيح فيها يحتاج إلى طول ممارسة لهذا الفن، ولعلم الرجال على وجه الخصوص، لما كان شيخنا مقبل بن هادي رحمه الله في هذا الفن، وبالأخص منه علم الرجال، القُدح المعلي والنصيب الأوفر، بما سبق بيان شيء منه في ترجمته من هذا الكتاب.

فقد وهبه الله معرفة دقيقة لمواطن التصحيح والتحريف، أجملها فيما يلي:

١- بمراجعة ترجمة المصحف من كتب الرجال:

فقد روى الدارقطني في "سننه" (٨٢/٤) بسنده عن إبراهيم بن يوسف اللجي... فقال الشيخ رحمه الله: صوابه (البلخي) وهو إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي أبو إسحاق البلخي المعروف الماكياتي، ففي ترجمته من "تهذيب الكمال"^(١) أنه روى عن المسيب بن شريك، شيخه في هذا السند.

قلت: وكذا هو على الصواب في "إتحاف المهرة" (٣٢٢/٥).

٢- بالنظر في ترجمة تلميذ المصحف من كتب الرجال:

فقد أخرج الحاكم (٢٠٣/٣) ط الحرمين: حديثاً من طريق نوح بن دراج عن الأجلح البهي...

فقال الشيخ: لعله الشعبي فتصحب إلى (البهي) ففي "الميزان"^(٢) أن الذي يرويه عن سفيان: الشعبي، وفي ترجمة الأجلح من "تهذيب الكمال"^(٣) من شيخه الشعبي،

(١) (٢٥١/٢).

(٢) (١٧١/٢) وسفيان هو ابن الليل قال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض لا يضح حديثه. كما في "الميزان".

(٣) (٢٧٥/٢).

والبهي أرفع من هذا. «رجال الحاكم» (٣٩٣/١-٣٩٤)

٣- أن ينقل ناقل عن الكتاب الذي تصحف فيه اسم الراوي على الصواب مع قرائن ترشد إلى ذلك:

فقد أخرج الدارقطني في «سننه» (٦٥/١) حديثاً من طريق الخضر بن أصرم قال: نا الجارود.... ثم عقبه بقوله: الجارود هو ابن أبي يزيد.

علق شيخنا على قوله ابن أبي يزيد بقوله: كذا في «السنن» والذي نقله الغساني في «تخریجه للأحاديث الضعيفة من سنن الدارقطني» (ص ١٣)، وأيضاً في «تاريخ بغداد» (٢٦١/٧)، و«اللسان»^(١)، و«التلخيص الحبير» (٦٦/١) طبعة ذات أربعة أجزاء كلهم يقولون الجارود بن يزيد. فعلم أن في الأصل خطأ. «رجال الدارقطني» (ص ١٦٥)

٤- أن يذكر اسم الراوي المصحف على الصواب في بعض كتب الحديث مع قرينة ترشد إلى ذلك

فقد أخرج الحاکم (٧٠٢/٣) حديثاً من طريق محمد بن عبدالرحمن المقاتلي....

فقال الشيخ رحمه الله: في ترجمة الراوي عنه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي من «تهذيب الكمال»^(٢) من مشايخه محمد بن عبدالرحمن القشيري، فهل له نسبتان أم تصحف؟

والحديث في «المعجم الكبير» للطبراني (٦٩/٢٢) وذكر المقدسي، فالظاهر أن المقدسي تصحف إلى المقاتلي. «رجال الحاكم في المستدرک» (٢٤٥/٢)

٥- أن يذكر اسم الراوي مضبوطاً على خلاف ما هو مذكور به في السند.

وهذه عن الحارث بن حصيرة رواه عنه علي بن هاشم بن البريد، فيه نظر. اهـ

(١) (١١١/٢) وهو الجارود بن يزيد أبوعلي العامري النيسابوري.

(٢) (٢٧/٢).

ثم قال: في «الكامل»^(١) (ابن يزيد) والصواب (البريد) كما في «التقريب» مضبوطاً^(٢)، وهو كذلك في «تاريخ البخاري»: أي: البريد. «رجال الحاكم» (٤٢٣/١) □ وأخرج الدارقطني في «سننه» (٢٧٧/٣) حديثاً من طريق قعنب بن محرز أبي عمرو.

فقال الشيخ: كذا في «السنن» وصوابه (محرز) كما ذكره ابن ماكولا^(٣) وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» وكذا في ترجمة تلميذه^(٤) من «تاريخ بغداد» (٤٥٤/١٠). «رجال الدارقطني» (ص ٣٤٧)

قلت: وكذا هو على الصواب في «إتحاف المهرة» (٥٦٠/٦) رقم (٦٩٨٨).

٦- أما إذا زالت هذه القرائن ولم يأت مضبوطاً في كتب التراجم فتوقف عن الجزم بالتصحيح: ...

فقد أخرج الحاكم (٢١٩/١) ط الحرمين: حديثاً من طريق إسحاق بن زريق... فقال الشيخ: في «المستدرک» و«المشتبه»^(٥) للذهبي بتقديم الزاي، وفي «الأنساب»^(٦) للسمعاني، و«الثقات»^(٧) لابن حبان بتقديم الراء، وليس هناك ضبط حتى يحكم له

(١) (١٤٠٢/٤).

(٢) حيث قال الحافظ: يفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية مياكنة.

(٣) في «الإكمال» (١٦٧/٧)، في فصل (محرز) وضبطه (ص ١٦٧) بقوله: يفتح الحاء المهملة وراء مشددة مفتوحة مكررة.

(٤) الذي هو عبدالغزيز بن موسى القاري.

(٥) (٣١٥/١) وكذا هو بتقديم الزاي في «توضيح المشتبه» (١٨٠/٤) لابن ناصر الدين و«الإكمال» (٥٧/٤) لابن ماكولا.

(٦) (٧٠/٣)

(٧) (١٢١/٨) و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١٠٢٠/٢)

بأنه الصحيح.

وفي «المؤتلف والمختلف» (زريق) بتقديم المعجمة على المهملة. «رجال الحاكم» (٢٢٦/١)

وأخرج الحاكم (٢١٠/١) من طريق الحسين بن بشار الحنط...^(١)

فقال الشيخ: في «المستدرک» (الحنط) وفي «تاريخ بغداد»^(٢) الحنط، فالله أعلم أي ذینک أصح.

وأخرج الحاكم (٦٨٤/٤) حديثاً من طريق أبي سبرة الهذلي عن ابن عمر.

فقال الشيخ: ترجمه الذهبي في «الميزان»^(٣) فقال: أبوسبرة عن ابن عمر، لا يعرف، وقيل اسمه سالم بن سبرة الهذلي اه كذا في «الميزان» عن ابن عمر، وفي «المستدرک» عن ابن عمرو، والله أعلم أي ذینک أصح^(٤).

من طرق معرفة السقط

بسبب كثرة ممارسة الشيخ لدراسة الأسانيد بحثاً وتحقيقاً وتدریساً ومذاكرة فقد أعطاه الله سبحانه وتعالى ملكة قوية في طرق معرفة السقط تدل على رسوخه في هذا العلم وبروزه فيه هاك منها بعضاً:

(١) منها كون الراوي لا يروي عن شيخه المذكور خلطاً في الإسند إلا بواسطة

□ فقد ساق الشيخ حديثاً أخرجه ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (ص ١١٣):

حدثنا يحيى بن حكيم، والزعفراني، وعلي بن الحسين، عن حماد بن سلمة.

(١) (٢٤/٨)

(٢) (٥٢٧/٤)

(٣) ذكره الحافظ في مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه من «إتحاف المهرة» (٩/٦٥٠)

(٤) (١٢١٢٧) فعلم أن الصواب ما في «المستدرک»، أن ما في «الميزان» تصحيف.

فقال الشيخ: سقط من الأصل معاذ بن معاذ؛ لأن هؤلاء لا يروون عن حماد مباشرة. اهـ المراد من «القدر» (ص ٤٦٥).

□ وأخرج الحاكم حديثاً قال فيه: حدثنا الحسين بن محمد بن أبي زياد، حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني.

فقال الشيخ: لعله الحسين بن محمد بن زياد وهو القباني، ويكون في السند سقط فإن الحاكم لا يروي عن القباني إلا بواسطة.

«المستدرک» (١٢٦/١) و«رجال الحاكم في المستدرک» (١٣٣/١)

قلت: وصدق الشيخ رحمه الله، فقد سقط شيخ الحاكم الذي هو الحسن بن يعقوب، وتصحف الحسين بن محمد بن زياد إلى ابن أبي زياد. كما هو على الصواب في «إتحاف المهرة» (١٢/٥٤١-٥٤٢).

وأخرج الحاكم حديثاً قال فيه: أنبأنا الحسين بن عبدالله القطان، فقال الشيخ: في السند سقط، فالحاكم لا يروي عن الحسين بن عبدالله إلا بواسطة.

«المستدرک» (٢٩٦/١)

وصدق الشيخ رحمه الله: فقد سقط شيخ الحاكم الذي هو (أبو علي الحافظ). كما في «إتحاف المهرة» (٤/٤٧١).

وأخرج الحاكم حديثاً قال فيه: حدثنا محمد بن هارون بن سليمان الحضرمي.

فقال الشيخ: في السند سقط فالحاكم لا يروي عن محمد بن هارون إلا بواسطة.

«المستدرک» (٤٥٥/١)

وصدق الشيخ رحمه الله: فقد سقط شيخ الحاكم الذي هو (أحمد بن عبدالله المزني) كما في «إتحاف المهرة» (٧/٤٨٥).

(٢) كون الراوي الذي يروي عن شيخه المذكور غلطاً في السند قد ثبت عدم

سماعه منه:

فقد أخرج الحاكم حديثاً من طريق الصفار والضغاني عن الأحوص بن جواب:

فقال الشيخ: هنا سقط، فشيخنا الحاكم الصفار والضغاني لم يسمعا من الأحوص
ابن جواب. «المستدرک» (١١٠/١)

(٣) كون الراوي الذي يروي عن شيخه المذكور غلطاً في السند لم يذكروا له عنه
رواية في كتب الرجال، مع أن هذه ليست قرينة كافية بذاتها كما هو معلوم، لكنها
تؤيد أن هناك سقطاً إذا انضمت إليها قرائن أخرى مثل عدم إدراك أحدهما زمن
الآخر:

فقد أخرج الحاكم حديثاً قال فيه: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا محمد بن
بشار، فقال الشيخ: في السند سقط، فأحمد بن جعفر القطيعي لا يروي عن محمد بن
بشار. «المستدرک» (٤٦٦/١)

وصدق الشيخ: فقد حصل في السند سقط فاحش بينه الدكتور زهير الناصر في
تعليقه على «إتحاف المهرة» (٥٣٨/١).

وأخرج الحاكم حديثاً قال فيه: أخبرنا عبدالرحمن بن الحسن، ثنا يزيد أبو خالد،
فقال الشيخ: في السند سقط، فشيخ الحاكم عبدالرحمن بن الحسن لا يروي عن يزيد
أبي خالد وهو يزيد بن خالد. «المستدرک» (٤٨٦/١)

وصدق الشيخ، فشيخ الحاكم يرويه عن إبراهيم بن الحسين عن آدم بن أبي إياس
عن شعبة عن يزيد أبي خالد كما في «إتحاف المهرة» (١٣٩/١).

□ بل بلغ من قوة قراسة الشيخ وتفطنه لموضع السقط، وكثرة ممارسته لهذا
الفن أنه يحدد اسم الساقط، وبالمراجعة يظهر صدق قراسة الشيخ:

فقد أخرج الحاكم حديثاً قال فيه: أخبرنا أبو علي الحافظ، ثنا محمد بن بشار.

فقال الشيخ: في السند سقط، فأبوعلي الحسين بن علي النيسابوري لا يروي عن محمد بن بشار، ولم نجد له رواية في ترجمته من السير عن محمد بن بشار، ولم نجده أيضاً من الرواة عن محمد بن بشار في "تهذيب الكمال"، والذي يظهر أن الساقط هو محمد بن إسحاق بن خزيمة؛ فهو يروي عن محمد بن بشار، ويروي عنه أبوعلي النيسابوري. والله أعلم.

والساقط كما تقرس الشيخ هو ابن خزيمة كما في "صحيح ابن خزيمة" (١/١٦٨)، و"إتحاف المهرة" (٨/١١٢).

(٤) يعرف السقط بمجيئه من طرق أخرى بذكر الساقط:

فقد أخرج الحاكم حديثاً من طريق عياش بن عباس القتيابي عن زيد بن أسلم.

فقال الشيخ: منقطع، فقد سقط شيخ عياش بن عباس القتيابي وهو عيسى بن عبد الرحمن الزرقى، قال: وقد عرف السقط؛ لأن الحاكم أخرجه (٤/٣٢٨) وفيه عن عياش بن عباس عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم به. اهـ. "المستدرک" (١/٤٢).

وأخرج الحاكم (٤/٧٩) رقم (٦٧٨٠) حديثاً من طريق علي بن محمد بن عمرو بن تميم، عن زيد بن هالة.

قال الشيخ: وأعلم أن في السند سقطاً. قال الحافظ في "الإصابة" (١) في ترجمة هالة ابن أبي هالة التميمي: وأخرج الطبراني عن علي بن محمد بن عمرو بن تميم عن زيد بن هالة بن أبي هالة التميمي بمصر حديثي أبي عن أيوب زيد بن هالة عن هالة وذكر الحديث الذي في المستدرک.

(٥) أن يكون الحديث مروياً في أحد الكتب النازلة عن أحد المصنفين من

(١) (٤٠٦/٦).

(٢) قال الشيخ: صوابه (ابن) فهو علي بن محمد بن عمرو بن تميم بن زيد بن هالة والله أعلم.

أصحاب الكتب العالية، وبالرجوع إلى كتب أصحاب المصنفات العالية يعرف الساقط.

فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٥٨/٢) حديثاً من طريق أبي قيس عن هزيل عن ابن مسعود.

قال الشيخ: أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٨٤/٩)، وسقط من سنده هزيل الراوي عن ابن مسعود، جزمنا بأنه سقط؛ لأن الحديث مروي من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة. «المجموعة» (ص ٧١).

(٦) بمراجعة كتب الرجال:

فقد أخرج الحاكم حديثاً من طريق عبدالله بن الوليد، ثنا القاسم بن معن المسعودي عن أبي كثير مولى أم سلمة.

فقال الشيخ: القاسم بن معن شيخه المسعودي كما في «سنن أبي داود»، وأبو كثير مولى أم سلمة، قال الحافظ: مقبول من الرابعة، وما يؤكد السقط أن في «تهذيب التهذيب»^(١) في ترجمة أبي كثير: وعنه ابنته حفصة وعبدالرحمن بن عبدالله المسعودي.

«المستدرک» (٣٠١/١)

وأخرج الحاكم (٥٧/٤) (٦٦٨٩) حديثاً من طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني... الخ.

قال الشيخ: سقط من المستدرک شيخ يحيى بن أبي زكريا، وهو عباد بن سعيد البصري، كما في «المعجم الكبير» للطبراني (١٩٥/١)، وفي ترجمة الراوي عنه من «تهذيب الكمال»، وفي «الثقات» لابن حبان، وفي «الميزان»، وفي «اللسان».

«رجال الحاكم في المستدرک» (٤٣٥/١).

مختلف الحديث

□ بين الشيخ رحمه الله أن مختلف الحديث يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ثم قال: والمبتدعة كما في مقدمة «تأويل مختلف الحديث»^(١) لابن قتيبة يأخذون هذه الأحاديث المختلفة ويقولون: أنتم تروون الأحاديث المتناقضة ثم يهاجمون أهل السنة، من أجل هذا فالعلماء رحمهم الله تعالى عنوا بهذا غاية العناية، منهم من خصه بالتأليف، ومنهم من تعرض له في مؤلفاته كما يفعل ابن خزيمة في «صحيحه»، وكما يفعل ابن حبان في «صحيحه»، وكما يفعل النسائي في «سننه»، وهكذا البخاري في «صحيحه» إذا كان هناك أحاديث ظاهرها التعارض يترجم بالحديث الأول ثم يذكر الحديث الثاني.

من الأحاديث التي ظاهرها التعارض حديث: «لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ»^(٢)، وحديث: «فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٣)، أهل العلم سلكوا فيها مسالك، منهم من يقول: لا عدوى مؤثرة بطبعها كما يعتقد الجاهليون، لكن العدوى موجودة^(٤). ومنهم من يقول: لا عدوى كائنة أصلاً، ويكون قوله ﷺ: «فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ» من أجل المحافظة على عقيدة المسلم؛ حتى لا يأتيه ذلك المرض فيظن أنه

(١) (ص ٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠)، وأحمد (٢٦٧/٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري معلقاً (٥٧٠٧)، والبخاري في «شرح السنة» (٣٢٤٧)، والبيهقي في «السنن» (١٣٥/٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه وسنده صحيح.

(٤) وهذا جمع البيهقي وابن الصلاح وطائفة كما في «الفتح» عند هذا الحديث.

أعداه فلان فيقع في المحذور لتكذيب حديث رسول الله ﷺ، إذ يقول: «لَا عَذْوَى»^(١)، وهناك من يقول حديث: «لَا عَذْوَى» لأبي هريرة كان يحدث به ثم ترك التحديث به، وعائشة على العكس فإنها تقول: «لَا عَذْوَى» وتنكر أحاديث: «فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ». (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثاني عشر)

□ مثال للجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض:

ذكر السيوطي حديث: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيحَهُ»، وحديث: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبِيثَ»، ثم قال: فإن الأول ظاهره طهارة القلتين تغير أم لا، والثاني ظاهره طهارة غير المتغير سواء كان قلتين أم أقل، فيخص عموم كل منهما بالآخر. «تدريب الراوي» (٢/٦٥٣).

قال الشيخ: يعني أن الماء لا ينجس إذا كان أكثر من القلتين؛ لأنه إذا كان قلتين لم يحمل الخبث؛ بهذا الجمع الذي ذكره السيوطي^(٢)، هناك جمع آخر وهو أن حديث القلتين مفهومه أنه إذا لم يبلغ القلتين فإنه يحمل الخبث، وحديث: «الْمَاءُ لَا يَنْجُسُ»، منطوق والمنطوق مقدم على المفهوم^(٣).

(مراجعة «تدريب الراوي» الشريط الثاني عشر)



(١) وهذا جمع أبي عبيد والطبري وجماعة كما في «الفتح».

(٢) وإليه ذهب الشافعي وإسحاق وأحمد في رواية.

(٣) فعلى هذا إذا كان تغير أحد أوصاف الماء الثلاثة بنجاسة حلت فيه، فإنه يصير نجسًا وإن بلغ القلتين، وهذا قول مالك والأوزاعي والحسن وعطاء ورجحه شيخ الإسلام وابن القيم وغيرهم، وهو الصحيح والله أعلم. راجع «المجموع» (١/١١٢) و«المغني» (١/٣٩) و«توضيح الأفكار»

المزيد في متصل الأسانيد

□ ساق الشيخ رحمه الله حديثاً من «سنن النسائي» (٧٩/٧) من طريق سماك عن النعمان بن بشير، ثم ساق له طريقاً أخرى عند النسائي من طريق شعبة عن النعمان ابن سالم قال: سمعت أوساً، وساق له طريقاً أخرى من طريق حاتم بن أبي صغيرة عن النعمان بن سالم أن عمرو بن أوس أخبره أن أباه أوساً فذكر الحديث، ثم قال الشيخ رحمه الله: لا يضر زيادة عمرو بن أوس، فهو من المزيد في متصل الأسانيد؛ إذ قد صرح النعمان بن سالم بالسماع من أوس بن أبي أوس.

«المعلة» (ص ٣٧٧-٣٧٨) رقم (٤٠٠)

□ فيفهم من كلام الشيخ رحمه الله هاهنا: أنه لا يعد الحديث من المزيد في متصل الأسانيد إلا بشرطين:

أحدهما: التصريح في الطريق الناقصة حيث قال الشيخ: فهو من المزيد في متصل الأسانيد، إذ قد صرح النعمان بن سالم بالسماع من أوس بن أبي أوس. اهـ

أما إذا لم يصرح بالسماع في الطريق الناقصة فلا يعد من المزيد في متصل الأسانيد، بل يخشى أن يكون في السند تدليساً من قبل الراوي إن كان مدلساً، أو إرسالاً خفياً إن لم يكن الراوي مدلساً. راجع «جامع التحصيل» (ص ١٣١)، و«فتح الباقي» (٢/٣٠٨).

قال الشيخ: وإذا لم يصرخ بالتحديث يخشى أن في السند نقصاً.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

وذكر الشيخ حديثاً من رواية نعيم بن أبي هند عن حذيفة، ثم قال: وتصحيح الحديث متوقف على ثبوت سماع نعيم بن أبي هند من حذيفة.

وهو في «تحفة الأشراف» يروي عن ربعي عن حذيفة وليس هنا تصريح بالسماع حتى يقال إنه من (المزيد في متصل الأسانيد). «المعطة» (ص ١٢٠) رقم (١٢٢).

ثانيهما: يجري فيه ما يجري في زيادة الثقة، فإن كان الذي لم يزد الواسطة أرجح من الذي زادها قبل قوله ثم ينظر في تحقق الشرط الأول الذي هو (التصريح بما يفيد السماع في موضع النقص)، فإن حصل تصريح وإلا رد الحديث، وهكذا إن كان الذي زاد الواسطة أرجح من الذي لم يزد ما قدم قوله، وحينئذ لا إشكال في الحكم بصحة السند مع مراعاة بقية شروط القبول، وهذا ما أشار إليه الشيخ بقوله وهو في صدد الكلام عن المزيد في متصل الأسانيد.

وهذا داخل في زيادة الثقة: أي مقبولة أم ليست مقبولة، إن خالف من هو أرجح منه توقف في زيادته، وإن خالف من هو مماثل له قبلت زيادته، أو من هو مرجوح بالنظر إليه قبلت زيادته. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

وقال أيضاً: وحاصل الجواب أن الراوي إذا لم يكن مدلساً وقد تحقق سماعه من شيخه وشيخ شيخه، ثم روى الحديث تارة عن هذا وتارة عن هذا، فإنه يحمل على أنه سمع الحديث منهما والله أعلم.

أي مع تصريحه في الطريق الناقصة ومراعاة بقية الضوابط كما تقدم أمثلة ذلك من عمل الشيخ رحمه الله.



المرسل الخفي

□ قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: معرقة الخفي من المراسيل وهو يعم المنقطع والمعضل أيضاً. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٦٨).

قال الشيخ رحمه الله: وقوله: المنقطع: منه ما هو واضح فلا يسمى مرسلًا خفيًا، والمعضل أوضح أيضاً فلا يسمى مرسلًا خفيًا، المرسل الخفي هو: أن يروي عن عاصره ولم يلقه، موهاً أنه لقيه. فهذا يسمى بالمرسل الخفي، ولأجل هذا لكونه خفيًا ما يشمل المنقطع الظاهر الانقطاع، والمعضل الذي هو إعضال واضح.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

ورجح الشيخ رحمه الله أن المرسل الخفي هو أن يروي الراوي عن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، موهاً أنه سمع منه.

ف قيل له: واللقاء بدون سماع هل يدخل في المرسل الخفي أم في المدلس؟

فأجاب: يدخل في المرسل الخفي^(١). (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

□ بماذا يعرف المرسل الخفي؟

قال الشيخ: بمجيئه من طريق أخرى، أو بنص الحفاظ أن فلاناً لم يسمع من فلان، أو يقول الراوي نفسه كأبي عبيدة: أنه لم يسمع من أبيه. (السابق)

(١) تقدم التعليق على هذا في باب التدليس مع بيان الفرق بينهما والله الحمد والمنة.

معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

□ قال الشيخ رحمته الله: ومعرفة هذا يؤمن من أن يظن أن التابعي صحابي، أو أن الصحابي تابعي معرفة الصحابة لطالب علم الحديث من الأمور المهمة.

(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الثالث عشر)

□ تعريف الصحابي:

قال الشيخ: اختار الحافظ في "نخبة الفكر"^(١) في تعريف الصحابي: أنه من لقي النبي ﷺ قال: يشمل الأعمى والصغير غير المميز له شرف الصحبة، وأحاديثه كمزاسيل التابعين. قال الحافظ: ولو تخللته ردة.

قال الشيخ: كالأشعث بن قيس، فإنها تخللت إسلامه ردة^(٢)، ويعد صحابياً.

قال الشيخ: وبقي ما إذا حضر الرجل إلى الرسول ﷺ وجالسه ولم يوفق للإسلام في عهده ﷺ، كما وقع لرسول هرقل فهو جالس النبي ﷺ ثم لم يوفق للإسلام إلا بعد هذا^(٣)، وروايته عن النبي ﷺ تكون مقبولة لأنه رآه، لكن يعتبر

(١) (ص ١٤٩) مع النزهة.

(٢) قال الحافظ: ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة النزهة (ص ١٥٠)، وقصته أخرجها الطبراني في الكبير (٦٤٩) قال محقق النزهة (ص ١٥٠) الشيخ الحلبي -حفظه الله-: وسنده صحيح وأفاد أن له طريقاً أخرى عند أبي عبيد في الأموال رقم (٣٠٣)، وفيها شريك النخعي ضعيف والقصة ثابتة بالسند الأول، والسند الثاني يزيد قوة والحمد لله.

(٣) تقدم في باب المرسل أن قصة رسول هرقل لم تصح لأنها من طريق سعيد بن أبي راشد وهو مجهول عين.

تابعياً وفاته شرف الصحبة. (شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الثالث عشر)

□ بماذا تثبت الصحبة؟

قال الشيخ رحمه الله في إياس بن عبدالله بن أبي ذباب: ومجرد رواية هذا الحديث ولم يصرح فيه بالسماع لا يدل على صحبته، إذ الصحبة لا تثبت إلا بالشهرة أو الرواية الصحيحة وفيها السماع أو ما يقوم مقامهن أو إخبار من صحابي آخر، أو إخبار الصحابي نفسه مع الإمكان^(١). والله أعلم.

"تحقيق ابن كثير" (٣٥١/٢-٣٥٢)

□ وقال في سعيد بن أبي راشد: ثم إن سعيد بن أبي راشد الصحابي السند إليه لم يثبت، كما في "الإصابة"، و"تهذيب الكمال"، فكيف ثبت صحابياً بسند ضعيف، فتنبه لهذا، فرب صحابي يذكر في الصحابة ولم يثبت السند إليه ولم يشتهر.

"تحقيق ابن كثير" (١٣٦/٢)

□ وقال في الأسلع بن شريك: وأنت إذا نظرت في "الإصابة" ووجدت اختلافهم في الأسلع بن شريك أهو واحد أم اثنان، معتمدين على أحاديث لم تثبت، فتحن لا تثبت لأسلع ولا لغيره صحبة إلا ببرهان صحيح، وأما الأحاديث الضعيفة فلا يثبت بها صحبة وإنما نبهنا على هذا لكثرة في الكتب المؤلفة في الصحابة.

"تحقيق ابن كثير" (٣٨٦/٢)

□ وقال: والصحبة لا تثبت إلا بدليل صحيح. "تحقيق ابن كثير" (٥٦٣/١ و٥٤٨)

□ سئل الشيخ رحمه الله: كيف تثبت صحبة الصحابي؟ وهل إن قال البخاري عنه: له صحبة وقال أبو حاتم: لا صحبة له، فالمثبت مقدم على النافي؟

(١) انظر "نزهة النظر" (ص ١٥١)، و"الإصابة" (١/٥-٦)، و"فتح المغيث" (٤/٨٩)، و"الكفاية"

(ص ٥٢)، و"مقدمة ابن الصلاح" (ص ١٧٦)، و"تدريب الراوي" (٢/٦٧٢)، و"فتح المغيث"

للعراقي (٣/٣٤).

فأجاب: نعم المثلث مقدم على النافي، بقي ترجع إلى ذلك الحديث الذي رواه ذلك الصحابي، فربما يكون معتمدين على حديث ضعيف، ففي هذا يتوقف فيه.

وتثبت صحبة الصحابي بالاستفاضة، وبالشهرة، وبقوله: حدثنا رسول الله ﷺ إذا كان مما يجوز، لأنه لو ادعى الصحبة بعد مائة سنة فقد قال العلماء لا تثبت لأن النبي ﷺ يقول: «لا يأتي على الأرض مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة»^(١) أي: من هو عليها في ذلك الوقت.

ومن ثم ادعى بعضهم الصحبة والعلماء يردون دعواه، فمن الأمثلة على هذا أن رتباً الهندي ادعى الصحبة بعد ستائة سنة فقال الذهبي في «ميزان الاعتدال»^(٢): رتب وما أدراك ما رتب دجال من الدجاجلة ادعى الصحبة بعد ستائة سنة.

□ هل يكفي في إثبات الصحبة مجرد الرؤية؟

قال الحافظ ابن كثير: وروى شعبة عن موسى السبلاني وأثنى عليه خيراً، قال: قلت لأفس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ غيرك؟ قال: ناس من الأعراب رأوه، فأما من صحبه فلا. رواه مسلم بحضرة أبي زرعة. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٧١).

قال شيخنا رحمه الله: يعني أن أنساً يرى أنها لا تكفي مجرد الرؤية، ولكن الرسول

(١) أخرجه البخاري (١١٦) و(٥٣٩)، ومسلم (٢٥٣٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه مسلم (٢٥٣٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٦/١): فيعتبر بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه: «أريتكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد» رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

زاد مسلم من حديث جابر: أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر.

عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «لَا تَمَسُّ النَّارَ مُسْلِمًا رَأَيْ» رواه الترمذي^(١) في جامعه عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، وهو حسن حسنه الترمذي.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

□ هل يوجد أحد ممن جاء بعد الصحابة أفضل من بعض أفراد الصحابة؟

وقال: لا يوجد أحد ممن جاء بعد الصحابة أفضل ممن واحد من الصحابة؛ لأن شرف الصحبة لا يعادله شيء.

فائدة

وقال: للصحابي حق الإيمان وحق الصحبة، ولآل البيت منهم هذا الحقان وحق القرابة.

□ أسد الغابة

وقال الشيخ رحمه الله: جمع ما سبقه على أوهام حصلت له فرما ذكر الشخص مرتين يذكره باسمه ويذكره بكنيته.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

□ الإصابة

قال الشيخ: وهي تعتبر مرجعاً للباحث فضلاً عن مرجع في الصحابة، قرب حديث يذكره في ترجمة الصحابة ويبين صحته من ضعفه، وسلامته من إعلاله، فهي تعتبر من أكبر المراجع للباحث نفسه، وأنا كنت أستفيد منها في بحث «الإلزامات».

(السابق)

(١) (٨٣٥٨) عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ: «لا تمس النار مسلماً رأي من رأي» والحديث من طريق موسى بن إبراهيم الأنصاري، روى عنه ابن المديني وجماعة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ فهو حسن الحديث؛ لرواية الجلة عنه، وأما ابن حبان فهو متشدد في الجرح كما هو معلوم.

ס' (ז' / 776)

ويروي عن الواقدي كثيراً الشاذكوني وهو سليمان بن داود أبو أيوب، فمثل هؤلاء لا يُعتمد عليهم.

محمد بن إسحاق ربما لا يسند، وإلا إذا أسند وصرح بالتجديث حديثه حسن^(١).
(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الثالث عشر)

□ العبادلة من الصحابة

قال الشيخ: العبادلة من الصحابة المذكورون في بيت:

أبناء عباس وعمرو وعمر وابن الزبير هم العبادلة الغرر^(٢)
(مراجعة "التدريب" الشريط الثالث عشر)

□ كم عدد الصحابة؟

ذكر الحافظ أبو زرعة رحمه الله أنهم ١١٤ ألفاً فقال الشيخ: يحتمل أنهم أكثر، ثم ذكر حديث كعب بن مالك في الصحابة: (ولا يجمعهم كتاب حافظ)^(٣).

□ العشرة المبشرون بالجنة

ذكر الشيخ أنهم مجموعون في بيتين من الشعر:

علي والثلاثة وابن عوف وطلحة منهم وكذا سعيد
كذاك أبو عبيدة فهو منهم وسعد والزبير ولا مزيد

(١) كما في ترجمته في "الميزان" (٤٧٥/٣) والذين ذكرهم الشيخ قبله ما بين كذاب ومتروك والله أعلم.

(٢) قال البيهقي: عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فكانوا إذا اجتمعوا على شيء قبل هذا قول العبادلة. "فتح المغيب" (١٠٥/٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩) عن كعب بن مالك رضي الله عنه.

قال الشيخ: والناظم له شيعي من أجل ذا قدم علياً^(١).

□ فاطمة أفضل من عائشة

رجح الشيخ أن فاطمة أفضل من عائشة، واستدل بقوله ﷺ في فاطمة: «سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٢).

□ أيها أفضل خديجة أم عائشة؟

رجح الشيخ أن خديجة أفضل من عائشة، واستدل بأن النبي ﷺ بشرها ببيت في الجنة من قصب، لا صخب فيه ولا نصب^(٣). ويقول ﷺ: «كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ»^(٤).

(١) وجمعهم ابن الوزير رحمه الله في يتين من الشعر كان الشيخ طالما ردهما علينا:

للمصطفى خير من نص أنهم في جنة الخلد نصاً زاهماً شرفياً

هم طلحة وابن عوف والوزير مع أبي عبيدة والبغدان والخلفيا

عزاهما إليه الصنعاني في "توضيح الأفكار" (٢/١٩٦ - ٤١٠).

(٢) رواه البخاري (٦٢٨٥ و ٦٢٨٦)، ومسلم (٢٤٥٠)، وأحمد (٨٢/٦) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٢٠)، ومسلم (٢٤٣٢) عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٣٨١٩)، ومسلم (٢٤٣٣) عن عبدالله بن أبي أوفى، وأخرجاه البخاري (٣٨١٦)، ومسلم (٢٤٣٥) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) الحديث أخرجه البخاري (٥٤١٨)، ومسلم (٢٤٣١)، والترمذي (١٨٣٤)، وأحمد (٣٩٤/٤)، وابن ماجه (٣٢٨٠)، عن أبي موسى بدون ذكر خديجة رضي الله عنها، لكنه ورد في غير هذا الحديث ذكر خديجة رضي الله عنها، فقد أخرج أحمد (١٣٥/٣)، و عبدالرزاق (٢٠٩١٩)، وابن أبي عاصم في الأحاد (٢٩٦٠) بسند صحيح عن ألس مرفوعاً حسبك من نساء العالمين مريم وخديجة وفاطمة وآسية، وأخرج أحمد (٣١٦/١)، والحاكم (١٨٥/٣) عن ابن عباس مرفوعاً: أفضل نساء أهل الجنة، ثم ذكر هؤلاء الأربع، ومنتهه صحيح، قال الحافظ: وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل.

«فتح الباري» (٧/١٣٥).

ثم قال الشيخ: حديث: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»^(١) يحمل على ما عدا خديجة.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

□ أول من أسلم خديجة رضي الله عنها، ثم ورقة بن نوفل رضي الله عنه

رجع الشيخ رحمته الله أن أول من أسلم مطلقاً خديجة رضي الله عنها، واستدل بقول خديجة للنبي ﷺ لما رجع إليها: كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتكسب المعدوم، وتحمل الكل^(٢) فإنه في ذلك الوقت ما كان قد علم أحد بما حصل له.

ف قيل للشيخ: هل هذا يعتبر إسلاماً منها؟

فقال الشيخ: الظاهر أنه يعتبر إيماناً بما جاء به.

قال الشيخ: وبعدها ورقة بن نوفل رضي الله عنه.

ف قيل للشيخ: وهل أسلم ورقة؟

فقال الشيخ: نعم، ثم استدل بقوله: لئن أدركني يومك لأنصرك نصراً مؤزراً^(٣).

ف قيل للشيخ: هذا يدل على أن الرسول ﷺ ما قد أمر بالتبليغ؟

فقال: ما أمر بالتبليغ كلام صحيح؛ ولكن لما جاءه جبريل هو أول البعثة ف قيل

(١) أخرجه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١)، وأحمد (٣٩٤/٤)، والنسائي (٦٨/٧) عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣) و (٣٣٩٢) و (٣٩٥٣ و ٤٩٥٥ و ٦٩٨٢)، ومسلم (١٦١)، وقد ادعى الشعلي الإجماع وابن عبد البر الاتفاق أن أول من أسلم خديجة، والواقع أن هناك خلافاً في المسألة. انظر «تدريب الراوي» (٦٨٩/٢).

(٣) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٩/٣): فإن مثل هذا الذي صير عنه تصديق بما وجد وإيمان بما حصل من الوحي ونية صالحة للمستقبل اهـ وقال الحافظ فهذا ظاهره أنه أقر بنبوته، ولكنه مات قبل أن يدعو رسول الله ﷺ الناس إلى الإسلام، فيكون مثل بحيرى وفي إثبات الصحبة له نظر. الإصابة (٤٤٧/٥)، وانظر حاشية الألباني على «الباعث الحثيث» (٥١٣/٢).

للشيخ: هؤلاء إذا أسلموا على ماذا يسلمون، وما قد أمرهم بشيء؟ فقال الشيخ: يكفي الإيمان به؛ أليس الإسلام والتشريع جاء تدريجيًّا. (مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

□ من آخر من مات من الصحابة بالمدينة

ذكر السيوطي^(١) حديثًا يدل على أن سهل بن سعد رضي الله عنه آخر من مات من الصحابة بالمدينة، وهو قوله رضي الله عنه: إذا مِتُّ ما تجدون من يقول: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم، فسئل الشيخ: هل هذا يدل على أنه آخر من مات فيها؟

فقال الشيخ: لا، هو بحسب علمه. (السابق)

□ وقال الشيخ: آخر الصحابة موتًا بالمدينة

قيل: محمود بن الربيع، وقيل: سهل بن سعد الساعدي، وقيل: السائب بن يزيد، وآخر الصحابة موتًا بالبصرة أنس بن مالك الأنصاري، وآخر الصحابة موتًا على الإطلاق هو: عامر بن وائلة أبو الطفيل^(٢). «بشائر الفرح» (ص ١٠)



(١) في «تدريب الراوي» (٢/٦٩٣)، وقد نص ابن المديني وابن حبان وابن قانع وابن منده وغير واحد أنه آخر من مات بالمدينة، قال السيوطي: وادعى ابن سعد نفي الخلاف فيه. اهـ والواقع أن هناك خلافاً لكن هذا قول الجمهور. راجع «فتح المغيب» (٤/١٣٢-١٣٣).

(٢) بالاتفاق نقله الإمام مسلم والمزي وابن منده. حاشية «توضيح الأفكار» (٢/٤٣٢).

معرفة التابعين

□ قال الشيخ رحمه الله: بعض المؤلفين في الصحابة ذكر بعض التابعين في الصحابة من أجل أنه روى حديثاً قال فيه: قال رسول الله ﷺ وظنه صحابياً، وبعض المؤلفين على العكس عد بعض الصحابة في التابعين يكون قد روى عن صحابي آخر فظنه تابعياً. (مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

□ قال الشيخ رحمه الله: وجزى الله العلماء المتأخرين خيراً، فقد نخلوا هذه الأشياء وبينوا أوهام العلماء المتقدمين؛ لأن المتقدم البادئ في الأمر لا بد أن تحصل له أخطاء، فأولئك الذين يعتبرون منقحين ومهذبين، فبينوا هذه الأخطاء والأوهام التي حصلت للمتقدمين رحمهم الله تعالى، وابن حبان يؤلف كتاباً في (أوهام شعبة)، ويؤلفون كتباً في أوهام غيره من العلماء فجزام الله خيراً.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الرابع عشر)

□ المخصرم

قال الشيخ: أدرك الجاهلية والإسلام وآمن بالنبي ﷺ، سواء في زمانه أو بعده، بشرط أنه لم يره حال كونه مؤمناً به. (مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

□ من هو خير التابعين؟

قال الشيخ رحمه الله: أهل كل بلد يفضلون صاحبهم، لا لأجل أنهم ينتقصون غيره، لكن يفضلونه عن اعتقاد؛ لأنهم يعرفون صاحبهم ولا يعرفون أحوال

الآخرين^(١)، فأهل البصرة: يفضلون الحسن البصري، وأهل الكوفة: أويس القرني، وأهل مكة: عطاء بن أبي رباح، والصحيح في هذا الجمع وهو أن سعيد بن المسيب أفضل في العلم، وأويس القرني أفضل في الزهد والتقوى والورع؛ لحديث صحيح رواه مسلم في "صحيحه" في شأن أويس أنه خير التابعين^(٢)، وهذا نص في موضع النزاع فيكون قاطعاً^(٣).

ملخصاً من (شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط ١٤ ومراجعة "التدريب" الشريط الثالث عشر)



(١) وقد ذكر الحافظ ابن حجر في "النكت" (٢٤٨/١) في أصح الأسانيد أن كل أهل بلد يفضلون إسناده بلدهم لشدة اعتنائهم به. وهذا نظير ما عُلِّل به الشيخ في هذه المسألة. والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤)، وأحمد (٣٨/١)، والحاكم (٤٤/٣)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٣٧٦/٦) عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه. قال العراقي عقبه: فهذا قاطع للنزاع. "التقييد" (ص ٣٢٦).

(٣) والتفصيل الذي ذهب إليه شيخنا رحمته الله سبقه إليه البلقيني في "محاسن الاصطلاح" (ص ٤٥٦)، حيث قال: الأحسن أن يقال الأفضل من حيث الزهد والورع، أويس ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد. اهـ ومن فضل سعيد بن المسيب فإنما مراده في العلوم الشرعية لا في الخيرية

رواية الأكابر عن الأصاغر

□ ذكر الشيخ رحمه الله: أنه قد يستنكف ويأنف بعض الأكابر من الرواية عن الأصاغر، ثم قال: لكن التواضع أمر مطلوب، والذي يأنف يحرم خيراً كثيراً، ووكيعة ابن الجراح يقول: لا ينبل المرء حتى يروي عن من هو أكبر منه، ومن هو مماثل له، ومن هو أنزل منه^(١)، وقد روى البخاري رحمه الله عن أناس يعتبرون من طلبته كأبي العباس السراج، كما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الرابع عشر)

□ من رواية الأكابر عن الأصاغر

قال ابن الصلاح: وقد روى العبادلة عن كعب الأحبار. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٨٥).

قال الشيخ رحمه الله: من أجل هذا فينبغي التنبيه إذا رووا قصصاً إسرائيلية، كعب الأحبار رجل أخباري أكثر منه محدثاً، بل قال معاوية رحمه الله كما في «صحيح البخاري»: إنه من أصدق المحدثين أعني من أهل الكتاب، وإن كنا لنبلوا عليه الكذب^(٢).

أي نختبر عليه الكذب، والكذب هاهنا بمعنى الخطأ، ليس بمعنى الذي يكذب

(١) تقدم تخريجه والله الحمد والمنة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٨١/١٣-٢٨٢) رقم (٧٣٦١). في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء».

(السابق)

وهو متعمد.

□ وذكر الشيخ من الأمثلة على ذلك حديث معاوية رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ»، فقال مالك بن يخامر: هم بالشام، فقال معاوية: هذا مالك بن يخامر يقول: هم بالشام^(١).

(مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

□ فائدة هذا النوع

قال الشيخ: ألا يظن أن في إسناده انقلاباً.

(السابق)



(١) أخرجه بهذه الزيادة البخاري (٣٦٤١)، و(٧٤٦٠)، وأحمد (١٠١/٤)، ونص الزيادة: فقام مالك بن يخامر فقال: سمعت معاذ يقول: وهم أهل الشام فقال معاوية: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذًا يقول وهم أهل الشام اه وأما بدون الزيادة فقد أخرجه جمع والله أعلم.

المديج

□ قال الشيخ رحمه الله: مأخوذ من ديباجة الوجه التي هي أمامه؛ لأن كل واحد منهما ألقى إلى الثاني ديباجة وجهه؛ من أجل أن يسمع منه، ويروي كل منهما عن الآخر، وقيل لكونه روى عن هو مماثله، فكان فيه نزولاً، والنزول يعتبر مشعوماً، لكن الصحيح أنه مأخوذ من ديباجة الوجه^(١). اهـ

ملخصاً من (مراجعة "التدريب" رقم ١٣ وشرح "مختصر ابن كثير" رقم ١٤)

(١) قاله الجوهري في الصحاح (٣١٢/١) وغيره كما في "تدريب الراوي" (٧١٨/٢)، وانظر "الزهد" (ص ١٦٠).

الإخوة والأخوات

□ قال الشيخ: معرفة الإخوة والأخوات يعين على الحفظ، وسهل إذا كنت قد عرفت راوياً منهم وحفظت اسمه، ما بقي إلا أن تضم الآخر فقط، فحفظه سهل ميسر، مثلاً تحفظ عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود وله أخ مشهور بالمسعودي عبدالرحمن، ولهم أخ ثالث مشهور بأبي غميس، ومثل هذا آل عقية وآل سيرين. اهـ (ملخصاً من (شرح "مختصر ابن كثير" رقم ١٤ ومراجعة "التدريب" رقم ١٢)

□ فائدته:

قال الشيخ: قالوا^(١) من فوائده أن لا يظن أن المشتركين في الاسم واسم الأب إخوة مثل مالك بن دينار وعمرو بن دينار وعبدالله بن دينار، فربما يظن الظان أنهم إخوة لكن إذا كان يعرف الإخوة والأخوات فيعرف أن مالك بن دينار الزاهد، وأن عمرو بن دينار الجمحي، وأن عبدالله بن دينار العدوي، والحمد لله رب العالمين.

(مراجعة "التدريب" رقم ١٢)



(١) ذكر هذا السيوطي في "تدريب الراوي" (٢/٧٢٠)، والسخاوي في فتح المغيـث (٤/١٧٢).

رواية الآباء عن الأبناء

□ قال الشيخ رحمه الله: أكثر ما روي من الحديث من رواية الآباء عن الأبناء: حفص الدوري عن ولده محمد^(١). اهـ.

□ وقال: لم يثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه روى عن ابنته عائشة رضي الله عنها، إنما روى ابن أبي عتيق عن عائشة فتوهم بعضهم أبا بكر الصديق^(٢).

(مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

عن أبيه عن ولده



(١) قاله ابن الصلاح في «المقدمة» (ص ١٨٥)، وذكر أنها قدر ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك.

(٢) قال ابن الصلاح: وأما الحديث الذي روينا عن أبي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال في الحبة السوداء: «شفاء من كل داء» فهو غلط ممن رواه، إنما هو عن أبي بكر ابن أبي عتيق عن عائشة.

«المقدمة» (ص ١٨٥) وكذا رواه علي الصواب البخاري (٥٦٨٨)، ومسلم (٨٨)، وأحمد

(٢/ ٢٤١ و ٢٦٨ و ٣٤٣).

رواية الأبناء عن الآباء

□ قال الشيخ رحمه الله في الأحاديث المسلسلة بسبعة أو عشرة من الآباء ونحو ذلك: أعتقد أنه ما صح حديث بهذه السلسلة، يعني: فلاناً عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه... الخ، وقال: أما هذه الأحاديث المسلسلة بالآباء قدر خمسة آباء أو ستة آباء أو عشرة آباء، بعضهم يروي عن بعض، فأنا في أثناء بحوثي ما أعلم حديثاً صحيحاً من هذه الطرق. (مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

□ سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

قال الشيخ: يختلف في الاجتجاج به «القدر» (١٦) إذا صح السند إليه، فالحديث حسن. «مجموعة رسائل علمية» (ص ١٢).

□ سئل شيخنا: ما هي درجة سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؟

فأجاب: من أهل العلم من يحسن هذا، ومنهم من يحكم عليه بالضعف، ثم إن شعيباً لم يوثقه معتبر، وإن روى عنه جماعة، وعلى كل: فمن حسن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فلا يلام، ولا يعترض عليه، فمن علمائنا الأقدمين من يحسن هذا. «إجابة السائل» (٥٦٩)

□ سئل شيخنا رحمه الله: يلاحظ أن بعض طلبة العلم يضعف رواية عمرو بن

شعيب عن أبيه عن جده

فيحتجون على أن ما ذكره الإمام البخاري أن أهل العلم يحتجون به كما في

«التاريخ الكبير»^(١) مردود بما أورده الذهبي في الميزان والسير، على أنه لم يحتج به في الصحيح، فيرجى بيان هذا؟

فأجاب رحمه الله بعد الحمد والثناء: أما بعد، فمسألة: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسألة مشكلة من زمن قديم، فمن العلماء من يقول: إن شعيباً لم يسمع من عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، ويقول: إن الضمير في جده يعود على عمرو، ويكون جده هو محمد بن عبدالله بن عمرو^(٢)؛ لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو، ومنهم من يقول: قد سمع^(٣)، وهذا هو الصحيح لما جاء في «تهذيب التهذيب»^(٤) وفي «سنن البيهقي»^(٥): أن سائلاً سأل عبدالله بن عمرو عن مسألة فأرسل معه شعيباً إلى عبدالله بن عمرو.

وبقي السلسلة هل سمع بعضهم من بعض؟ فبعض أهل العلم يقول: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كتاب، حتى إنها تصحفت في طبقات المدلسين الطبعة التي ليس عليها تعليق تصحفت إلى (كذاب): عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

(١) (٣٤٣-٣٤٢/٦).

(٢) وهذا قول ابن عدي وابن حبان، انظر «الكامل» (١٧٦٨-١٧٦٧/٥)، و«المجروحين» (٧٢/٢)، ورده الذهبي في «الميزان» (٢٦٦/٣) بقوله: هذا لا شيء لأن شعيباً ثبت سماعه من عبدالله وهو الذي رياه وكفله.

(٣) وهذا قول البخاري وابن المنيني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وجمهور المحدثين، انظر «جامع الترمذي» (١٤٠/٢)، و«سنن الدارقطني» (٥٠/٣)، و«التقصي» (ص ٢٥٤)، و«الكبرى» للبيهقي (٣٩٧/٧)، و«مجموع الفتاوى» (٨/١٨).

(٤) (٢٨٠-٢٧٩/٣) ط الرسالة.

(٥) (١٦٨-١٦٧/٥) وقال: هذا إسناد صحيح وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو اهـ وأخرجه الدارقطني (٣٠٠٠) ومن طريقه الحاكم في «المستدرک» (٦٥/٢)، قال الإمام الذهبي: قلت: الرجل لا يعني بجده، إلا جده الأعلى عبدالله رضي الله عنه، وقد جاء كذلك مصرحاً به في غير حديث يقول عن جده عبدالله، «سير النبلاء» (١٧٣/٥).

كذاب، والصواب: أن المعنى عمرو بن شعيب عن أبيه (كتاب) ^(١).

من أجل هذا وقع الاختلاف، فالشيخان لا يحتجان به في صحيحيهما، وإن كانا قد تركا من هو أجل من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وشعيب روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر ^(٢)، من أجل هذا لم أذكر في «الصحيح المسند» مما ليس في الصحيحين» هذه الطريق، والحاصل: أن الإمام الذهبي يقول: إن سنده حسن، وبعضهم يماثله بأيوب إذا صح السند إليه ^(٣)، أيوب هو ابن أبي تيممة السخيتاني إمام متفق على جلالته، فالذي يظهر أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا ينزل عن الحسن، والإمام ابن القيم رحمه الله يقول في حديث: أن امرأة أتت بولدها إلى النبي ﷺ وقالت: إن أباه يريد أن يأخذه، فقال النبي ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُشْكِحِي»، يقول ابن القيم: الناس عيال في هذا الحديث على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ^(٤)، فحديثه لا ينزل عن الحسن.

وقد تجنبت الإخراج عنه في «الصحيح المسند» مما ليس في الصحيحين، لأن

(١) وهذا قول ابن معين كما في «ميزان الاعتدال» (٢/٢٦٥).

(٢) قال الإمام الذهبي في «الميزان» (٢/٢٦٥): شعيب لا مغمز فيه ولكن ما علمت أحدا وثقه اه
يعني توثيقا صريحا وإلا فقد وثقه إسحاق بن راهويه وجمهور المحدثين الذين احتجوا بحديثه
توثيقا ضمنيا.

(٣) قال ابن راهويه: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر أخرجه
الحاكم في «المستدرک» (١/١٩٧) بسند صحيح.

قلت: وهذا تعديل ضمني لشعيب والد عمرو. والله أعلم قال الإمام النووي: وهذا التشبيه
نهاية في الجلالة من مثل إسحاق.

(٤) قال ابن القيم رحمه الله في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: وقد احتج الأئمة الأربعة والفقهاء
قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولا يعرف في أئمة الفتوى إلا من احتج
عليها، واحتج بها، وإنما طعن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه والفتوى كأبي حاتم البستي وابن
حزم وغيرها، «إعلام الموقعين» (١/٩٩).

شعبيًا لم يوثقه معتبر. "قضايا ونصائح" (٩٦-٩٨)

□ سلسلة هز بن حكيم بن معاوية القشيري أبي عبد الملك

سئل شيخنا رحمه الله: في ترجمة هز بن حكيم عن أبيه عن جده؟ قالوا: إسناد أعرابي فماذا يعنون؟

فأجاب: يعنون أن حديثهم ليس بالعمدة، على أنه قد اختلف في هذه السلسلة، فمنهم من يحسنها ومنهم من يراها أنزل من الحسن، على أن هزًا قد توبع على أكثر أحاديثه كما في المسند، وقد اخترت في "الصحيح المسند" و"الجامع الصحيح" طريقًا إلى هذه الصحيفة من غير طريق هز. "المقترح" (٩٢)

يقول ابن حبان في حديث: «مَنْ مَتَعَ الصَّدَقَةَ فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ مَالِهِ»، يقول ابن حبان^(١): لولا هذا لأدخلته في الثقات، وعلى كل من حسن حديث هز بن حكيم عن أبيه عن جده فلا يلام ولا يعترض عليه، فمن علمائنا الأقدمين من يحسن هذا. "الإجابة" (٥٦٩)



(١) في المجروحين (١٩٤/١)، وتعليقه الذهبي في "الميزان" (٣٥٤/١) بقوله: قلت: ما تركه عالم قط، وإنما توقفوا في الاحتجاج به، وله على كلام ابن حبان ملاحظات أخرى في "تاريخ الإسلام" وفيات (١٤١-١٦١) (ص ٨٠-٨١)، فانظرها غير مأمور.

السابق واللاحق



□ قال الشيخ: أن يأتي رجل كبير السن فيروي عن شاب فيتعمر ذلك الشاب، ويأتي آخر ويروي عنه بعد أن صار شيخًا متأخر عن وفاة الراوي الآخر، حتى يكون بين وفاتيهما نحو (١٣٠) أو (١٥٠) أو نحو ذلك.

(مراجعة «التدريب» رقم ١٣)



الوحدان

□ قال الشيخ: أحسن كتاب في معرفة الوحدان: «الإلزامات» للدارقطني؛ لأن كتاب مسلم غير موجود بأيدينا^(١).
(مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

□ ذكر الحافظ ابن كثير جماعة من الصحابة تفرد بالرواية عن كل واحد منهم أحد التابعين، ثم قال: وكل هؤلاء صحابة. «مختصر علوم الحديث» (ص ١٩٤-١٩٥)

□ قال الشيخ: وأحاديث هؤلاء كلهم في «الإلزامات» للحافظ الدارقطني؛ لأن أحاديثهم صحيحة، فهو يلزم البخاري ومسلم أن يخرجها، إما أن تكون الأحاديث صحيحة وهما لم يخرجها فيلزمها، وإما أن تكون قد أخرجها فيحتج عليها بهذه الأحاديث التي أخرجها. لم أخرجتم لسعيد بن المسيب بن حزن عن أبيه وأنتم تركتم رواية الشعبي عن عامر بن شهر، وهكذا أخرج البخاري حديث مرداس بن مالك الأسلمي، فالدارقطني يقول: لم أخرجت حديثه ولم يرو عنه إلا قيس بن أبي حازم، وقد تفرد قيس بالرواية عن دكين بن سعيد المزني، وصنابح بن الأعسر، فلم أخرجت هذا وتركت هذين؟ هكذا يقول رحمه الله^(٢).
(شرح «مختصر علوم الحديث» رقم ١٦)

□ قال ابن الصلاح^(٣): وهذا مصير منهما إلى أنه قد ترتفع الجهالة عن الراوي برواية واحد عنه.

(١) انظر «المقدمة» (ص ١٨٧)، و«النزعة» (ص ١٦٢)، و«التدريب» (٧٣٧/٢)، وقد طبع كتاب مسلم مؤخرًا، والحمد لله.

(٢) وقد تقدم في باب الصحيح أن ما ألزمهما به ليس بلازم؛ لأنها لم يلتزما أن يخرج كل حديث صحيح.

(٣) «المقدمة» (ص ١٨٩).

قال الشيخ: لا حجة في هذا؛ لأن هؤلاء صحابة^(١). (السابق)

□ بيان وهم الحاكم أن الشيخين يشترطان في الحديث أن يرويه عن الصحابي
اثنان فأكثر

قال شيخنا رحمه الله: وهم الحاكم في أن البخاري ومسلمًا يشترطان في الحديث أن يرويه
عن الصحابي راويان، مر بي مرارًا في «المستدرک»، وقد علفت عليه في بعض
المواضع^(٢)، وقد نقله عنه محمد بن طاهر في «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٢) ورده،
وكذا نقله عن الحاكم الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (ص ٤٣)، ورده أيضًا.

وأقول: يكفي في رد هذا ما ذكره الدارقطني في «الإلزامات»، أذكره إن شاء الله
مختصرًا مع عدم التخريج، فقد خرجته بحمد الله في حاشية «الإلزامات»:

* قال رحمه الله (ص ٧٧): أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم عن
مرداس الأسلمي: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ...».

يريد بهذا أن مرداسًا لم يرو عنه إلا قيس بن أبي حازم، كما ذكر هذا (ص ٨١).

* قال: وأخرج مسلم حديث قيس عن عدي بن عميرة: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَا عَلَى
عَمَلٍ...» يريد بذلك وعدي بن عميرة لم يرو عنه إلا قيس بن حازم، كما ذكر هذا
(ص ٨١).

(١) ذكر هذا الجواب النووي في «التقريب مع التدريب» (٣٧٤-٣٧٥/١). والبصنعاني في «توضيح
الأنكار» (١٩٠/٢).

(٢) جعله الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص ٨٧) مع مجموعة الرسائل الكمالية شرطًا خاصًا
بالصحيحين، وجعله في كتابه: «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٢) شرطًا للصحيح من حيث هو.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: ولا شك أن الاعتراض عليه بما في «علوم الحديث» أشد من
الاعتراض عليه بما في «المدخل»؛ لأنه جعل في (المدخل) هذا شرطًا لأحاديث الصحيحين،

وفي (المدخل) جعله شرطًا للصحيح في الجملة. «النكت» (٢٤٠/١).

* ثم قال رحمه الله (ص ٨١): وأخرجنا جميعاً^(١) عن أبي مالك الأشجعي، وعن مجزأة ابن زاهر الأسلمي، وانفرد البخاري بحديث مجزأة بن زاهر عن زاهر عن أبيه في النهي عن لحوم الحمر.

وأخرج مسلم أحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن النبي ﷺ، ولم يخرجها البخاري.

يريد بذلك ما ذكره (ص ٨٤) أن زاهر بن الأسود لم يرو عنه غير ابنه مجزأة، وقد أخرج البخاري حديثه:

وأن طارق بن الأشيم لم يرو عنه غير ابنه أبي مالك، وقد أخرج مسلم أحاديثه.

* ثم قال الدارقطني رحمه الله (ص ٨٧): وانفرد البخاري بإخراج حديث حزن بن أبي وهب، أخرج عنه حديثين، ولم يرو عنه غير ابنه المسيب، ولا عن المسيب غير ابنه سعيد.

* ثم قال الدارقطني (ص ٨٨): واتفقا على إخراج حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد، ولا رواه عن سعيد غير الزهري.

* وقال (ص ٨٩): وأخرج البخاري حديثين عن زهرة بن معبد عن جده عبدالله ابن هشام بن زهرة، ولم يرو عن عبدالله بن هشام غير زهرة بن معبد.

* وقال (ص ٩٠): وأخرج البخاري عن الزهري عن عبدالله بن ثعلبة بن صغير: مسح النبي ﷺ وجهه، ولم يرو عنه غير الزهري.

وأخرج البخاري عن الحسن بن عمرو بن تغلب، ولم يرو عنه غير الحسن.

(١) البخاري لم يخرج لأبي مالك الأشجعي، فقد انفرد مسلم بحديثه. كما ذكره الدارقطني نفسه.

* وقال (ص ٩٢): وقد أخرج البخاري حديث أبي الأسود عن النعمان بن أبي عياش عن خولة بنت ثامر عن النبي ﷺ: «إِنَّ رَجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

ولا تعرف خولة بنت ثامر إلا في هذا الحديث ولم يرو عنها غير النعمان بن أبي عياش.

* وقال الدارقطني رحمه الله (ص ٩٣): وأخرج البخاري حديث سويد بن النعمان عن النبي ﷺ، ولم يرو عن سويد غير بشير بن يسار.

وروى أيضاً حديث أبي سعيد بن الملق عن النبي ﷺ في فضل فاتحة الكتاب، ولم يرو عنه غير حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب.

* ثم قال الدارقطني رحمه الله (ص ٩٤): وأخرج مسلم حديث أبي عثمان النهدي عن زهير بن عمرو مضموماً مع قبيصة بن المخارق، ولم يرو عن زهير غير أبي عثمان.

وأخرج حديث سبرة بن معبد في المتعة، ولم يرو عنه غير ابنه الربيع بن سبرة.

وانفرد مسلم بحديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة عن جذامة بنت وهب عن النبي ﷺ في الغيلة، ولم يرو عن جذامة غير عائشة، ولا رواه غير أبي الأسود عن عروة.

وانفرد مسلم بحديث سعيد عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس عن ذؤيب أبي قبيصة عن النبي ﷺ في البدن، ولم يرو عن ذؤيب غير ابن عباس، ولا روى حديثه غير قتادة عن سنان، وقيل: إن قتادة لم يسمع من سنان.

واتفقا على إخراج حديث عتبان بن مالك ولم يرو عنه غير محمود بن الربيع.

واتفقا على إخراج حديث عمرو بن عوف البصري حليف بني عامر بن لؤي، ولم يرو عنه غير المسور بن مخرمة.

واتفقا على إخراج حديث مالك بن صعصعة في المعراج، ولم يرو عنه غير أنس ابن مالك، ولا رواه عنه غير قتادة.

واتفقا على إخراج حديث معقيب، ولم يرو عنه غير أبي سلمة من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث سنين أبي جميلة، ولم يرو عنه غير الزهري من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث شيبة بن عثمان، ولم يرو عنه غير أبي وائل من وجه يصح مثله، فهذا حديث الثوري والشيباني عن واصل عن أبي وائل.

وانفرد مسلم بحديث الأغر المزني، ولم يروه عنه غير أبي بردة بن أبي موسى من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم بحديث أبي رفاعه العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم بحديث رافع بن عمرو الغفاري أخي الحكم بن عمرو، ولم يرو عنه غير عبدالله بن الصامت من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم بحديث ربيعة بن كعب الأسلمي، ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبدالرحمن من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث أبي عبيس بن جبر: «من اغبرت قدماه في سبيل الله...» من رواية عباية بن رفاعه، ولم يرو عنه من وجه يصح مثله غيره.

وانفرد مسلم بحديث زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك: ﴿وَالنَّخْلَ بِاسْمَتِي﴾ [ق: ١١]، ولم يرو عنه غير زياد.

وانفرد مسلم بحديث نافع بن عتبة بن أبي وقاص عن النبي ﷺ: «يَغْزُونَ جَزِيرَةَ

العَرَب»، ولم يرو عنه غير جابر بن سمرة.

وانفرد البخاري بحديث أم العلاء الأنصارية، ولم يرو عنها غير خارجة بن زيد ابن ثابت تفرد الزهري عنه.

وانفرد مسلم بحديث أم مبشر ولم يرو عنها غير جابر بن عبد الله من وجه يصح مثله. اهـ.

وفي «المستدرک» (٤/٤٥١) قال الحاکم رحمه الله: قال لي أبو الحسن علي بن عمر الحافظ: لِمَ أسقطنا حديث أسامة بن شريك من الكتابين؟ قلت: لأنها لم يجدا لأسامة ابن شريك راويًا غير زياد بن علاقة، فرد عليه الدارقطني بأن الشيخين قد أخرجنا لصحابة ليس لهما إلا راو واحد، وذكر جملة من الذين ذكرهم في «الإلزامات»، فلم يجب الحاکم عن قول الدارقطني بل سلم له وأذعن له.

□ وإليك أمثلة من «المستدرک» أن الحاکم توهم أن الشيخين لم يخرجوا للصحابي إلا إذا روى عنه عدلان، قال رحمه الله:

(١) (٤٩٣/١) عقب حديث عروة بن مضر: هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث، وهي قاعدة من قواعد الإسلام، وقد أمسك عن إخراجه الشيخان محمد ابن إسماعيل ومسلم بن الحجاج على أصلهما أن عروة بن مضر لم يحدث عنه غير عامر الشعبي. اهـ المراد منه.

(٢) وقال الحاکم رحمه الله (٢٣٦/١) بعد حديث الحارث الأشعري: وقد أخرج الشيخان لرواة هذا الحديث عن آخرهم، ولم نجد للحارث الأشعري راويًا غير ممتور أبي سلام فتركاه. اهـ المراد منه.

(٣) وقال رحمه الله (٢٣/١) في الكلام على حديث هاني والد شريح: «عَلَيْكَ بِحُسْنِ الْخُلُقِ»: هذا حديث مستقيم، وليس له علة، ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه أن هاني بن يزيد ليس له راو غير ابنه شريح، وقد قدمت الشرط في أول هذا الكتاب

أن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راوياً غير تابعي واحد معروف احتجاجنا به، وصححنا حديثه، إذ هو صحيح على شرطها جميعاً، فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي عن النبي ﷺ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ»، واحتج بحديث قيس عن عدي بن عميرة عن النبي ﷺ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَا عَلَى عَمَلٍ»، وليس لهما راو غير قيس بن أبي حازم، وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه وأحاديث مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه، فلزمها جميعاً على شرطها الاحتجاج بحديث شريح عن أبيه، فإن المقدم وأباه شريحاً من أكابر التابعين.

(٤) يقول الحاكم رحمه الله (١٥/١) في حديث ربيعة بن عباد الدؤلي: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ورواته عن آخرهم ثقات، ولعلها أو واحداً منها يوم أن ربيعة بن عباد ليس له راو غير محمد بن المنكدر، وقد روى عنه أبو الزناد عبدالله بن ذكوان هذا الحديث بعينه.

□ تناقض الحاكم^(١) في زعمه أن الشيخين يشترطان في الحديث أن يرويه عن الصحابي اثنان فأكثر

قال شيخنا رحمه الله تحت عنوان (تناقض الحاكم):

(١) قال الحاكم رحمه الله (٣٤/١) في الكلام على حديث كرز: هل للإسلام منتهى؟ هذا حديث صحيح، وليس له علة ولم يخرجاه؛ لتفرد عروة بالرواية عن كرز ابن علقمة، وكرز بن علقمة صحابي يخرج حديثه في مسانيد الأئمة.

(١) ذكر الحافظ عن أبي عبدالله الحاكم أن الشيخين تركا الرواية عن عبدالرحمن بن فروخ العبدي؛ لأنه لم يرو عنه إلا واحد، ثم قال وهو على قاعدته في أن شرط من يخرج له في الصحيح أن يكون له راويان، وقد تناقض هو فادعى أن هذا شرطها، ثم استدرك عليها أشياء مما يخالف ذلك ولا يرد منها شيء؛ لأنها لم يصرحا باشتراط ذلك، بل يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة مثلاً. اهـ المراد.

سمعت علي بن عمر الحافظ يقول: مما يلزم مسلماً والبخاري إخراج حديث كرز ابن علقمة: هل للإسلام منتهى؟ فقد رواه عروة بن الزبير ورواه الزهري و
عبدالواحد بن قيس عنه.

قال الحاكم: والدليل الواضح على ما ذكره أبو الحسن أنها جميعاً قد اتفقا على حديث عتبان بن مالك الأنصاري، الذي صلى رسول الله ﷺ في بيته، وليس له راو غير محمود بن الربيع. اهـ.

(٢) قال الحاكم رحمه الله (٤٢/١) في الكلام على حديث مطر بن عكاس: «مَا جَعَلَ اللَّهُ أَجَلَ رَجُلٍ بِأَرْضٍ إِلَّا جُعِلَتْ لَهُ فِيهَا حَاجَةٌ»: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فقد اتفقا جميعاً على إخراج جماعة من الصحابة ليس لكل واحد منهم إلا راو واحد.

(٣) قال الحاكم رحمه الله (٤٢/١-٤٣) بعد حديث أبي عزة: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ قَبْضَ عَبْدٍ بِأَرْضٍ جَعَلَ لَهُ إِلَيْهَا حَاجَةً»: هذا حديث صحيح وزواته ثقات عن آخرهم.

ثم ساق بسنده إلى الدارقطني أنه قال: يلزم البخاري ومسلماً إخراج حديث أبي المليح عن أبي عزة، فقد احتج بحديث أبي المليح عن بريدة، وحديث أبي عزة رواه جماعة من الثقات الحفاظ. اهـ.

يقصد روه عن أبي المليح عن أبي عزة. (مقدمة "تحقيق المستدرک" (١/٢١-٢٦)



معرفة من له أسماء متعددة

❑ قال الشيخ: أحسن مرجع فيمن يظن أنهم جماعة وهو واحد، وفيمن يظن أنه جماعة وهو واحد "موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب مجلد ضخيم، وما ذكره سليمان بن حفص القارئ^(١)، وذكر له أصنافاً، وكذلك هلال بن علي وهلال بن أبي ميمونة، وهلال بن أسامة^(٢).
(مراجعة "التدريب" الشريط الثالث عشر)

❑ تعدد الأسماء والكنى والنسب لمسمى واحد:

* اسمه: سالم بن عبدالله النصري بالنون المدني، مولى شداد بن الهادي.

- ويقال: مولى مالك بن أوس بن الحدثان.

- ويقال: مولى دوس.

- ويقال له: سالم سبلات بالسين المهملة، والباء الموحدة المفتوحتين.

- وهو سالم البرد بالراء وآخره دال.

- وهو سالم مولى النصريين بالنون.

- وهو أبو عبدالله مولى شداد.

- وهو سالم مولى مالك بن أوس.

(١) لعل الشيخ أراد حفص بن سليمان القارئ فقد ذكره الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١٧/٢) وذكر له أصنافاً.

(٢) "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٥١٧/٢) وما بعدها.

- وهو سالم مولى دومان.

- وهو سالم أبو عبد الله الدوسي. اهـ^(١).

«بشائر الفرح» (ص ٧٥-٧٦)

فائدة (١):

* هلال بن علي

- هلال بن أسامة.

- هلال بن أبي ميمونة: وقد ذكره الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق».

- هلال بن أبي هلال.

وكلها مسميات لرجل واحد من رجال الحاكم.

فائدة (٢):

* محمد بن الحسن المدني.

- محمد بن الحسن المخزومي.

- محمد بن الحسن بن زباله: قال عنه ابن حزم: هو زباله كاسمه. اهـ.

وكلها مسميات لرجل واحد.



(١) ذكر ذلك الثوري في شرحه لمسلم (٤٥/١٣)، وقال: ولسالم هذا نظائر في هذا، وهو أن يكون

للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها.

وصنف الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري في هذا كتابًا حسنًا، وصنف فيه غيره. اهـ.

الأسماء المفردة

□ ذكر الشيخ من الأسماء المفردة من الصحابة: (هضيب بن مغفل) و(لُيَي) على وزن (أبي) و(لَبَا) على وزن (عصا)، و(شكل)، و(سندر)، و(حيب) الذي ربما تصحف إلى جبر وإلى خيب، و(وابصة) بن معبد، و(تيشة) اهـ.

□ ذكر الشيخ من الأسماء المفردة من غير الصحابة: (مسددا)، و(زر بن حبيش)، و(مستمرًا)، و(بريد بن نكير بن شمير)، و(شتير بن شكل) ووالده صحابي، و(سعير بن الخمس)، و(نوقا البكالي) وقيل: إنه قد جاء نوق آخر. و(أوسط)، و(تدوم)، و(دحينا أبا الجلد الأخباري قيل: إنه جحا والصحيح أنه ليس به. اهـ.

□ ذكر الشيخ من الكنى المفردة: (أبا العشاء)، و(أبا العبيدين)، و(أبا مراية)، و(أبا مدلة)، و(أبا معبد) حفص بن غيلان. اهـ.

قال الشيخ: بقي مثل (أبي حمة) ما وجدت كنية إلا هذه الكنية، وما ذكرت في الكنى في التقريب وهو من رجال التقريب، ولا في "تهذيب التهذيب" وهو من رجال التهذيب، ولا في (الكنى) للدولابي وهي تلزمه، وجدت في كتاب "الإكمال" ^(١) لابن ماكولا محمد بن يوسف. اهـ.

□ ذكر الشيخ من الألقاب المفردة: (مَنَدَل) واسمه عمرو بن علي و(مطين).

□ أين مظان الأسماء المفردة؟

قال الشيخ رحمه الله: مظنتها (الإكمال لابن ماكولا)، وإذا كانوا صحابة ففي

(١) (٥٤٥/٢) وانظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٧٤١/٣).

(الإصابة)، ثم ذكر الشيخ من مظهرها «الخلاصة»، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«التاريخ الكبير» للبخاري يذكرونها في نهاية الباب. اهـ

(كل هذا من مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

□ وقال في خصوص «الإكمال» لابن ماكولا: فيما يتعلق بالأسماء الغريبة كتاب ابن ماكولا، فهو كتاب عظيم ما أكثر الفوائد التي نستفيد منها، مثل (أبي حمة) مرَّ بي فلم أجده في «الكنى» للدولابي، ولم أجده في «تهذيب التهذيب»، ولا... الخ، حتى رجعت إلى كتاب ابن ماكولا والحمد لله وجدته، وإذا الرجل نفسه محمد بن يوسف من رجال «تهذيب التهذيب».

(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)



معرفة الأسماء والكنى

□ كتاب «الكنى» لأبي أحمد الحاكم، قال الشيخ: يقولون: إن كتابه أحسن الكتب المؤلفة في الكنى^(١)، وكتاب الدولابي هو المشهور المتداول وهو أوسع مرجع لدينا^(٢) ولم يستوعب. (مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

□ أبوهريرة: قال الشيخ عن الأقوال عنه في اسمه: ذكرها الحاكم في مستدركه^(٣) بالأسانيد ما ثبت إليه سند صحيح في اسمه والله المستعان. (السابق)

□ من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه: ذكر الشيخ منهم: أبا إدريس الخولاني واسمه عائد الله، وأبا إسحاق السبيعي عمرو بن عبدالله، وأبا الضحى مسلم بن صبيح. (السابق)

□ فائدة (١): مما تشابه من الكنى:

(١) أبوجمرة: نصر بن عمران الضبيعي.

(٢) أبونضرة: المنذر بن مالك.

(٣) أبوصفرة: أنس بن عياض.

□ فائدة (٢): ممن ألف في الكنى:

(١) قاله العراقي في «التبصرة» (١١٦/٣)، والسخاوي في «فتح المغيب» (٢١٤/٤).

(٢) قد طبع من كتاب أبي أحمد الحاكم قطعة لا بأس بها.

(٣) (٥٠٧/٣) والذي ذهب إليه جمهور العلماء والمحققون: أن اسمه عبدالرحمن بن صخر، نقله عنهم النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٧٠/٢).

(١) الدولابي.

(٢) الإمام مسلم.

(٣) ابن عبد البر.

(٤) الذهبي، واسم كتابه: «رفع النقاب عن الكنى والألقاب». اهـ.

(٥) النسائي.

□ فائدة (٣): من تكنى بأبي نعيم جماعة منهم:

(١) أبو نعيم حفص بن غيلان.

(٢) أبو نعيم الفضل بن دكين.

(٣) أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني.

□ فائدة (٤): من تكنى بأبي صالح جماعة منهم:

(١) أبو صالح ذكوان السمان.

(٢) أبو صالح الخوزي.

(٣) أبو صالح ميزان.

(٤) أبو صالح ميناء.

(٥) أبو صالح باذان أو باذام.

(٦) أبو صالح الأشعري.

(٧) أبو صالح الحنفي.

وقد ذكر الرامهرمزي من يكنى بهذه الكنية قدر عشرين واحداً. اهـ.

«بشائر الفرج» (ص ٧٣-٧٤).

□ ثلاثة من الصحابة كل واحد منهم يكنى بأبي أمانة:

(١) أبوامامة صدي بن عجلان.

(٢) أبوامامة أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري.

(٣) أبوامامة: إياس بن ثعلبة البلوي مع خلاف في اسمه^(١).

«بشائر الفرخ» (ص ١٥).

□ أربعة ممن يكون بأبي الطاهر:

(١) أحمد بن عبدالله بن عمرو بن السرح.

(٢) أحمد بن عيسى كذاب، له كتاب: «الأمالي».

(٣) محمد بن الفضيل حفيد ابن خزيمة، وراوي صحيحه عنه.

(٤) أحمد بن محمد السلفي.

«بشائر الفرخ» (ص ٢٤).

□ خمسة من مشايخ الإمام البخاري كل واحد منهم يكنى بأبي الوليد:

(١) أبوالوليد: هشام بن عبد الملك الطيالسي.

(٢) أبوالوليد: عياش بن الوليد الرقام.

(٣) أبوالوليد: أحمد بن محمد الأزرق.

(٤) أبوالوليد: هشام بن عمار الدمشقي.

(٥) أبوالوليد: أحمد بن عبدالله بن أبي الرجاء الهروي.

«بشائر الفرخ» (ص ٢٥).



(١) وهناك أبوامامة رابع وهو أسعد بن زرارة صحابي أيضاً. (أبورواحة).

المؤتلف والمختلف^(١)

□ كتاب «المشتبه» للذهبي.

قال الشيخ رحمه الله: حصل بعض القصور في تأليف الذهبي «المشتبه»، فمن أي شيء؟ اعتمد على ضبط القلم ولم يضبط الكلمات^(٢)، وضبط القلم الذي هو النقط والشكل عرضة للتصحيف.

□ أمثلة للمؤتلف والمختلف:

قال الشيخ رحمه الله: العيشيون بصريون، والعنسيون شاميون، والعبسيون كوفيون^(٣) في الغالب.

حرام: في الأنصار، وحزام في قريش.

(كُريز) بفتح الكاف في خزاعة، و(كُريز) بضم الكاف في عبد شمس.

يسار: جمع وخالفه (بشار)، و(سيار بن أبي سيار)، و(سيار بن سلامة)، هؤلاء

(١) وهو ما تتفق في الخط صورته وتفرق في اللفظ صيغته. «مختصر علوم الحديث» (ص ٢٠٩).

(٢) ذكر هذا الحافظ في «تبصير المنتبه» (١/١)، وكتاب الحافظ قال السيوطي: أحسنها وأخصرها وأجمعها. «تدريب الراوي» (٢/٧٨٠)، وقد استخرجت منه بفضل الله نحواً من أربعين قاعدة في هذا الباب، وهي ضمن كتابي: «إتحاف الرجال بقواعد في علم الرجال»، أسأل الله أن يسر إتمامه ونشره، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

(٣) ذكر هذه القاعدة الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ٢٢١)، والخطيب كما في «المقدمة» (ص ٢٠٠) وقيدها ابن الصلاح بالغالب.

خارجون عن الجادة.

بشر: كثير وخالفه (عبدالله بن بسر) الصحابي، و(بسر بن عبيد الله)، و(بسر ابن سعيد)، و(بسر بن محجن).

بشير: جمع وخالفه قطن بن (نسير)، و(بشير) بن كعب، و(بشير) بن عمرو، و(بشير) بن جابر.

يزيد: هو الجادة وخرج عن ذلك علي بن هاشم بن (البريد).

البراء: هو الجادة، وخرج عن ذلك (أبو معشر البراء)، وأبو العالية (البراء).

حارثة: هو الجادة خرج عن ذلك (جارية) بن قدامة وغيره.

حُصين: هو الجادة خرج عن ذلك (أبو حصين) عثمان بن عاصم، و(حصين) أبوسامان.

حيان: الجادة وخرج عن ذلك محمد بن واسع بن (حيان)، و(حيان) بن موسى.

حبيب: الجادة وخرج عن ذلك (حبيب) بن عبدالرحمن.

حكيم: هو الجادة وخرج عن ذلك (حكيم).

سليم: هو الجادة خرج عن ذلك (سليم) بن حيان.

سريع: الجادة وخرج عن ذلك (سريع) بن النعمان، و(سريع) بن يونس.

سالم: هو الجادة وخرج عن ذلك (سالم) بن قتيبة وآخر.

شيبان: هو الجادة وخرج عن ذلك (سنان بن أبي سنان) من مشايخ الزهري.

عُبيدة: هو الجادة وخرج عن ذلك (عُبيدة) السلماني.

عُبادة: هو الجادة خرج عن ذلك واحد وهو (عُبادة).

عُبَاد: هو الجادة وخرج عن ذلك (عُبَاد) بن قيس.

عَقِيل: هو الجادة وخرج عن ذلك (عَقِيل) بن خالد من تلاميذ الزهري.

البزاز: هو الجادة خرج عن ذلك (البزار) خلف بن هشام، والحسن بن الصباح.

الجريري: هو الجادة خرج عن ذلك (الجريري).

البصري: هو الجادة وخرج عن ذلك (النصري).

الثوري: هو الجادة وخرج عن ذلك (التوزي) انتهى

بتصرف من (مراجعة التدريب الشريط الرابع عشر)



المتفق والمفترق

□ ضابطه:

قال الشيخ رحمه الله: إذا كان للإمام أحمد بن حنبل شيخ اسمه (إسماعيل)، وللبیهقي شيخ اسمه (إسماعيل) فهذا ليس من باب (المتفق والمفترق)، فعلى هذا فأكثر الأمثلة التي سيقّت ليست من باب (المتفق والمفترق)، مثل (أبي عمران الجوني)، (أبو عمران الجوني)، أخدهما تابعي والآخري متأخر عنه، فهذا لا يعد من باب (المتفق والمفترق)، معنى هذا: أنه لا يعد متفقاً ولا مفترقاً إلا في الطبقة^(١)، كالحمادين والسفيانين والجريدين والله المستعان.

(مراجعة «التدريب» الشريط الرابع عشر).

□ أهمية المتفق والمفترق

قال الشيخ عنه: إنه مفيد جداً، حتى إن ابن الصلاح بعد أن انتهى منه يقول: إنه يستحق رحلة فاجعله في سويداء قلبك^(٢). (السابق)

□ ثلاثة يروون عن عبدالرزاق، كل واحد منهم يسمى: (إسحاق بن إبراهيم):

(١) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه.

(١) فيكونا قد تعاصرا واشتركا في بعض شيوخيهما أو في الرواة عنهما نيه على هذا السخاوي في «فتح المغيـث» (٤/٢٦٩)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٢٨٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٠٦).

(٢) إسحاق بن إبراهيم الديري.

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن نصر.

”بشائر الفرح“ (ص ١٦)

□ مشايخ البخاري ممن يسمون بعبدالله بن محمد أربعة:

(١) عبدالله بن محمد المسندي الجعفي، وله على البخاري متان: مئة التعليم، والمئة الثانية: أن أحد أجداد البخاري أسلم على يد أحد أجداد المسندي، وقيل له المسندي لاهتمامه بالمسانيد.

(٢) عبدالله بن محمد بن أسماء الضبعي.

(٣) عبدالله بن محمد بن أبي الأسود.

(٤) عبدالله بن محمد بن أبي شيبة. اه سمعتها من دروسه رحمه الله مراراً، زاد أبورواحه نقلاً عن الشيخ أنه قال: وهناك عبدالله بن محمد النفيلي ويقال له الحرائي، لم يرو له البخاري إلا بواسطة، بينما تسمى لأبي داود أن يروي له مباشرة بدون واسطة.

”بشائر الفرح“ (ص ٢١)



فصل في الفروق^(١)

□ فائدة (١):

إذا رأيت أبا وائل، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت الأسود، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت علقمة، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت زيد بن وهب، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت شعبة^(٢)، عن عمرو: فعمر هو ابن مرة.

إذا رأيت الأعمش، عن عمرو: فعمر هو ابن مرة.

إذا رأيت الثوري، عن عمرو: فعمر هو ابن مرة.

إذا رأيت عبدالله بن وهب، عن عمرو: فعمر هو ابن الحارث.

إذا رأيت ابن عينة، عن عمرو: فعمر هو ابن دينار.

إذا رأيت أبا حازم، عن أبي هريرة: فأبو حازم هو سلمان الأشجعي.

إذا رأيت أبا حازم، عن سهل بن سعد: فأبو حازم هو سلمة بن دينار.

إذا رأيت محمد بن زياد، عن أبي هريرة: فمحمد بن زياد هو الجمحي.

(١) ذكر الشيخ بعض الفروق بين السفينين ثم قال: يعرف بالاختصاص وبالممارسة، وتنبه الحافظ في "فتح الباري" فقد عرفنا كثيراً من التميزات بين الحمادين وبين الجريرين وبين الليثين من "فتح الباري" وإن كان ليث بن أبي سليم ليس من رجال الصحيح. (شريط كيف تتعلم البحث).

(٢) قال الشيخ رحمه الله: فلا أزال أذكر من شيخنا محمد بن عبدالله الصومالي - حفظه الله تعالى - إذا رأيت شعبة عن عمرو فهو ابن مرة، وإذا رأيت سفیان عن عمرو فهو ابن دينار، وإذا رأيت عبدالله بن وهب عن عمرو فهو ابن الحارث. "المقترح" (ص ٢٠٦).

إذا رأيت محمد بن زياد، عن أبي أمامة: فمحمد بن زياد هو الألحاني، وكلاهما في طبقة واحدة.

إذا رأيت زهيراً، عن أبي الزبير، فزهير هو ابن معاوية.

إذا رأيت زهيراً، عن جرير بن عبد الحميد: فزهير هو ابن حرب.

إذا رأيت هاماً، عن أبي هريرة: فهام هو ابن منبه بن كامل الصنعاني.

إذا رأيت هاماً، عن قتادة: فهام هو ابن يحيى بن دينار العوذى.

إذا رأيت سعيداً، عن أنس بن مالك: فسعيد هو ابن أبي سعيد الساحلي.

إذا رأيت أبا أمامة، عن أبي سعيد الخدري: فأبو أمامة هو أسعد بن سهل بن

حنيف، وأما أبو أمامة الآخر فهو صحابي، واسمه صدي بن عجلان الباهلي.

إذا رأيت الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس: فأبو صالح هو باذان.

إذا رأيت الكلبي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: فأبو صالح هو ذكوان.

إذا رأيت يونس، عن الحسن البصري: فيونس هو ابن عبيد.

إذا رأيت يونس، عن الزهري: فيونس هو ابن يزيد الأيلي.

إذا رأيت يونس، عن أبي إسحاق السبيعي: فيونس هو ابن أبي إسحاق

السبيعي.

إذا رأيت حماداً، عن حماد، عن إبراهيم: فحماد الأول هو ابن سلمة، وحماد

الثاني هو ابن أبي سليمان.

إذا قال الترمذي: حدثنا الأنصاري: فإنه يريد به إسحاق بن موسى^(١).

إذا قال البخاري: حدثنا الأنصاري: فإنه يريد به محمد بن عبد الله، وفي طبقة

(١) قال الإمام الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ (٥١٤/٢) والترمذي إذا قال: حدثنا الأنصاري،

فإياه يعني.

محمد بن عبدالله الأتصاري ضعيف، كما في الميزان.

إذا أطلق محمد بن يوسف: فهو الفريابي.

ومحمد بن يوسف إذا أطلق سفيان: فسفيان هو الثوري.

إذا قال الإمام مسلم: حدثنا ابن نمير: فابن نمير هو محمد بن عبدالله بن نمير.

وإذا قال الإمام أحمد: حدثنا ابن نمير: فابن نمير هو الأب عبدالله بن نمير.

أبووائل شقيق بن سلمة قد سمع من عبدالله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري جميعاً، غير أن روايته عن ابن مسعود أكثر، فإذا أطلق فهو محمول على ابن مسعود ما لم يوجد تصريح.

وكذلك إذا روى قيس بن أبي حازم عن عبدالله، وكان السند كوفيّاً؛ فهو محمول على ابن مسعود. اهـ. «بشائر الفتح» (ص ٩٥-٩٧) (١)

□ فائدة (٣): الفرق بين الحمادين:

سليمان بن حرب، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

عارم محمد بن الفضل، عن حماد: فحماد هو ابن زيد (٢).

سفيان بن عيينة، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

مسدد بن مسرهد، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وقال الخطيب عن أهل الفن: إذا قال المصري عن عبدالله فراده عبدالله بن عمرو بن العاص، وإذا قال الكوفي: عن عبدالله فراده عبدالله بن مسعود... الخ. انتقاض الاعتراض (١/١١٩)، زاد الخليلي في «الإرشاد» (١/٤٤٠): وإذا قال المكي عن عبدالله ولا ينسبه فهو ابن عباس، وإذا قال المدني عن عبدالله ولا ينسبه فهو ابن عمر. اهـ وانظر «فتح المغيث» (٤/٢٨١-٢٨٢).

(٢) ذكر الذهبي أن سليمان وعارماً إذا روى عن حماد بن سلمة فسباه، وإذا روى عن حماد بن زيد فإنها لا ينسباه. «سير النبلاء» (٧/٤٦٦).

أبو الربيع العتكي، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

قتيبة بن سعيد، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

يحيى بن يحيى، عن حماد: فحماد هو ابن زيد^(١).

موسى بن إسماعيل، عن حماد: فحماد هو ابن سلمة^(٢).

عفان بن مسلم، عن حماد: فحماد هو ابن سلمة^(٣).

مشارك:

الحجاج بن منهال، عن حماد: هو ابن زيد، أو ابن سلمة، روى عنها كليهما، كما في التهذيب، وإذا أطلق فهو ابن سلمة^(٤).

(١) قال الذهبي في "سير النبلاء" (٤٦٥/٧): والمختصون بحماد بن زيد الذين ما لحقوا بحماد بن سلمة، فهم أكثر وأوضح: كعلي بن المديني، وأحمد بن عبدة، وأحمد بن مقدام، وبشير بن معاذ العقدي، وخالد بن خدّاش، وخلف بن هشام، وزكريا بن عدي، وسعيد بن منصور، وأبي الربيع الزهراني، والقواريري، وعمرو بن عون، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، ولوين، ومحمد بن عيسى بن الطباع، ومحمد بن عبيد بن حساب، ومسدد، ويحيى بن حبيب، ويحيى بن يحيى التميمي، وعدة من أقرانهم، فإذا رأيت الرجل من هؤلاء الطبقة، قد روى عن حماد وأبيه، علمت أنه ابن زيد، وأن هذا لم يدرك حماد بن سلمة. اهـ وانظر "تهذيب الكمال" (٢٦٩/٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: موسى بن إسماعيل إذا روى عن حماد ولم ينسبه فهو ابن سلمة، وإذا روى عن حماد بن زيد فإنه ينسبه كما قدره ابن الصلاح ثم المزي ومن تبعهما. "البواقيت والدرر" (٩١٠/٢).

(٣) قال الذهبي: والمختصون بالكثرة بالرواية عن حماد بن سلمة: بهز بن أسد، وحبان بن هلال، والحسن الأشيب، وعمرو بن عاصم. اهـ "سير النبلاء" (٤٦٥/٧).

(٤) قال الحافظ الذهبي: ثم عادة عفان لا يروي عن حماد بن زيد إلا وينسبه، وربما روى عن حماد ابن سلمة فلا ينسبه، وكذلك يفعل حجاج بن منهال وهدي بن خالد. اهـ "سير النبلاء" (٤٦٥-٤٦٦/٧)، وينحوه في "تهذيب الكمال" (٢٦٩/٧).

□ فائدة (٤): الفرق بين السفينين:

- علي بن عبدالله المديني، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- سعيد بن منصور عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- أبو بكر بن أبي شيبة، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- الإمام أحمد، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- الحميدي، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- إسحاق بن راهويه، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- عمرو بن محمد الناقد، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- يونس بن عبدالأعلى، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي^(١).
- عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.
- يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.
- وكيع بن الجراح، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري^(٢).
- عبدالرزاق الصنعاني، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

(١) * تمة:

- مسدد بن مسرهد، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- ابن أبي عمر العدني، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- محمد بن سلام البيهقي، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- عثمان بن أبي شيبة، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي. (أبورواحة)
- (٢) قال الشيخ رحمه الله: ثم إن يحيى إذا روى عن سفيان وأطلقه، وهكذا وكيع وعبدالرحمن ابن مهدي فهو سفيان الثوري ففي (ص ٧١٦) من «المعرفة» للفسوي، قال علي - يعني ابن المديني - أصحاب سفيان الثوري يحيى وعبدالرحمن ووكيع وأبونعيم والأشجعي وعبدالله بن المبارك.
- «غارة الأشرطة» (٢/ ٣٥٤).

عبدالله بن المبارك، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.....

يحيى بن آدم، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

أبو حذيفة موسى بن مسعود، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

أبو نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري^(١)

الحسين بن حفص، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

محمد بن كثير العبدي: عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري^(٢).

محمد بن يوسف، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

□ مشترك:

قيصة بن عقبة ليس له في البخاري عن ابن عينة إلا حديث واحد، وما عدا ذلك فهو عن سفيان الثوري. «بشائر الفرح» (ص ٩٨-١٠٠)

قال الشيخ رحمه الله: فلا أزال أذكر من شيخنا محمد بن عبدالله الصومالي - حفظه الله تعالى -: إذا جاء سفيان في السند في «صحيح مسلم» في الثالث أي بين وبين مسلم اثنان قال: في الغالب بأنه سفيان الثوري، وإذا جاء في «صحيح مسلم» بين وبين مسلم واحد فالغالب أنه سفيان بن عينة. «المقترح» (٢٠٦-٢٠٧)



(١) قال الحافظ ابن حجر: ليس الاحتمالات فيها على سواء فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته له، وأما روايته عن ابن عينة فهي قليلة، فإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحبته. «فتح الباري» (٨٥/١٠) وينحوه في «الأسئلة الوافدة من حلب» (ص ٥٦).

(٢) ذكر هذا الحافظ ابن حجر في «الأسئلة الوافدة من حلب» (ص ٥٦).

المتشابه

□ قال الشيخ: موسى بن (علي)، وموسى بن (علي). ففيها نوع من المؤلف والمختلف، ونوع من المتفق والمفترق، المتفق والمفترق موسى وموسى، والمؤلف والمختلف (علي) و(علي) سريج بن النعمان وشرح بن النعمان، الأيوان من المتفق والمفترق، وسريج وشرح من المؤلف والمختلف. (مراجعة "التدريب" رقم ١٤)

وقال الشيخ رحمه الله: موسى بن علي بفتح العين جماعة، و(موسى بن علي) بالتصغير واحد حتى إنه كان يغضب ولا يحب أن يسمى بالتصغير بصم العين، لكن أهله سموه بهذا لأن بني أمية كانوا من شدة بغضهم لعلي بن أبي طالب لا يحبون أن يسمى أحد باسمه، فخاف عليه أهله فضموا العين^(١) (موسى بن علي).

(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الرابع عشر)

فائدة: مثل السيوطي في "التدريب" (٨٤٢/٢) لهذا بأبي الرجال الأنصاري وأبي الرجال الأنصاري.

فقال الشيخ: ليسا من المؤلف والمختلف، ؛ لأنها نسبة إلى بلدة واحدة.

(مراجعة "تدريب الراوي" الشريط الرابع عشر)



(١) قاله ابن حبان في "الثقات" (٤٥٣/٧)، وأبو عبد الرحمن المقرئ كما في "فتح المغيث" (٢٨٦/٤).

المشتبه المقلوب

□ قال الشيخ: مسلم بن الوليد انقلب على البخاري إلى الوليد بن مسلم،
وخطأه ابن أبي حاتم وأبوزرعة. (مراجعة "التدريب" رقم ١٤)



معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

□ من نسب إلى أمه:

ذكر الشيخ: عبدالله بن بحينة، وهو عبدالله بن مالك بن بحينة، ومعاذ ومعوذ (ابني عفراء)، وسهيل وسهل (ابني يضاء)، وبلال بن (حمامة) وهو بلال بن رباح رضي الله عنه، ومحمد بن (الحنفية) وهو محمد بن علي بن أبي طالب، وإسماعيل بن (علية)، قيل: إنها أمه، وقيل: إنها جدته وهو إسماعيل بن إبراهيم. (مراجعة التدريب رقم ١٤)

□ من نسب إلى جدته:

ذكر الشيخ منهم: بشير بن الخصاصية واسم أبيه معبد، وشيخ الإسلام (ابن تيمية)^(١).

□ فائدة (٣): فمن نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله جماعة، منهم:

- (١) أحمد بن يونس: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.
- (٢) يحيى بن بكير: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.
- (٣) يزيد بن قسيط: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.
- (٤) يزيد بن الشخير: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.
- (٥) يزيد بن خصيفة: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

(١) قال الحافظ ابن كثير: هي أم أحد أجداده الأبعدين، وهو أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني. «مختصر علوم الحديث» (ص ٢١٩).

(٦) يزيد بن الهاد: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

□ فائدة (٤): الذين نسبوا إلى أجدادهم جماعة، منهم:

(١) أحمد بن حنبل: اسم أبيه محمد.

(٢) شعيب بن عفيرة: اسم أبيه كثير.

(٣) سلمة بن الأكوع: اسم أبيه عمرو.

(٤) إسماعيل بن عليّة: اسم أبيه إبراهيم.

(٥) عبدالملك بن جريج: اسم أبيه عبدالعزيز.

(٦) حجاج بن الشاعر: اسم أبيه يوسف وليس بالظالم.

(٧) عمرو الناقد: اسم أبيه محمد.

(٨) حسن الحلواني: اسم أبيه علي.

(٩) الحسن بن أعين: اسم أبيه محمد. «بشائر الفرح» (ص ٧٧-٧٨)

زاد الشيخ في «مراجعة التدريب»:

(١) أبا عبيدة بن الجراح وهو عامر بن عبدالله بن الجراح.

(٢) ابن أبي ليلى وهو محمد بن عبدالرحمن.

(٣) ابن أبي مليكة وهو عبدالله بن عبيدالله.



النسب التي على خلاف ظاهرها

□ ذكر الشيخ منها جمعًا:

(الفقير): قيل كان يشكو فقار ظهره.

(الخوزي): إبراهيم بن يزيد الخوزي نزل الخوزة^(١).

(العوقي): محمد بن سنان العوقي، نزل العوقة^(٢) وليس منهم.

(مقسم مولى ابن عباس): وهو مولى عبدالله بن الجارث، قيل له: مولى ابن عباس لملازمته لعبدالله بن عباس.

(العرزمي): محمد بن عبيد الله العرزمي^(٣) وليس عرزميًا. (مراجعة التدريب رقم ١٤)



(١) بلدة بمكة.

(٢) بطن من عبد القيس وهو باهلي لكنه نزل عندم بالبصرة.

(٣) بطن من فزارة نزل في جباتهم بالكوفة. «مختصر علوم الحديث» (ص ٢٢٠).

المبهمات

□ قال الشيخ: أحسن كتاب في هذا لولي الدين العراقي. (مراجعة "التدريب")

□ وقد قال الحافظ ابن كثير في "مختصره" (ص ٢٢٢): وهو فن قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث. اهـ

فقال الشيخ: الله المستعان ليس بقليل الجدوى، بل يترتب عليه تصحيح الحديث وتضعيفه، ثم ذكر الشيخ من فوائد معرفة المبهم قوله: وكذلك إذا كان في القصة نقيصة وهي في زمن الصحابة ثم بعد البحث وجدت أنها في منافق وليست في مسلم حتى لا يكون فيه نقيصة في أصحاب رسول الله ﷺ

(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط السادس عشر)



معرفة الثقات من الضعفاء

من قيل فيه: أثبت الناس

□ أثبت الناس في قتادة ثلاثة، وهم:

(١) شعبة بن الحجاج.

(٢) سعيد بن أبي عروبة.

(٣) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي^(١).

□ أثبت الناس في سعيد المقبري ثلاثة، وهم:

(١) الليث بن سعد الفهمي.

(٢) ابن أبي ذئب.

عبيد الله بن عمر العمري^(٢)

□ أثبت الناس في محمد بن سيرين ثلاثة، وهم:

(١) أيوب بن أبي تميمة السختياني.

(٢) عبد الله بن عون.

(٣) هشام بن حسان القردوسي^(٣).

(١) كما في «الملحق على شرح علل الترمذي» (٢٨١-٢٨٢). (أبورواحة).

(٢) كما في «الملحق على شرح علل الترمذي». (أبورواحة).

(٣) كما في «شرح علل الترمذي» (٢٧٧). (أبورواحة).

□ أثبت الناس في أنس بن مالك ثلاثة، وهم:

(١) محمد بن مسلم الزهري.

(٢) قتادة بن دعامة.

(٣) ثابت بن أسلم البناني^(١).

□ أثبت الناس في حماد بن سلمة ثلاثة، وهم:

(١) عبدالله بن المبارك.

(٢) عبدالرحمن بن مهدي.

(٣) عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي^(٢).

□ أثبت الناس في سليمان بن مهران الأعمش ثلاثة، وهم:

(١) سفيان بن سعيد الثوري^(٣).

(٢) أبو معاوية محمد بن خازم الضرير.

(٣) شعبة بن الحجاج.

□ أثبت الناس في نافع مولى ابن عمر ثلاثة، وهم:

(١) مالك بن أنس.

(١) قال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس ثلاثة.. وذكرهم كما في "شرح علل الترمذي" (١/١٩١)، وترجمة قتادة من "تهذيب التهذيب" (٨/٣٠٨). (أبورواحة).

(٢) قال النسائي: أثبت الناس في حماد بن سلمة ثلاثة.. فذكرهم كما في "الملحق على شرح علل الترمذي" (٢٨٩). (أبورواحة).

(٣) قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أحفظ أصحاب الأعمش: الثوري. اهـ. كما في "شرح علل الترمذي" (٢٩٥). (أبورواحة).

(٢) أيوب بن أبي تيممة.

(٣) عبيد الله بن عمر العمري^(١).

□ أثبت الناس في محمد بن مسلم الزهري ثلاثة، وهم:

(١) مالك بن أنس.

(٢) سفيان بن عيينة.

(٣) معمر بن راشد^(٢).

□ أثبت الناس في أيوب بن أبي تيممة السخثياني:

قال ابن معين: ليس أحد أثبت في أيوب بن: حماد بن زيد. اهـ كما في "شرح
علل الترمذي" (٢٨٤).

□ أثبت الناس في ثابت بن أسلم البناني:

قال أحمد، وابن معين، وابن المديني، والدارقطني: أثبت الناس في ثابت البناني
هو حماد بن سلمة. اهـ كما في "شرح علل الترمذي" (٢٧٩)، وفي ترجمته من السير
(٤٤٤/٧).

□ أثبت الناس في هشام بن عروة:

(١) مالك بن أنس.

(٢) يحيى بن سعيد القطان.

(١) قال النسائي: أثبت أصحاب نافع: مالك، ثم أيوب، ثم عبيد الله، ثم عدد آخرين. كما في ترجمة
نافع من السير (٩٩/٥). (أبورواحة)

(٢) كما في "شرح علل الترمذي" (٢٦٣)، بينما جنح الحفاظ في التقريب إلى قول ابن معين: إن
شعيب بن أبي حمزة هو أثبت الناس في الزهري. اهـ. (أبورواحة)

□ أثبت الناس في سعيد بن جبيرة:

هو جعفر بن إياس، قال الحافظ في التقریب: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبيرة. اهـ

□ أثبت الناس في مالك بن أنس:

هو عبدالله بن مسلمة القعني^(١).

□ أثبت الناس في الليث بن سعد:

هو يحيى بن بكير^(٢).

□ أثبت الناس في عمرو بن دينار:

هو سفيان بن عيينة كما في «السير» (٤٥٨/٨).



(١) قال عثمان بن سعيد: سمعت علي بن المديني وذكر أصحاب مالك قيل له: معن، ثم القعني.

قال: لا بل القعني، ثم معن. اهـ. السير (٢٦١/١٠).

بينما قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى. اهـ. يعني: القزاز

(٩/٣٠٥). (أبورواحة)

(٢) قال عنه ابن حجر في التقریب: يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي مولاهم المصري، وقد ينسب

إلى جده ثقة في الليث، وتكلموا في مناجه من مالك. اهـ. (أبورواحة)

معرفة من خلط من الثقات

□ الفرق بين (التغير)، و(الاختلاط):

ذكر للشيخ رحمه الله: أن الألباني رحمه الله يقول فيمن قيل فيه: (صدوق تغير بآخره): أنه يحتاج به ما لم يخالف.

وهل هناك فرق بين التغير والاختلاط؟

فقال الشيخ: الذي يظهر هو قول الشيخ الألباني؛ لأن التغير ليس بمنزلة الاختلاط، ذكر هذا الحافظ الذهبي في ترجمة هشام بن عروة، عند أن قال ابن القطان: إنه تغير أو اختلط بعدما نزل إلى العراق.

فأنكر عليه وقال: إنه ضعف حفظه أي هشام ولم يبلغ إلى حد الاختلاط، ثم قال: وهشام شيخ الإسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان^(١).

فهذا الذي قاله الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله هو الصواب إن شاء الله، ثم بعد ذلك لا ينبغي أن ننسى ما تقدم لنا أن أهل العلم قد تخلوا السنة فخلا، خصوصاً ما يتعلق بالأحكام، فينبغي أن يرجع إلى شروح الحديث، وإلى كتب التخريج، مثل «التلخيص الحبير» وغيره، فرموا ذكروا أن هذا الحديث مما حدث به بعد تغيره.

«المقترح» (ص ٧١)

□ وقال: فالذي يظهر أنه إذا قالوا: (إنه تغير) ينظر: أهذا الحديث مما حدث به في حال تغيره أو مما وهم فيه بسبب تغيره وإلا قبل.

«المقترح» (ص ١٣٣)

□ وسئل الشيخ رحمه الله: هل التغير والاختلاط سواء أم بينهما فرق؟

فأجاب: ليسا سواء، التغير هو أن ينسى بعض معلوماته ويتغير حفظه بسبب مرض أو كبر، ...

أما الاختلاط فعناؤه أصبح كالمجنون^(١). اهـ (شريط أسئلة في المصطلح)

□ وقال رحمه الله: فرق بين التغير والاختلاط: إذا قالوا: (فلان اختلط) فعناؤه

أنك تتوقف في حديثه إلا إذا علمت أن الراوي روى عنه قبل الاختلاط، أما إذا قالوا: (تغير بآخره) فأنت تنظر هل هذا الحديث مما أخطأ فيه؟ مما جعل في مناكيره أم لا؟ ... "شرح مقدمة صحيح مسلم"

وقال رحمه الله: التغير كثرة النسيان، وهو من أوائل الاختلاط، فالاختلاط أعظم،

أما التغير فربما يحصل لكثير من العلماء. اهـ (مراجعة "التدريب" رقم ١٥)

□ أهمية معرفة المختلطين:

قال الشيخ: ومعرفة من الأمور المهمة؛ لأنه يترتب عليه تصحيح الحديث أو تضعيفه، وقد اعتنى العلماء رحمهم الله تعالى بالكلام على المختلطين.

□ أسباب الاختلاط:

قال الشيخ: الغالب أنه يختلط كبير السن، لكن قد يختلط من أجل خوف أو ضرر في جسمه، أو مرض، أو يعرض شيء للشباب.

□ الكتب في الاختلاط:

أيها أحسن "الكواكب النيرات"، أو "الاغتياب فيمن رمي بالاختلاط"؟

قال الشيخ: "الكواكب النيرات" مع شرحها طيبة وزادها حسناً وإيضاحاً

(١) قال السخاوي في "فتح المغيث" (٣/ ٢٧١): حقيقة فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال.

التعاليق، تعاليق طيبة.

□ العبرة بالمختلطين:

قال الشيخ رحمه الله: وفي الاختلاط دليل على أنه لا ينبغي لأحد أن يفتري بفهمه ولا بعلمه؛ لأنه معرض عياداً بالله (في) أسرع وقت لأن يكون في زمرة المجانين.

□ إذا كان الراوي هو الواصف لشيخه بالاختلاط فهل يدل ذلك أنه سمع منه قبل الاختلاط؟

سألت شيخنا مقبل رحمه الله عن قول بعضهم أن الراوي إذا كان هو الواصف لشيخه بالاختلاط أن ذلك دليل على أنه سمع منه قبل الاختلاط هل هذا القول صحيح؟

فكان جواب الشيخ: هذا ليس بصحيح. وكان سؤالي للشيخ بتاريخ ١٢/شعبان لعام ١٤٢٠هـ

□ جملة من كلام الشيخ عن المختلطين

هذا وقد تكلم الشيخ رحمه الله على جملة من المختلطين.

ذكرت هاهنا جملة منهم، ومن أراد المزيد فعليه بكتابي: "إنحاف الخليل بمن تكلم فيهم الإمام الوادعي بجرح أو تعديل"، منهم أربعة اختلطوا فحجبوا فلم يضر اختلاطهم:

(١) عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي^(١).

(٢) إبراهيم بن أبي العباس^(٢).

(١) قال أبوداود: جرير بن حازم و عبد الوهاب الثقفي تغير فحجب الناس عنهما. "شرح علل الترمذي" (٢/٧٤٩).

(٢) اختلط فحجبه أهله في منزله حتى مات كما في "تهذيب التهذيب" (١/١٣١) عن ابن سعد رحمه الله.

(٣) حجاج بن محمد البصيصي الأعور^(١)

(٤) جرير بن حازم: (سمعتها من دروسه مراراً)

(٥) عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.

قال الشيخ المختلط: فن روى عنه قبل الاختلاط قبلت روايته، كحماد بن زيد،
وشعبة، وسفيان الثوري. (شرح "مقدمة صحيح مسلم" الشريط الأول)

قال الشيخ: لم يسمع منه قبل الاختلاط إلا شعبة والثوري وحماد بن زيد، كما
قاله بعض العلماء واختلفوا في حماد بن زيد^(٢)، ومن عداهم فبعد الاختلاط.

"مستدرک" (٣٣٤/٢)

وقال: أما الأعمش فإنه قديم السماع من عطاء، وإذا كانوا يقولون: إن حماد بن
زيد وسفيان الثوري سمعا من عطاء بن السائب قبل الاختلاط، فالأعمش شيخهما^(٣).

(شريط أسئلة في الجرح والتعديل)

وقال: الذي يظهر لي أننا نتوقف في رواية حماد بن سلمة عن عطاء؛ لأن الذين
قالوا: روى عنه بعد الاختلاط عندهم زيادة علم والله المستعان.

(شريط أسئلة في المصطلح)

(١) قدم بغداد في آخر عمره فخلط فلما رآه ابن معين يخلط قال لابنه لا تدخل على الشيخ أحداً
"تاريخ بغداد" (٢٣٨/٨).

(٢) كذا وقع في الأصل، وهو تصحيف، فأهل العلم إنما اختلفوا في حماد بن سلمة: هل سمع من
عطاء قبل الاختلاط أم بعده؟ فالجمهور أنه سمع منه قبله، ومنهم من قال: وبعده، وهو الذي
رجحه الشيخ كما هو بين يديك، وأما حماد بن زيد فلم ينقل خلاف في سماعه من عطاء: هل
كان قبل الاختلاط أم بعده والله أعلم.

(٣) وقد قال هذا الإمام الألباني كما في حاشية "الكواكب النيرات" (ص ٢٣٣).

إسماعيل بن عليّة ممن روى عنه بعد الاختلاط. (مستدرک ٢٣٦/٢) و (٧٥/٥)

محمد بن فضيل ممن روى عنه بعد الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

مستدرک (٣٢٥/٢)، وانظر منه (٥١٨/٢)

.. خالد الطحان ممن روى عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط كما في «الكواكب

النيرات» (مستدرک ٥٣٨/٣)

جرير بن عبد الحميد ممن روى عن عطاء بعد الاختلاط. (مستدرک ٣٣٤/١)

عبدالوارث ممن سمع منه بعد الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

(مستدرک ١٩٤/٤)

سماع سفیان بن عیینة ممن عطاء قبل وبعد الاختلاط، فيتوقف فيه كما قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»^(١).

(مستدرک ٢١٩/٤)

لم يذكروا أبا حمزة فيمن سمع منه قبل الاختلاط. (مستدرک ٧٥٥/١)

لم يذكروا فضيل بن عياض فيمن روى عنه قبل الاختلاط ولا بعده، فيتوقف فيه. (مستدرک ٣٢١/٢)

لم يذكروا عمرو بن أبي قيس ممن روى عنه قبل الاختلاط.

(مستدرک ٤٢٢/٢) و (٤٣٨/٢)

لم يذكروا سليمان التيمي ممن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرک ٥٥٤/٢)

لم يذكروا سعيد بن زيد فيمن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرک ٦٢٧/١)

لم يذكروا إبراهيم بن طهمان فيمن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرک ٥٦٠/٤)

مختلط وليس أبوكدينة ممن روى عنه قبل الاختلاط. «أسباب النزول» (ص ١٥٢)

لم يذكروا سليمان التيمي ممن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرک ٥٥٤/٢)

٦: سعيد بن إياس أبو مسعود الجريري البصري.

قال الشيخ: عبد الأعلى بن عبد الأعلى سمع منه قبل الاختلاط كما في «ثقات العجلي».

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي روى عنه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

معمر سمع منه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

عبد الوارث سمع منه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

المسند (١٩٨/١)، المجموعة (ص ٢١٠)، «الإلهاد» (ص ٢٧٢)

إسماعيل بن علية ممن روى عنه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

«المسند» (٤٠٦/١)، «مستدرک» (٦٩٤/٣)

حماد بن سلمة ممن روى عن الجريري قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

«المسند» (٤٠٦/١)، وبنحوه (٤٦٠/١ و ٢٠٤/٢)

شعبة ممن روى عنه قبل الاختلاط.

يزيد بن هارون سمع من الجريري بعد الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

«المسند» (٣٨٢/١)، ونحوه في «المستدرک» (٢٣٨/٤)، و (٣٧٣/٣ و ٦٩٤)

ما ذكروا سالم بن نوح فيمن روى عنه قبل الاختلاط.

لم يذكروا صدقة بن موسى فيمن روى عنه قبل الاختلاط.

لم يذكروا شداد بن سعيد ممن روى عنه قبل الاختلاط.

لم يذكروا عبد الوهاب بن عطاء فيمن روى عن الجريري قبل الاختلاط.

مستدرک (٦٢١/٤)

(٦) عمرو بن عبدالله أبو إسحاق السبيعي.

قال الشيخ: ما طعن أحد في أبي إسحاق فيما أعلم إلا بالتدليس^(١)، فإذا صرح بالتحديث فحديثه مقبول، وكذا طعن فيه بالاختلاط^(٢)، كما في «الكواكب النيرات».

«مستدرک» (٥٨/٣)



(١) وصفه به الكرايسي وابن حبان وغيرهما، وذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين.

(٢) أشار إلى وصفه بالتغير الإمام أحمد كما في «الجرح والتعديل» (٢٤٣/٢)، ووصفه بالاختلاط

أبوزرعة، وقال الحافظ الذهبي: من أئمة التابعين إلا أنه شاخ وفسى ولم يختلط.

«الميزان» (٢٧٠/٣)، وانظر «تذكرة الحفاظ» (٢٣٣/١).

الطبقات

□ سئل الشيخ رحمه الله: هل اتفق العلماء على اصطلاح واحد في الطبقات؟

فأجاب: ليس متفقًا عليها، حتى في الصحابة أنفسهم منهم من يجعل البدرين طبقة، والسابقين طبقة، وأهل بيعة الرضوان طبقة، وهكذا فليس متفقًا عليها، لكن المؤلف يعرف اصطلاحه من مقدمة كتابه.

«المقترح» (ص ٧٥)

□ وسئل: هل ترتيب الطبقات على حسب العمر، أم على حسب التوثيق؟

فقال: أما طبقات أصحاب الزهري فعلى حسب التوثيق، وكذلك أصحاب نافع وأصحاب قتادة وغيرهم، أما الطبقات التي سأل عنها أخونا فعلى حسب العمر، فينبغي أن يعرف هذا، أنهم ليست لهم قاعدة مطردة في الطبقات، فمنهم من يجعل الصحابة طبقات، ومنهم من يجعلهم طبقة واحدة ولا مشاحة في الاصطلاح.

«المقترح» (ص ٧٥)

□ كم مقدار القرن؟

قال الحافظ ابن كثير في «مختصره» (ص ٢٣٠)، ومنهم من يجعل كل قرن أربعين سنة.

قال الشيخ: ويرده أن النبي ﷺ قال لعبدالله بن بسر: «عش قرنًا»، فعاش مائة سنة^(١) فالقرن مائة سنة والحديث في «مسند أحمد» وغيره وهو حديث صحيح، ويعتبر

(١) أخرجه أحمد (١٨٩/٤)، والحاكم في «المستدرک» (٥٠٠/٤) عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه.

أيضاً علماً من أعلام النبوة، وقد قال الصنعاني رحمته الله في «سبل السلام»^(١)، بعد أن ذكر اختلاف الناس في القرن^(٢)، والمصير إلى حديث رسول الله ﷺ أولى، قال: يجب المصير إلى حديث رسول الله ﷺ، ثم علق عليه المعلق من هؤلاء العصرين الدكاترة، فقال: لم نجد هذا الحديث في الكتب المعتمدة، والحديث موجود في «مجمع الزوائد»، وفي «مسند أحمد»، وفي «الإصابة»، وفي كثير من المراجع.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثامن عشر)

□ الطبقات لابن سعد:

قال الشيخ: زهد الناس في كتاب محمد بن سعد، وهو كتاب قيم لا يستغني عنه باحث؛ من أجل أن ابن سعد كثير الرواية عن الواقدي والواقدي كذاب. (السابق)



(١) أن القرن مائة سنة، ثم ذكر أقوالاً تخالف هذا القول، ثم قال: والأول أصح لقوله ﷺ لغلām «عش قرناً» فعاش مائة سنة.

(٢) وقد قال الحافظ الذهبي رحمته الله: ولا بد في كل طبقة من مجاذبة الطبقتين، وإلا فلو بولغ في تقسيم الطبقات لجاءت كل طبقة ثلاث طبقات أو أكثر.

«تذكرة الحفاظ» (١/٢٥٠).

الموالي

□ قال الشيخ رحمه الله: من فوائد معرفة الموالي الإمامة العظمى، فإنه يشترط فيها أن يكون قرشيًا^(١)، ثم أفاد أن الصحيح أن الكفاءة في النكاح، إنما هي في الدين. اهـ

(مراجعة التدريب رقم ١٥)



(١) فقد قال رحمه الله: «لا يزال هذا الأمر في قریش ما بقي من الناس اثنان»، أخرجه البخاري (٣٥٠١)، ومسلم (١٨٢٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

□ إذا انتقل من بلدة إلى قرية فهل ينتسب إلى القرية أم إلى البلدة؟

قال الشيخ: الأعم فالأعم، ثم بعدها الأخص يقول مثلاً: المصري ثم الجيزي، جيزة من مصر، المصري ثم الإسكندراني وهكذا^(١).
(مراجعة "التدريب" رقم ١٥)

□ فائدة: معرفة هذا الباب:

ذكر الشيخ: أن فائدة معرفة النسب إلى الأوطان أن نعرف البلدي من غيره، فالبلدي أعرف بصاحبه وبلديه من غيره، قال الشيخ: فإذا أتى يحيى بن معين يوثق غريباً، وأهل بلده يطعنون فيه يقدم قولهم؛ لأنه ربما تزين ليحيى وحدث بأحاديث صحيحة فوثقه يحيى^(٢).
(السابق)

□ أحسن كتاب في معرفة بلد الراوي:

ذكر الشيخ رحمه الله: أن أحسن كتاب يساعد على معرفة بلد الراوي (الطبقات) لابن سعد رحمه الله، فإنه ترجم للمكيين وللمدنيين ولأصحاب الطائف، وللبصريين وللكوفيين ولليمنيين وللمصريين... الخ.
(السابق)

(١) قال الإمام النووي رحمه الله: عادة الأئمة الحذاق المصنفين في الأسماء والأنساب، أن ينسبوا الرجل النسب العام، ثم الخاص؛ ليحصل في الثاني فائدة لم تكن في الأول. "تهذيب الأسماء والصفات" (١/١٣). وانظر "توضيح الأفكار" (٢/٥٠٦).

(٢) ذكر هذا العلامة المعلمي رحمه الله في حاشيته على "الفوائد المجموعة" (ص ٣٠).

مفرقات

مسائل متعلقة بالتصحيح والتضعيف

□ الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف

سئل الشيخ رحمه الله: هل هناك فرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف؟

فأجاب: نعم يوجد فرق، فالمتقدمون أحدهم يعرف المحدث وما روى عن شيخه، وما روى عنه طلبته، يحفظون كتاب فلان، فإذا حدث بحديث يقولون: ليس هذا من حديث فلان، وأنا أعجب من شدة انتقادهم ومعرفتهم، ففي ترجمة عبدالله بن دينار في «الضعفاء» للعقيلي: ذكر العقيلي كم روى واحد من الأئمة عن عبدالله بن دينار، مثل شعبة، ومالك، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري^(١).

وكذا الاختلاف بين الإمام أحمد وعلي بن المديني في شأن: أيهما أعلم؟ مالك أم سفيان بن عيينة في الزهري؟ فالإمام أحمد يقول: روى ابن عيينة كذا وكذا من الأحاديث وهم في كذا وكذا، ويقول: روى مالك أحاديث أكثر من ابن عيينة وأوهامه أقل من ابن عيينة^(٢)، فهم لا يماثلهم أحد، والمعاصرون لا يعدو أحدهم أن

(١) قال العقيلي رحمه الله: وقد روى عن عبدالله بن دينار شعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة أحاديث متقاربة عند شعبة عنه نحو عشرين حديثاً، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثاً، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثاً، أما رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب. اهـ «الضعفاء» (٢/٢٤٧).

(٢) روى عبدالله بن أحمد عن أبيه قال: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن =

يكون باحثاً.

أما كتب العلل فالمعاصرون لا يتحرون في هذا، وكذلك زيادة الثقة والشاذ،
 فربما يغتر أحدهم بظاهر السند ويحكم على الحديث بظاهر السند، وقد سبقه المتقدمون
 وحكموا عليه بأنه حديث معل، فينبغي أن تعرض كتب المتأخرين على كتب العلل
 حتى تعرف أخطاءهم، فإن لهم أخطاء كثيرة بالنسبة للعلماء المتقدمين، ولا يقال كم ترك
 الأول للآخر في علم الحديث، أروني شخصاً يحفظ مثل ما يحفظ البخاري أو أحمد
 ابن حنبل، أو تكون له معرفة بالرجال مثل يحيى بن معين، أو له معرفة بالعلل مثل
 علي بن المديني والدارقطني، بل مثل معشار الواحد من هؤلاء، ففرق كبير بين
 المتقدمين والمتأخرين. «تحفة المجيب» (ص ٩٧-٩٨)

□ سئل الشيخ رحمه الله: ما صواب هذه المقولة: أن تضعيف المتأخرين فضلاً
 عن المعاصرين لا يؤخذ به حين يعارض تصحيح أو تحسين المتقدمين؟
 وذلك أن المتقدمين اطلعوا على شواهد ومتابعات بها حسنوا وصححوا ولم يطلع
 عليها المتأخرون بسبب ضياعها وفقدانها؟

فأجاب: الطريقة السليمة هي أن ينظر الشخص إلى ما قاله العلماء المتقدمون في
 الحديث، ثم ينظر في السند، فالعلماء المتقدمون ربما يتتابعون على تصحيح حديث وفيه
 راو لم يوثقه إلا ابن حبان، ويتتابع المتأخر بعد المتقدم وهكذا، وربما يغتر العصري
 بظاهر السند، والعلماء المتقدمون قد اطلعوا له على علة، فربما يكون الحديث من

= الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت: أنا مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن
 الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث
 كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بمحدثين أو ثلاثة
 فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً.

«العلل» لعبدالله بن أحمد (٣٤٩/١-٣٥٠)، رقم النص (٢٥٤٣)، «الميزان» (٢/١٧٠).

وللحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (ص ٤٢) تعليق على هذا الأثر يحسن الرجوع إليه.

رواية معمر عن الزهري عن أنس، فإذا بعد هذا الإسناد؟ ثم يكون معلاً والجمع بين هذا وهذا هو الأولى، والمتأخرون ليسوا بشيء بالنسبة إلى المتقدمين كالإمام البخاري، والإمام أحمد، ومسلم بن الحجاج، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ويحيى بن معين، وعبدة الرحمن بن مهدي، والسفيانين، والإمام النسائي، وأبي داود، والترمذي، هؤلاء كتبهم فيها الخير والبركة، وكتبهم أيضاً سهلة وليست بمعقدة، فأنا أنصح بقراءتها والاستفادة منها^(١).

إن العلماء المتقدمين ربما يحفظون ما رواه المحدث، مثل الإمام البخاري يحفظ ما رواه الزهري، وما رواه عن كل شيخ من مشايخه، وما رواه كل تلميذ من تلاميذ الزهري، فلو أن شخصاً كذب على الزهري، أو كذب على تلميذ من تلاميذ الزهري عن الزهري استطاعوا أن يعلموا أن هذا الحديث مكذوب، وأنه ليس من حديث الزهري، فهذا مجرد مثال، وإلا فغير الزهري مثله، ففي زمننا هذا من يحفظ عشرين ألف حديث، لأنه قد وجد مثل أخينا في الله عبدالله الدويش، وبعض الإخوان يحفظ خيراً كثيراً، والإمام البخاري رحمته الله يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح^(٢).

ولو حفظ العصري فليست له بصيرة بالعلل كأولئك، فكأنه إلهام من الله

(١) قال الذهبي رحمته الله في ترجمة أبي بكر الإسماعيلي من "تذكرة الحفاظ" (٣/٩٤٨) وصنف الصحيح وأشياء كثيرة من جملتها مسند عمر رضي الله عنه هذه في مجلدين، طالعته، وعلقت منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة. اهـ ويعني بالتأخرين: هو وأمثاله من جهابذة أهل الحديث، فكيف لو رأى محدثي زماننا؟! فحسبنا الله ونعم الوكيل، غير أننا نعتقد أن الله حافظ دينه، وأن الطائفة المنصورة لا تزال باقية إلى قيام الساعة. ﴿وَمَنْ يَتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

(٢) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/١٣) والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/٢٥) والخليلي في "الإرشاد" (٣/٩٦٢) والحازمي في "شروط الأئمة الخمسة" (ص ٦٣-٦٤).

سبحانه وتعالى، وحفظ الله بهم الدين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَٰحِفُظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، لكن ليس هناك دليل على أنه لا يجوز للعصري أن يصحح أو يضعف، بل الدليل قائم على جواز ذلك، ففي "الصحيحين" من حديث معاوية والمغيرة بن شعبة والمعنى متقارب: أن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»^(١).

بقي ما لو اختلف عصري وإمام من أئمة الحديث، اختلف الشيخ الألباني والإمام أحمد فنحن نأخذ بقول الإمام أحمد بطيبة نفس، وهكذا إذا اختلف أي محدث غير الشيخ الألباني مع الإمام البخاري فنأخذ بقول الإمام البخاري بطيبة نفس.

وهؤلاء المحدثون المعاصرون لا يتجاوز أحدهم أن يكون باحثاً، وأما المحدثون المتقدمون فعندهم بصيرة بالمتن، وبصيرة بالإسناد، وعندهم بصيرة بما يخالف الكتاب، وبما يخالف التاريخ، فبعض الأوقات يطعنون في الحديث؛ لأنه خالف التاريخ، فالفرق بين المتأخرين والمتقدمين كما بين السماء والأرض^(٢)، أما أن يقال: لا يقبل من المتأخرين تصحيح ولا تضعيف فلا، فإن هذا مخالف للسنة كما تقدم، وقد أنكر العلماء على ابن الصلاح حيث قال: إنه قد انقطع زمن التصحيح والتضعيف^(٣)، وذكر الشيخ الألباني أنه صحح حديثاً.

فإذا توفرت هذه الشروط ولم يكن الشخص صاحب هوى يصحح ما يوافق هواه، ويضعف ما يوافق هواه، مثل (محمد عبده المصري)، (وجمال الدين الأفغاني)،

(١) تقدم تخريج الحديث والحمد لله.

(٢) تقدم ذكر شيء مما يدل على هذا في المقدمة.

(٣) معللاً ذلك بضعف أهلية المتأخرين للتصحيح والتضعيف، وقد رد عليه النووي في "التقريب مع التدريب" (١/١٥٧)، وابن الملقن في "المقنع" (١/١)، والعراقي في "التقييد والإيضاح"، والحافظ في "النكت" (٢/٢٦٦-٢٧٣)، والصنعاني في "توضيح الأفكار" (١/١١٨-١١٩).

و(محمد رشيد رضا)، و(شلتوت)، و(محمد الغزالي)، و(مفتي الأزهر)، و(مفتي مصر)، و(مفتي الجمهورية اليمنية)، فتنبه من أصحاب الأهواء، فلا يأتي شيعة ويقول: حديث: «أَهْلُ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَّى، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوَى»^(١)، ويقول لك: هو صحيح، أو حديث: «عَلَيَّ خَيْرُ الْبَشَرِ مَنْ أَبِي فَقَدْ كَفَّرَ»^(٢)، أو يأتي صوفي ويقول: «مَا وَسَّعَتْني أَرْضِي وَلَا سَمَائِي وَوَسَّعَتْني قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ»^(٣)، وهكذا فكن على حذر من أصحاب الأهواء، سواء أكانوا من المتقدمين أم من المتأخرين.

□ سئل الشيخ: إذا وجدنا حديثاً صحيحه حافظ من الحفاظ وضعفه آخر فما العمل؟ فأجاب: تأخذ بقول الأكثر، ترجع إلى السند وتنظر ما سبب تضعيفه، أسبابه أنهم اختلفوا في الشخص، منهم من يراه ثقة ومنهم من يراه ضعيفاً، فإذا كان

(١) الحديث جاء عن أبي ذر أخرجه أبويعلى كما في «المطالب العالية» (٢٦٢/٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٠٦/٦)، وفيه المفضل بن صالح متروك، وله متابعات واهية، وجاء عن ابن عباس عند ابن عدي في «الكامل» (٧٢٠/٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٢)، وأبي نعيم في «الحلية» (٣٠٦/٤) وفيه الحسن بن أبي جعفر متروك، وجاء عن أبي سعيد الخدري عند الطبراني في «الصغير» (٢٢/٢) وفيه عطية العوفي وشيعة ومدلس، قال الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٩)، وفيه جماعة لم أعرفهم. اهـ

وانظر «رياض الجنة» (ص ٢٧٢-٢٧٣) لشيخنا رحمه الله.

(٢) الحديث جاء عن علي أخرجه الخطيب في تاريخه (١٩٢/٣) وفيه محمد بن كثير شيعة ووضع، وجاء عن ابن مسعود أخرجه ابن الجوزي (٣٤٨/١)، وفيه الثلجي كذاب، وجاء عن جابر عند ابن الجوزي (٣٤٨/١)، والخطيب (٤٢١/٤) وفيه الذراع كذاب، وجاء عن أبي سعيد الخدري عند ابن الجوزي (٣٤٩/١) وفيه أحمد بن سالم متروك، وعطية العوفي شيعة وضعيف ومدلس.

(٣) الحديث قال العراقي: ليس له أصل، وقال شيخ الإسلام: ليس له إسناد معروف، ونقل ابن الزركشي عن بعض العلماء أنه قال عنه: باطل من وضع الملاحدة، انظر «المتنبي عن حمل الأسفار» (١٥/٣)، و«مجموع الفتاوى» (١٢٨/٨)، و«المقاصد الحسنة» (ص ٥٩٠) اهـ ملخصاً عن «سلسلة الأحاديث التي لا أصل لها» رقم (٣).

كذلك تنظر هل التضعيف مفسر؟ والله المستعان. (شريط كيف تستفيد من كتب الحديث)

□ إذا اختلف عالمان في صحة الحديث وضعفه فبقول من نأخذ؟

سئل الشيخ رحمه الله: إذا صحح عالم حديثاً والآخر ضعفه، ورجل ليست عنده أهليه للترجيح، فهل يأخذ بالأحوط وهو التضعيف مثلاً أم بالترجيح وهو التصحيح؟
فأجاب: يتبع من هو أعلم في نفسه^(١) ولا يعتبر تقليداً فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، فإن كان يستطيع أن يطلب برهان من يضعفه فليطلبه، وإن كان لا يستطيع ولا يفهم فليأخذ بقول الأعم.

وهذه المسألة قد اختلف العلماء المتقدمون من زمن قديم، هذا يصحح الحديث وآخر يضعفه، وهذا يوثق الرجل وذاك يضعفه.

روى الإمام أحمد عن عامر بن صالح الزبيري فقال يحيى بن معين: جن أحمد لماذا روى عن هذا وهو ضعيف^(٢)، فعلماؤنا رحمهم الله اختلفوا في تصحيح الحديث وتضعيفه، وفي توثيق الرجل وتضعيفه، ولم يكن هذا سبباً ليحصل بينهم العداوة والبغضاء، ولم يكن هذا دليل على أن هذا أراد خلاف هذا، فجزى الله علماءنا الأقدمين والمعاصرين خيراً.
(من شريط قبل وفاته بأيام)

□ سئل الشيخ رحمه الله: ماذا يستفيد العوام من قولكم: هذا صحيح وهذا ضعيف، فإن بعض العوام يزعم أن هذا تشكيك في الدين؟

فأجاب: أنا أسأل إخواني الحاضرين: العوام أكثر أم العلماء أكثر؟ العوام أكثر بآرك الله فيكم، إذا إذا فرطنا في العوام، وتركناهم قريسة للشكوك، تشكك عليهم

(١) ذكر نحو هذا الشاطبي في «الاعتصام» (٣/١٠٩) ضمن الكلام على مسألة فقهية، وهو ظاهر

مذهب الإمام الشافعي كما في «البحر المحيط» (٦/٣١٣) للزركشي رحمه الله.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/٣٦٠).

الشيوعية، والبعثية، والناصرية، قد فرطنا في أكثر المجتمع، العوام ممن يشملهم قول الله عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مِمَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَانَعَكُمُ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فالعوام محتاجون إلى معرفة الحديث الصحيح والضعيف.

«إجابة السائل» (٥٠١-٥٠٢)

□ متى يحق لطالب العلم أن يتصدر للتصحيح والتضعيف؟

قال السائل: الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وأصحابه الراشدين وبعد:

متى يصح لطالب العلم أن يتصدر للحكم على الأحاديث النبوية بالصحة أو الضعف؟

فحمد الله الشيخ وأثنى عليه ثم قال: فقبل أن نجيب (لفظة) في المقدمة وهي: (وصحابته الراشدين) أهل السنة يحملونها على أن الصحابة كلهم راشدون، لكن المبتدعة يذكرون هذا ليخرجوا بزعمهم من انحراف من الصحابة رضوان الله عليهم، فننصح إخواننا بحذف هذه الكلمة؛ لأن المبتدعة اتخذوها عكازاً لحذف من انحراف في زعمهم، والصحابة كلهم عدول، نعم إن المعنى مستقيم على المعنى الأول، وهو أن الصحابة كلهم راشدون، ومستقيم أيضاً على المعنى الثاني من حيث القاعدة النحوية، لكن ليس مستقيماً من حيث المعنى، وهو أنهم أرادوا أن يخرجوا بعض صحابة رسول الله ﷺ.

وبعد: إخواني في الله هي ملكة يعطيها الله سبحانه وتعالى من شاء، فرب شخص يحفظ الأمهات الست وهو لا يستطيع أن يتصدى للتصحيح والتضعيف، ورب شخص ما يحفظ إلا الشيء اليسير وقد مارس كتب التخريج، مثل "نصب الراية"، و"فتح الباري"، و"التلخيص الجبير"، وكتب الشيخ الألباني حفظه الله

تعالى، وكتب بعض المعاصرين ويستطيع بإذن الله تعالى أن يحكم على الحديث بالصحة أو بالضعف.

وهذا أمر يجب أن يتنبه له الباحثون، وهو أن المسألة إن صححت حديثاً وفيه ضعف فربما تضيف إلى الشرع ما ليس منه، وإن ضعفت حديثاً وهو في الواقع صحيح فربما تهدم من الشرع ما هو منه، فهي مسألة مهمة جداً يجب أن يكون الباحث ذا ورع وتقى وإخلاص لله عز وجل، من أجل أن لا يضيف إلى الشرع ما ليس منه، ولا يحذف من الشرع ما هو منه^(١).

إنه أمر مهم ولا بد من الممارسة أنت مبتدئ لا بأس أن تتمرّن، لكن لا تخرج ما كتبتّه من أول الأمر للناس، وتتنظر إلى هذا الكتاب: هل قد حققه أحد؟ وماذا تفعل أنت لو حققت وقد حقق أتزيد على هذا التحقيق لأنه ناقص أم تراه مطوّلاً وفيه حشو وتريد أن تختصره لا بد من هذا، وهذا أمر غفل عنه كثير من المعاصرين وهي مسألة الشرح لبعض الكلمات، أو استنباط بعض الأحكام، فالمهم أنه وجد في هذا الزمن من يتجرأ على التصحيح والتضعيف، فربما ينقل من «المعجم المفهرس» ولا يرجع إلى الأصول، و«المعجم المفهرس» يتكلم على المعاني فربما يكون الحديث من حديث أبي موسى، ومن حديث جابر، ومن حديث عبدالله بن عمرو، ومن حديث عبدالله بن عمر، وتقول (في) الحديث الذي بين يديك رواه البخاري في موضع كذا،

(١) قال الإمام النووي رحمته الله: ثم على الجراح تقوى الله تعالى في ذلك، والتثبت فيه، والحذر من التساهل بمجرع سليم من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه، فإن مفسدة الجرح عظيمة، فإنها غيبة مؤبدة مبطلّة لأحاديثه مسقطّة لسنة رسول الله ﷺ، وراثة لحكم من أحكام الدين. «شرح صحيح مسلم» (١/٨٣-٩٤ ط شيخا).

وقال الإمام السخاوي رحمته الله: فالجرح والتعديل خطر؛ لأنك إذا عدلت كنت كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة حديث: «من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب»، وإن جرحته بغير تحرز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً. «فتح المغيث» (٤/٣٥٥).

ومسلم في موضع كذا وكذا، تعزو إلى الكتب ما ليس فيها، وكذا أصحاب الكمبيوتر ربما يعزون إلى المؤلفين إلى المخرجين ما ليس من كتبهم، وقد رأينا الشيء الكثير من هذا يكون أصل الحديث عند الجميع، وأنت تريد لفظة من الحديث ثم يعزونها إلى مصادر شتى وترجع ولا تجد تلك المصادر في كثير من الكتب والله المستعان.

فألذي ننصح به الأخ الذي يحقق أن يبدأ بتأريين ثم بعد ذلك إذا كتب ورأى نفسه أهلاً وقال أهل العلم: إنه الآن أهل أن يحقق يحقق، ولا بد أن يعرضه على أناس من أهل العلم ليروا عمله أهو على الجادة أم ليس على الجادة والله المستعان.

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

□ فقل للشيخ: معنى جوابكم أن من تأهل للحكم على الأحاديث أنه لا يشترط أن يبلغ رتبة الاجتهاد في جميع العلوم الشرعية؟

فقال الشيخ: نعم لا يشترط، لكن يتكلم في حدود ما يعلم، مرت به مسألة في الأصول وهو لا يعرف شيئاً عنها لا يتكلم عنها، أو مرت به مسألة في الفقه وهو لا يعرف شيئاً عنها لا يتكلم، لا يتكلم إلا في حدود ما يستطيع.

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

□ هل لمن بلغ رتبة الاجتهاد في التحقيق أن يرجع إلى حكم غيره إن تبين له أن الصواب معه؟

سئل الشيخ رحمه الله: هل لمن بلغ رتبة الاجتهاد في الحكم على الأحاديث إذا خالفه آخر وتبين له أن الصواب معه أن يرجع إلى حكمه، أم أنه لا يجوز للمجتهد أن يرجع إلى حكم مجتهد آخر؟

فأجاب: ما زال العلماء يستفيد بعضهم من بعض، سواء كانوا متعاصرين أم كانوا غير متعاصرين بواسطة الكتب، الحافظ ابن حجر ألف «الهداية»، واختصرها

من «نصب الراية»^(١)، ألف «التلخيص الحبير» من (تخريج الرافعي الكبير)^(٢) ومن غيره، فالمهم أن العلماء ما زال يستفيد بعضهم من بعض، سواء أكانوا متعاصرين أم كانوا من العلماء المتقدمين بواسطة كتبهم، لكن الذي ينبغي أن يعزوا الفائدة إلى قائلها، فمثلاً كتب الشيخ الألباني حفظه الله تعالى يستفيد الباحثون منها، وأنا إن كانت أصوله موجودة عندي أرجع إلى أصوله، وإن كانت أصوله موجودة ولكن الوقت لا يساعدني نقلت من كتبه وعزوت إليه، فما زال العلماء يستفيد بعضهم من بعض.

وأنت إذا قرأت كتب محمد بن إبراهيم الوزير وجدته يستفيد كثيراً من كتب الحافظ ابن حجر وهو معاصر له، ومحمد بن علي الشوكاني يستفيد ويستفيد ويستفيد من كتب الحافظ ابن حجر^(٣)، تارة يعزو إليه وأخرى لا يعزو إليه، محمد صديق حسن خان يأخذ من كتب الشوكاني يأخذها صفحات وورقات، حتى إنه في بعض الأوقات إذا كانت المسألة قاسية يخشى أن ينكر عليه وما يستطيع أن يتأطع الناس فيها، قال: قال شيخ شيوخنا العالم الرباني محمد بن علي الشوكاني كذا وكذا، فما زال العلماء يستفيد بعضهم من بعض، ولم يكن في قلوبهم حسد، وهكذا أيضاً في التحقيق وفي كتب الفقه، وفي كتب أخرى حتى إنهم قالوا^(٤) في ابن دريد:

(١) راجع «الدراية» (١/ ١٠).

(٢) راجع «التلخيص الحبير» (١/ ٧).

(٣) والحافظ ابن حجر في «شرح أحاديث العمدة المتفق عليها من فتح الباري» يغترف جداً وبكثرة من شرح شيخه ابن الملحق «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» بغزو على ندرة، وبدون عزو على كثرة. راجع مقدمة الشيخ بكر حفظه الله «الإعلام».

(٤) القائل: هو نبطويه إبراهيم بن محمد الواسطي كما في «نزهة الألباء» (ص ٣٦١)، قال الألباري

فأجابه ابن دريد:

أف على النحو وأربابه قد صار من أربابه نبطويه

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخاً عليه

«نزهة الألباء» (ص ٣٦١).

ابن دريد بقره فيه جهل وشره
قد ادعى بجهله وضع كتاب الجمهره
وهو كتاب العين إلا أنه قيد غيره

(العين) للخليل بن أحمد، وذكرت تفسيراً وهو (تفسير النسفي) النسفي هذا
نسف العقيدة^(١)، لكن ينقل كثيراً من «الكشاف» للزمخشري، ثم الذي يظهر أنه
ماتريدي أو أشعري في المسائل الاعتقادية ينظر لا بد من المقابلة لتفسيره، وربما ينبه
على خطأ صاحب «الكشاف» ويرد عليه لا من خلال السنة، ويدعي أنه ناصر السنة.

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

□ قيل للشيخ: فهل للعالم أن يرجع عن تصحيح حديث إذا ضعفه آخر أم لا؟

فقال: إذا رأى أنه أخطأ وأن ذلك العالم أصاب فعليه أن يرجع، وليس هذا من
باب التقليد، بل من باب قول الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْهُمْ
فَقَبْلُوا أَن يُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]^(٢).

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

□ هل يتسامح في الآثار أكثر من الأحاديث؟

سئل الشيخ: هل يتسامح في الآثار أكثر من الأحاديث خاصة إذا كان الأثر
مندرجاً تحت عموم الأدلة ومقاصد الشريعة؟

فأجاب: لا، لا بد من ثبوته، الأثر؛ يترتب عليه أشياء، وما يزال علماؤنا رحمهم
الله تعالى يتكلمون في بعض الآثار؛ لأنها من طرق بعض الضعفاء، فمن ادعى

(١) فقد فسر قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، بقوله: استولى عليه بإحداثه،

(تفسيره ٢٨٧/٣)، ويقر التنجيم في تفسيره (٢٨٦/٣)، وله ضلالات أخرى كثيرة لمن تتبعها.

(٢) أي لفهوم الآية: أنه إذا جاءنا العدل نأخذ بقوله ولا يعد تقليداً.

التفصيل فعليه البرهان والله المستعان^(١)

□ فقبل للشيخ: هل نأخذ بما ثبت من الآثار؟

فقال: نأخذ بالأصل، مثلاً آية قرآنية أو حديث نبوي نأخذ به وكفى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ثم قال الشيخ: إذا ثبت سنده وكان مفسراً لآية أو لحديث فنستعين بأفهام سلفنا رحمهم الله تعالى، وأما إذا تكلموا من قبل أنفسهم ولم تكن آية ولا حديث فإننا لا نقلدهم في هذا، هكذا أيضاً إذا كانت قصص إسرائيلية لا تعلم إلا بوحي من الكتاب والسنة، لو كان سندها مثل الشمس نتوقف فيها، المهم ما عندنا إلا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وهما كافيان. (شريط أسئلة زائر من إب)

□ تصحيح ابن خزيمة وابن حبان

سئل الشيخ: هل يعمل بتصحيح ابن خزيمة وابن حبان؟

فأجاب: إمامان من أئمة أهل الحديث، بل لقب ابن خزيمة بإمام الأئمة^(٢)، وهكذا تلميذه ابن حبان وكتاباهما لا يستغنى عنهما لما يستخرج منهما من المسائل الفقهية الدقيقة التي تكاد أن تحير العقول، فتراجع ابن خزيمة، وكذا تراجع ابن حبان تراجع فقه، وتراجع إظهار لنكت حديثية عجيبة، إلا أنها تساهل في توثيق المجاهولين، قال الحافظ في "مقدمة لسان الميزان": وعلى هذا جرياً في صحيحيهما، فربما يكون الحديث من طريق مجهول والمجهول من قسم الضعيف، فعند ابن حبان

(١) والذي خلاص به الشيخ الألباني رحمه الله أنه لا بد من نقد الأسانيد التي لها شأن وتعلق بالتفسير، والإعراض عن نقد ما لا حاجة لنا به من الآثار. مقدمة تحقيق "ابن كثير" (١/١١) للحويني.

(٢) لقبه به أبو أحمد حسينك، والإمام الذهبي راجع سير النبلاء (١٤/٣٦٥ و ٣٧٢-٣٧٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/٧٢٠).

أن المجهول إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر فحديثه مقبول^(١)، بقي يا ابن حبان رحمك الله الحفظ والعدالة فلا يكفي هذا.

وربما روى من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد وضحاه، مثل حديث: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَغْتَاذُ الْمَسَاجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ»، فروياه من هذه الطريق والترمذي كذلك، وضحوه^(٢) مع أن دراجاً عند أن صححه الحاكم تعقبه الذهبي وقال: دراج ذو عجائب، وأخرى يتعقبه ويقول: دراج ذو مناكير.

ومن أهل العلم من يخص ضعف دراج عن أبي الهيثم، والصحيح أنه ضعيف ولو روى عن غير أبي الهيثم فهما متساهلان في مسألة المجهول^(٣)، وفي مسألة تصحيح أحاديث بعض الضعفاء. «نخلة الأشرطة» (١٤٠/١-١٤١)

□ ما حكم الأحاديث التي يذكرها الحافظ أو الشوكاني ويسكتان عنها؟

(١) صرح بذلك في ترجمة محمد بن عطية العوفي من «المجروحين» (٢٧٣-٢٧٤) وراجع مقدمة صحيح ابن حبان مع الإحسان (١٥١/١)، و«الثقات» (١١١-١١٢)، وفصل الجرح والتعديل من هذا الكتاب.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦/٥) رقم (١٧٢١)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٧٩/٢)، والترمذي (٢٦١٧ و ٣٠٩٢)، وقال: هذا حديث حسن غريب، والحاكم (٣١٩/١) ط الحرمين، وصححه فتعقبه الذهبي بقوله: دراج ذو مناكير.

(٣) إلا أن ابن خزيمة أقل تساهلاً في توثيق المجهولين من الإمام ابن حبان رحمه الله فقد صرح في «صحيحه» (٣٦٥/٣) أنه لا يقبل دين من لا يعرفه بعدالة، قال في ترجمة زجاء بن صبيح كما في «تهذيب التهذيب» (٦٠٣/١): لا أعرفه بعدالة ولا جرح ولا احتج بخبر مثله.

ولذا قال الألباني كما في «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص ٣٥): ابن خزيمة عنده شيء من التساهل لكن ليس كثيراً لأننا نجد مخالف تلميذه ابن حبان في كثير من الرواة حيث لا يحتج بحديث من يقول فيه: لا أعرفه بعدالة، بينما ابن حبان يقول: الأصل في الراوي أو المسلم العدالة اه مختصراً من ترجمة ابن خزيمة من كتابي «القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة ومن لا يروي عن كل أحد».

سئل الشيخ رحمه الله: ما يذكره الحافظ في «الفتح» ويسكت عنه، أو الشوكاني هل يفهم منه تصحيح أو تحسين؟

فأجاب: أما الحافظ فقد ذكر في «المقدمة» أنه إذا سكت عن الحديث فإنه حسن^(١)، ولكن الحافظ تساهل فهناك أحاديث ضعيفة بل موضوعة سكت عليها، وما أستحضره الآن حديث أن النبي ﷺ رأى رجلاً يعبث بلحيته فقال: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»، ذكره في الكلام على الخشوع في الصلاة^(٢)، والحديث لا يثبت عن النبي ﷺ، وقد جاء عن سعيد بن المسيب ولا يثبت عن سعيد، وهكذا الشوكاني فهو يعترف من كتب الحافظ كـ «فتح الباري»، و«التلخيص الحبير» فهو يحتاج إلى نظر في الأحاديث التي يسكت عليها.

ثم قال شيخنا رحمه الله عن الحافظ: فرمى يسكت عن الحديث وهو ضعيف وهو حسن وهو صحيح، فلا بد من نظر في درجة ذلك الحديث والبحث عنه بأسانيده حتى يحكم عليه، «فتح الباري» يعتبر خزانة علم بل يعتبر مكتبة فجزى الله الحافظ خيراً ما أصبره على جمع الطرق وتتبع الزيادات ولكنه كما تقدم يحتاج إلى نظر في تلك الأحاديث والحمد لله.

❑ الفرق بين الشهادة والرواية:

سئل الشيخ رحمه الله: ما الفرق بين الشهادة والرواية؟

(١) حيث قال: ثم أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تنهات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس، منترعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورد من ذلك. «هدي الساري» (ص ٥).

(٢) وقال فيه: إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن.

«فتح الباري» (٢/٢٢٥)، تحت رقم (٢٤١)، وتقدم الكلام على هذا الحديث في صدر هذا الكتاب والحمد لله.

فأجاب: سيأتي بعض ذلك في كلام الخطيب رحمه الله، وقد ذكر الإمام الشافعي رحمه الله (ص ١٦١ إلى ١٧٢)، ومن جملة ما ذكره: أن الرواية قد يتجرى فيها ما لا يتجرى في الشهادة بألا يقبل إلا من ثقة حافظ عالم بما يحيل المعنى المراد منه.

وقد أتى السيوطي رحمه الله بخلاصة ما يجتمعان فيه وما يختلفان، فقال رحمه الله في "التدريب" (ص ٢٢٢) فائدة، ثم ذكرها وبعضها عليها دليل وبعضها لا دليل عليه، ومن أجل هذا لم أنقلها، فأنصح الأخ السائل بمراجعة كتب المحدثين فإن فيها ما يحتاج إليه الباحث، وإذا ثبتت سنة رسول الله ﷺ استسلم لها واتهم نفسه وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

"المقترح" (ص ١٨٣)

ونص كلام الخطيب الذي قال الشيخ: إنه سيأتي، قال الشيخ رحمه الله: قال الخطيب رحمه الله في "الكفاية" (ص ١٥٨)، باب ذكر ما يستوي فيه المحدث والشاهد، ثم ساق بسنده إلى أبي الطيب رحمه الله أنه لا خلاف في قبول خبر من توفرت فيه صفات الشاهد في الحقوق من الإسلام والبلوغ والعقل والضبط، والصدق والأمانة، والعدل إلى ما شاكل ذلك، ولا خلاف أيضاً في وجوب اتفاق المخبر والشاهد في العقل، والتيقظ، والذكر.

فأما ما يفرقان فيه فوجوب كون الشاهد حراً، وغير والد، ولا مولود، ولا قريب قرابة تؤدي إلى مظنة، وغير صديق ملاطف، وكونه رجلاً إذا كان في بعض الشهادات، وأن يكونا اثنين في بعض الشهادات وأربعة في بعضها، وكل ذلك غير معتبر في المخبر؛ لأننا نقبل خبر العبد والمرأة والصديق وغيره ثم ذكر حديث: «لَا تَكْتُبُوا الْعِلْمَ إِلَّا عَمَّنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ»، ثم ذكر أنه لا يثبت لأنه من طريق صالح بن حسان، وقد ترك نقاد الحديث الاحتجاج به.

"المقترح" (ص ١٨٩)

وقال الإمام مسلم رحمه الله: والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه....

فقال الشيخ: من حيث إن رواية العبد تقبل، ورواية المرأة تقبل مع أن شهادة العبد مختلف فيها، وشهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل.

«شرح مقدمة صحيح مسلم»

□ وقال رحمه الله: ورد حديث أنه لا تقبل شهادة ظنين^(١) أي متهم بقراءة ولا بدوي لصاحب قرية^(٢)، أخرجه الحاكم وتعقبه الإمام الذهبي وقال: إنه منكر على نظافة سنده، بقي أيضاً قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُؤًا قَوْمِينَ بِالْإِقْصَ شَهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، فالآية تدل على أنه يجوز للرجل أن يشهد على نفسه ما فيها دليل على أنه يجوز له أن يشهد لنفسه، ثم قال الشيخ: إذا كان يشهد لنفسه الظاهر أنها مظنة أن يحرف أو يزيد أو ينقص. (مراجعة التدريب الشريط الثامن)

□ كتب الزيدية

قال الشيخ رحمه الله مخاطباً شيعياً: أم تريد منا أن نرجع إلى كتب الزيدية المقطعة الأسانيد، وإن أسندوا فغالب أسانيدهم تدور على الضعفاء والكذابين، مثل أبي خالد

(١) جاء عن عائشة مرفوعاً: لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه، ولا ظنين في قرابة ولا ولا.

أخرجه الترمذي (٢٢٩٨)، والدارقطني (٢٤٤/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٥/١٠) من طريق يزيد بن أبي زياد الهاشمي عن الزهري عن عروة عنها ويزيد ضعيف، وقد قال أبوزرعة في هذا الحديث كما في «العلل لابن أبي حاتم» (٤٧٦/١) منكر، وقال الترمذي: عقبه لا يصح إسناده، وقال البيهقي: لا يصح فيه عن النبي ﷺ شيء يعتمد عليه.

(٢) جاء عن أبي هريرة أخرجه أبوداود (٣٦٠٢)، وابن ماجه (٢٣٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٥٠/١٠)، والحاكم (٩٩/٤)، وسكت عليه فقال الذهبي: لم تصححه المؤلف وهو حديث منكر على نظافة سنده. اهـ والجديد ظاهر سنده الصحة، وقد صححه الألباني في «الإرواء» (٢٨٩/٨)، وقد أخذ بظاهر الحديث أحمد ومالك، وذهب الجمهور إلى قبول شهادتهم، وحملوا الحديث على من لا تعرف عدالته من أهل البادية، إذ الأغلب أن عدالتهم غير معروفة.

عمرو بن خالد الواسطي، وجابر بن يزيد الجعفي، والحسين بن علوان، وعمرو بن شمر، و عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، وعلي بن مهدي القاضي، وعامر ابن سليمان الطائي، وداود بن سليمان القزويني، والحارث بن عبد الله الهمداني، والحسين بن عبد الله بن ضميرة، وإسحاق بن محمد الأحمر الذي ادعى ألوهية علي وأبي هارون عمارة بن جوين العبدي، وكادح بن جعفر، وحسين بن عبد الله بن عباس، والأشج بن أبي الدنيا، وهو عثمان بن خطاب كتبت هذه الأسماء غالبها من "تنقيح الأنظار" (١/ ٣٢٠)، وبعضها من ترجمة علي بن موسى الرضا رحمته الله وبعضها من ذاكرتي ومن يرد معرفة رجال الشيعة، فعليه أن يقرأ في كتبهم التي تذكر فيها الأسانيد ثم يعرض أسانيدنا على "ميزان الاعتدال"، فإنه يرى العجب العجيب والكذب الصراح، حتى إنه قد قال علامة اليمن محمد بن إبراهيم الوزير رحمته الله في كتابه "الروض الباسم"^(١): إنه لا يجوز الرجوع إلى شيء من كتب الزيدية في علم الحديث؛ لأنهم ليس لهم تأليف في "العلل"، ولا في "الجرح والتعديل"، وهو الخبير بكتبهم، وهو حافظ اليمن في عصره، حتى قال الشوكاني^(٢): لو قلت: إن اليمن لم تنجب مثله لما أبعدت عن الصواب.

قال الشيخ رحمته الله: جرت عادة كثير من المفسرين أنهم يذكرون ما بلغهم عن النبي أو الصحابي أو تابعي التابعي أو غيره، سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً. ألا ترى أن بعضهم قد فرق في تفسيره الحديث الموضوع في فضل كل سورة من القرآن. من قرأ سورة كذا وكذا فله من الأجر كذا وكذا. وقد اتهم به المحدثون نوح بن أبي مريم أو ميسرة بن عبد ربه، وقد قسمه الزمخشري في آخر كل سورة. دع عنك القصص الإسرائيلية التي ليس لها أصل من الصحة.

فلقد ملئت بها التفاسير. فقيض الله من يبين غثها من سميتها وصحيحها من سقيمها، وأعظم من ذا وذاك من يصحح الحديث الضعيف أو الموضوع الموافق

لمذهبه، ويضعف الحديث الصحيح المخالف لهواه. ورخم الله العالم الرباني محمد بن علي الشوكاني إذ يقول منتقداً على الزمخشري حيث ضعف حديث: «قَالَ لِي جَبْرِيلُ: مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ شَيْءٌ أَبْعَضُ إِلَيَّ مِنْ فِرْعَوْنَ، فَلَمَّا آمَنَ جَعَلْتُ أَخْشَوْ قَاهُ. وَأَنَا أُعْطُهُ جَنَّةً أَنْ تُذَرِّكَ الرَّجْمَةُ»^(١)، رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. فقال الشوكاني رحمه الله: والعجب كل العجب ممن لا علم له بفن الرواية من المفسرين، ولا يكاد يميز بين أصح الصحيح من الحديث وأكذب الكذب منه، كيف يتجرأ على الكلام في أحاديث رسول الله ﷺ والحكم ببطالان ما صح منها؟ ويرسل لسانه وقلمه بالجهل البحت والقصور الفضح الذي يضحك منه كل من له أدنى ممارسة لفن الحديث؟!

فيا مسكين ما لك ولهذا الشأن الذي لست منه في شيء ألا تستر نفسك، وترجع على ضلعك، وتعرف بأنك بهذا العلم من أجهل الجاهلين، وتشتغل بما هو عملك الذي لا تجاوزه، وحاصلك الذي ليس لك غيره وهو علم اللغة وتوابعه من علوم الآلية.

ولقد صار صاحب «الكشاف» رحمه الله بسبب ما يتعرض له في تفسيره من علم الحديث الذي ليس هو منه في ورد ولا صدر سخرة للساخرين، وعبرة للمعتبرين، فتارة يروي في كتابه الموضوعات، وهو لا يدري أنها موضوعات، وتارة يتعرض لرد ما صح ويجزم بأنه من الكذب على رسول الله ﷺ والبهت عليه، وقد يكون في

(١) الحديث أخرجه الترمذي (٣١٠٨)، وأحمد (٢٤٠/١)، والطيالسي (٢٦١٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً وموقوفاً قال الحاكم (٢/٤٤٠): إلا أن أكثر أصحاب شعبة أرفقوه.

وقد جاء له شاهد عن أبي هريرة عند الطبراني (١٧٨٧٤) وابن عدي في الكامل (٢/٧٨٨)، وفيه كثير بن زاذان روى عنه ثلاثة وجهله أبوزرعة وأبو حاتم كما في «التهذيب» (٣/٤٥٨)، وذكر الهيثمي في «المجمع» (٧/٣٦): أن الطبراني رواه في الأوسط وفيه قيس بن الربيع الأسدي. اهـ وقيس مختلف فيه والراجح أنه لا يصلح في الشواهد والمتابعات؛ لأن الجرح فيه شديد ومفسر فهو مقدم على التعديل ولعل حديث ابن عباس الموقوف يرتقي بالطريق الأولى إلى الحجية. والله أعلم.

«الصحيحين» وغيرها مما يلتحق بهما من رواية جماعة من الصحابة بأسانيد كلها أئمة أثبات حجج، وأدنى نصيب من عقل يحجر صاحبه عن التكلم في علم لا يعلمه، ولا يدري به أقل دراية، وإن كان ذلك من الاصطلاح التي يتواطأ عليها طائفة من الناس، يصطلحون على أمور فيها بينهم، فما بالك بعلم السنة الذي هو قسم كتاب الله، وقائله رسول الله ﷺ، وراوييه عنه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وكل حرف من حروفه، وكلمة من كلماته يثبت بها شرع عام لجميع أهل الإسلام. اهـ «فتح القدير». [سورة يونس].

وذكر نحو هذا في تفسير سورة هود عند قوله تعالى: ﴿خَلِّدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، في الكلام عليها بالتفسير بالرواية. ويقول ابن الجوزي رحمه الله منتقداً على بعض المفسرين:

ولقد فرق هذا الحديث (يعني: الحديث الذي جاء في فضائل القرآن سورة سورة) أبو إسحاق الثعلبي في «تفسيره» فذكر عند كل سورة ما يخصها، تبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك، ولا عجب منها لأنها ليسا من أصحاب الحديث. وإنما عجبت من أبي بكر بن أبي داود، كيف فرقه على كتابه الذي صنفه في القرآن، وهو يعلم أنه حديث محال، ولكن شره جمهور المحدثين فإن من عاداتهم تنفيق حديثهم ولو بالبواطل وهذا قبيح منهم؛ لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». اهـ كلامه رحمه الله.

أقول: ومثل هذه الآية المتقدمة ما ذكره بعض المفسرين في سبب نزول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد والناس يصلون بين راع وساجد وقائم وقاعد، وإذا مسكين يسأل، فدخل رسول الله ﷺ فقال: «أَعْطَاكَ أَحَدٌ شَيْئًا» قال: نعم. قال: «مَنْ؟» قال: ذلك الرجل القائم. قال: «عَلَى أَيْ

حَالٍ أَعْطَاكُمْ؟» قال: وهو رافع. قال: وذلك علي بن أبي طالب، قال: فكبر رسول الله ﷺ وقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].
موضوع؛ قال ابن كثير رحمه الله: هذا إسناد لا يفرح به.

قلت: لأن فيه محمد بن السائب وهو متروك، ثم قال رحمه الله: ثم رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب نفسه، وعمار بن ياسر، وأبي رافع، وليس يصح شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدهما، وجهالة رجاله، وقد تقدم أن قال: وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] وقوله: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، أي: في حال ركوعهم، ولو هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره، لأنه ممدوح، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن يعلم من أئمة الفتوى. اهـ كلامه رحمه الله.

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله وقوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] جملة حالية من فاعل الفعلين اللذين قبله، والمراد بالركوع: الخشوع والخضوع، أي: يقيمون الصلاة وهم خاشعون خاضعون لا يتكبرون، وقيل: هو الحال من فاعل الزكاة، والمراد بالركوع هو المعنى المذكور أي: يضعون الزكاة في مواضعها غير متكبرين على الفقراء ولا مترفعين عليهم، وقيل: المراد بالركوع على المعنى الثاني: ركوع الصلاة، ويدفعه عدم جواز إخراج الزكاة في تلك الحال. اهـ كلامه رحمه الله.

وبهذا يتضح لك أنه لا ينبغي الاعتماد على شيء من الأحاديث الموجودة في التفاسير حتى يعلم ما قال المحدثون رحمهم الله، في درجة هذا الحديث؛ لأن الصحيح من أسباب النزول والتفسير النبوي قليل. وقد جمعت «الصحيح من أسباب النزول» بحمد الله في بحثي الذي قدمته للجامعة الإسلامية وهو مطبوع.

□ قال الشيخ رحمه الله:

قال العلامة الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة» (ص ٣٥١):

فائدة:

قال أحمد بن حنبل: ثلاثة كتب ليس لها أصل: المغازي والملاحم والتفسير. قال الخطيب^(١): هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها؛ لعدم ناقلها وزيادة القصص فيها. فأما كتب التفسير فمن أشهرها كتابان للكلبي ومقاتل بن سليمان. قال أحمد في «تفسير الكلبي»: من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه، وقد حمل هذا على الأكثر لا على الكل.

ومن هذا تفسير المبتدعة المشهورين بالدعاء إلى بدعتهم، فإنه لا يحل النظر في تفسيرهم لأنهم يدسون فيه بدعهم فتتفق على كثير من الناس. ذكر معنى ذلك السيوطي. قال: وأما تفسير الصوفية فليس بتفسير كتفسير السلمي المسمى بـ «حقائق التفسير» فإن اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر.

وأقول: لا شك أن كثيراً من كلام الصوفية على الكتاب العزيز هو بالتحريف أشبه منه بالتفسير، بل الغالب من جنس تفاسير الباطنية وتحريفاتهم. ومن جملة التفاسير التي لا يوثق بها تفسير ابن عباس فإنه مروي من طرق الكذابين كالكلبي والسدي ومقاتل، ذكر معنى ذلك السيوطي وقد سبقه إلى معناه ابن تيمية.

ومن كان من المفسرين تنفق عليه الأحاديث الموضوعة كالثعلبي والواحدي والزنجشري، فلا يحل الوثوق بما يروونه عن السلف من التفسير؛ لأنهم إذا لم يفهموا الكذب على رسول الله ﷺ لم يفهموا الكذب على غيره، وهكذا ما يذكره الرافضة في تفاسيرهم من الأكاذيب كما يذكرونه في تفسير: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المائدة: ٥٥] وفي تفسير ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله: ﴿وَتَعْيَهَا أَذُنٌ وَعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، إنها في علي عليه السلام، فإن ذلك موضوع بلا خلاف. وهكذا ما يذكرونه من تصديق علي بن خاتم.

(١) في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

وفي تفسيرهم: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الفرقان: ٥٣]، بعلي وفاطمة، و﴿اللُّؤْلُؤُ
وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسنان، وكذا قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْتَهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾
[يس: ١٢] في علي عليه السلام، وكذا ما ذكره بعض المفسرين أن المراد بـ ﴿الصَّكِيرِينَ﴾ [ال
عمران: ١٧] رسول الله ﷺ، ﴿وَالصَّادِقِينَ﴾ أبوبكر، ﴿وَالْقَلِيلَتَيْنِ﴾ عمر،
وأن ﴿تُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] أبوبكر، ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾
عمر، ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان، ﴿تَرَنَّهُمْ زُكَّاءَ﴾ علي، وأمثال هذه الأكاذيب. اهـ
كلامه رحمته.

وأقول: لما لم يُمكن أحداً أن يُدْخَلَ في القرآن شيئاً ليس منه أخذ أقوام يستغلون
أسباب النزول. ومن كذب على رسول الله ﷺ فقمّن به أن يكذب على الصحابة
والتابعين، وأن يقول عليهم في أسباب النزول ما لم يقولوا، فكن على حذر من
ذلك، والله المستعان.

□ معنى قول: الإمام أحمد: (ثلاثة كتب ليس لها أصول التفسير والمغازي
والملاحم).

قال الشيخ رحمته: إما أن يراد به الغالب، وإما أن يراد به كتب مخصوصة، ذكر
هذا الكلام الشوكاني في «الفوائد المجموعة»^(١): إما أن يحمل على الغالب على هذه
الكتب أنها فيها أحاديث ضعيفة وموضوعة، وإما أن يراد به كتب مخصوصة كما ذكره
هنا، مثل مغازي الواقدي، وكذلك سيف بن عمر التميمي، وهكذا أبو مخنف لوط،
وجمع ممن هم متروكون أو ضعفاء، وهكذا أيضاً التفسير، فإن كتب التفسير أيضاً ما

(١) وقد تقدم نقله بحمد الله، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: «وبمعنى ذلك أن الغالب
عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهوراً عند أهل الفن، وقد تعددت طرقه، فهذا
مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره.

«الرد على البكري» (ص ١٦-١٧)، وانظر «مجموع الفتاوى» (٢٤٦/١٣)، و«شيخ الإسلام

قد وجدت لها من ينقيها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ لأن أحاديث الأحكام قد خدمت وأي خدمة!! ثم قال الشيخ في عدم خدمة كتب المغازي: هذا فيه ضرر عظيم، خصوصاً المغازي لماذا؟ لأن كل طائفة تأخذ ما يناسبها وتعزوه إلى التاريخ، فهي تحتاج إلى تنقية والله المستعان.

«النكت الحسان على مقدمة لسان الميزان»

كلام الشيخ عن كتب التفسير

□ ما سكت عنه الطبري وابن كثير في تفسيرهما من الأحاديث ما حكمه؟

سئل الشيخ رحمه الله عن هذا فأجاب: الذي يذكره ابن جرير يحتاج إلى نظر في سنده مثل الذي يذكره أبوداود، أو يذكره ابن ماجة، أو يذكره الإمام أحمد، فأبي حديث ليس في «الصحيحين» يحتاج إلى أن ينظر في سنده، أما «تفسير ابن كثير» فقد كنت أظن أن الغالب عليه أن ينبه على الأحاديث التي فيها ضعف، ومع قراءتنا للكتاب عرف أن الأكثر أنه لا ينبه عليها، ومع هذا فتفسيره من أحسن التفاسير كما قال الشوكاني رحمه الله في ترجمة ابن كثير، قال: وتفسيره من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها^(١)، وقال السيوطي بعبارة نحو هذه: إن تفسيره أحسن التفاسير^(٢)، فـ «تفسير ابن كثير» ليس له نظير، وبحمد الله قد قام إخواننا بتحقيق بعض الأجزاء وهم في طريقهم إلى البعض الآخر، وأخبرت أن أخانا أبا إسحاق الحويني عازم على تحقيق هذا التفسير.

«غارة الأشرطة» (١٤١/١)

□ تفسير الثعالبي

قال الشيخ: هو مفسر سني غير أنه ملأ تفسيره بالقصص الإسرائيلية.

«بشائر الفرح» (ص ١١٤)

(١) «البدر الطالع» (١٥٣/١).

(٢) ونص كلامه: له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله. «ذيل طبقات الحفاظ» (ص ٣٦١).

□ تفسير الخازن

قال الشيخ: أخذه من تفسير البغوي فهو تفسير سلفي غير أنه زاد عليه قصصاً إسرائيلية.

«بشائر الفرج» (ص ١١٥)

□ تفسير النسفي^(١)

قال الشيخ: مأخوذ من تفسير «الكشاف» للزمخشري.

«بشائر الفرج» (ص ١١٥)

□ أردى التفاسير:

وسئل عن أردى التفاسير؟

فقال: «تفسير ابن عربي»، و«حقائق التفاسير» لأبي عبدالرحمن السلمي، الذي قال عنه الواحدي كما في «السير»: لو اعتقد ما فيه كفر. اهـ فقال الذهبي بعد سوق كلام الواحدي واغوثاه! أو: واغربناه!.

«بشائر الفرج» (ص ١٢٥)

□ إلقاء الضوء على كل من تفسير: ابن جرير، وابن كثير، والشوكاني:

تفسير ابن جرير الطبري:

- (١) أنه يفسر القرآن بالقرآن، والقرآن بالسته.
- (٢) أنه يذكر الأحاديث والآثار بأسانيدھا.
- (٣) أنه يكثر من الاستشهاد بالأبيات الشعرية والمسائل النحوية، وربما كان الزمخشري وغيره عالة عليه.
- (٤) أن عقيدة المؤلف سلفية.
- (٥) أنه يمتاز بعلو الأسانيد، وإكثاره من تفسير مجاهد، والسدي، وابن عباس بالطرق العوفية.
- (٦) أن أسانيدھ إلى قتادة من أصح الأسانيد.

(١) تقدم الكلام على هذا التفسير في «فصل التصحيح والتضعيف».

(٧) شارك ابن جرير البخاري في بعض شيوخه مثل: محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبي كريب، بل إن ابن جرير قد روى عن البخاري مباشرة كما في تفسير سورة القيامة (٤/٤٠٧).

(٨) أنه يعد قاموساً لمفردات اللغة في القرآن، غير أن تفسير الجمل أدق منه في ذلك. اهـ

□ وسئل شيخنا هل هناك مجاهيل في تفسير ابن جرير الطبري؟

فأجاب قائلاً: نعم، ومن لم نقف على ترجمته المثنى بن إبراهيم الآملي^(١).

□ وسئل رحمه الله أيضاً: هل ابن جرير يصحح، ويضعف، ويحكم على

الأحاديث؟

فأجاب قائلاً: الظاهر أنه يفعل ذلك في النادر. اهـ

تفسير ابن كثير:

(١) أنه يذكر الأسانيد، ولا يحذفها.

(٢) أنه يحذف أسانيد الآثار.

(٣) أن عقيدة المؤلف سلفية.

(٤) حكمه على كثير من الأحاديث صحة وضعفاً.

(٥) أنه يفسر القرآن بالقرآن، وربما ذكر عند الآية الواحدة عدة آيات، وربما

صارت موضوعاً كاملاً.

(٦) أنه تفسير مختصر متوسط.

(١) قال الشيخ يحيى الحجوري: هذا الآملي صحح له ابن كثير في موضع من تفسيره، وقال في موضع آخر بعد أن ساق الإسناد من طريقه قال: رجاله ثقات. اهـ

(٧) أنه يحارب الإسرائيليات، وتارة يذكرها لبيانها، كما ذكر في المقدمة.

(٨) أنه يقدم أحاديث مسند أحمد؛ لأنه رحمته كان يحفظ المسند. اهـ

وذكر لنا شيخنا رحمته قول الشوكاني في «تفسير ابن كثير»: أنه من أحسن التفاسير، إن لم يكن أحسنها، وقال: جاء عن السيوطي مثل ذلك.

تفسير الشوكاني:

(١) وقع في بعض التأويلات من أجل ترعرعه حينئذ في العقيدة.

(٢) وقع في بعض الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة؛ لقلة الكتب التي لم تكن بحوزته.

(٣) كثيراً ما يذكر الإعرابات؛ لأنه كان يهتم باللغة.

(٤) وقد أخذ الإعراب عن الزجاج.

(٥) أخذه من كتب التفسير: كتفسير ابن كثير، والزمخشري، والجلالين، والقرطبي، والدر المنثور للسيوطي.

(٦) تنفيره عن التقليد، وخاصة في تفسيره هذا.

(٧) اختياره ما يراه حقاً وإن خالفه من خالفه.

(٨) رده على من يقول بالتناسخ عند تفسير سورة البقرة بعد أن ذكر قصة آدم، وقصة بني إسرائيل.

(٩) ألف الخميس في التأويلات التي وقعت للشوكاني في تفسيره. اهـ

بشائر الفرح (١١٢-١١٤)

□ الإسرائيليات وما يتعلق بها:

سؤال: نجد في بعض الكتب هذه من الإسرائيليات فما المقصود بها؟

جواب: المقصود بالإسرائيليات ما نقلت في كتب التفسير مثل "تفسير الخازن"، و"تفسير الثعالبي"، و"تفسير البغوي" فيه شيء يسير، وهكذا تفاسير أخرى، ووقعت في "تفسير ابن كثير" يقول في كثير من المواضع هذه من خرافات كعب الأحبار، أو من خرافات الإسرائيليين، والقصص الإسرائيلية الصحيح أنه لا يعتمد عليها، منهم من يقول: يعتمد عليها إذا وافقت شرعنا، إذا وافقت شرعنا فشرعنا كاف عنها، وأما حديث عبدالله بن عمرو في الصحيح: «خَذُّوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»^(١)، فهذا الحديث المراد: حدثوا بما تعلمون صحته من دينكم، أو إذا كان لا دخل له في الاعتقاد بس مجرد ذكره للسمر لا للاعتقاد، أما للعقيدة فلا يصلح إلا آية قرآنية وحديث نبوي، وكثيراً ما تقوم الإسرائيليات في أخبار الأنبياء المتقدمين، وعوج بن عنق أنه يأخذ الطائر ويشويه عند عين الشمس، وتلكم الترهات، وهكذا أخبار الأمور المستقبلية ليس لنا سبيل بأخبار المتقدمين إلا كتاب أو سنة وأخبار الأمور المستقبلية أيضاً لا تثبتها إلا في كتاب أو سنة صحيحة.

فإن قال قائل: السنا مطالبين بالإيمان بالتوراة والإنجيل؟ فنعم نحن مطالبون بذلك لكن على سبيل الإجمال؛ لأنهم قد حرفوا، قال الله تعالى: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونِ الْكِتَابَ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [ال عمران: ٧٨]، وقد جاء في "صحيح البخاري"^(٢) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ أَوْ تُكْذِّبُوا بِحَقٍّ»، وقال ابن عباس كما في صحيح البخاري:

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦١).

(٢) رقم (٤٤٨٥)، و(٧٥٤٢).

«إِنَّ كِتَابَكُمْ أَخَذْتُ عَهْدَ بَرِّهِ، فَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَسْأَلُكُمْ»^(١)، يعني ينكر على بعض الصحابة أو بعض التابعين على سؤاله أهل الكتاب، وهي []^(٢) ما اسم كلب أصحاب الكهف، قال بعضهم: قطير، وقال بعضهم: كذا وكذا المهم أشياء ما يحتاج إليها والله المستعان.

وقال الشيخ رحمه الله: وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه: «اقتضاء الصراط المستقيم» يتكلم على القصص الإسرائيلية التي يروجها التابعون، ويقول: إن العلماء يتوقفون في الاحتجاج بالمرسل فكيف بتلك القصص التي ليس لها أسانيد.

(شرح «مختصر ابن كثير» رقم ٥)



(١) برقم (٧٣٦٣)، ونصه: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث تقرأونه محضاً لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيره وبدلوه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هي من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم.

(٢) هنا كلمة لم أفهمها.

كلام الشيخ رحمه الله عن تحقيقات جملة من المعاصرين

أولاً: محدث العصر الإمام الألباني رحمه الله

□ لقد كان الشيخ رحمه الله كثير الإجلال لشيخه الألباني رحمه الله، ويصفه بالوالد الإمام المجدد ومحدث العصر. ويكثر أن يقول: ليس له نظير في هذا العصر في علم الحديث والسنة، وينصح بالاستفادة منه ومن كتبه. ويقول: لا ينبغي لطالب العلم أن يستغني عن كتب الشيخ الألباني. ويقول: مكتبة ليس فيها كتب الشيخ الألباني مكتبة فقيرة. ويدافع عن شيخه الإمام الألباني ما استطاع. وسبب تصنيفه "نشر الصحيفة في ذكر أقوال الأئمة في أبي حنيفة" أن الشيخ شعبياً الأرثوذكس طعن في الشيخ الألباني ورماه بالتعصب والهوى، حيث ضحك أبا حنيفة، فانتصر شيخنا للحق الذي نطق به شيخه الألباني، وألف ذلك الكتاب النافع كما ذكر ذلك في مقدمته، وأنقل هاهنا شيئاً من ثناء شيخنا رحمه الله على مجدد علم الحديث في هذا العصر، وعلى تحقيقاته العظيمة، ومؤلفاته النافعة، التي صارت من أهم مراجع الإسلام في هذا الزمن.

□ سئل الشيخ رحمه الله عن الألباني فقال:

الأمر أنه سئل نفسه في دار الحديث في المدينة في الحرة الشرقية وقال: الناس ينقسمون في الألباني ثلاثة أقسام: منهم من يقلده ويأخذ أقواله، وهذا ليس على ما ينبغي، ومنهم من ينبذ علمه وهذا خسر خسارة كبيرة، والألباني يقول في ذلك الوقت: له قدر أربعين سنة وهو بين كتب السنة، ومنهم من يستفيد من الألباني ويعتبره عالماً من علماء المسلمين، وهذا الذي ينبغي، وهو الذي ننصح به إخواننا، أما لو كنا مقلدين لقلدنا أحمد بن حنبل، أو قلدنا أبا بكر الصديق، ولكن التقليد لا يجوز في دين الإسلام، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وإني أنصح جميع طلبة العلم الباحثين أن يقتنوا جميع كتبه، فكتبه

ميسرة مسهلة، ثم بعد ذلك في مسألة التصحيح والتضعيف إن كنت باحثاً، تستطيع أن تقف على الحقيقة بنفسك، فهو أحوط لك وأولى، وإن كنت غير باحث واكتفيت بتصحيح الشيخ وتضعيفه فهو ثقة، ورب العزة يقول في كتابه الكريم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [المجادل: ٦]، وليس هذا من باب التقليد ولكنه من باب قبول خبر الثقة.

أما إذا أخطأ الشيخ فأهل السنة ليست لديهم محاباة، وتُسأل الله أن يجزيه عن الإسلام خيراً. (مُرِيطٌ مَتَّهِجٌ أَهْلُ الْحَدِيثِ)

□ سئل الشيخ رحمه الله: سمعت أن فضيلتك تتبعتم بعض الأحاديث التي أخطأ فيها شيخنا الفاضل محمد ناصر الدين الألباني في "الصحيحة والضعيفة"، فما هي مع بيان الأخطاء؟

فأجاب الشيخ: فقد كان طلب مني الأخ الفاضل السائل حفظه الله تعالى الإجابة تحريرية، وليس لدي وقت في هذا، والإجابة شفويًا أسهل علي، فالأحاديث التي نرى أن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى وهو يعتبر إمام وقته في علم الحديث تساهل فيها، فأنا في كتي وفي مؤلفاتي أقروا ما أراه حقًا ولا أتعرض لمصادمة الشيخ حفظه الله تعالى^(١)، فإني أهابه وليبلغ الشاهد الغائب.

لكن قد جاءتني بعض الرسائل رسالة من أخ في الله في الطائف يعترض على الشيخ على بعض الأحاديث، وطلب مني تقريرها وقرطتها.

ورسالة من الأحساء لبعض إخواننا في الله طلب مني النظر فيها وتقريرها وقرطتها.

(١) هذه طريقة أهل العلم الراسخين فيه؛ إذ الغرض أن يبين العبد ما أداه إليه اجتهاده، دون فتح باب للطاعنين في علماء أهل السنة والجماعة، وكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله

وأرسلت إلي رسالة من مصر ونظرت في تلك الأحاديث، ونصحت الأخ الفاضل^(١) الذي يريد أن يقوم بتتبع الأحاديث التي يرى أن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى أخطأ فيها، نصحته ألا يهتم بهذا، وإن كان ولا بد فاعلًا قليكن عنده دفتر خاص بهذا الموضوع، وكلما عرض به حديث سجله في ذلك الدفتر، أما أن يجعل البحث مقصودًا فإنه يأخذ عليه عمره؛ لأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى وهو يعتبر أعلم أهل زمانه في علم الحديث؛ فقد أفنى من عمره زيادة على الخمسين السنة، فالمتتبع للأحاديث التي أخطأ فيها يحتاج يفني وقتًا نحو هذا الوقت أو أقل أو أكثر.

وهناك تتبعات للشيخ إسماعيل الأنصاري حفظه الله تعالى من ناحية الكلام على تحريم الذهب المخلوق على النساء، أرى أن الحق فيه مع الشيخ إسماعيل الأنصاري حفظه الله تعالى، وأما علم الحديث فليس للشيخ ناصر الدين الألباني من يماثله؛ على أنه قد بلغني أن الشيخ نفسه قد قام بهذا الأمر، فقد جمع كتابًا في الأحاديث التي صححها ثم انكشف له أنها ضعيفة، أو الأحاديث التي ضعفها ثم انكشف له أنها صحيحة، أخبرني بهذا بعض إخواني في الله، ولا تدري هل الكتاب معد للطبع، والمسلمون أحوج ما يكونون إلى هذا الكتاب^(٢).

(١) لعل الشيخ يعني مصطفى العدوي وفقه الله في رسالته "نظرات في السلسلة الصحيحة"، وقد عتب الشيخ الألباني رحمه الله في "السلسلة الصحيحة" (٣٨٦/١/٧) على شيخنا مقبل حضه للناسكين كالعدوي والمؤذن على تسلق سلم النقد في هذا العلم وهم بعد في أول الطريق! اهـ مع أن شيخنا رحمه الله لم يقدم للشيخ العدوي في شيء من ردوده رحمه الله فقد سمعته أكثر من مرة على كرسيه يقول: إن الشيخ الألباني وصي مع أبي الحسن الماربي إلى شيخنا رحمه الله أن لا يقدم لأحد يرد عليه لأن هذا ينزع الثقة من كتب الألباني رحمه الله. قال الشيخ: فأقسم بالله أن لا أقدم بعدها لأحد يرد على الشيخ. اهـ وقد وثق بقسمه رحمه الله فلم يقدم بعدها لأحد يرد على شيخه الألباني رحمه الله.

(٢) وقد قام أبو الحسن محمد حسن الشيخ حفظه الله بجمع كتاب بعنوان: "تراجع العلامة الألباني =

وأنا أخبرك أيها السائل أنني أثمرت كثيراً من بعض الزيادات التي يصححها الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله ولا تطمئن نفسي إليها، الزيادة من الثقة مقبولة إذا لم يخالف من هو أرجح منه، أما إذا خالف من هو أرجح منه فإنها تعتبر زيادة شاذة، ولأخينا الفاضل أحمد بن سعيد حفظه الله تعالى رسالة في الإشارة بالأصبع في التشهد^(١)، وبين فيها أن التحريك الذي صححه الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى ليس بصحيح وأنه ضعيف^(٢).

فطلبة العلم الآن الحمد لله يستذكرون بعض الزيادات، وإذا توفي الشيخ حفظه الله تعالى، وأسأل الله العظيم أن يبارك في عمره، فسترى الانتقادات أكثر، لكن الناس يهابون من الشيخ وماذا عمل بأبي غدة؟ وماذا عمل بالكتاني؟ وماذا عمل بوزير الأوقاف في أبي ظبي الذي اعترض عليه؟ الصحيح أنه يشرحه حتى يتمنى وزير الأوقاف أنه مات، إذا كان بقلبه حياة، ولا أنه اعترض على الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى. «إجابة السائل» (ص ٥٤٩-٥٥١)

❏ حكم القول أن كتب المتأخرين والألباني ليس لها قيمة؟

سئل الشيخ عن يقول هذا فأجاب بجواب طويل وفيه: أما أن يقال كتب المتأخرين وكتب الشيخ ناصر الدين الألباني ليس لها قيمة فهذا خطأ، أنا أريد منك أن تقول: إننا لا نقلد الشيخ الألباني، ولو كنا مقلديه لقلدنا أبا بكر، أو قلدنا أحمد ابن حنبل، أو قلدنا الشافعي، لكن أن تقول: إن كتب الشيخ الألباني ليس لها قيمة فهذا خطأ، فلا يستغني عنها باحث، فأنا أقول: إنه لا يستغني عن كتب الشيخ

= فيما نص عليه تصحيحاً وتضعيفاً.

(١) بعنوان «البشارة بشذوذ تحريك الأصبع في التشهد وثبوت الإشارة» وهي من مطبوعات دار الحرمين بالقاهرة.

(٢) حيث إن زائدة بن قدامة شذ بلفظة «فحركها» وخالف أربعة عشر راوياً منهم شعبة والسفيانان.

الألباني، ولسنا ندعو إلى تقليده، بل التقليد حرام، ولسنا نأخذ بأقواله كلها، بل ربما يصحح بعض الأحاديث وتتوقف في صحتها، أو يحسن وتتوقف وليس هذا بضائره، فالحمد لله كتبه منشورة ويستفيد منها العالم والمتعلم والله المستعان.

«قمم المعاند» (ص ٥٣٤)

□ سنل الشيخ: يقال عن الشيخ الألباني إنه متساهل، وعن الشيخ مقبل إنه متشدد ما مدى صحة القولين؟

فأجاب: الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله في «السلسلة الضعيفة» غاية الاطمئنان بالقراءة فيها وفي «السلسلة الصحيحة» أيضًا، كذلك تطمئن نفسي وربما في بعض الأحاديث لا تطمئن النفس إلى تصحيحه، مثل حديث: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»^(١)، وبعض الأحاديث التي يصححها، ومثل حديث: «أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللَّهُ، وَأَزْهَدُ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ»^(٢)، «وَاسْتَعِينُوا عَلَى أُمُورِكُمْ بِالْكَثْرَانِ»^(٣).

(١) الحديث أخرجه أبوداود (٢١٧٨)، والبيهقي (٣٢٢/٧) من طريق محمد بن خالد عن معرف ابن واصل عن محارب بن دثار عن ابن عمر به مرفوعًا، وقد أعل أبو حاتم في العلل (٤٣١/١) هذه الطريق، ورجح فيها الإرسال.

وقد خالف محمدًا فرواه عن معرف عن محارب مرسلًا أحمد بن يونس عند أبي داود (١٢٧٧)، ووكيع عند ابن أبي شيبة (٢٥٣/٥)، ويحيى بن بكير عند البيهقي (٣٢٢/٧) قال الألباني: ولا يشك عالم بالحديث أن رواية هؤلاء أرجح؛ لأنهم أكثر عددًا وأتقن حفظًا. «الإرواء» (١٠٨/٨). فعلى هذا فالشيخ واهم في عزو تصحيح الحديث للألباني رحمه الله.

(٢) تقدم الكلام على هذا الحديث في باب الشواهد والمتابعات من هذا الكتاب والحمد لله.

(٣) الحديث جاء عن ستة من الصحابة، وهم: معاذ بن جبل، وابن عباس، وعلي بن أبي طالب، وعمر ابن الخطاب، وبريدة بن الحصيب، وأبي هريرة وكلها واهية جدًا عدا حديث أبي هريرة، لكنه ليس له شاهد يقويه، وقد قال أحمد وابن معين في هذا الحديث: موضوع وليس له أصل. «الموضوعات» (١٦٦/٢)، وقال أبو حاتم: لا يعرف له أصل.

وبعض الأحاديث لا تطمئن النفس إلى تصحيحها لكن حسبه أنه لا يوجد له نظير في هذا الزمن، وينبغي أن يعلم أن لدى الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى اطلاعاً ليس لأحد، وأنها توفرت له مراجع ليست عند أحد، فرب مصدر لا يتيسر لنا الوقوف عليه فنضطر إلى أن ننقله من كتب الشيخ ناصر الدين الألباني عازين ذلك إليه، فجزاه الله عن الإسلام خيراً، أما أنا فلا أوصف بالتشدد ولا بالتساهل ومن أنا؟^(١) ولقد أحسن من قال:

يقولون هذا عندنا غير جائز فمن أتمو حتى يكون لكم عند

وإذا شككت في الحديث تركته كما يفعل أيوب السخيتاني والإمام مالك رحمهما الله، فإنه كان إذا شك في الرفع والوقف رواه موقوفاً، وهكذا إذا شك في الوصل والإرسال رواه مرسلًا، فأنا أقتدي بهذين الإمامين. والله المستعان. «إجابة السائل» (ص ٥٦٧)

□ سئل الشيخ رحمته الله: إذا أردت أن أبحث عن حديث لأعرف صحته من

ضعفه

فنجده الشيخ الألباني في بعض التحقيقات يقول: وقد وقعت على إسناد في المخطوطة الفلاني في المكتب الفلاني، فإذا أردت أن أصحح حديثاً أو أبحث عنه وليس في يدي شيء من المخطوطات فكيف أبحث؟

قال الشيخ رحمته الله: إذا استطعت أن تقف على المراجع، وتقف على الحقيقة بنفسك، فما راء كم سمع، «وَلَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ». وإذا لم تستطع نقلت من كتاب الشيخ - حفظه الله تعالى - وعزوته إليه. «المقترح» (ص ٤٦)

= «العلل» (٢/ ٢٥٥)، وكفى بهذا هدماً للحديث والله أعلم.

(١) وهذا من تواضع الشيخ رحمته الله، وإلا فهو أحد أعلام المحدثين وقرسان ميدان الحديث في هذا العصر بلا منازعة، وقد ملأ الأرض علماً ونوراً وتأليفاً، وتخرج على يديه المئات من طلبة العلم البارزين في فنون شتى فرحمه الله رحمة واسعة.

□ قال السائل: سؤال أخينا في غير النقطة التي تكلمنا فيها سابقاً، أخونا يقصد مثلاً: لو أنا أحقق الآن كتاباً والمراجع عندي محدودة، الألباني حفظه الله تعالى عنده من المخطوطات وعنده من القدرة، يعني يده طويلة تستطيع أن تلقى كتباً كثيرة، مثلاً أخونا يحقق في "مسند الشافعي" في مكتبته هذه على هيئتها التي تراها، هل له أن يفعل ذلك أم نقول له: هناك طرق أنت لا تطلع عليها، فيجب عليك أن تقف؟

قال الشيخ رحمه الله: أنت تحكم على السند بموجب ما عندك، وإذا رأيت كلاماً للشيخ ناصر الدين الألباني، ونقل من مراجع ليست بمداولك لك أن تنقل من كتابه وتعزو الكلام إليه...

فإذا صبر طالب العلم وإن كانت مكتبته صغيرة وتجلد، ونظر إن كان الحديث يتعلق بالأحكام، رجع إلى الأحكام، وإن كانت تتعلق بالعقيدة، رجع إلى العقيدة، وإذا كان يتعلق بالترغيب والترهيب، رجع إلى الترغيب والترهيب الموجودة في مكتبته، وربما يجد هذه الطرق في مكتبته، وإذا كانت المكتبة صغيرة فهي تحتاج إلى جهد أكثر، ومراجعة مظان الحديث، لكن إذا كانت المكتبة كبيرة، قرب حديث قد استوعب العلماء المتقدمون طرقه، فيسهل بل ربما أفردوه بالتأليف.

«المقترح» (ص ١١٢-١١٤)

□ سئل الشيخ رحمه الله: إن كان الأئمة قد ضعفوا حديثاً بعينه، ثم جاء المتأخرون فصالحوه، وقد ذكر الأئمة في السابق أن له طرقاً بعضها ضعيفة، وبعضها كذا، إلا أن الرجل المتأخر رد هذه العلة، مرة يرد هذه العلة، ومرة يقول: أنا بحثت عن الحديث فوجدت له سنداً لم يطلع عليه الحفاظ الأولون، لماذا تقول؟

قال الشيخ رحمه الله: سؤال حسن، ومهم جداً -جزم الله خيراً- العلماء المتقدمون

مقدمون في هذا^(١)، لأنهم كما قلنا قد عرفوا هذه الطرق، ومن الأمثلة على هذا: ما جاء أن الحافظ رحمه الله يقول في الحديث المسح على الوجه بعد الدعاء: إنه بمجموع طرق حسن، والإمام أحمد يقول: إنه حديث لا يثبت.

وهكذا إذا حصل من الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله هذا؛ فنحن نأخذ بقول المتقدمين ونتوقف في كلام الشيخ الألباني، فهناك كتب ما وضعت لتصحيح والتضعيف، ولييان أحوال الرجال مثل: «الكامل» لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، وهم وإن تعرضوا للتضعيف، فهي موضوعة لبيان أحوال الرجال، وليست بكتب علل، فنحن الذي تطمئن إليه نفوسنا أننا نأخذ بكلام المتقدمين؛ لأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله ما بلغ في الحديث مبلغ الإمام أحمد بن حنبل، ولا مبلغ الإمام البخاري، ومن جرى مجراهم. ونحن ما نظن أن المتأخرين يعثرون على ما لم يعثر عليه المتقدمون اللهم إلا في النادر، فالقصد أن هذا الحديث إذا ضعفه العلماء المتقدمون الذين هم حفاظ، ويعرفون كم لكل حديث من طريق، فأحسن واحد في هذا الزمن هو الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله، فهو يعتبر بإحسان، ولا يعتبر بحفاظ، وقد أعطاه الله من البصيرة ما لم يعط غيره، حسبه أن يكون الوحيد في هذا المجال، لكن ما بلغ مبلغ المتقدمين.

«المقترح» (ص ٤٤-٤٥)

□ سئل الشيخ رحمه الله: الشيخ الألباني جزاه الله خيراً قد يأتي بحديث في نفس هذه المسألة، فإن بحث في كتب الفقه المتقدمة وجدت الحديث ضعيفاً، ووجدت

(١) قال الخطيب البغدادي رحمه الله: وما مثلهم ومثلنا إلا كما قال أبو عمرو بن العلاء: ما نحن فيما مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال: «موضح الجمع والتفريق» (١/٦٠٥). وقال الإمام الذهبي رحمه الله: في الإمام الإسماعيلي: اشتهرت بحفظ هذا الإمام وجزمت بأن المتأخرين على لباس من أن يلحقوا بالمتقدمين في الحفظ والمعرفة. «تذكرة الحفاظ» (٣/٩٤٨). وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله -حول الحافظ الذهبي-: فإن النفس منه إلى كلام المتقدمين أميل وأشد ركوناً والله الموفق.

«لسان الميزان» ترجمة خالد بن أنس.

العمل ليس عليه عند الفقهاء المتقدمين، والشيخ ناصر يصحح الحديث، فيحتاج بعض طلبة العلم ويقولون: لماذا تضعفون هذا الحديث، والحديث في "صحيح الجامع" للألباني، فيخرج الإنسان، فما تقولون في هذا؟

قال الشيخ رحمه الله: سؤال حسن أيضاً، الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى هو عندنا ثقة، فالباحث الذي يستطيع أن يبحث لنفسه فما رآه كمن سمع، وليس الخبر كالمعاينة، والذي لا يستطيع أن يبحث، وأخذ بقول الشيخ الألباني في التصحيح والتضعيف، فهذا لا شيء عليه إن شاء الله، لأن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ قَائِلٌ يُبَلِّغُكُمْ قَوْلَ اللَّهِ فَأَنْتُمْ أَهْلُ مَقَامٍ فَحَسْبُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحجرات: ٦]، فالشيخ ناصر هو عندنا ثقة، والذي يأخذ بتضعيفه وتضعيفه لا ينكر عليه بحال من الأحوال وإن خالفنا، لكن هو الأحوط والأولى، وهو الحال الذي يرجى أن ينفع الله به الإسلام والمسلمين.

أما إذا قال لك قائل: هذا صححه الشيخ ووجدته ليس أهلاً للبحث فإترك صاحبك هذا، ولا تختلف أنت وهو، أتركه. وابحث الحديث واعمل بما تراه حقاً، ولست بأول شخص أنت وصاحبك، ممن اختلف في تصحيح الحديث وتضعيفه، أو في توثيق الرجل وتضعيفه، ولا ينبغي أن يكون هذا سبباً لفرقة ولا اختلاف ولا تنافر.

□ ونحن لا نطالب الناس بأن يكونوا كلهم محدثين، فمن أخذ بما صححه الشيخ أو ضعفه، لا نستطيع أن ننكر عليه، ولا نقول شيئاً، حتى وإن خالف ما نرى، سواء أكان الشيخ أم غيره، كالأخ محمد بن عبد الوهاب عندنا، وكذلك الأخ أبي الحسن أو غيرها، القصد أن العلماء الأولين اختلفوا في التصحيح والتضعيف، واختلفوا أيضاً في التوثيق والتجريح، فالأمر سهل إن شاء الله في هذا.

«المفتوح» (ص ٤٥-٤٧)

□ هل الألباني متساهل في التصحيح والتحسين؟

سئل الشيخ رحمه الله: بعض الأخوة المصريين الذين يبحثون في علم الحديث يحكم على أحاديث الشيخ الألباني عامة التي يحسنها وهي من قبل مضعفه، يقول: الشيخ

متساهل في التحسين فماذا تقول؟

الجواب على العموم نحن لا نستطيع أن نحكم على الشيخ أنه متساهل في التحسين، ولا أنه متساهل في التصحيح، طالب العلم ينبغي أن يبحث، نحن مع الشيخ في هذا الأمر، وفي مواضع لا نأخذ بقول الشيخ، وفي مواضع نرجع بعد سنة أو سنتين إلى قول الشيخ، إذا لم يكن الشخص صاحب هوى من إخوانك المصريين، فلا بأس، وإن قال: إن الشيخ متساهل. لا ينكر عليه، لكن لا نستطيع أن نقول: إن الشيخ حفظه الله متساهل على العموم، لكن كما قلنا هذه مسألة اجتهادية، فهذا هو الأحوط لدينه، والذي يأخذ بتحسين الشيخ، أو تضعيفه فقد أخذ إن شاء الله بما ينتجيه عند الله سبحانه وتعالى.

«المقترح» (ص ٤٧-٤٨)

بقية المحققين المعاصرين الذين تكلم عليهم الشيخ رحمه الله:

□ أبو إسحاق الحويني ومصطفى العدوي وعمرو عبد المنعم سليم:

سئل الشيخ رحمه الله عن رأيه في تحقيقات الحويني والعدوي وعمرو عبد المنعم سليم؟

فأجاب: من حيث التحقيقات مصطفى العدوي لا بأس متقن، وكذلك أبو إسحاق الحويني، وأما الثالث فلا أعرفه.

«الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة» (ص ١٨٥)

□ عبد القادر الأرثو:

سئل الشيخ عن تحقيقاته؟ فقال: ما قرأت له كثيراً ويقولون: هو رجل سئي.

«أسئلة العيزري للإمام الوادعي»

□ أحمد الغماري وأخوه عبدالله:

سئل الشيخ عن تحقيقاتهما؟ فقال: ما أعلم أنه يعتمد عليهما، بل بيت الغماري كلهم بين مخرف وبين متشدد في شأن التقليد إلى غير ذلك، أنا ما أعلم أحداً منهم سنياً.

«أسئلة العيزري للوادعي»

□ حبيب الرحمن الأعظمي:

سئل الشيخ: هل يعتمد على تحقیقاته؟ فقال: لا، حقق «مصنف عبدالرزاق»، وحقق «مسند الحميدي» وتحقیقاته ليست بشيء، ثم إنه تتبع أخطاء الشيخ^(١) باسم مستعار، وهو أرشد السلفي وإذا هو عبدالرحمن الأعظمي فلا ينبغي أن يعتمد عليه ولا على تحقیقاته^(٢).

□ شعيب الأرنتوط:

سئل الشيخ رحمه الله: هل يعتمد على تحقیق شعيب الأرنتوط؟

فأجاب: شعيب الأرنتوط يأخذ من كتب الشيخ ناصر، والذي يظهر لي أنه يجارب الشيخ ناصرًا حفظه الله تعالى، قال في «شرح مشكل الآثار»^(٣): ومن العجيب

(١) يعني الإمام محدث العصر الألباني والأصل أن شيخنا إذا أطلق (الشيخ) فمراده شيخه الألباني رحمه الله.

(٢) وقد ذكر الشيخان الفاضلان علي الحلبي وسليم الحلاوي في كتابهما «الرد العلمي على الأعظمي المدعي بأنه أرشد السلفي»، عدة ضلالات لهذا الرجل منها: طعونه في أئمة الحديث كالحافظ البيهقي والإمام ابن حزم، حيث وصفه بأنه جاهل، وطعنه في الحافظ ابن حجر، حيث وصفه أنه ليس من الذين يرجع إليهم، ويحتج بقولهم في الجرح والتعديل، وله طعونات في العلامة المباركفوري ومحدث العصر الألباني، وضلالات أخرى راجعها في الكتاب المشار إليه آنفاً.

(٣) (٥٣/٦) رقم (٢٢٨٢)، قال في مقام الدفاع عن أبي حنيفة المتروك في الحديث رحمه الله: ومن أقبح الجهالات المبنية على التعصب والهوى، تضعيف الشيخ الألباني لهذا الحديث في «ضعيفته» (٣٩٧) بأبي حنيفة الإمام متهمًا إياه بسوء الحفظ، وما أدري كيف تسؤل له نفسه بسوء حفظه... كذا قال شعيب بأشعبيته الهوجاء، وتعصبه المقيت لأبي حنيفة رحمه الله، وقد تولى الرد على شعيب وأمثاله من المقلدة، شيخنا رحمه الله بكتاب حافل أسماه «نشر الصحيفة» في ذكر الصحيح من أقوال الأئمة في أبي حنيفة، وبين فيه بالأسانيد الصحيحة أن أبا حنيفة رحمه الله مع جلالته ليس ضعيفًا في الحديث فقط بل هو متروك، لا يصلح في الشواهد والمتابعات، فقد قال البخاري: سكتوا عنه، والجرح فيه مفسر وشديد، فقبح الله التعصب والهوى، وما مثل =

أن الشيخ ناصرًا يضعف أبا حنيفة!! وكأنه ما ضعف أبا حنيفة عالم من العلماء إلا الشيخ ناصر حفظه الله تعالى.

وهكذا أيضًا فهو يأخذ من كتب الشيخ وما استفاد إلا بواسطة كتب الشيخ، فننصح بالرجوع إلى كتب الشيخ، ولو أخرجها للناس غير محققة، أو أخرجها محققة ينبغي أن يشكر عليها، لكن لا يعتمد على تحقيقه. «أسئلة العيزري للعلامة الوادعي»^(١)

□ وسئل الشيخ رحمه الله مع كثرة المحققين لكتب السلف في هذا العصر، تجد أن بعض المحققين من يحقق بعض الكتب ويأتي فيها بفوائد علمية وعقدية، ثم إذا اشتهر بين صفوف الشباب أتي بعجائب، فكيف يصنع الشباب مع عدم تحذير

= شعيب مع محدث العصر الألباني في شأن أبي حنيفة إلا كما يقال: رميتي بدائها وانسلت. والله المستعان.

(١) بالنسبة لشعيب فهو من حيث المعتقد أشعري، فهو يؤول كثيراً من الصفات ويخرجها عن ظاهرها اللائق بها: كصفة الغضب والرضى يؤولها بأنها راجعان إلى معنى إرادة الثواب للمطيع والعقاب للعاصي، كما في تعليقه على «رياض الصالحين» (ص ٢٢٠)، ومثلها صفة العجب لله والفرح وغيرها كثير، راجع في ذلك «استدراك وتعقيب على الأرنتوط في تأويله بعض أحاديث الصفات» للأخ خالد الشايع حفظه الله.

وأما من حيث الحديث فهو كما ذكر شيخنا رحمه الله يغترف كثيراً من كتب الشيخ الألباني رحمه الله ولا يعزو إليه كما بين ذلك الشيخ الألباني رحمه الله في مواضع كثيرة من كتبه، منها قوله في «السلسلة الضعيفة» (١٣/٤٤٥) رقم (٦٢٠٥): وليس كذلك قول ذلك المتشيع بما لم يعط والذي يستفيد من تخريجاتي وتعليقاتي ثم لا حمداً ولا شكوراً كما يقال في بعض البلاد، بل ما شئت من النقد الجائر والتبع للعترات التي لا ينجو منها أحد... الخ كلامه رحمه الله، وصدق الشيخ الألباني أن شعيباً مع كثرة استفادته من كتبه إلا أنه إذا وجد أدنى فجوة للانتقاد على الشيخ يشنع على الشيخ غاية التشنيع، ويغمز ويلمز ويحقر، وهذا كثير في كتبه، وانظر مثلاً على ذلك في تعليقه على «الروض الباسم» (٣/٣٧٦)، و«شرح مشكل الآثار» (٦/٥٣)، وقد بينت كثيراً من أخطائه في علم الحديث في رسالة خاصة بعنوان: «تنبيه الأريب ببعض أخطاء تحرير تقريب التهذيب»، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

العلماء، أو قلة تحذير العلماء من ذلك، ومن هؤلاء شعيب الأرثوذكس، كما حصل له في تحقيق «أقاويل الثقات» للكرمي، فأفاد في مقدمته مسائل في العقيدة، ورد على تأويلات الأشاعرة، ثم لما علق على «صحيح ابن حبان» أتى بتأويلات لبعض الصفات وأقرها، فزجوا التحذير من ذلك، وأن تبينوا لنا حال بعض المصنفين والمحققين في هذا العصر؟

فأجاب الشيخ رحمه الله: الواجب على الإخوة أن يكتبوا إليه، وكذلك الأخ شعيب الأرثوذكس الحق أنه أخرج كتباً قيمة لطلبة العلم، فعلى هذا فيستفاد من الكتب، فإنه قد أخرج كتباً مفقودة، أو نادرة ليست في متناولنا.

فينبغي لطلبة العلم أن يكتبوا إليه، وإن أحبوا أن يردوا عليه فعلوا، وإلى الله المشتكى من كثير من العصريين؛ فإنهم محتاجون إلى تعلم، كيف ذلك؟ أبوحاتم وأبوزرعة يذكران الحديث في «العلل» فيأتي صاحبنا المحقق العصري، ويقول: (قلت:!) فمن أنت حتى تقول قلت؟!!

يقولون هذا عندنا غير جائز فمن أنتم حتى يكون لكم عند وآخر أيضاً يقول: وأنا أخالف الذهبي، وأخالف العراقي، وأخالف السخاوي، وابن كثير، فإذا كنت تخالف هؤلاء الأئمة فمن معك على هذا؟! فهم محتاجون أن يعرفوا ويدرسوا كتب العلل، وأن يعلموا أنه ما خاض في كتب العلل إلا مجموعة يعدون على الأصابع، فما كل أحد يحسنها.

ويقول أحدهم: (قلت: تفرد به فلان، وهو ثقة، وزيادة الثقة مقبولة). فهل زيادة الثقة مقبولة مطلقاً؟! أم يشترط أن لا

يخالف من هو أرجح منه؟! أو أن لا يعله العلماء المتقدمون الذين هم أهل هذا الفن^(١).

«تحفة المجيب» (ص ١١٨-١١٩)

(١) الجواب الثاني وبدون شك عند كل من خاض غمار هذا الفن.

□ محمد فؤاد عبد الباقي:

قال الشيخ رحمه الله: يعد جامعاً وليس بمحدث ناقد، من أجل هذا فلا يعتمد عليه في العد، فإنه يخشى أن يعد الحديث الواحد حديثين، أو أن يعد الحديثين حديثاً واحداً، وقد وجد هذا، وإلا فقد خدم «صحيح مسلم» خدمة ليس لها نظير جزاه الله خيراً، جعل له مجلداً واحداً مستقلاً فهرس، فممكن أن تحصل على الحديث وتستخرجه في أسرع وقت، لكن هل يعتمد عليه في العد؟ لا يعتمد عليه في العد، يعتمد عليه أنه فهرس له ورقه فجزاه الله خيراً. «شرح مقدمة صحيح مسلم»

□ أكرم ضياء العمري:

قال الشيخ: كنت أعرفه أنه ليس بقوي في الحديث منذ كان يأتينا في مكتبة الجامعة ليعلمنا البحث وترتيبه، وكنت إذا جاء إلى المكتبة العامة انطلقت إلى المكتبة الخاصة؛ لأنه يضيع علينا الوقت بدون فائدة. «غارة الأشرطة» (٣٠٦/٢)

□ وقال الشيخ رحمه الله: من أخطاء أكرم العمري في تعليقه على «المعرفة والتاريخ» للفسوي

قال الفسوي (١ ص ١٨٦): حدثنا الجعفي قال: قال سفيان: ولدت سنة سبع ومائة وحج أبي سنة أربع عشرة ومائة.

قال أكرم: الضمير يعود إلى الحميدي، لأن الفسوي لم يدرك الجعفي بناء على ما سيأتي أن الجعفي هو زهير بن معاوية، وقال أكرم أيضاً: الجعفي هو زهير بن معاوية الجعفي الكوفي. «تهذيب التهذيب»، وهو واهم في هذين فالجعفي هو عبدالله بن محمد الجعفي من مشايخ البخاري ومن الرواة عن سفيان بن عيينة، وبعده في الأصل قال الجعفي وسمعت سفيان بن عيينة. اهـ

فلا شك أن الجعفي هو عبدالله بن محمد.

في الصفحة نفسها وفيها: مات ابن نمير سنة ثمان وتسعين ومائة، قال: هو محمد

ابن عبدالله بن نمير، صوابه: عبدالله بن نمير والد محمد وقد ذكر بعد هذا أن يحيى ابن سعيد و عبدالرحمن بن مهدي توفيا فيها؛ ف عبدالله هو المعاصر لهما.

قال الفسوي (١ص ٢١٧): حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثنا شعبة، قال أكرم: إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي. وهكذا ذكر ابن علي في شيوخه كما في المقدمة، أقول: الفسوي لم يرو عن ابن علي ولعله ولد في العام الذي توفي فيه إسماعيل فبالنظر إلى وفاة إسماعيل كما في "تهذيب التهذيب" (١٩٣-٢٩٤) والفسوي بالنظر إلى وفاته وعمره لعله ولد في تلك السنة أو قبلها أو بعدها بقليل.

راجع ما كتبه أكرم بالنسبة لولادته في أول الكتاب (ص ٧) ثم وجدته (٢ص ٨٨ و ٨٩) وبين الفسوي وإسماعيل واسطتان.

اضطرابه في الحمادين:

قال الفسوي (١ص ٢٣٠): حدثنا حجاج قال حدثنا حماد عن علي بن زيد، قال أكرم: لا أعلم إن كان ابن زيد أو ابن سلمة فقد روى الحجاج عن الحمادين كما روى الحمادان عن علي بن زيد.

أقول: في "مقدمة ابن الصلاح" سليمان بن حرب وأبو النعمان محمد بن الفضل عن حماد هو ابن زيد وحجاج بن منهال وموسى بن إسماعيل هو أبو سلمة التبوذكي.

وقد جزم به أكرم (١ص ٤٩٣) فقال الفسوي رحمه الله: حدثنا الحجاج قال حدثنا حماد قال حدثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم به.

فقال في التعليق: هو ابن سلمة. وهكذا أيضاً (ص ٥٠٩): قال الفسوي: حدثنا الحجاج قال حدثنا حماد بن علي بن زيد، فقال أكرم: هو ابن سلمة.

وهكذا (٢ص ١٣٧) حجاج عن حماد عن عاصم فقال: هو ابن سلمة.

ثم وهم مرة أخرى (٢ص ١٠٥) قال الفسوي: حدثنا الحجاج ثنا حماد، فقال أكرم:

هو ابن زيد.

وكذا (ص ٥٣٩) قال الفسوي (٢ ص ٥٤٥): حدثنا الحجاج ثنا حماد أخبرنا عاصم ابن بهدلة. قال أكرم: هو ابن سلمة.

قال أبو عبد الرحمن: هذا هو الصواب.

قال الفسوي رحمه الله (١ ص ٤٩٣): حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا سفيان عن عاصم بن محمد.

قال أكرم في سفيان: هو الثوري. والصواب: هو ابن عيينة فقد ذكر صاحب "تهذيب الكمال" في ترجمة سعيد بن منصور من شيوخه ابن عيينة ولم يذكر الثوري، وقد ذكره أكرم (ص ٧٠٥) على الصواب وقد ذكر الفسوي (٢ ص ١٧٩) محاورة بين الحميدي وسعيد بن منصور كم حفظ كل واحد منهما عن سفيان وهو ابن عيينة.

(١ ص ٧١٥): قال في ترجمة سفيان الثوري قال علي وحدث عبد الرحمن وأنا عنده عن سفيان عن منصور عن أبي الضحى. إلى أن قال علي فقال أي ابن مهدي: من حدثك؟ قلت: يحيى حدثنا به عن سفيان، قال أكرم: سفيان هو ابن عيينة، وليس الأمر كما يقول بل سفيان هو الثوري فهو في ترجمة الثوري أعني هذا الكلام ثم إن يحيى إذا روى عن سفيان وأطلقه وهكذا وكيع و عبد الرحمن بن مهدي فهو سفيان الثوري، ففي صفحة (٧١٦) قال علي يعني: ابن المديني: أصحاب سفيان الثوري يحيى و عبد الرحمن ووكيع وأبونعيم والأشجعي و عبد الله بن المبارك.

قال الفسوي رحمه الله (٢ ص ٢٢): حدثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم أنبأنا ابن أبي ليلى والحجاج عن عطاء.

قال أكرم: ابن أبي ليلى: هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، والصواب: هو محمد لأن عبد الرحمن والد محمد يروي عن الصحابة.

قال الفسوي (٢ ص ١٨١): سمعت علي بن المديني يقول: قال محمد بن خازم كنت

أقرأ حديث الأعمش عن أبي صالح على أمير المؤمنين هارون.

قال أكرم: أبو صالح باذام ويقال باذان مولى أم هاني بنت أبي طالب، والصواب: ذكوان السهمان فالأعمش مشهور بالرواية عن ذكوان.

وهكذا ذكر أكرم (٢ ص ٢٨٣): أن أبا صالح باذام والصواب: ذكوان فهو المعروف برواية الأعمش عنه راجع (٢ ص ٨٠٠) من كلام الفسوي، (٢ ص ٢١٧ و ٢١٨): ذكر الفسوي أنه لقي حرملة وذكر القصة بالرواية عن أبي هريرة وعنه الأعمش والمهمل يحمل على الاختصاص، قال أكرم: حرملة بن عمران. والصواب: حرملة بن يحيى حفيد حرملة بن عمران فالفسوي لم يدرك حرملة بن عمران والليث بن سعد من الرواة عن حرملة بن عمران كما في ترجمة حرملة بن عمران من "تهذيب الكمال".

في باب من يرغب في الرواية عنهم. قال الفسوي (٣ ص ٤٤): وأبوالبختري القاضي وقال (٥٧ ص) في الكلام على أبي داود النخعي وكان هو وأبوالبختري يضعون الحديث فقال أكرم: في أبي البختري في الموضعين: إنه سعيد بن فيروز، وهذا خطأ فسعيد بن فيروز من رجال الشيخين. بل الوضع والذي يرغب في الرواية عنه هو وهب بن وهب. راجع "ميزان الاعتدال".

فهذه بعض الأخطاء التي يعرفها كثير من طلبة العلم عندنا وهم فيها أكرم ولم أتبع كل ما في الكتاب فهذا يأخذ علي وقتًا وإذا كان الباقي سالمًا من الأخطاء فالواقع أن هذه ليست بشيء وإن كانت أخطاء شنيعة لا تخفى على طالب العلم وهذا يعرف بالممارسة لا بالرجوع وقت التحقيق إلى "تهذيب التهذيب" و "ميزان الاعتدال" و "الجرح والتعديل" ولكن يعرف بالقراءة في الأمهات الست وفي غيرها من المسانيد وبهذا يرتسم في ذهن القارئ ويستطيع التمييز بين الحمادين وبين الجريين وبين السفينين وهكذا الطبقات.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والحمد لله. "نخبة الأشرطة" (٢/٣٥٣-٣٥٥)

□ محمد مصطفى الأعظمي:

قال الشيخ: منذ سمعت كلامه في المناقشة عرفت أنه ليست له خبرة بدقائق علم الحديث وتحقيقه لابن خزيمة ينبثق عن ذلك. «غارة الأشرطة» (٢/٦٠٦).

وقال الشيخ رحمه الله:

□ شيء من أخطاء محمد مصطفى الأعظمي

نقلها من كتاب أخينا في الله عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن محمد العثيم الذي هو بعنوان «النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط».

قال حفظه الله في الخاتمة: وقد صنفنا الأخطاء فيها على قسمين قسم لا ينتبه لما فيه من الخطأ إلا بعد بحث ودراسة، وقسم لا يحتاج إلى كل ذلك، فتجمع لدي من المسائل المتبعية في القسم الأول سبع وثمانون وفي القسم الثاني تسع وخمسون، وبقي لدي شيء من الأخطاء التي لم أجد لها حلاً في مظانها فيما استطعت الوصول إليه فأبقيتها عندي لعلني أجد لها حلاً في المستقبل إن شاء الله، قال حفظه الله (ص ١٣):

باب إعداد الأحجار للاستنجاء عند إتيان الغائط:

(٣٩/١): الحديث (٧٠) قال: أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر ثنا أبو عبد الله بن

سعيد الأشج حدثنا زياد...

والضواب: أبو سعيد عبدالله بن سعيد الأشج، لأنه ليس من شيوخ ابن خزيمة وليس من أبناء سعيد رجل يكتفى بأبي عبدالله فيحتمل أن تكون كلمة (سعيد) سقطت من بين أبي و عبدالله وأن كلمة (أبو) زيدت خطأ والاحتمال الأول أرجح.

راجع «التقريب» (٤١٩/١) و «تذكرة الحفاظ» (٥٠١/٢) وغيرها من كتب الرجال، وقد ورد على الصواب في هذا الكتاب (انظر حديث رقم ٢١٥٨) (٣/٣١٥).

قال أبو عبد الرحمن: هو أبو سعيد عبدالله بن سعيد الأشج ولا شك في ذلك،

وأبو طاهر الراوي عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة هو حفيده محمد بن الفضل.

(ص ١٤): باب الأمر بإهراق الماء الذي ولغ فيه الكلب....

(٥١/١): الحديث (٩٨): قال أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا محمد بن يحيى نا إسماعيل بن الخليل حدثنا ابن علي أخبرنا الأعمش....

قوله: ابن علي، خطأ. والصواب: علي بن مسهر كما أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/٦٤) قال: ثنا أبو بكر التيسابوري نا محمد بن يحيى نا إسماعيل بن الخليل نا علي ابن مسهر عن الأعمش... وأخرج حديث علي بن مسهر هذا مسلم في "صحيحه" (الطهارة: باب ٢٧)، (١/٢٣٤)، والنسائي في "سننه" (الطهارة: باب ٥٢)، (١/٤٧).

(ص ١٦): باب بدء النبي ﷺ بالسواك عند دخوله منزله: (١/٧٠): الحديث (١٣٤) قال: ... وحدثنا محمد بن بشار نا يزيد بن هارون أخبرنا مسعر حدثنا علي بن خشرم أخبرنا علي يعني - ابن يونس - عن مسعر كلاهما عن المقدم. قلت: في هذا الحديث خطأ:

١- سقوط حرف العطف الذي هو: الواو أو الحرف الدال على التحويل من قبل علي بن خشرم.

٢- الخطأ في ابن يونس إذ قال: علي بن يونس، والصواب: عيسى بن يونس، لأن النسائي أخرجه في "سننه" (الطهارة: باب السواك في كل حين ١/١٧) من طريق علي بن خشرم، فقال: عيسى بن يونس، ولأن علي بن يونس لا يوجد في تلاميذ مسعر ولا في شيوخ علي بن خشرم (راجع ترجمة علي بن خشرم في "تهذيب الكمال" (٢/٩٦٦) و ترجمة مسعر فيه (٣/١٣٢١) وعيسى بن يونس هو ابن أبي إسحاق السبيعي.

(ص: ٢٠): باب استحباب اغتسال الجنب للنوم.

(١٢٨/١) الحديث (٢٥٩) قال: أخبرنا أبوطاهر نا أبوبكر نا نصر بن بحر الخولاني حدثنا ابن وهب.

والصواب: بحر بن نصر الخولاني، لأن الذي يروي عن ابن وهب ويروي عنه ابن خزيمة هو بحر كما في كتب الرجال ولا وجود لأحد باسم نصر بن بحر الخولاني يروي عن ابن وهب وعنه ابن خزيمة، والذي روى عنه ابن خزيمة في هذا الكتاب هو بحر بن نصر، وقد أتى على الصواب في أماكن من هذا الكتاب انظر منها (٥٠/٢) وراجع ترجمة بحر بن نصر في "تهذيب التهذيب" (٤٢٠/١).

(ص: ٣١): باب نسخ الكلام في الصلاة وحظره بعدما كان مباحاً.

(٣٥/٢) الحديث (٨٥٨) قال: ثنا أبو موسى يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن سليمان، قوله: أبو موسى يحيى بن حماد يوم بأن يحيى بن حماد يكنى بأبي موسى وليس الأمر كذلك لأن يحيى بن حماد ختن أبي عوانة كنيته أبوبكر أو أبو محمد وهو المراد هنا لا غيره راجع "تهذيب" (١٩٩/١١).

إذا كان كذلك فلا رواية لابن خزيمة عنه إلا بواسطة، والواسطة هي أبو موسى الذي أصبحت كنيته له، وأبو موسى هو محمد بن المثني شيخ ابن خزيمة وقد سقطت من بينهما أداة التحمل التي هي حدثنا أو عن وما أشبهها فوجد اللبس، والله أعلم.

(ص: ٣٧): باب الأمر بالانصراف من الصلاة إذا أحدث المصلي فيها:

(١٠٨/٢) الحديث (١٠١٩) قال: أنا أبوطاهر نا أبوبكر نا حفص بن عمرو البرياني ثنا عمر بن علي عن هشام بن عروة عن أنس عن عائشة.

قوله: عن أنس عن عائشة خطأ، والصواب: عن أبيه عن عائشة؛ لأنه لا رواية لهشام بن عروة عن أنس. راجع "تهذيب الكمال" (١٤٤٢/٣)، والحديث أخرجه ابن ماجه (٣٨٦/١) على الصواب.

(ص: ٣٧): باب استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر:

(١٦٧/٢) الحديث (١١٢٠) قال: ثنا بشر بن معاذ العقدي ثنا عبدالواحد بن زياد ثنا الأعمش عن أبي هريرة.. والصواب: ثنا عبدالواحد بن زياد ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومعلوم أنه لا رواية للأعمش عن أبي هريرة، وقد أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤١٥/٢)، وأبوداود في "سننه" (الصلاة، باب الاضطجاع بعدها. "عون المعبود" ٤٨٨/١) من طريق عبدالواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

(ص: ٤٦): باب الزجر عن مس الحصى والإمام يخطب يوم الجمعة:

(١٥٩/٣) الحديث (١٨١٨) قال: أنا أبوطاهر نا أبو بكر نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي نا الأعمش عن أبي صالح.

أقول: لا يروي يعقوب بن إبراهيم الدورقي عن الأعمش كما يوهه ظاهر السند فلا بد من الوساطة بينهما؛ لأن يعقوب لم يدرك الأعمش إذ إن الأعمش توفي قبل أن يولد يعقوب، وذلك أن وفاة الأعمش في عام ١٤٧هـ راجع "التقريب" (٣٣١) و "تذكرة الحفاظ" (١٥٤/١٠٤) وولادة يعقوب في عام ١٦٢هـ "التقريب" (٣٧٤/٢)، والوساطة بينهما في هذا الحديث هو أبو معاوية محمد بن خازم الضرير دل على هذا إخراج المصنف الحديث في موضع آخر من طريق يعقوب عن أبي معاوية (انظر الحديث ١٧٥٦)، وابن حبان إذ أخرجه من طريق ابن خزيمة "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" (٣٨٢/٢).

(ص: ٥١): باب الدليل على أن الصوم إنما يكون جُنةً باجتناب ما نهى الصائم

عنه:

(١٩٤/٣) الحديث (١٨٩٢): قال حدثنا يحيى بن نصر بن سابق نا ابن وهب... الصواب: بحر بن نصر بن سابق الخولاني، لأن ابن نصر هو بحر وليس يحيى. وهو

الذي يروي عن ابن وهب وعنه ابن خزيمة (راجع "تهذيب الكمال" ١٣٨/٢).

وبحر بن نصر روى عنه ابن خزيمة في هذا الكتاب في مواضع انظر منها: (٣٠٥، ٣١٤)، وأخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (٢٧٠/٤) فقال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق وأبو بكر بن الحسن قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا بحر بن نصر ثنا عبدالله بن وهب.

(ص: ٦٥): باب الدليل أن صدقة الفطر عن المملوك واجب على مالكة لا على المملوك كما توهم بعض الناس:

(٨٢/٤) الحديث (٢٣٩٦) قال: حدثنا محمد بن حكيم حدثنا عثمان بن عمر حدثنا أسامة بن زيد... قوله: محمد بن حكيم: ضوابه يحيى بن حكيم وهو المقوم، لأنه هو الذي يروي عن عثمان بن عمر وعنه ابن خزيمة. (راجع "تهذيب الكمال" ٩١٧/٢)، ولا وجود لأحد باسم محمد بن حكيم في هذه الطبقة، والله أعلم.

(ص: ٧٢): باب ذكر العلة التي من سببها اسودَّ الحجر...

(٢١٩/٤) الحديث (٢٧٣٢) قال: حدثنا يوسف بن موسى ثنا جرير عن عطاء ابن السائب وثنا محمد بن موسى الحرشي وزياد بن عبدالله ثنا عطاء بن السائب...

والصواب: وثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا زياد بن عبدالله ثنا عطاء بن السائب، لأنه لا رواية لمحمد بن موسى عن عطاء بن السائب إذ إنه ليس من تلاميذه (راجع "تهذيب الكمال" ٩٣٤/٢، ١٢٧٨/٣) وإنما يروي عنه بواسطة زياد ابن عبدالله، وقد ورد في هذا الكتاب أن محمد بن موسى يروي عن زياد. انظر حديث رقم (٣٣٩).

(ص: ٧٢): باب الدعاء على أهل الملل والأوثان على الصفا والمروة بأن يهزموا ويزلزلوا...

(٢٢٨/٤) الحديث (٢٧٧٥) قال: حدثنا يحيى بن حكيم ثنا يحيى بن سعيد

ثنا إسماعيل بن عليّة ثنا عبدالله بن أبي أوفى.

قوله: إسماعيل بن عليّة خطأ. والصواب: إسماعيل بن أبي خالد لأنه هو الذي روى هذا الحديث عن عبدالله بن أبي أوفى عند البخاري: (الجهاد، باب ٩٨) "فتح الباري" (١٠٦/٦)، ومسلم (الجهاد، باب ما جاء في الدعاء عند القتال)، و"تحفة الأحوذى" (٢٣/٤)، وأحمد في "المسند" (٣٥٣/٤)، والطبراني في "المعجم الصغير" (٧٢/١) وليس المراد به إسماعيل بن عليّة كما ذكر لتأخره عن هذه الطبقة إذ إنه من الطبقة الثامنة وقد توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وثمانين فكيف يروي عن عبدالله بن أبي أوفى المتوفى سنة سبع وثمانين؟!.

(ص ٧٩): باب إباحة الحج عن لا يستطيع الحج عن نفسه من الكبر:

(٣٤١/٤) الحديث (٣٠٣٠) قال: ثنا علي بن خشرم أخبرنا عيسى عن ابن جريج عن ابن شهاب ثنا سليمان بن سنان عن ابن عباس...

والصواب: عن ابن شهاب ثنا سليمان بن يسار، لأن سليمان المذكور هو ابن يسار لا سنان. أخرجه مسلم في "صحيحه" من طريق علي بن خشرم فقال سليمان بن يسار (الحج: باب الحج عن العاجز لزماته وهم ونحوهما أو للموت ٩٧٤/٢). اهـ ما أردنا نقله.

هذا وإني أنصح من لديه "صحيح ابن خزيمة" باقتناء ذلك الكتاب الذي هو "النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط"، فجزى الله مؤلفه خيراً وأثابه. والحمد لله رب العالمين.

"نارة الأشرطة" (٣٥٦/٢-٣٦١)

□ حسان بن عبدالمنان:

سئل الشيخ: ماذا تعرفون عن حسان بن عبدالمنان، فإنه ضعف أحاديث كثيرة في "رياض الصالحين"؟

فأجاب: قد رد عليه الشيخ الألباني رحمته الله، وهو رجل متهور لا يعتمد عليه،

ينبغي أن لا يعتمد على تأليفه، ولا على تحقیقاته، والله المستعان.

«أسئلة الأرومين» عن أبي عبدالله المصنعي

□ خالد السبع وفواز زمزلي:

قال الشيخ رحمه الله في «الصحيح المسند» (ج ١ ص ١١٢ ط. الآثار): وأما قول المعلق على الدارمي: إن في سنده هاشم بن القاسم قال فيه الحافظ: صدوق تغير وبقية رجاله ثقات. فليس بشيء؛ لأن الذي في سند الدارمي هاشم بن القاسم الملقب بقيصر، من مشايخ الإمام أحمد وهو ثقة، راجع «تهذيب التهذيب».

ثم الحديث لا يدور عليه كما ترى، ولقد ضاق صدري من كثرة تخطيطات هذين المعلقين، راجع تخريجها لحديث الشريد (ج ٢ ص ٢٤٤) ترى العجب، إذ يعزوان إلى مسلم ما ليس فيه.

وحديث أبي عبيدة بن الجراح (ج ٢ ص ٣٠٦) قالوا: رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد، ولم يخرجوه من هؤلاء إلا أحمد.

□ الضليل المنحرف المدعو حسن السقاف لا بارك الله فيه:

سئل الشيخ عن تحقیقاته؟ فقال: حسن السقاف رجل من أعداء السنة، وإنني أحمد الله فقد رد عليه أهل العلم من تلامذة الشيخ حفظهم الله وحفظه الله، وكذلك من علماء نجد ومن غيرهم، والشيخ يقول: الذي يعرفه عنه أنه ليس بمحدث^(١)، فكأنه يستفيد من كتب غيره أو يسلم الكتب لغيره يكتب ثم تخرج باسمه فهو داعية إلى الشرك، وداعية إلى التصوف وداعية إلى محاربة السنة، فلا لا لا يعتمد عليه ولا كرامة، والثانية من (لا) تأكيد وليست من نفي النفي إثبات.

«أسئلة العيزري للعلامة الوادعي»

(١) وسمعت ذات مرة شريطاً للإمام الألباني يصف السقاف فيه بالدجال.

وقال الشيخ في سياق ذكر من لا يستحق التصبر للتصحيح والتضعيف: وهكذا السقاف وما أدراك ما السقاف؟ ضال مضل داعية إلى الضلال، وإلى التمسح بأتربة الموتى، وإلى تضليل العلماء، فلا ولا كرامة يا أيها السقاف، وقد جاء إلي بعض الإخوان وقال: إن علي بن عبد الحميد يسميه (الخساف)، فلماذا يسمي السقاف الخساف؟ فلما رأيت كتبه فإذا هو (خساف) بل (مساخ). «غارة الأشرطة» (٢٧٢/٢)



البحث

كيف تتعلم البحث

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَنْذَرُ أَوَّلُوا الْآلَتِيبِ﴾ [الرعد: ١٩].

وروى البخاري ومسلم في "صحيحيهما": عن معاوية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١).

وروي في "صحيحيهما": عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَرِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(٢).

وفي حديث أنس المتفق عليه^(٣)، وحديث أبي هريرة المتفق عليه^(٤) أيضاً: أن النبي

(١) أخرجه البخاري (٣١١٦)، ومسلم (١٠٣٧)، وابن ماجه (٢٢١)، وأحمد (٩٤/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٠٧) و(١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، وأحمد (١٩٠/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٨١ و٥٢٣١ و٥٥٧٧)، ومسلم (٢٦٧١)، والترمذي (٢٢٠٥) بلفظ: إن من

أشراط الساعة أن يقل العلم، ويظهر الجهل، ويشرب الخمر، ويظهر الزنا، وتكثر النساء حتى

يكونن الخمسين امرأة قيم واحد.

(٤) أخرجه البخاري (٨٥ و١٠٣٦ و٦٥٠٦ و٧١٢١ و٤٦٣٥) بلفظ: «يقبض العلم، ويظهر الجهل» =

ذكر من أمارات الساعة: «رَفَعَ الْعِلْمُ، وَظَهَّرَ الْجَهْلُ»، أو بهذا المعنى.

ونحن في هذا الزمن قد وقع ما أخبر به النبي ﷺ من ظهور الجهل وتفشيه، حتى إنه أصبح كثير من المسلمين لا يميز بين العالم والمنجم، بل لا يميز بين المسلم والشيوعي، وكل هذا بسبب بُعد المسلمين عن تعلم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا -ومعرفته بإذن الله تعالى نافعة للباحث- أعني أن الباحث إذا نَظَرَ إلى أحوال المسلمين وإلى حاجتهم، ونظر إلى تفشي الجهل، أنه يحسب الأجر والثواب ويصبر، فإن طلب العلم يحتاج إلى صبر، ورضي الله عن عبدالله بن عمر إذ يقول: قل لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد^(١). وكذا يحيى بن أبي كثير رحمهما الله يقول لولده عبدالله: لا يُسْتَطَاع العلم براحة الجسم. ذكره الإمام مسلم في (كتاب الصلاة)^(٢).

أما إذا لم يصحب الشخص الصبر والاحتساب فإنه يوشك أن يملّ، ويسأم، يل ربما إذا حصل على فائدة وأخرجها للمسلمين، ولم ير المسلمين يتقبلونها، ربما يحمله ذلك على أن يترك، كما حصل لغير واحد من المتقدمين، وربّ شخص يحرق كتابه، وأخر يدفن كتبه، إما لخلل في كتبه، وإما لعدم إقبال الناس عليها، كما قال بعضهم:

غزلت لهم غزلاً نسيجاً قلم أَرَى
لغزولي نسيجاً فكسرت مغزلي

والفتن، ويكثر المخرج^(٣).

(١) ثم ظهر لي أنه ضعيف. الشيخ قلت: لأنه من طريق بشر بن حرب يرويه عن ابن عمر، وبشر مختلف فيه والراجح ضعفه، والأثر أخرجه الحاكم في مقدمة «معرفة علوم الحديث» (ص ٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٩٠) في كتاب المساجد باب أوقات الصلوات الخمس، وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٣٨٤/١)، وابن عدي في «الكامل» (١٥٣٢/٤)، وأبونعيم في «الحلية»

(٣/٦٦)، وذكر الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٨٣١/٣) عن ابن أبي حاتم أنه قال: لا يستطاع

العلم براحة الجسد. اهـ

فالشخص الذي لا يصبر ولا يحتسب ربما تأخذه السّامة، ويأخذه الفتور، سيما ونحن في مجتمع وعصر لا يشجّع على العلم.

فربّ ولد يحبّ للعلم يحول بينه وبين العلم والده الجاهل، وربّ شخص يحبّ للعلم يحول بينه وبين العلم أهله الجاهلون، فاجتمعنا لا يُشجّع على العلم، لكن ينبغي أن نصبر، وأن نحتسب، ولا نبالي، فرب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَتَأْتِيَكَ ءَآمَنُوا أَصِيرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤].

فطالب العلم لا بد أن يصبر، حتى وإن تراكت عليه الأمور والمشاكل، ووجد ضيقاً في صدره، وربما يكلف نفسه من الحفظ ومن الاهتمام بطلب العلم، حتى يجد قسوة في قلبه، فلا ينبغي أن يثنيه عن هذا، فالشيطان لا يريد لك الخير، يريد أن يصرفك عن طلب العلم لأن طلب العلم في هذا الزمن أعظم حصن يأذن الله تعالى، يقيك من الفتن، فهو يعتبر حصناً حصيناً، كما أن الذكر يعتبر حصناً حصيناً، فكذلك العلم في هذا الزمن.

والذي ننصح به طالب العلم والمحِب لسنة رسول الله ﷺ أن يأخذ من اللغة العربية ما يستقيم به لسانه، وما يعرف به ارتباط المعاني، فإن القرآن الكريم كما وصفه الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾^(١) وسنة رسول الله ﷺ عريّة.

كما ننصحه أن يتعلم الخط والإملاء، فإنه ينبغي أن يؤهل نفسه للتحقيق والتأليف، والرد على المنحرفين، سواء كان في صحافة، أو في إذاعة، أو كان في كتب عصرية. ينبغي أن تكون همته عالية كما قال الشاعر:

فكن رجلاً رجله في الثرى وهامة هُتته في الثرى

ومن رزقه الله فهما وحفظا، ثم قَصُر في نفسه وفي طلب العلم، فقد حُرِمَ خيرا كثيرا، كما ذكره الحافظ الخطيب رحمته الله في كتابه «الفقيه والمتفقه»^(١).

إذا أخذ من اللغة العربية ما يستقيم به لسانه، ويمكن أن يكتفي «بقطر الندى» وأخذ من الخط ما يفهم، لأن الخط عبارة عن نقوش اصطلاح عليها الناس للتفاهم، فإذا كان خطه يُقرأ، وقد عرف الإملاء، ولو أن يفهم «المفرد العلم» من أجل أن يعرف أصحاب المطابع الخط، ويعرف الناس الآخرون إذا أراد أن يكتب. والمنحرفون يعيرون أصحاب المساجد، يقولون: لا يستطيع أحدهم أن يكتب اسمه، أو لا يستطيع أن يكتب إلى أبيه أو إلى قريبه، ينبغي أن تقطع ألسنتهم، والكتابة مما امتن الله سبحانه وتعالى بها، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ت وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] وقال سبحانه وتعالى: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥].

وينبغي أن يحرص كل الحرص على تكوين مكتبة، فإن وجد علماء يثق بهم من علماء السنة، فنتصححه أن يجلس إليهم، فرب جلسة عند عالم خير من قراءة شهر، ويحرص على مجالستهم.

فإذا لم يكونوا في بلده ينبغي أن يرحل إليهم، والرحلة مشروعة، ونبينا محمد صلوات الله عليه وآله يرغب في الرحلة في طلب العلم، والصحابة رضوان الله عليهم كان أحدهم يرحل في المسألة الواحدة، فالإمام البخاري رحمته الله قال: باب الرحلة في العلم، في كتاب العلم من «صحيحه» ثم ذكر حديث الرجل الذي أتى يسأل رسول الله صلوات الله عليه وآله عن امرأة سوداء زعمت أنها أرضعته وأرضعت امرأته^(٢).

(١) (١٨٨/٢) حيث ساق بسنده إلى الفراء أنه قال: إني لأرحم رجلين رجلا لا يفهم ولا يطلب، ورجلا يطلب ولا يفهم، وقال: إني لأرحم رجلين بليدا يطلب، وذكيا لا يطلب. اهـ

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب الرحلة في المسألة النازلة.

وفي «الأدب المفرد»^(١) للبخاري: أن جابر بن عبد الله رحل من أجل حديث واحد إلى عبد الله بن أنيس إلى الشام، فلما حدثه به رجع.

وقد ألف الخطيب رحمه الله كتاباً في الرحلة، فإن تيسر له أن يرحل إلى أهل العلم، ويجالس أهل العلم، لمجلس واحد ربما يكون خيراً من قراءة شهر، ويا سبحان الله لا تزال عبارة علمائنا الذين سمعنا منهم واستفدنا منهم في أذهانتنا إلى الآن فجزاهم الله خيراً، فلا أزال أذكر من شيخنا محمد بن عبد الله الصومالي - حفظه الله تعالى -: إذا رأيت شعبة عن عمرو فهو ابن مرة، وإذا رأيت سفيان عن عمرو فهو ابن دينار، وإذا رأيت عبد الله بن وهب عن عمرو فهو ابن الحارث، وهكذا إذا جاء سفيان في السند في «صحيح مسلم» في الثالث أي: بينه وبين مسلم اثنان، قال: في الغالب بأنه سفيان الثوري، وإذا جاء في «صحيح مسلم» بينه وبين مسلم واحد، قال: فالغالب أنه سفيان بن عيينة. لا أزال أذكر مثل هذه الفوائد التي استفدناها منه حفظه الله تعالى، تلقين الشيخ له أثر لا سيما الشيخ الذي يعمل لله ويعلم لله، أما الشيخ المستأجر الذي يدرس بأجرة فالفائدة قليلة، فقد كنا في الجامعة الإسلامية، وبعض المشايخ يشرح الدرس حتى كأننا نشاهد الألفاظ بأعيننا، ونخرج - بسبب عدم الثقة في الشيخ - فلا نستفيد الفائدة التي ينبغي أن تُستفاد.

فإن لم يتيسر له الحضور عند المشايخ ومجالستهم، فننصحه بتكوين مكتبة،

= وأبوداود (٣٦٠٣)، والترمذي (١١٥١)، والنسائي (١٠٩/٦)، وأحمد (٧/٤).

(١) (٩٧٠)، وأخرجه أحمد (٤٩٥/٣)، والخطيب في الرحلة (٣١)، ومن طرقه عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر وابن عقيل مختلف فيه، والراجح ضعفه؛ إذ أن الجرح فيه مفسر، إلا أنه قد تابعه محمد بن المنكدر عند الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦) قال الحافظ في «الفتح» (١٤٧/١): إسناده صالح كذا قال مع أن في سند الطبراني عثمان بن سعيد الصيداوي، برويه عن سليم بن صالح مجهولان. وتابعه أبو الجارود العنسي عند الخطيب في «الرحلة» (٣٣) بها يصير الحديث حسناً لغيره والله أعلم.

والحمد لله الوجود من طرق التحمل التي أجازها علماءنا المتقدمون على الصحيح،
يُكوّن مكتبة من كتب السنة، ومن كتب الرجال، ومن كتب العقيدة، ومن كتب
الفقه، ومن كتب التفسير، ينبغي أن يحرص كل الحرص على أن لا يترك كتاباً من
كتب المراجع الإسلامية إلا ويكون موجوداً في مكتبته بحسب القدرة والطاقة،
والفائدة الواحدة من الكتاب تساوي الدنيا عند الذي يعرف قدر العلم، وعند من
أصبح العلم أحب إليه من ماله وولده والناس أجمعين، كما قاله شعبة في حديث تعب
في الرحلة من أجل أن يتحصل عليه، وانتهى به الأمر إلى أن الحديث من طريق
شهر بن حوشب، فقال: أفسده علي شهر، ولو صح هذا لكان أحب إلي من أهلي
ومالي وولدي والناس أجمعين. أو بهذا المعنى. ذكر هذا الإمام الخطيب في كتابه
«الرحلة» وكتابه «الكفاية» وذكر بعضه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل»^(١) في
ترجمة شعبة.

فَالْفَائِدَةُ الْوَاحِدَةُ عِنْدَ الْمَحَبِّ لِلْعِلْمِ وَالَّذِي يَعْرِفُ قَدْرَ الْعِلْمِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا
فِيهَا، بَلْ عَبَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنْ تَحْصِيلَ الْفَوَائِدِ لَا يَعَادِلُهَا شَيْءٌ فِي نَفْسِهِ فَيَقُولُ
شِعْرًا:

سَهْرِي لَتَنْقِيحِ الْعُلُومِ الَّذِي	مَنْ وَصَلَ غَانِيَةً وَطِيبَ عِنَاقِي
وَمَنَالِي طَرِيًّا لِحُلِّ عَوِيصَةٍ	أَشْهَى وَأَحْلَى مِنْ مُدَامَةِ سَاقِي
وَصَرِيرِ أَقْلَامِي عَلَى أَوْرَاقِهَا	أَحْلَى مِنَ الدُّوَكَاةِ وَالْعِشَاقِ
وَالَّذِي مِنْ تَقْرِيرِ الْفَتَاةِ لِسَدْقِهَا	تَقْرِي لِأَلْقِي الرَّمْلِ عَنْ أَوْرَاقِي

(١) الصحيح منه ما ذكره ابن أبي حاتم في المقدمة. الشيخ قلت: أخرجه ابن أبي حاتم في «المقدمة»
(١٦٧/١)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» المسمى بالصغير (٦٢/٢-٦٣)، وابن عبد البر في
«المستدرك» (٥٠/١) مختصراً بسند صحيح، وأما بطولها فأخرجها الخطيب في «الكفاية»
(ص ٥٦٦)، و«الرحلة» (١٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (١٣٥٤/٤)، والرامهرمزي في

«المحدث الفاصل» (ص ٣١٣) من طريق نصر بن حجاج العجلي وهو كتاب

أليس سهران الدُّجاء وتبيئته... - تومًا وتبغي بعد ذاك لحساق

ثم بعد هذا جمع ما تيسر من كتب اللغة، الكتب التي تشرح المفردات سواء كانت متعلقة بالحديث «كالنهاية» لابن الأثير و«الفائق» للزمخشري، أم كانت من قواميس اللغة «كالقاموس» و«تاج العروس» و«لسان العرب» وغير ذلك من الكتب التي لا بد أن يقتنيها فهو يحتاج إلى البحث فيها.

بقي كيف يستفيد من هذه الكتب؟ وهذا هو الذي يهمنا كيف يستفيد من هذه الكتب؟
يستفيد أحسن استفادة بالممارسة.

وبالقراءة من كتب أصحاب التخارج مثل «التلخيص الحبير» ومثل: «نصب الراية» ومثل «تفسير ابن كثير» يعتبر أيضًا من أعظم كتب التخارج يبين طرق الحديث وإن كان تفسيرًا، وطالب العلم المحب للعلم والذي لديه غيرة يستطيع أن يكتب، ويستفيد من مكتبته الصغيرة، فقد كنت في مكة، وكان عندي مكتبة في دولاب صغير من الخشب، والحمد لله كتبت «الطليعة في الرد على غلاة الشيعة» والله المستعان.

توفير الكتب من أهم الأشياء المعينة للباحث؛ فإن تيسر توفير الكتب فيها ونعمت، وإن لم يتيسر فينبغي أن تستفيد من مكتبتك الصغيرة، وأن تصبر، إلا أنه فرق بين توفر الكتب وبين عدم توفرها، فتوفر الكتب يوفر عليك وقتك فرب مسألة قد ألفت العلماء فيها المؤلفات من أمثال هذا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أيجهر بها في الصلاة أم لا يجهر بها؟ الحافظ ابن عبد البر له كتاب «الإنصاف في مسألة الخلاف» في هذا الموضوع، كذلك الدارقطني له كتاب في هذا الموضوع يؤيد الجهر في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، والخطيب أيضًا له كتاب في هذا الموضوع، وبعض علمائنا المتقدمين مما لا أذكره، لأنه حصل صراع في هذه المسألة بين الشافعية وبين الحنابلة، الحنابلة يرون الأسرار، والشافعية يرون الجهر، فحصل صراع في هذه المسألة فكثرت

التأليف فيها، والإسرار أصح لما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»^(١): عن أنس رضي الله عنه قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَكُنَّا نَقْرَأُ بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وفي رواية: في «صحيح مسلم»: لا يجهرون بـ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.

والجهر وارد لما رواه الحاكم في «مستدركه»: عن أبي هريرة أنه صلى بأصحابه وقال: إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ، فجهر بـ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، وليس كما يقول بعض الناس: إن نعيًا المجرم تقرد به، بل تابعه عبدالرحمن بن يعقوب، وتابعه رجل آخر، فالحديث صحيح في الجهر، وحديث الإسرار أصح.

إنما أتينا بمثال من هذه المسائل ليُعلم أن بعض المسائل قد ألف علماءنا فيها، وإذا كان قد ألف في المسألة وقر عليك الوقت، وكذلك أيضًا الأحاديث الواردة في فضل رجب، ربما تتعب وأنت تتبعتها من الكتب، قد ألف الحافظ ابن حجر كتابًا رحمه الله في هذا وسماه «تبيين العجب فيما ورد في فضل رجب» وهكذا أيضًا القراءة خلف الإمام، ألف الإمام البخاري جزءًا، وألف الإمام البيهقي جزءًا.

والمسائل التي حُصِّت بالتأليف كثيرة، فهذا يوفر عليك وقتك. إذا علمت هذا فكيفية الاستفادة من الكتب، ذكرنا لك فائدة وهي أن ترجع إلى التخريج، وتنظر كيف يستفيدون.

□ تخريج الحديث عن طريق المعنى

شيء آخر، ترجع إلى معاني الحديث، فإن كان الحديث يتعلق بالطلاق رجعت إلى كتب الطلاق من «صحيح البخاري»، ومن «صحيح مسلم» ومن «سنن أبي داود»، ومن «جامع الترمذي»، ومن «سنن النسائي»، ومن «سنن ابن ماجه»، إلى

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣)، ومسلم (٣٩٩)، والترمذي (١٨٢)، وأبوداود (٧٨٢)، والنسائي

(٢/١٣٥)، وابن ماجه (٨١٣)، وأحمد (١٠١/٣).

غير ذلك، وهكذا "سنن البيهقي".

□ تخرج الحديث عن طريق الصحابي

وإن كنت تعرف صحابه يمكن أن ترجع إلى "تحفة الأشراف" لتعرف من أخرجه، أو ترجع إذا لم تجده في "تحفة الأشراف" إلى المسانيد كـ "مسند الإمام أحمد"، و"مسند البزار"، و"مسند الحميدي" إلى غير ذلك من كتب المسانيد.

□ تخرج الحديث المشتهر على الألسنة

وبقي شيء، ما إذا كان الحديث مشهوراً فعلاً أو أيضاً ألفوا في هذا، فهناك كتاب "المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة" للإمام السخاوي، وهناك "كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس" للعجلوني، والعجلوني ربما يذكر الحديث ولا يذكر الحكم، وربما يكون حديثاً محلاً بالعقيدة مثل حديث: «إِذَا أُعِيَّتْكُمْ الْأُمُورُ فَعَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ الْقُبُورِ»^(١) ذكره وسكت عليه، وهو دعوة إلى التمسح بآثربة الموتى، وإلى العقيدة الشركية، وإن كان يمكن أن يحمل الحديث أي: أنكم تزورون القبور، فإنها تزهد في الدنيا، وتذكر في الآخرة، كما في حديث بريدة مرفوعاً «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا فَإِنَّمَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ». رواه مسلم^(٢).

□ ماذا عن "كشف الخفا" ومؤلفه العجلوني

إن العجلوني ربما يذكر بعض الأحاديث فلا يتكلم عليها، بل هو نفسه محترق، فقد ذكر في مقدمة كتابه: "كشف الخفا ومزيل الإلباس"^(٣) أنه يمكن أن يعرف الحديث أنه صحيح ويكون عند المحدثين ليس بصحيح، كيف يعرفه؟ بواسطة الكشف بأنه يكشف للولي إذا نزل جبريل بالحديث إلى النبي ﷺ فكشف له،

(١) "كشف الخفاء" (١/٨٥) بلفظ: إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا من أصحاب القبور.

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٧)، والنسائي (٣١١/٨)، وأبو داود (٣٢٣٥)، والترمذي (١٠٥٤)، وأحمد (٣٥٥/٥).

(٣) (١/١٠) ذكره نقلاً عن كتاب "الفتوحات المكية" للشيخ الأكبر.

ويكشف له بأنه ليس بصحيح ويكون عند المحدثين صحيحًا، ما هذا؟ إذا فما فائدة كتابك "كشف الخفا" لم لا تعتمد على الكشف الذي هو أوهام وخرافات وخزعبلات، فرحم الله علماءنا المحدثين.

ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَكَايُنَا الَّذِينَ مَاتُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ يَنْكُرُ فَتَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] وأوهام الصوفية وخرافاتهم وخزعبلاتهم تهدم علم الحديث.

□ الطريقة المثلى للمبتدئ في البحث

وإن كنت مبتدئًا وكانت هذه الطريقة أو الطرق التي ذكرناها بعيدة عليك، فننصحك بأن تأخذ سندًا من "سنن أبي داود" ثم تتبع رجاله رجالًا رجالًا، وينبغي أن تتحرى في ابتداء أمرك حتى لا يلتبس عليك الأمر، فربما تجد وأنت تبحث عن محمد ابن علي فتجد في "التقريب" جماعة ممن يسمون محمد بن علي، فلا تدري من هو الذي في السند فكيف تستطيع التمييز؟

□ الطريقة المثلى للتمييز بين الرواة

بأمور منها: الطبقات، ومنها: الرموز.

فأنت تبحث في "سنن أبي داود"، فإذا رأيت محمد بن علي لم يكن من رجال الجماعة، ولا من رجال أصحاب "السنن"، ولا من رجال أبي داود عرفت أن هذا الرجل ليس هو الذي تبحث عنه.

بعد هذا بالطبقة.

ثم ترجع أيضًا إلى المشايخ تنظر إلى مشايخه ثم إلى الرواة من هو، وهم يميزون لك من هو.

فإذا لم يتيسر لك هذا، فاجمع طرق الحديث قرب طريق يكون قد نُسبَ فيها المحدث ويقولون مثلاً: محمد بن علي النيسابوري، أو مثلاً محمد بن علي يذكرون لقبه

أو يذكرون كنيته.

فإذا لم تستطع أن تُنَيِّرَ، وقد سلكت هذه المسالك فإن كانا ثقتين فلا يضر. من الأمثلة على هذا: علي بن محمد، شيخان لابن ماجه أكثر ابن ماجه عن علي بن محمد الطنافسي، وهناك علي بن محمد آخر أحدهما ثقة، والآخر صدوق، فلا يضر^(١).

وإن أشبه عليك ضعيف بثقة:

ومن الأمثلة على هذا: إسماعيل بن أبان المقرئ من مشايخ البخاري، في طبقته إسماعيل بن أبان الغنوي متروك، والمقرئ من مشايخ البخاري. مثال آخر: الليثان: ليث بن سعد، وليث بن أبي سليم، ليث بن أبي سليم مختلط، وليث بن سعد إمام.

مثال ثالث: عبدالكريم بن مالك الجزري، وعبدالكريم بن أبي المخارق اشتركا في كثير من المشايخ، واشترك كثير من الطلبة في الأخذ عنهما^(٢). الجزري من رجال البخاري، وابن أبي المخارق ضعيف.

مثال آخر أيضا: أسامة بن زيد الليثي، وأسامة بن زيد بن أسلم، أسامة بن زيد الليثي يُحسن حديثه عند بعضهم، وأسامة بن زيد بن أسلم ضعيف.

فإذا كان أحدهما ضعيفا والآخر ثقة توقفت.

فإذا انتهيت من رجال السند وعرفتهم، ووجدتهم ثقات ينبغي أن تجمع طرق الحديث، فرب حديث يكون سنده كالشمس، ثم بعد ذلك تظهر به علة أو يكون شاذًا، ومع جمعك للطرق فإنك تعرف الشذوذ، وتعرف العلة، ورحم الله علي بن

(١) وإذا أطلق ابن ماجه علي بن محمد ولم ينسبه، فهو محمول على الطنافسي؛ لأنه أكثر الرواية عنه به على ذلك شيخنا رحمه الله في غير ما موضع من كتبه. راجع بكتابي «إتحاف الخليل بمن تكلم فيهم الإمام الوادعي بجرح أو تعديل».

(٢) كما في «سير النبلاء» (١/٨٣) و«هدي الساري» (ص ٥٩٦) ط دار السلام.

المديني، إذ يقول: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)^(١)، ورب حديث كما تقدم يكون سنده كالشمس، وهو شاذ، أو معل، فجمع الطرق أمر مهم.

□ كيف تستطيع أن تجمع الطرق؟

تقدم شيء من هذا، إن كان الحديث يتعلق مثلاً بفصيحة الوضوء، ترجع إلى أبواب الوضوء وأبواب الطهارة في الكتب على الأبواب. فإن كنت تعرف صحابيه رجعت أيضاً إلى «تحفة الأشراف» وإلى المسانيد. ما عرفت لا ذاء، ولا سذاك، لكنك الآن قد خرجت إلى طريق أخرى.

□ إذا لم تعرف لفظ الحديث ولا صحابه

لكن لو ذكرت حديثاً ولم تعرف صحابه ولم تعرف إلا معناه، فينبغي أن ترجع إلى «المعجم المفهرس» فهو يتكلم عن المعاني، ويرشد، ولكن لا ينبغي أن تقتصر على «المعجم المفهرس»، بل هناك كتب لم تذكر في «المعجم المفهرس» من الأمثلة على هذا «مسند الحميدي» و«معجم الطبراني الثلاثة» «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير».

□ كيفية الاستفادة من معاجم الطبراني:

أما «المعجم الصغير» فإنه على ترتيب شيوخه^(٢)، وقد فُهرس والحمد لله ونُشرت فهرسته. فأما «المعجم الكبير» فإنه كالمسانيد على الصحابة^(٣)، وإن كان يذكر فوائد

(١) أخرجه بهذا اللفظ الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٧٠) وفيه عبيد الله بن محمد المعروف بابن بطة إمام في السنة ضعيف في الحديث، وقد جاء الأثر بمعناه عند الخطيب في «الجامع» (٢/ ٣٥٤) أيضاً بسند آخر والله أعلم.

(٢) كما نص على ذلك في مقدمة كتابه (١/ ٢١)، وذكر أنه يخرج عن كل شيخ حديثاً واحداً، وأنه رتبهم على حروف المعجم.

(٣) انظر مقدمة «المعجم الكبير» (١/ ٥١)، و«سير النبلاء» (١٦/ ١٢٢).

ليست من الأحاديث و"المعجم الكبير" يخالف المسانيد، هو مثل المسانيد، بأنه على ترتيب الصحابة، يخالفهم ربما يذكر فوائد وآثاراً عن الصحابة، ويذكر تفسيراً له إن كان من أئمة التفسير.

□ طريقة الاستفادة من "التمهيد" لابن عبد البر

ومعرفة كيفية الاستفادة من الكتب أمر مهم، أذكر أننا في ذات مرة سألت بعض أهل العلم كيف أستطيع أن أستفيد من "التمهيد" لابن عبد البر فجزاه الله خيراً، كان لا يعرف مثلي كيف يستفاد لكن أعطاه الله بصيرة، قال: ائتنا بكتابه. فأتينا بالكتاب، فإذا هو على ترتيب مشايخ الإمام مالك^(١)، فشيخ الإمام مالك في الحديث اسمه إبراهيم فارجع إلى "التمهيد" تجد خيراً كثيراً؛ لأن التمهيد يُعتبر من أحسن الكتب في جمع الطرق والكلام على المعاني والجمع بين الأدلة^(٢).

ونسيت شيئاً مهماً مما يستفاد من "التمهيد" وهو ذكر الاختلاف في وصل الحديث وإرساله، أو وصل الحديث وانقطاعه، أو رفع الحديث ووقفه، وطريقة الحافظ ابن حجر^{رحمته الله} قريبة أو أنه استفاد الحافظ ابن حجر من "التمهيد" ومن طريقة "التمهيد"، وفي طريقة إخراج الحديث، ثم الجمع بين الأدلة، ثم استنباط الأحكام، فجزاه الله خيراً.

معرفة الاستفادة من الكتب من الأمور المهمة، فرب شخص يستطيع أن يستخرج الحديث في قدر نصف ساعة، ويخرج الحديث والحمد لله، لكن شخص آخر ممكن أن يبقى فيه سبعة أيام، وممكن أن يبقى فيه شهراً.

(١) قال ابن عبد البر: وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك رحمهم الله تعالى ليكون أقرب للمتناول. مقدمة "التمهيد" (٩/١).

(٢) وقد قال ابن حزم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه؟ "سير النبلاء" (١٨/١٥٨)، "بغية الملتبس" (ص ٤٩٠).

وعند أن كنت مبتدئاً مرّ بي حديث: «يَا عَلِيُّ لَوْلَا أَنْ تَقُولَ فِيكَ طَوَائِفٌ مِنْ أُمْنِي مَا قَالَتِ النَّصَارَى فِي عَيْسَى؛ لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا لَا تَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا أَخَذُوا التُّرَابَ مِنْ أَثَرِكَ لِطَلَبِ الْبَرَكَةِ»^(١) وأنا كنت أكتب في «الطلينة في الرد على غلاة الشيعة» فوجدت في السند يحيى بن يعلى، ووجدت جماعة في «تهذيب التهذيب» ممن يُسمون يحيى بن يعلى، فما استطعت التمييز وصِرت أسأل العلماء في الحرم، وغالبهم لا يهتم بالحديث فلم أجد منهم إجابة، حتى سألت بعض الباحثين فقال: هو يحيى بن يعلى الأسلمي القطواني، قال: استفدت من «تهذيب الكمال»، قلت: أين هو «تهذيب الكمال»؟ قال: في مكتبة الحرم المكي، ثم بعد ذلك ذهبت أهروول إلى مكتبة الحرم المكي حتى أنقله بعلو وأراجع ترجمة يحيى بن يعلى الأسلمي القطواني في «ميزان الاعتدال» إلى غير ذلك، فمعرفة الكتب ومعرفة الاستفادة من الكتب أمر مهم.

وذات مرة كنت أبحث، فمرت بي كلمة لغوية، وكان عندي أخ في الله متخرج من الجامعة الإسلامية كلية الشريعة، فأعطيته «القاموس المحيط» ليخرجها، فأخذ الكتاب ووضعها على فخذه، وأنا كما يقولون: واحرّ قلباه ممن قلبه شيم، فأنا أستحييت أن أقول له: أعطني الكتاب من أجل أن أخرج الكلمة، وهو أيضاً استحي أن يردّ لي الكتاب، ويقول: لا أستطيع استخراجها، فقلت له: ما لك يا أخي ما تخرج الكلمة؟ قال: أنا لا أعرف كيف أستخرجها، وصار يضحك جزاه الله خيراً.

فمعرفة الاستفادة من الكتب توفر عليك وقتك.

□ إذا أردت أن تبحث موضوعاً من المواضيع فكيف تصنع؟

بقي المواضيع، فرب حديث يتعلق بالعقيدة وأنت تريد أن تخرجه وما وجدته في «السنن» ولا في «صحيح البخاري»، أنصحك أن ترجع إلى كتب العقيدة مثل «الأسماء والصفات» للبيهقي، وكتاب «التوحيد» لابن خزيمة، و«الرد على الجهمية» لعثمان

الدارمي، و«الرد على الجهمية» لابن منده، وإذا كان الحديث يتعلق بالترغيب والترهيب ترجع إلى «الترغيب والترهيب» للمندري ليدلك على مخرجه، لأن «الترغيب والترهيب» ليس كافيًا. إذا كان الحديث يتعلق بالطب ترجع إلى كتب الطب التي ألقت في هذا ككتاب «الطب» للحافظ ابن القيم وكتاب «الطب» للحافظ الذهبي، وكتاب «الطب» لأبي نعيم إلى غير ذلك من الكتب التي ألقت.

فينبغي أن تنظر وتفكر في الموضوع الذي تريد أن تخرجه.

□ إذا لم تقف بعد هذا كله على الحديث فلا توقف بحثك من أجل ذلك

فإذا لم تر الحديث فأنت ما توقف بحثك من أجل أنك ما رأيت الحديث، أو من أجل أنك ما رأيت ترجمة الراوي، فكيف تعمل؟ بترك بياضًا، كما كان علماءنا الأولون يتركون بياضًا، فابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» ربما يترك بياضًا، حتى تنتهي من البحث وتراجع، فإن وجدته وإلا قلت: لم أجده، كما يقول الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» وكما يقول الحافظ الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» يقول: في سنده فلان بن فلان ولم أجده أو لم أجده له ترجمة، والحافظ أيضًا في «تخريج الكشاف» ربما يقول: الحديث لم أجده، لأن الزخشي يعتبر حاطب ليل، وكذا الغزالي يعتبر حاطب ليل.

وربما يأتيك شخص بكلام يظنه حديثًا، كما كنا نسمع ونحن في مكة عند أن أخبر الناس بأن اثنين صعدا إلى القمر، فإذا قائل يقول: قال النبي ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يصعدا اثنان إلى ظهر القمر» أو بهذا المعنى. والحديث من موضوعات العصرين، فلا تتعب نفسك في البحث عنه، ومن الأمثلة على هذا أيضًا قول بعض الأئمة «استنوا فإن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج»^(١) وهكذا أيضًا «من تعلم لغة قوم آمن مكرهم»^(٢) حديث ليس له أصل، ثم يطالبونك أن تخرجه من كتب السنة.

ثم هب أنه في كتب السنة التي لم تطلع عليها، وهنا أمرٌ أريد أن أثبه عليه، فرمما يقع فيه كثيرٌ من الناس ونحن من أولئك، ربما يستدل المستدل بجملة من الحديث وأنت تريد أن تستخرج هذا الحديث فتذهب وتبحث في كتب الفهارس في كتب الحديث وتتعب نفسك فلا تجد الحديث.

فإذا ذهبت تبحث في أوائل الحديث في كتابٍ مثل: "معجم الطبراني" فأحاديثه ليست موجودة في "المعجم المفهرس" وليست موجودة في "تحفة الأشراف" فكيف تعمل؟ ترجع إلى كتب الفقه إن كان يتعلق بالفقه، وهكذا سائر الفنون في الحديث.

□ الطريقة المثلى لبحث الموضوع باستيعاب

بقي شيءٌ في طريقة البحث، فإذا كنت تريد أن تكتب موضوعاً باستيعاب، والموضوع يستحق هذا فكيف تعمل؟ الذي أنصحك به أن تطالع كتب السنة كلها، وكلها وجدت حديثاً يتعلق بموضوعك كتبه، فإن كنت لا تريد الاستيعاب وتريد أن تكتب جملةً من الأدلة نظرت إلى الكتب التي ألفت في هذا الموضوع.

وسأقي بمثال: فإذا كنت تريد أن تكتب في القدر، ومن جملة أبواب القدر المشيئة، فعليك أن ترجع إلى الكتب التي كتبت في القدر تجد أحاديث يسيرة في المشيئة، لكن لو ألفت أحد كتاباً في المشيئة من كتاب الله، ومن سنة رسول الله ﷺ لخرج الكتاب مجلداً. وفق الله الجميع إلى ما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

«المقترح» (ص ٢٠١-٢٢٠)

كلام آخر للشيخ رحمه الله في البحث

وقال رحمه الله بعد أن حمد الله وأثنى عليه، وصلى على نبيه محمد ﷺ: فنظراً لتعلقات الشباب المسلم أصحاب البقعة الإسلامية كثرهم الله، الذين تعتبر يقظتهم في هذا الزمان علامة من علامات النبوة؛ لأن النبي ﷺ يقول فيما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن معاوية والمغيرة بن شعبه رضي الله عنهما والمعنى متقارب: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»^(١) أو بهذا المعنى.

تلك الطائفة التي تتطلع لنصر الإسلام، ولأخذ دينها من منبعه ومعينه، ونظراً لشغل علمائنا عن التعليم وعن الجلوس في المساجد كما كان يفعل النبي ﷺ، فإن أكثر أموره منطلقة من المساجد، أما علمائنا فأعداء الإسلام يخططون المخططات من استطاعوا أن يقضوا عليه فعلوا، ومن استطاعوا أن يكسروا زفتهم بالمادة فعلوا، ومن استطاعوا أن يشغلوه بالوظائف فعلوا، حتى تعطلت المساجد التي يقول فيها النبي ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه: «وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَذَكَّرُونَ فِيهَا مِنْ آيَاتِهِ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَخَشِيَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الظُّلُمَ، وَخَفَّتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِندَهُ»^(٢)، والتعليم بالمساجد له أثره، بل الله عز وجل جعل فيه بركة خاصة^(٣).

من أجل هؤلاء وأولئك، أعني من أجل علمائنا ومن أجل شبابنا المتطلع لنصرة

(١) تقدم تخريجه والحمد لله.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ولما وطن شيخنا رحمه الله نفسه على التعليم في المساجد منذ بداية أمره، مع ما حباه الله من الصدق والإخلاص، والاستمرار، والزهد، والورع، وغزارة العلم، وقوة الاستمساك بالوحيين، فيما نحسبه والله حسيبه، جعل الله في دعوته بركة عظيمة، غطت اليمن في خلال ربع القرن، وتعدت ذلك إلى قعر الكفر من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وشتى بقاع العالم. والبركة من الله.

دينه، ولأخذ دينه من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ، رأيت أن أذكر نبذة عن البحث.

□ أهمية الرحلة لطالب العلم

وقبل أن أذكر نبذة عن البحث، فإن طالب العلم إن كان مستطيعاً على الرحلة^(١)، فرب رحلة أو رب يوم وجلسة مع أخ له يدلّه على الكتب أنفع مما يسمعه من كلام مسجل، والرحلة مشروعة، وقد قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه: (باب الرحلة في العلم) أو بهذا المعنى، ثم ذكر حديث عقبة بن الحارث: أن امرأة قالت: إنها أرضعته وأرضعت امرأته، فرحل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن امرأة تزعم أنها أرضعتني وأرضعت امرأتي، فقال له رسول الله ﷺ: «فارقها»، قال: يا رسول الله! فقال: كيف وقد قيل^(٢).

وقد ألف الإمام الخطيب كتاباً في الرحلة لطلب العلم، لكن بما أن أعداء الإسلام يريدون قطع العلائق بين الدعاة إلى الله، ويشددون عليهم، بينما كان سلفنا الصالح أحدهم يحب الدنيا كلها، فلو قرأ أحد منا ترجمة الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم، وهو خافض كبير يجد أنه قد جاب أكثر الدنيا وقطعها، ليس هناك جواز ولا إقامة ولا جنسية إلى غير ذلك، جواز وإقامته وجنسيته هو الإسلام.

□ فإن لم تيسر الرحلة

فإذا لم تيسر الرحلة فالأمر ميسر بحمد الله عز وجل، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَشَاءُوا اللَّهُ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، كيف تيسره؟ علمونا جزاهم الله خيراً. قد يسروا لنا كل عسير، وقربوا لنا كل بعيد، فرب مسألة قد أفرد بها العلماء بالتأليف، بل (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أفردت بالتأليف؛

(١) أي فليفعل.

(٢) تقدم تخريجه قبل قليل والحمد لله.

لأنه حصل صراع بين الحنابلة والشافعية، فالحنابلة يرون أن الإسرار بها أصح، والشافعية يرون أن الجهر بها أصح، وهناك علماء من الجانبين، فصار الفريقان بين راد ومردود عليه، فعلمائنا قد قربوا لنا كل بعيد جزام الله عن الإسلام خيراً، ولكن إذا لم يتيسر لا ذا ولا ذاك فالحمد لله، الكتب ميسرة والعمل بالوجادة جائز، وأغلب ما استفاد طلبة العلم من الوجادة من كتب علمائنا، قد تقول: إنني ربما أدور على الكتب فلا أستطيع أن أستخرج ما أريده؟ فأقول لك: رب طالب يتخرج من الجامعات وهو لا يستطيع أن يستخرج كلمة لغوية من كتب اللغة، أو أن يستخرج حديثاً من كتب الحديث، والأمر ميسر والنبي ﷺ يقول: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»^(١)، ويقول النبي ﷺ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ»^(٢)، فالدين ميسر بحمد الله، ممكن أن تستخرج ما تريده من كتب السنة.

□ الطريقة المثلى لاستخراج الحديث عن طريق المعنى

فأنت إذا أردت أن تقف على هذا الحديث ممكن أن ترجع إلى كتاب الطلاق من «سنن أبي داود»، وكتاب الطلاق من «جامع الترمذي»، وكتاب الطلاق من «مسند الدارمي»، وكتاب الطلاق من «سنن البيهقي» إلى غير ذلك من كتب السنة ترجع.

□ لا ترجع إلى الفهارس والمعاجم إلا إذا كنت مستعجلاً

ما تشتغل بهذه الفهارس، وهذه المعجمات إلا عند أن تكون مستعجلاً، وإلا فربما تجد من الفوائد أكثر وأحسن من الفوائد التي تبحثها.

□ طريقة البحث عن الحديث إذا عرفت صحابه

فإن رجعت إلى هذه الكتب ولم تجد الحديث فيها فإن كنت تعرف صحابه رجعت إلى الكتاب القيم: «تحفة الأشراف»، الذي الفرق بينه وبين «المعجم المفهرس»

(١) تقدم تخريجه والحمد لله.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩) في كتاب العلم، باب: «إن الدين يسر»، والنسائي (١٢١/٨-١٢٢).

كما بين السماء والأرض، فكم من حديث أكتبه، ثم بعد مراجعة «تحفة الأشراف» يظهر لي أنه معل؛ لأن المزي رحمته الله يجمع الطرق ويبين، وهو كتاب لا يستغني عنه طالب علم ولا باحث.

□ الطريقة المثلى للتمييز بين الرواة

بعد أن تستخرجه من السنن ماذا تعمل؟ تنظر في رجاله رجالاً رجالاً، قد تقول: ربما أجد رجلاً اسمه محمد بن عبدالله، أو اسمه حسين بن علي، أو اسمه محمد بن علي إلى غير ذلك، فأجد جماعة ممن يسمون بهذا الاسم فلا أستطيع أن أعرف من هذا الرجل الذي أريد أن أقف عليه، فكيف أعمل؟

(١) ممكن أن ترجع إلى الرموز فإذا رأيت محمد بن عبدالله ليس من رجال أبي داود وأنت تبحث في «سنن أبي داود» علمت أنه ليس بصاحبك الذي تريده^(١).

(٢) وإذا لم يتيسر لك هذا ترجع إلى الطبقات، فشيخ أبي داود لا يكون من الطبقة الثانية ولا من الطبقة الخامسة، وهكذا أيضاً التابعي لا يكون من الطبقة السادسة، أو من الطبقة السابعة والثامنة.

(٣) فإن لم يتيسر لك الرجوع إلى الطبقات ووجدت أن الذي أشكل عليك في طبقته أناس يسمون بهذا الاسم فماذا تعمل؟

(١) ومن صنع شيخنا رحمته الله في التفريق بين الرواة بالرموز: أنه ذكر حديث ابن عباس مرفوعاً: «يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بالسواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة» أخرجه أبوداود من طريق عبدالكريم عن ابن جبير عن ابن عباس، وقد رجح الشيخ أن عبدالكريم في السند هو الجزري وليس بابن أبي المخارق، وقال: وما يزيدنا وضوحاً أن الذي في سند هذا الحديث عبدالكريم الجزري وليس بابن أبي المخارق أن الحديث في «سنن أبي داود»، و عبدالكريم بن أبي المخارق ليس من رجال أبي داود كما في «تهذيب التهذيب» و«الميزان» وغيرها من كتب الرجال، نعم روى له أبوداود خارج السنن كما في «تهذيب الكمال»، فإنه رمز لمسائل

- ٤) ترجع إلى «تحفة الأشراف» فربما يكون مسمى فيها.
- ٥) فإن لم تجده مسمى فيها فارجع إلى شروح الحديث.
- ٦) ما وجدت في الشروح بقي هناك تميزات من هذه التميزات، النظر في الشيوخ والتلاميذ، تنظر في ترجمة الشيخ، وفي ترجمة التلميذ لعلك تجده قد روى عنه.
- ٧) وجمع الطرق أمر مهم مر بي في هذه الأيام، حديث من طريق عاصم لا أذكر الآن شيخه، وهنا تبادر إلى ذهني أنه أحد الرجلين عاصم بن أبي النجود، أو عاصم ابن سليمان الأحول، ثم بعد ذلك بقيت متحيراً، وأجده في «مسند الإمام أحمد» مسمى عاصم بن أبي النجود، فالرجوع إلى الطرق يساعدك على المبهمين.
- ٨) ومن هذه المميزات (الكنى) إذا كان صاحبك مكى.
- ٩) وإن لم فالنسب إذا كان صاحبك له نسبة ممن يسمى بمحمد بن عبدالله.
- ١٠) إذا لم تجد فالألقاب إذا وجد لصاحبك الذي تبحث عنه لقب فهو يمكن أن يميز.

وكذلك التمييز بالبلد رجل يمني يروي عن يمني، أو رجل مكى يروي عن مكى، وجدنا جماعة شيخهم ابن جريج، ووجدنا من تلاميذه أناساً اشتبهوا علينا، وابن جريج مكى، فإذا وجدنا مكياً لعله هو^(١).

١١) ونسيت شيئاً مهماً اعتبره الحافظ في «نخبة الفكر»^(٢) ألا وهو الاختصاص مثل إذا وجدنا وكيعاً عن سفيان نعرف أنه سفيان الثوري، أو وجدنا علي بن المديني يروي عن سفيان نقول: هو سفيان بن عيينة، الحميدي يروي عن سفيان هو ابن عيينة،

(١) قال العلامة المعلمي رحمه الله: أما صالح بن أحمد وهو موصوف في السند نفسه بأنه قميني وحافظ، ويظهر أنه هذاني لأن شيخه والراوي عنه هذانيان. «طليعة التكميل» (ص ١٩).

(٢) (ص ١٦٤) مع «الزئمة».

يحيى بن سعيد القطان يروي عن سفيان هو الثوري، يعرف بالاختصاص وبالممارسة، وتنبيه الحافظ في "فتح الباري"، فقد عرفنا كثيراً من التمييزات بين الحمادين وبين الجريرين وبين اللئيمين من "فتح الباري"، وإن كان ليث بن أبي سليم ليس من رجال الصحيح^(١)، فإن لم تجد لا ذا ولا ذاك وأشكل عليك فإن كانا ثقتين فلا يضر، وإن كانا ضعيفين فلا يضر؛ لأن الحديث ضعيف، على كل حال وكذا إن كانوا ثقات أو كانوا ضعفاء، وإذا كان أحدهم ثقة والآخر ضعيفاً فهما هنا تتوقف، ولكن بقي أنك تبحث وتساءل بطلية العلم، وإذا كان الصحابي من المقلين فأنصحك بمراجعة "الإصابة"، فإن الإصابة تعتبر تراجم للصحابة ولآخرين، وكتاب جرح وتعديل، وتصحيح وتضعيف.

أنا أبحث هذه الأيام في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين"، وإذا كان الرجل مقلاً أرجع إلى الإصابة كيف مقل؟ روى ثلاثة أحاديث روى أربعة أحاديث، روى حديثين، روى حديثاً واحداً فترجع إلى "الإصابة"، وترجع إلى "أسد الغابة" ربما تجد الحديث بسنده في "أسد الغابة"، وتجد الكلام عليه.

□ لا بد للباحث من التحلي بالصبر

ثم لا بد لا بد أن تصبر، رب شخص يبقى الشخص يبحث بعده قدر خمسة عشر يوماً مربى ذات مرة حديث في "مجمع الزوائد": «يا علي لولا أن تقول فيك

(١) ومن طرق الاختصاص أن يكون هذا الراوي ملازماً لصيغة من صيغ التحديث يتميز بها عن في طيفه من قد يشبهون به، قال الحافظ ابن حجر: فإما إسحاق بن راهويه فإنه لا يقول إذا حدث عن شيوخه إلا أخبرنا، وهذا مسنده، وتفسيره موجودان، فلما وقع في هذا السند في البخاري حدثنا روح المحصر في إسحاق بن منصور لما ذكرته.

"انتقاض الاعتراض" (٥٧٩/٢)، وقال الحافظ ابن أبي الفوارس: يزيد بن هارون وهشيم و عبد الرزاق لا يقولون إلا أخبرنا، فإذا رأيت حديثاً فهو من خطأ الكاتب: "تاريخ الإسلام" ترجمة عبد الرزاق.

طوائف من أمي لقلب فيك مقالاً لا تمر بأحد إلا أخذ التراب من أثرك لطلب البركة»، بعدها وجدت سنده في «أمالى المرشد بالله»، لأن صاحب «مجمع الزوائد» يقول: في سنده حرب بن حسن الطحان ويحيى بن يعلى وهما ضعيفان، فوجدت حرب بن حسن الطحان في «الميزان» أمر سهل، لكن يحيى بن يعلى هذا وجدت جماعة ممن يسمون بيحيى بن يعلى وسألت المشايخ في الحرم وكلهم أو أكثرهم يقول: هذا حديث لا ينبغي أن تسأل عنه حديث معروف أنه موضوع، أقول لهم: نعم أنا وأنتم نعرف أنه موضوع لكن لا بد أن نبين سبب وضعه، ثم بعد ذلك (ممكن) بعد خمسة عشر يوماً أو بعد شهر أو غير ذلك يدلي بعض الإخوة على «تهذيب التهذيب» فوجدته يحيى بن يعلى الأسلمي القطواني، فلا بد من صبر، لا تحدثك نفسك أن الرجل الذي تبحث عنه سيناديك من الكتاب.

□ كيف البحث عن غير رجال الكتب الستة

قد تقول لي أنت ذكرت لي رجال أصحاب الأمهات الست، فإذا كنت أبحث في مسند الإمام أحمد ولم أجد الرجل في «تهذيب التهذيب»؟ فارجع إلى «تعجيل المنفعة» في زوائد الأئمة الأربعة، ثم إنني هذه الأيام أبحث في «مسند الإمام أحمد» أجد رجالاً ليسوا موجودين في «تهذيب التهذيب»، ولا في «تعجيل المنفعة»، أين أبحث عن هؤلاء؟ أبحث عن هؤلاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وأجدهم في الغالب.

□ الطريقة المثلى للوقوف على التصحيح

قد تقول ربما يأتي تصحيح ويضلي هذا التصحيح، مثل ما تصحف في «تحفة الأحوذى» (جسر) إلى (حسين) حتى قال المباركفوري: لا أعرف من هو حسين بن جعفر، هذا التصحيح ربما يضلّه، وقد أصل مؤلفاً ومحققاً وهو صاحب «تحفة الأحوذى».

وربما ينسب الراوي إلى جده، ففي «جامع الترمذي» يقول: جدنا أبو بكر محمد

ابن نافع، يقول المباركفوري: لا أدري من هو محمد بن نافع، ومحمد بن نافع هو محمد ابن أحمد بن نافع، وربما يزاد راو في السند تصحيحاً، أو تصحيف (ابن) إلى (عن) كيف تستطيع أن تعرف هذا؟ بجمع الطرق و"بتحفة الأشراف"، إذا كان الرجل ليس من رجال "تهذيب التهذيب"، ولا من رجال "تعجيل المنفعة"، بقي عليك أن ترجع إلى كتاب "الجرح والتعديل"، وكتاب "الجرح والتعديل" يبدأ الحرف ثم لا يرتب، أقصد أن ترتيبه ليس كترتيب "تهذيب التهذيب" و"الميزان" و"تعجيل المنفعة"، يبدأ مثلاً حرف العين، فربما يقدم علياً على عتبة، وهكذا أيضاً "تاريخ البخاري"، و"الضعفاء" للعقيلي، "الكامل" لابن عدي، "الميزان" للحافظ الذهبي، "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر.

□ وقد تقول: إذا كان الرجل من رجال "تهذيب التهذيب" فلم أرجع إلى "الميزان"؟

أنا أقول: أنصحك أن ترجع إلى "الميزان" فإنه يمر بنا غير مرة فلان روى عن فلان، وروى عنه فلان، ووثقه ابن حبان ويسكت، وتجد الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" يأتي بالقول الفصل فلان لا يعرف ما روى عنه إلا فلان، فالبحث في "ميزان الاعتدال" لا يستغني عنه طالب علم.

□ تواريخ البلدان

فإن لم تجد في هذه الكتب التي سمعتها ترجع إلى "تواريخ البلدان"، إن كان الشخص الذي تبحث عنه نسب إلى بغداد رجعت إلى "تاريخ بغداد"، أو نسب إلى جرجان ترجع إلى "تاريخ جرجان"، أو نسب إلى أصبهان رجعت إلى "أخبار أصبهان" لأبي نعيم، أو نسب إلى مصر رجعت إلى "تاريخ مصر" لابن يونس إن كان في حوزتك^(١).

(١) وقد طبع مؤخراً في مجلدين والحمد لله.

□ كتب الطبقات

ما تيسر لك هذا فهناك طبقات إذا نسب الشخص بأنه مقرئ ترجع إلى «طبقات القراء»، نسب الشخص بأنه لغوي ترجع إلى «طبقات اللغويين»، نسب بأنه صوفي ترجع إلى «طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين، له «حقائق التفسير» من اعتقد ما فيه كفر بحرف كتاب الله على تأويلات الصوفية، ولا يعتمد على كتابه «طبقات الصوفية»، لا تنقل منه حكايات وتحتج بها على الصوفية، ولا ينبغي أن تنقل عنه إلا وتبين حال المؤلف أنه لا يحتاج به^(١) والتصوف بدعة ابتلي بها المسلمون، نسأل الله أن يظهر أفكار المسلمين من هذه البدعة الشنيعة، لكن نحن الآن في سياق البحث.

ترجع أيضاً إلى «طبقات الشافعية»، وإلى «طبقات الحنابلة»، وهكذا «طبقات الحنفية» «التاج المذهب» من كتب المالكية، رب شخص يكون مقرئاً ومحدثاً ولغوياً فتجد ترجمته في تراجم القراء، وتجد ترجمته في تراجم اللغويين، بل ربما وتراجم المفسرين، فرب شخص يكون قد عرف بفنون شتى ونسيت شيئاً وهو من المراجع المهمة للباحث، وهو «طبقات ابن سعد»، وينبغي أن تعلم أن كثيراً من طبقات ابن سعد من طريق محمد بن عمر الواقدي وهو كذاب لا يعتمد عليه، لكن ابن سعد يروي عن عفان بن مسلم، وعن يزيد بن هارون، وعن جماعة سنده يعتبر عالياً، فإذا لم تجد الحديث أو القصة من طريق الواقدي فلا بأس.

□ كتب التخاريج

بقي التخاريج فكتب علمائنا جزاهم الله خيراً تساعداً^(٢)، مثل «نصب الراية».

(١) راجع ترجمته في «الميزان» (٣/٥٢٣)، و«اللسان» (٥/١٤٥).

(٢) على هذا.

ومثل "التلخيص الحبير"، ومثل "نيل الأوطار"، ومثل "سبل السلام"، وتخراج المعاصرين أيضاً تنفع.

□ تليين: حول (المعجم المفهرس)

وهنا شيء أريد أن أنبهك عليه: وهو أن بعض إخواننا الباحثين المبتدئين ربما يعتمد على "المعجم المفهرس" ويقول: الحديث رواه البخاري ومسلم وأبوداود والترمذي وابن ماجة والنسائي وأحمد إلى غير ذلك، فإذا تتبعته تخرجه وجدت أن البخاري رواه مثلاً من حديث أبي هريرة، وأن الترمذي رواه من حديث ابن مسعود، وأن ابن ماجة رواه من حديث أبي سعيد الخدري، وأن الإمام أحمد رواه من حديث فلان، هذا تخطيط ربما يقع فيه بعض إخواننا الباحثين المبتدئين، لا، إذا أردت أن تحقق حديثاً أمر مهم أن تنتهي من كل صحابي.

وهنا أمر أريد أن أنبه عليه: إياك إياك إياك أن تصدر الباب بحديث ضعيف جداً أو حديث موضوع، ثم تذكر له الشواهد والمتابعات وبالنهاية تقول: وقد أخرجه البخاري من حديث فلان صدر الباب بأصح ما تجده عندك، ثم بعد ذلك لا بأس أن تأتي بشواهد ومتابعات، فالحديث كلما كثرت طرقه ازداد قوة.

تليين آخر:

وأنا أنصح كل باحث أن يبدأ بتخريج الحديث من الكتب الصحيحة، ثم من كتب المتقدمين؛ لأن البحث فيها سهل، فمثلاً البخاري رحمه الله تجد بينه وبين النبي ﷺ نحو أربعة كتب المتقدمين توفر عليك وقتاً، وأنا أعمل هذا بحمد الله.

□ الطريقة السليمة لنقل الحديث بسنده من الكتب النازلة

بقي إذا احتجت إلى حديث من "الحلية"، أو احتجت إلى حديث من "سنن البيهقي"، أو من "تاريخ بغداد" فإياك إياك أن تذكر السند من وسطه إلا أن تكون قد عرفت الرجال كلهم، وقد أصبحت مسئولاً أمام الله عز وجل عن الرجال الذين

لم تذكرهم، وإلا فينبغي أن تذكر الرجال، و(الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) كما قاله عبدالله بن المبارك^(١)، والذين يحذفون الأسانيد أنا اعتبرهم مسيئين، إن كانوا من أجل العامة فليسهلوا للعامة ويرشدوهم إلى «رياض الصالحين»، وإلى «بلوغ المرام» كتب قد ألفت في غاية من الإحكام جزى الله مؤلفيها خيراً، أما أن نحذف الأسانيد فقد كان سلفنا الصالح أحدهم يقطع الفيافي والقفار من أجل سند واحد، ثم ساق الشيخ قصة رحلة شعبة من أجل حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، ثم قال: شعبة يعرف حديث عمر لكن أراد السند، وأراد أن يرويه عن صحابي آخر، ابن أبي فروة حدث بحديث في مجلس الزهري فقال له: قاتلك الله يا ابن أبي فروة تأتينا بأحاديث ليس لها أزمة^(٢).

□ إذا كان الحديث قطعة من حديث طويل فكيف يتم البحث عنه؟

قال الشيخ رحمه الله: بقي إذا كان الحديث قطعة من حديث طويل ترجع إلى «المعجم المفهرس» إن كان من أصول «المعجم المفهرس»، فإن لم يكن من أصوله وعرفت صحابه قرأت مسند ذلك الصحابي من «مسند الإمام أحمد»، أو من «معجم الطبراني الكبير» حتى تجد ما تريده، ولو قضيت يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام فسيكون هذا ذخيرة لك والله المستعان.

وترجع إلى مظنات الحديث مهم جداً إن كان يتعلق بالترغيب والترهيب رجعت إليها، مثل: «رياض الصالحين»، و«الترغيب والترهيب» للمنذري، «إحياء علوم الدين»، «الكبائر» للذهبي، «الكبائر» للهيتمي، وأنا أذكر هذه الكتب من أجل أن تعرف أن هذه مراجع، إن كان الحديث يتعلق بالعقيدة رجعت إلى كتب العقيدة،

(١) تقدم تخریج هذا الأثر والحمد لله.

(٢) سبق الكلام عن هذا الأثر في فصل (الشواهد والمتابعات).

ومن المراجع المهمة "تفسير ابن كثير"، رب حديث أكون قد حكمت عليه بالصحة، وأرجع إلى "تفسير ابن كثير" وأجد أنه يقول بعد جمع طرقه: الصحيح أنه موقوف، كيف ترجع إلى "تفسير ابن كثير" وليس هو مرتباً على الأسانيد ولا على الأبواب، تنظر الآية المناسبة لهذا الموضع فإنه يعتبر ذخيرة كبرى، فإن لم تجده لك أن تقول ما وجدته، والشيخ ناصر الدين الألباني ربما يقول في بعض الأحاديث من "معجم الطبراني": لم أجده فيأتي المعلق والمحقق ويقول: يقول شيخنا: إنه لم يجده؛ لأنه كان قطعة من حديث قبله.

نُبَيِّهُ:

قال الشيخ: هذا نذكره لإخواننا الباحثين جزاهم الله خيراً، وإلا فالغالب أنه لا يحتاج إلى هذا كله والحمد لله.
(شريط كيف تستفيد من كتب الحديث)

□ كيفية البحث في كتب العقيدة

سئل الشيخ: كيف يكون البحث في كتب العقيدة؟ وما هي الكتب التي تقتنى ويرغب فيها من كتب العقيدة؟

فأجاب: سؤال حسن، البحث في كتب العقيدة منها: كتاب "التوحيد"، وكتاب الإيمان من "صحيح البخاري"، وكتاب الإيمان من "صحيح مسلم"، وكتاب "الإيمان" للقاسم بن سلام، وكتاب "الإيمان" لأبي بكر بن أبي شيبة، ومنها كتاب "التوحيد" لابن خزيمة، وكتاب "السنة" لابن أبي عاصم، و"شرح السنة" للالكائي، و"الشرعية" للآجري، و"السنة" لعبدالله بن أحمد، فينبغي أن يرجع إلى مثل هذه الكتب، "الأسماء والصفات" للبيهقي هذا من حيث الأسماء والصفات، أما من حيث توحيد الألوهية فأنا أنصح بقراءة "فتح المجيد"، و"تيسير العزيز الحميد"، و"معارج الأبواب" لحسين بن أحمد النعمي الذي قام بتحقيقه الأخ أحمد بن سعيد، وهكذا "تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد" للصنعاني، "الدر النضيد" للشوكاني رحمته الله.

(شريط كيف تتعلم البحث)

□ مفتاح كنوز السنة ..

سئل الشيخ رحمه الله: كيف استعمال (مفتاح كنوز السنة)؟

فأجاب: هو على المعاني إذا كان الحديث يتعلق بالزكاة حرف الزاي، وإذا كان بالصلاة حرف الصاد، والزهد حرف الزاي الخ. (شريط كيف تتعلم البحث)

□ كنز العمال

سئل الشيخ: كيف البحث في (كنز العمال)؟

فأجاب: هو على المعاني إذا كان الحديث يتعلق بالصلاة حرف الصاد، الزكاة حرف الزاي، الشفاعة حرف الشين، القيامة حرف القاف، فهو يتعلق بالمعاني.

(شريط كيف تتعلم البحث)



فهرس الأحاديث



- آب سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْقَضِيَّةَ ٢٨٨/١
- آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ ١٥٨/٢
- آيَةُ الْمُتَنَاقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أَوْثِقَ حَانَ ٤١١/١
- أَبَشِّرْ عَمَّارَ تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ ٤٢١/١
- أَبْعَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ ٣٢٧/٢
- أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ ١٩/١
- أَتَانَا كِتَابُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُصَيْبَةَ ١٢٩/٢
- أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ رَاجِعْ حَقِصَةً بِنْتِ عُمَرَ ٣٧٢/١
- أَتَذَرُونَّ مَا الْغَيْبَةُ ٤٣٠/١
- أَتَى اللَّهُ فَيَتَا تَعْلَمُ ٣٥٣/١
- أَنِّي يَأْنَاءُ فِيهِ مَاءٌ، قَدَرْتُ لَنَفْسِي الْمَدَّ فَتَوَضَّأَ بِهِ ٣٠٩/١
- اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ قُرَشِيَّانِ وَتَقَفِي ٤١٢/١
- اجْتَمِعُوا إِلَيَّ مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ يَهُودَ ٤١٧/١
- أَحَادِيثُ الْحَلْبَةِ وَالْهَرِيسَةِ ٣٩٨/١
- أَحَادِيثُ صَلَاةِ الْكَسُوفِ ٢١٨/١
- أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ١٧٢/١
- أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَدُومُهُ ١٧٢/٢
- اِحْتَجَزَ حَجْرَةٌ فَصَلَّى فِيهَا ٢١٢/٢
- أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ٣٢٤/١
- أَحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدِمَانِ ٢٢٠/١
- اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةً ١٥٦، ٥٦/١

- أَخْنَعَ الْأَسْمَاءَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٧٢/١
- أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مُنَافِقُ عَلِيمُ اللِّسَانِ ١٧٥/٢
- ادْعُ بِفَضْلِ أَزْوَاجِهِم ٣٣٣/١
- ادْعُ لِي سَيِّدِ الْأَنْصَارِ ٣٤٦/١
- إِذَا أَخَذْتَ أَحَدَكُمْ فِي الصَّلَاةِ ٣٧٢/١
- إِذَا أَرَادَ اللَّهُ قَبْضَ عَبْدٍ بِأَرْضٍ جَعَلَ لَهُ إِلَيْهَا حَاجَةً ٢٥٥/٢
- إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُجَامَعَ امْرَأَتُهُ ٣٠٦/١
- إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ الْمُعَلَّمُ فَقَتَلَ ٣٧٣/١
- إِذَا أُعْيِتَكُمْ الْأُمُورُ فَعَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ الْقُبُورِ ٣٥٦ ، ١٨٥/٢
- إِذَا أَمَرْتَكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ١٩٨/٢
- إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرِ ذِكْرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ٣٤١/١
- إِذَا بَغَيْتُمْ إِلَيَّ بَرِيدًا فَابْعَثُوا حَسَنَ الْوَجْهِ، لِحَسَنِ الْأَسْمِ ٣٤٤/٢
- إِذَا تَحِيرْتُمْ فِي الْأُمُورِ فَاسْتَعِينُوا مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ ٣٥٦ ، ١٨٥/٢
- إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا ٣٨١/١
- إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ فَتَمَضَّضَ ٣٤٧/١
- إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ أَحَدُكُمَا ٨٤/١
- إِذَا حُمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَشْرُقْ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْبَارِدَ ٣٧٦/١
- إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَعَاذُ الْمَسَاجِدَ ٣٠٧/٢ ، ١٨٠/١
- إِذَا زَنَى الْعَبْدُ ١٣٤/١
- إِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الْخِمَارِ، أَوْ بُيَاحِ الْكَلْبِ ٣٦٠/١
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذَرِ كَمَّ صَلَّى ١٣٤/١
- إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ أَوْ رَعَفَ أَوْ قَلَسَ ٣٦٨/١
- إِذَا قَالَ الرَّجُلُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤْذَنُ ٣٤٥/١
- إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَسْتَكْ ٣٠٩/١
- إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا ٣٣٦ ، ١٥٤/١
- إِذَا قُمْتَ إِلَى صَلَاتِكَ فَصَلِّ صَلَاةَ مُودِعٍ ٣٠١/١

- إِذَا كَانَ أَجَلُ أَحَدِكُمْ بِأَرْضٍ ١٣٧/١
- إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ٣٧٧/١
- إِذَا كَانَ النَّهَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْتُ ٢٢٣/٢
- إِذَا كُنْتُ فِي صَلَاةٍ فَشَكَكْتُ فِي ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ ١٩٠/٢
- إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ ٧/١
- إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ ٣١٠/١
- أَذِّنْ فِي قَوْمِكَ أَوْ فِي النَّاسِ - يَوْمَ عَاشُورَاءَ ١٩٦/٢
- الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ ١٨٤/٢
- أَرْبَعٌ خِلَالِ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُتَافِقًا خَالِصًا ٤١١/١
- ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ٣٦٤/١
- ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ ١٩٢/٢
- أَرْحَمُ أُمَّنِي ٣٨٠/١
- أَرْضِعِيهِ يَا سَهْلَةَ تَحْرِي عَالِيهِ ١٥٦/٢
- أَزِمْ يَا سَعْدُ رَمَى اللَّهُ لَكَ ١٩١/١
- أَزْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللَّهُ ٣٢٧/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٠١/١
- أَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثٍ قَدْ أَخْرَجَ لَهَا رَوَاتُهَا الشَّيْخَانِ ١٤٠/١
- اسْتُكْرِهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدٍ ٣٥١/١
- اسْتَوْوَا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الصَّفِّ الْأَعْوَجِ ٣٦٣/٢ ، ٥٨/١
- اشْتَرِي وَأَعْطِنِي فَإِنَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ٤١٩/١
- أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ٨٠/١
- أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ ١٩٢/٢
- أَطْعَمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ الْخَيْلِ ٢٣٦/١
- اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ ١٩١/١
- أَعْطَاكَ أَحَدٌ شَيْئًا ٣١٣/٢
- أُعْطِيتُ خَمْسًا بُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَمْرٍ ٣٨٣/١
- اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف ع ١٢٩/٢

- اعْمَلْ لِذُنُوبِكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا ١١٥/١
- أَفْتَانُ أَنْتَ؟ أَفْتَانُ أَنْتَ؟ لَا تُطَوِّلْ بِهِمْ ٤٢٠/١
- أَفْتَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ ٤٣٥/١
- افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ٨٧/١
- أَفْضَلُ مِنْ أَعْمَالِ أُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ١٨٣/١
- أَفْضَلُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ع ٢٣٣/٢
- أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ ٢١٠/٢
- أَفِي الْجَنَّةِ بَرْقٌ ١٨٣/١
- أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارِ أَتَانٍ ١١٦/٢
- اقْرَءُوا فِكْلَ حَسَنٍ، وَسَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَقِيمُونَهُ ١٠٨/٢
- اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَغْلُوا فِيهِ ١٠٨/٢
- اَكْتُبْ قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا ١٣٧/٢
- اَكْتُبُوا لِأَبِي سَاءَةً ١٣٨/٢
- أَكْرِمُوا أَصْحَابِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ٣٧٦/١
- اللَّهُمَّ إِنَّ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعِصَابَةُ لَنْ تُعْبَدَ بَعْدَ الْيَوْمِ ١١٩/٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ ١٧٤/٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ ١٣٧/١
- اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا ١٨/١
- اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا ٢٨٨/١
- اللَّهُمَّ لَا تُدْرِكْنِي زَمَانًا فِيهِ قَوْمٌ ٣٧٥/١
- إِلَى النَّارِ ٤١٨/١
- أَلَيْسَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا ٤٣٣/١
- أَمَّا إِنَّهُ لَوْ قَالَ حِينَ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ ٣٥٨/١
- أَمَّا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ٤١١/١
- إِنَّ أَبْعَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِيمُ ٤١٦/١
- إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيقًا عَلَى هَذَا ١٦٠/٢

- ١٠٦/٢ إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله
 ٤٣٩/١ إِنَّ أَخَوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمِّي كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ
 ٣١٦/١ أن أقول الحق
 ٣٨١/١ إِنَّ اللَّهَ اخْتَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا
 ١٧٨/٢ إِنَّ اللَّهَ خَصَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِحُجَّتِهِ
 ٣٤٩/١ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبْ عَلَى اللَّيْلِ الصِّيَامَ
 ٣١/١ إِنَّ اللَّهَ لَيَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى
 ٧/١ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
 ٣٤٨/٢ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِرَاعًا يَنْتَرَعُهُ مِنَ الْعِبَادِ
 ١٨٣/٢ إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَرَعُ الْعِلْمَ انْتِرَاعًا مِنْ صُورِ النَّاسِ
 ١١٩/١ إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ
 ٥٠/١ إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا
 ٢٣٩/١ إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ
 ٤٢٨/١ إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمِّي أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمِّي
 ١٩٢/٢ إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا
 ٤١٩/١ إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَابِينَ
 ١٣٥/١ إِنَّ جِبْرِيلَ أَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهَا قَدْرًا
 ٢٠٦/٢ إِنَّ جِبْرِيلَ يَقُولُ عِدْهُنَ فِي يَدَي رَبِّ الْعِزَّةِ
 ٢١٦/١ إِنَّ جَهَنَّمَ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ
 ١٣٣/١ إِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ
 ١٩٣/٢ إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ
 ٣٧٩/١ أَنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ
 ٣١٠/١ إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ
 ٢٥١/٢ إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ عِزًّا وَجَلًّا
 ٣٢٨/١ إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ
 ١٣١/٢ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِنَادٍ

- أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه ٣٨١/١
- إن رسول الله ﷺ لم يحرمه ٣٥٢/١
- إن روح القدس مع حسان ٤٤٦/١
- إن الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ١٢٠ ، ١١٩/٢
- إن شر الناس من تركه الناس اتقاء فحشه ٤٣٥/١
- إن شئت سبعت لك ٣٢٢/١
- إن الصدق يهدي إلى البر ٤٢٩/١
- أن الطهور نصف الإيمان ٣٤٠/١
- إن في أمي قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ٤٢٨/١
- إن في الجنة لشجرة ٢٣٩/١
- إن في المال حقاً سوى الزكاة ٣٩٣/١
- إن لكل نبي حواري وحواري الزبير ١٤٠/٢
- إن لي خمسة أسماء ١٧٢/١
- إن الملك في قرني ٣٦٠/١
- إن مما يذهب كثيراً من وحر الصدر ١٣١/٢
- إن من أشراط الساعة أن يقل العلم، ويظهر الجهل ٣٤٨/٢
- إن من البر أن تصوم لهما مع صيامك ٢٣٧/١
- إن من البر بعد البر أن تصلي لأبيك مع صلاتك ٢٩٠/١
- إن من الشجر حكمة ٣٥٩/١
- أن النبي ﷺ توضأ من نهر ٣٤٥/١
- إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ٣٦٦/٢
- إن وجدته حياً فاقتله، وإن وجدته ميتاً فحرقه بالنار ٨٣/٢
- أنا سابق العرب إلى الجنة ٣٦٠/١
- أنا الشجرة وفاطمة فرعها ١٨٤/١
- أنا قرطكم على الحوض ٢٣٩/١
- إنما كذلك يشدد علينا البلاء ١٣٧/١

- أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلَيَّ بَابُهَا ١٨٤ / ٥٨ / ١
- إِنَّا نَخْطُبُ، فَمَنْ أَحَبَّ ٣٦٩ / ١
- أَنْتِ أَخْتِي بِمَا لَمْ تَنْكِحِي ٢٤٥ / ٢
- أَنْذَرْتُكُمْ الْمَسِيحَ وَهُوَ تَمْسُوحُ الْعَيْنِ ١٢٠ / ٢
- أَنْشَقُ الْقَمَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ٣٨٦ / ١
- إِنَّكَ رَجُلٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ ٤٣٦ / ١
- إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ٢٨٨ / ١
- أَنْتُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ١٣١ / ٢
- إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ١٩٠ / ٢
- إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ ٤٣٦ / ١
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ١٧٢ / ٢، ٦٩ / ٢، ٣١١، ٣٠٦، ٢٨٤ / ١
- إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ ١٣٧ / ١
- إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ ١٥٧ / ٢
- إِنَّهُ أَوْقَدَ عَلَى النَّارِ حَتَّى اسْوَدَّتْ ٢١٩ / ١
- أَنَّهُ بَالٌ إِلَى الْقَبْلَةِ ١٣٥ / ١
- إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ ٤١٣ / ١
- إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةً ٣٢٩ / ١
- إِنَّهُ لَا يَأْتِي بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ وَعَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ ١٨٠ / ٢
- إِنَّهُ يَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ ٣٧٧ / ١
- إِنَّهُمْ كِلَابٌ أَهْلُ النَّارِ ٤٣٦ / ١
- إِنَّهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ٤٣٦ / ١
- إِنِّي بَعَثْتُ رَسُولِي عَلَى الصَّدَقَةِ ٤٢٢ / ١
- إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا فَإِنَّمَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ ٣٥٦ / ٢
- إِنِّي لَا رَحِمَ رَجُلَيْنِ رَجُلًا لَا يَفْهَمُ وَلَا يَطْلُبُ ٣٥١ / ٢
- إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةً ٣٢٨ / ١
- إِنِّي لَا شَبِيهَكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٥٥ / ٢

- إني لأعلم أنك حجر ٣٥٤ / ١
- إني والله ما آمنُ يهودَ على كتابي ١٣٠ / ٢
- أهائنا أخذ من بني فلان ٣٤١ / ١
- اهجئهم أو هاجهم وجبريل معك ٤١٤ / ٢
- أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ٢٩٩ / ٢
- أو غير ذلك؟ قلت هو ذاك ٢١٤ / ١
- أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ٤٢٣ / ١
- أول من أشفع له من أمي أهل بيتي ٤٠٣ / ١
- أول من يصلي علي جبريل ١٨٣ / ١
- ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كل ضعيف متضعف ٤١٤ / ١
- ألا إن صدقة الفطر واجب على كل مسلم ٣٤٩ / ١
- ألا أنبئكم ما العضة؟ هي النيمة القالة بين الناس ٤٢٨ / ١
- ألا تعلمين هذه رقية النملة ٤٥٣ / ١
- ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه ١٥٧ / ١
- أي العمل أفضل ١٢٧ / ١
- إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث ١٨٩ / ٢
- أئذن له وبشره بالجنة ١٩٥ / ٢
- الإيمان بين هاهنا، ألا إن القسوة غلظ القلوب ٤١٨ / ١
- أين فلان ٤٤٦ / ١
- أيهم أكثر أخذًا للقرآن ١٠٦ / ١
- الباذنجان وأنه شفاء من كل داء ٣٩٨ / ١
- بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والتصبر لكل مسلم ٤٤٥ / ١
- بايعت رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ٤٤٨ / ١
- البر ما سكنت إليه النفس ١٢١ / ٢
- بعث بكتابي إلى كسرى ١٩٥ / ٢
- بعث بالحنيفية السمحة ٣٦٦ / ٢ ، ٩٧ / ١

- بَعَثْنَا مُصَدِّقَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَإِنْ فَلَانَا أَعْطَاهُ فَصِيلاً تَخْلُولَا ٤٢٢/١
- بَلْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا ٤١٣/١
- بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ٧/١
- بِمَ تَقْضِي فِيهِمْ ١٨٥/٢ ، ١٥٤/١
- بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ ٤١٢ ، ٤٣٥/١
- بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ قُلْ ٤١٦/١
- بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ ٣٥٦/١
- الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ ٩٩/١
- بَيْنَنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ١٩٣/٢
- بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ مَعَ أَصْحَابِهِ ٣٧٧/١
- تُحْسِنُ السُّرْيَانِيَّةَ، إِنَّهَا تَأْتِينِي كُتُبٌ ١٣٠/٢
- تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا ١١٩/١
- تَزُوجُ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ ٣١٦/١
- تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ ١١٩/٢ ، ٢٤١/١
- تَعَالَى حَتَّى أَسَافِكَ ٣٧٥/١
- تَعَسَّ عِنْدَ الدِّينَارِ وَالذَّرْهِمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِصَةِ ٤١٢/١
- تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ خَشْيَةٌ ٢٠١/١
- تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ، فَإِذَا عِلِمْتُمُوهُ فَلَا تَغْلُوا ١٠٨/٢
- تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِتَّةَ الْبَاغِيَّةَ ٤٢١/١
- تَقْتُلُكَ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَّةُ ٤٢١/١
- ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ ١٣٤/١
- جَاءَتْ عَجُوزٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ١٣٦/٢
- جَعَلَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، وَلَوْ اسْتَرْدَنَاهُ لَزَادَنَا ٣٤٨/١
- جَهْرَةٌ بَيْنَ كَتِفِكَ بِقُلْدَتِهَا أَوْ تَعَلَّقَتْهَا ١٠٩/٢
- الْجُمُعَةُ فِي أَرْبَعِينَ فِصَاعًا ٨٣/١
- حِثُّ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ ١٩٥/٢

- حَاصَتْ؟، فَقَالَتْ نَعَمْ ٣٦٩/١
- حُبُّ الْوَطَنِ مِنَ الْإِيمَانِ ٥٦/١
- الحبة السوداء شفاء من كل داء ع ٢٤٢/٢
- الحجُّ جهادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ ٣٤٩/١
- الحج يوم عرفة من جاء قبل ١٢٣/٢
- حديث ابن عباس في كفاية رسول الله ﷺ ١٣٥/١
- حديث ابن مسعود في الاستجمار بثلاثة أحجار ١٢٣/١
- حديث أبي العالية الرياحي رياح ٢٢٦/١
- حديث الأخذ من اللحية ١١٩/١
- حديث إعادة الوضوء من القهقهة ٦٠/١
- حديث جابر في خاتم الذهب ١٨٥/١
- حديث الجمع بين الصلاتين في السر ٣٩١/١
- حديث رسول كسرى ٢٢٥/١
- حديث الطير ١٨٤/١
- حديث عقوبة مانع الزكاة ١٠٣/١
- حديث المسح على الوجه بعد الدعاء ٢٣٠/٢
- حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يَقُولَ ٣٥٧/١
- حسبك من نساء العالمين مريم وخديجة وفاطمة وآسية ع ٢٣٣/٢
- حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٠٧/١
- الحلال ما أحلَّ الله في كتابه ٣٧٣/١
- الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ ١٦٧/٢
- الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ ١٣٤/١
- الْحَيَاءُ وَالْعِي شُعْبَتَانِ مِنَ الْإِيمَانِ ١٣٣/١
- خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ ٤١٠/١
- جَاضَتَانِ لَا يَحِلُّ مَنَعُهُمَا الْمَاءُ وَالنَّارُ ٣٥٥/١
- خير التابعين رجل يقال له أويس ٢٣٧/٢

- خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ١٦/٢ ، ٤١٧/١
- خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي ٤٣٢/١
- خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ٤١٦/١
- خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ ١٢٠ ، ٥٠ ، ٧/١
- الَّذِينَ النَّصِيحَةُ ٤٤٩ ، ٤٤٥ ، ٣١٢/١
- الذُّبَابُ كُلُّهُ فِي النَّارِ إِلَّا النُّحْلَةَ ٤٠٢/١
- ذكر من أمارات الساعة: رَفَعَ الْعِلْمَ، وَظَهَرَ الْجَهْلُ ٣٤٩/٢
- رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ ٤١٧/١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ ٢٠٦/١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ٣٤٣/١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصِلِي وَاضِعًا يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى ٣٣٧/١
- رُبُّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ٨٤ ، ٦٢/١
- رُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ٦٢/١
- الرَّبَّاءُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ أَبَا ٣٤٥/١
- رحلة جابر إلى عبد الله بن أنيس ٣٥٢/٢
- رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا ٧٠/١
- رحم الله فلاناً لقد ذكرني آية كذا كنت أنسيتها ١٠٠/٢
- رخص بالمسح بقبلك للمسافر ثلاثاً ٣٤٠/١
- رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ١١٧/٢
- الرِّفْقُ يُنْمِنُ، وَالْحَرْقُ شُوْمٌ ٣٥٨/١
- رُزْ غِبًّا تَزِدُّ حُبًّا ٢١٢/٢
- سافرت مع رسول الله ﷺ ٣٤٢/١
- سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ع ٢٠٣/١
- سل هذه ٤٥٣/١
- سمعت الحي يتحدثون عن عروة البارقي ٣٠٣/١
- سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي نَاسٌ ذَلِقَهُ أَلْسِنَتُهُمْ بِالْقُرْآنِ ٤٢٨/١

- سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ٢٣٣ / ٢
- سَيِّدُ الْوَحْيِ ٣١٤ / ١
- سَلُّ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهَا يَوْمَ عَرَفَةَ يَعْنِي الْعَتِيرَةَ ٣٥٦ / ١
- الصَّبْرُ ضِيَاءٌ ١٧١ / ٢
- الصَّبْرُ عِنْدَ الصُّدْمَةِ الْأُولَى ٣٥٨ / ١
- الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ٢٠٥ / ١
- صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٨٣ / ١
- صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ٣٥٥ / ٢
- صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي إِذَا صَلَّحَا صَلَّحْتَ أُمَّتِي ٦١ / ١
- صَعَّ أَنْفُكَ يَسْجُدُ مَعَكَ ٣٧٠ / ١
- طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ٦٩ ، ٥٣ / ١
- عَشْرَ قُرْنَا، فَعَاشَ مِائَةَ سَنَةٍ ٢٩١ / ٢
- عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً ١١٦ / ٢
- عَلَيْ إِمَامُ الْبَرَّةِ ١٨٤ / ١
- عَلَيْ خَيْرِ الْبَشَرِ مَنْ أَبِي فَقَدْ كَفَّرَ ٢٩٩ / ٢
- عَلَيْكَ بِحُسْنِ الْخُلُقِ ٢٥٣ / ٢
- الْعَيْنُ وَكَأَنَّ السَّهْلَ ٣٤٤ / ١
- غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ ٣١١ / ١
- غَفَرَ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ ٢٠٨ / ٢
- الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ الصَّوْمِ فِي الشَّتَاءِ ٣٤٩ / ١
- غَيَّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ وَجَنَّبُوا السَّوَادَ ٣٩٥ / ١
- فَارَقَهَا ٣٦٥ / ٢
- فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَعْبُدَ الْوُضُوءَ ٣٤٥ / ١
- فَتَانُ فَتَانُ فَتَانُ ٤١٠ / ١
- فِرٌّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارُكَ مِنَ الْأَسَدِ ٢٢٢ / ٢
- فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ ٢٣٤ / ٢

- فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم ع ٢١١/٢
- في الإبل صدقتها، وفي البر صدقة ٣٤٨/١
- في كل أرض نبي كنيكم ٢٨١/١
- فيه غرة عبد أو أمة ٤٣٦/١
- قاتل ابن صفيه في النار ١٤٠/٢
- قال الله أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء ١٩٠/٢
- قال لي جبريل ما كان على الأرض شيء ٣١٢/٢
- قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ٣٤٨/١
- قد زوجتكها بما معك من القرآن ١٠٦/٢
- قدم رسول الله ﷺ علينا مكة وله أربع غداير ٣٥٢/١
- القضاء ثلاثة ٢٩٩/١
- قعدنا نفراً من أصحاب ٢٠٦/٢
- قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ١٣٨/٢
- كان إذا تكلم تكلم ثلاثاً ١٧٢/١
- كان إذا توضأ غسل مآقي عينيه بإصبعيه ٣١٠/١
- كان الله على العرش ولم يكن قبله شيء ٣١٤/١
- كان رسول الله ﷺ يتبوأ لبوله ٣٤١/١
- كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة ١٦١/٢
- كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ٣٨٢/١
- كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ١٧٤/٢
- كان النبي ﷺ إذا أراد الحاجة ٣٤٧/١
- كان النبي ﷺ إذا اعتكف يدي إلى رأسه ٢٣٥/١
- كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ٢٣٦/١
- كان يجمع بين الرجلين من قتل أحد ع ١٠٦/١
- كان يعالج من التنزيل شدة ٢٠٥/٢
- كانا رجلين من المنافقين ٤١٦/١

- كانت الصلاة تقام لرسول الله ﷺ ١٢٠/١
- كانت اليهود تقول من أتى امرأته في دبرها ٢١٥/١
- كفارة واحدة ٣٥٠/١
- كلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ٣٧٣/١
- كلُّوا ١١١/١
- كلُّوا أو اطعموا- فَإِنَّهُ حَلَالٌ -أو قَالَ ١٩٧/٢ ، ٤٥٤/١
- كلُّوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ ٢٨٣/١
- كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ ٢٣٣/٢
- كنا إذا حجبنا مع النبي ﷺ ٢١١/٢
- كنا في عهد رسول الله ﷺ نأكل ونحن نمشي ٣٥٦/١
- كنا نؤمر أن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة ٢١٤/٢
- كنت أطيب رسول الله ﷺ ٢٣٥/١
- كنت امرأة مسكينا ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني ١٧٢/٢
- كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ٤٢٢/١
- كلا والله لا يخزيك الله أبدا ٢٣٤/٢
- كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ، كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ ٤٢٥/١
- كِلَابُ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ٤٢٥/١
- الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ ١٨٣ ، ٥٦/١
- كيف تزيل أثر الحيض ٤٥٣/١
- كيف وقد قيل ٤٥٤/١
- لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا ٧/٢
- لَتَسُوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِقَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ٥٨/١
- لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ ٤٢٧/١
- لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرشي ٣٧٢ ، ٣٥١/١
- لَقَدْ قُلْتُ كَلِمَةً لَوْ مُزِجَتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ لَمَزَجَتْهُ ٤٣٠/١
- لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ ١٩٣/٢

- لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ ١٧٤/١
- لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيُّ الزُّبَيْرِ ١٩٥/٢
- لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ ٣١٥/١
- لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ١٩٣/٢
- لَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلَا فِي الْإِسْلَامِ ١٣٣/١
- لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَسَكَنَتْ جَوَارِحُهُ ٣٠٨/٢ ، ٦٠/١
- لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ١٩٤/٢
- لَوْ مَا أَحَبَّ اللَّهُ أَنْ يَعْصِيَ مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ ٨٣/٢
- لَوْلَا أَنْ يَثْقَلَ عَلَى أُمَّتِي لَقَرَضْتُ السَّوَاكَ ٣٠٨/١
- لَوْلَا الْبَخَارِيُّ مَا غَدَا مُسْلِمٌ وَلَا رَاحَ ١٠٣/١
- لَيَأْتِيَنَّ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي هُوَ أَضْرُّ عَلَيْهِمْ مِنْ إِبْلِيسَ ٧٢/١
- لَيُبْلَغَنَّ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ٧٠/١
- لَيَحْمِلَنَّ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُولَهُ ١٧ ، ١٦/٢
- لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ لَيْسَ بِنَبِيٍّ ٣٠٣/١
- لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ ٩٢ ، ٣٠/١
- لَيْسَ فِي الْهَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ ٣٩٣/١
- لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ١٥٣/١
- لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ٤١٩/١
- لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ وَلَا سَكْنَى ٤٥٢/١
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ ٤١٤/١
- لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ وَلَا بِاللَّعَانِ ٤٤٦ ، ٤٣٣ ، ١٣٣/١
- لَنْ أَدْرَكَنِي يَوْمُكَ لِأَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا ٢٣٤/٢
- مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا ٤٣٦ ، ٤١٦/١
- مَا أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِشَرْبِ الطَّلَاءِ قَطُّ وَلَا سَقَاةَ قَطُّ ٣٤٦/١
- مَا أَنَا بِمَأْكَلَةٍ وَلَا مُحْتَمَةٍ ٣٠٧/١

- مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذًا وَكَذًا ٤٣١/١
- مَا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٨٥/١
- مَا تَقُولُونَ أَهْوَأُ أَضَلُّ أَمْ بَعِيرُهُ ٤٢٠/١
- مَا جَعَلَ اللَّهُ أَجَلَ رَجُلٍ بِأَرْضٍ إِلَّا جُعِلَتْ لَهُ فِيهَا حَاجَةٌ ٢٥٥/٢
- مَا رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْمَصَهُ ٤٥٢/١
- مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ، إِلَّا أَوْتُوا الْجَدَلَ ١٧٧/٢
- مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ ١٤٩/٢
- مَا مِنْ نَفْسٍ مَنَفُوسَةٍ يَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةٌ عَامٍ ١١٩/٢
- مَا نَحْنُ فِيهَا مَضَى إِلَّا كَبَقْلٍ فِي أَصُولِ نَخْلٍ طَوَالَ ع ٣٣٠/٢
- مَا تُزْعَمُ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ ١٣٥/١
- مَا وَسَّعَتْنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي وَوَسَّعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ ٢٩٩/٢
- الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُتَجَسَّسُهُ شَيْءٌ ٢٢٣/٢
- الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسٍ ثَوْبِي زُورٍ ٤٢٣/١
- مِثْلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ الشَّوِّ ١٧٦/٢
- مِثْلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ ١٦٢/٢
- الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ ٣٧٨/١
- الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا ٤١٥/١
- الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا ٤١٥/١
- الْمَرَأَةُ عَوْرَةٌ فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ ٤٥٤/١
- مَرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ ٤٥٣/١
- مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخَمَارِ ٣٤٠/١
- الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ ٢٠٥/١
- مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُجِلَّتْ عَلَى مَلِيٍّ فَاتَّبِعْهُ ٣٥١/١
- مُعَلِّمُ صِبْيَانِكُمْ يَتَرَاؤُكُمْ ٣٩٩/١
- مَنْ أَتَى سَاحِرًا أَوْ عَرَّافًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ ٢١٧/١
- مَنْ أَتَى عَرَّافًا ١٣٣/١

- ٢٥٤ ، ٢٤٩ / ٢ مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ
 ٣٩٦ / ١ مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ
 ٢٥٢ / ٢ مَنْ اغْبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 ٣٥٩ / ١ مَنْ أُولَى مَعْرُوفًا فَقَالَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا
 ٣٤ / ١ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ
 ٣٥٧ / ١ مَنْ بَنَى مِنَ الْبُنْيَانِ فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ
 ٣٦٣ / ٢ ، ٥٨ / ١ مَنْ تَعَلَّمَ لُغَةً قَوْمٍ أَمِنْ مَكْرَهُمْ
 ٣٧٤ / ١ مَنْ التَّمَسَ رِضًا الْمَخْلُوقِ
 ٣٧٤ / ٢ مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ
 ٣١٥ ، ٢٣٨ / ١ مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ
 ١٧٠ / ١ مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ
 ٢١٢ ، ٢١١ ، ٥٩ / ١ مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ
 ٣١٣ / ٢ مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ
 ٣٥٧ / ١ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ
 ٣٥٢ / ١ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا
 ٣١٨ / ١ مَنْ حَلَفَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ
 ٣٤٢ / ١ مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ
 ١٣٤ / ١ مَنْ زَنَى وَشَرِبَ الْخَمْرَ تَزَعَّ اللَّهُ مِنْهُ الْإِيمَانُ
 ٣٤٣ / ١ مَنْ سَرَّهُ أَنْ تُسْتَجَابَ دَعْوَتُهُ
 ٤٣٥ / ١ مَنْ سَيِّدُكُمْ يَا بَنِي سَلَمَةَ
 ٢١٧ / ١ مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ
 ٧٣ / ١ مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا
 ٣٠٢ / ١ مَنْ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَقَالَ
 ٣٥٨ / ١ مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ
 ٢٢٥ / ١ مَنْ ضَحِكَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ

- من عشق فكتم فمات دخل الجنة ٤٤٧/١
- من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ١٠٧/٢
- مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ بِسْمِ اللَّهِ ٣٥٣/١
- مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ ٥٨/١
- مَنْ قَالَ فِي يَوْمِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ٢٣٨/١
- مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَلَهُ مِنَ الْأَجْرِ ٣١٥/١
- مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَبِالْحَرِيِّ ٣٥١/١
- مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ٢٩٧ ، ٢١٢ ، ٥٩/١
- من كذب علي متعمداً ليضل الناس ٤٠١/١
- مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ١٦٧/١
- مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى بَنِي زُهَيْرِ بْنِ أَيْشٍ ١٣٠/٢
- مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٣١٧/١
- مَنْ مَنَعَ الصَّدَقَةَ فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ ٢٤٦/٢
- مَنْ نَامَ عَنْ الْوُثْرِ أَوْ نَسِيَهُ ٣٧١/١
- مَنْ نَامَ عَنْ وَثْرِهِ فَلْيُضِلْ إِذَا أَصْبَحَ ٣٧١/١
- مَنْ الْوَفْدُ؟ قَالُوا زَبِيعَةٌ ١٩٦/٢
- مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ٣٤٨/٢ ، ٧٠ ، ٤٩/١
- النَّدَمُ تَوْبَةٌ ٣٥٧/١
- نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا ٣٥٩ ، ٨٦ ، ٧٣/١
- نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا ثُمَّ آدَاهَا كَمَا سَمِعَهَا ١٤٧/٢
- نِعْمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَغْصِهِ ١٨٤/٢
- يُعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ ١٧٦/٢
- نَهَى أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْأَجِيرَ حَتَّى يَعْلَمَ أَجْرَهُ ٣٦٩/١
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُقْبَضَ ٣٥٥/١
- نَهَى عَنِ الْعِزْلِ عَنِ الْحَرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا ٣٧١/١
- نَهَى عَنِ لِبْسِ الْحَرِيرِ ٣٥٤/١

- نهي عن المحاقلة، والمزابنة ٣٥٠ / ١
- نهي النبي ﷺ أن يمس الرجل ذكره يمينه ٣٠٨ / ١
- هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَتَبَهُ لَنَا أَنْ لَا يَتَعَدَّى عَلَيْنَا ١٣١ / ٢
- هَذَا لَهُ وَلِكُلِّ مُسْلِمٍ ١٣٢ / ٢
- هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهَ صَلَاةً إِلَّا بِهِ ٣٤٤ / ١
- هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ٣٦٠ / ١
- هَذِهِ ضِجَّةٌ لَا يُحِبُّهَا اللَّهُ ٣٧٤ / ١
- هَكَذَا فَاعْتَمِّمْ، فَإِنَّهُ أَعْرَفُ وَأَجْمَلُ ٣٤٦ / ١
- هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤُوسًا ٤٢٩ / ١
- هَلْ عَلِمْتَ عَلَى عَائِشَةَ شَيْئًا يَرِيكَ ٤٥٢ / ١
- هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ٣٥٣ / ١
- هَلْ لَكَ إِلَى خَيْرٍ مِنَ الذَّهَبِ ٣٤٧ / ١
- هَلْ لِلْإِسْلَامِ مَتْنِي ٢٥٤ / ٢
- هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ ٤٣٦ / ١
- هُوَ الطُّهُورُ مِائَةٌ الْحِلُّ مِائَةٌ ١٥٥ / ١
- هُوَ فِي النَّارِ ٤١٨ / ١
- هُوَ النَّهَارُ إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ ٣٧٨ / ١
- وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا ١٢٣ / ١، ١٣٠، ٣٢٥
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ١٩٤ / ٢
- وَالْمَلِكُ لَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ٣١٨ / ١
- وَأُوتِيتُ جَوَامِيعَ الْكَلِمِ ١٤٨ / ٢
- وَأَوَّلُ شَخْصٍ يَدْخُلُ عَلَى الْجَنَّةِ ٣٨٠ / ١
- وَبَرَكَاتُهُ ٨٢ / ١
- وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ١٢٧ / ٢، ٣٣٥
- وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَابَ ١٩٣ / ٢
- وَلَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ ٣٢٨ / ٢

- وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ ٣٦٤ / ٢
- وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا صَلَّيْتَ خَمْسًا ١٩٢ / ٢
- وَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ١٦٦ / ١
- وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ هَذِهِ إِلَّا الْخُمْسُ ٣٤٢ / ١
- وَلَا يَذْكُرُونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ٣٦٢ / ١
- وَلَا يُؤْذَنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ٣٧٨ / ١
- وَيُحَكِّ إِنْ لَمْ أَغْدِلْ عِنْدَ مَنْ يُلْتَمَسُ الْعَدْلُ ٤٢٥ / ١
- وَيُحَكِّ مَنْ يَغْدِلُ عَلَيْهِ يَغْدِي ٤٢٤ / ١
- لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا ٣٩٦ / ١
- لَا تُجْزِي صَلَاةٌ إِلَّا بِمَسِّ الْأُتْبِ ٣٧٠ / ١
- لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ٣٢٦ / ١
- لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ٣١٠ / ٢
- لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ ٣٢٧ / ١
- لَا تَذْكُرُوا هَلَكَاكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ٤٣١ / ١
- لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ ٧٧ / ١
- لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ٣٦٤ ، ٢٩٨ ، ٢٣٩ / ٢ ، ١٥٠ ، ٨٦ / ١
- لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَتُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ ٤٣٢ / ١
- لَا تُسَمِّ عَلَامَكَ رَبَاحًا وَأَقْلَحَ وَنَجِيحًا ١٧٢ / ١
- لَا تَسِيدُونِي فِي الصَّلَاةِ ٣٩٨ / ١
- لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ ٣٢١ / ٢ ، ٢٢٠ / ١
- لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ١٠٠ / ٢
- لَا تَقْصِرُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي بَرِيدٍ أَوْ بَرِيدِينَ ٨٣ / ١
- لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَصْعَدَ اثْنَانِ إِلَى ظَهْرِ الْقَمَرِ ٣٦٢ / ٢
- لَا تَكْتُبُوا الْعِلْمَ إِلَّا عَمَّنْ تُجُوزُ شَهَادَتُهُ ٣٠٩ / ٢ ، ٤٥١ / ١
- لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ ٣٩٧ / ١
- لَا تَمَسِ النَّارَ مَسْلَمًا رَأَى أَوْ رَأَى مِنْ رَأَى ٢٣٠ / ٢

- لَا تُنَزِّعُ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ ١٦٥ / ١
- لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ ١٧٤ / ٢
- لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ٣٧٠ / ١
- لَا عَدْوَى وَلَا طِيْرَةَ ٢٢٢ / ٢
- لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ٢٤١ / ١
- لَا نَفَقَةَ وَلَا سَكْنَى لِلْمُطَلَّقةِ الْمُبْتَوَةِ ٣٢٤ / ١
- لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي ٣٣٢ ، ٣١٩ / ١
- لَا يَأْتِي عَلَى الْأَرْضِ مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ ٢٢٩ / ٢
- لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ٣٢٦ ، ٣١١ / ١
- لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ ٧٣ / ١
- لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قَرِيشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ ح ٢٩٣ / ٢
- لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ ١٧٥ / ٢
- لَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بِسَبِّ أَحَدٍ إِلَّا بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ ٣٥٦ / ١
- لَا يُقْتَلَنَّ قُرَيْشِي بَعْدَ الْيَوْمِ ١٧٣ / ١
- لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ١٥٦ / ١
- لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ح ١٥٢ / ١
- لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ ١٩٢ / ٢
- لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ ١٩٠ / ٢
- لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ ٥٧ / ١
- لَا يُؤْمِنُ الْعَبْدُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ ١٦٠ / ١
- يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّعَيْرُ ١٦٣ / ٢
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا ٧ / ١
- يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي عَدِيٍّ ٤٣١ / ١
- يَا ثَغْلَبَةُ قَلِيلٌ تُؤَدِّي شُكْرَهُ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ لَا تُطِيعُهُ ٥٦ / ١
- يَا جَارِيَةَ أَيْنَ اللَّهُ ٥٤ / ١
- ٤٤١ / ١

- يَا عَائِشَةُ مَا أَظُنُّ فَلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ ٤١٦/١
- يَا عَلِيُّ لَوْلَا أَنْ تَقُولَ فِيكَ طَوَائِفٌ مِنْ أُمَّتِي ٢٩٢/١ ، ٣٦١/٢ ، ٣٦٩
- يَا مَعْشَرَ الثُّجَّارِ، إِنَّكُمْ تُكْثِرُونَ الْحَلْفَ ٣٥٠/١
- يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْإِسْتِغْفَارَ ٤١٥/١
- يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حَدَثَاءُ الْأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الْأَخْلَامِ ٤٢٤/١
- يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الْأَخْلَامِ ٤٢٧/١
- يَخْرُجُ مِنْ عَذْنِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا يُقَاتِلُونَ ٤٠٥/١
- يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ ٢٤٩/٢ ، ٢٥٤
- يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ الْآنَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ١٦٠/١
- يَغْزُونَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ ٢٥٢/٢
- يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا ١٢٣/١
- يَكْرَهُ صَيْدَ الْبَحْرِ مَا أَشْبَهَ مَا حَرَّمَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ ٣٤٦/١
- يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ ٣٦٧/٢
- يَكُونُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ كَخَوَاصِلِ الْحَمَامِ ٤٠٥/١
- يَلُومُ الْقَوْمَ أَفَرُّهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ١٩١/١



فهرس الآثار

- ٢٧١/١ أبو عروة عن أبي الخطاب
- ٢٨١/٢ أثبت أصحاب أنس ثلاثة ع
- ٢٨٣/٢ أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى ع
- ٢٨٢/٢ أثبت أصحاب نافع مالك، ثم أيوب، ثم عبيد الله ع
- ٢٨١/٢ أثبت الناس في حماد بن سلمة ثلاثة ع
- ٥٢/١/١ أجمع العلماء على أن المقلد لا ينبغي
- ٢٨١/٢ أحفظ أصحاب الأعمش الثوري ع
- ١٨/٢ أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة
- ١٤٠/١ أخبرني الهروي أن هشياً كتب عن الزهري ع
- ٨٩/١ أخي يحيى كذاب
- ٧٢/١ إذا أردت أن تصيب الحق فخالف أبا حنيفة
- ٢٣٢/١ إذا حدثك عن رجل فهو هو
- ٨٧/١ إذا رأيت رجلاً يتكلم في أصحاب الحديث
- ١٠٢/١ إذا صح الحديث لديكم فأخبرونا به
- ٢٧٠/٢ إذا قال المصري عن عبد الله فإياه ع
- ٢٨٥/١ إذا كتبت قميش وإذا حدثت ففتش
- ٤٤٤/١ اذكروا لنا رجالكم حتى نأخذ عن صاحب السنة
- ٥٥/١ أريد أن أعتدي على جعفر بن الزبير
- ١١٨/١ أسمع عبد الله بن عطاء من عقبة بن عامر
- ٢٨٩/١ الإسناد سلاح المؤمن
- ١٧٨/٢ الإسناد العالي سنة عن سلف

- الإسناد عندي من الذين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء..... ٢٩٠ / ١
- الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء..... ٢٢٣ / ١ ، ٣٧٤ / ٢
- أصح الأسانيد أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك..... ١٠١ / ١
- أصح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه..... ١٠٠ / ١
- أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر..... ١٠٠ / ١
- أصحاب سفيان الثوري يحيى وعبد الرحمن..... ٣٣٨ / ٢
- أظن المغيرة بن شعبه يحدثكم..... ٤٣٤ / ١
- أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد ع..... ٢٧٩ / ١
- أفسده علي شهر، ولو صح هذا لكان أحب إلي من أهلي..... ٣٥٣ / ٢
- أكذب الناس القصاصين ع..... ٦١ / ٢
- أما الحسن فكان محمد بن سيرين يحدث به..... ٢٢٦ / ١
- أن ابن عمر سبأوم بثوب ديباج..... ٣٤٣ / ١
- إن الإنسان في سلامة من أفواه الناس..... ٩ / ١
- إن البخاري ومسلم إذا اجتمعوا على ترك إخراج..... ١٦٤ / ١
- إن رسولك يقول كذا وكذا..... ١٧٩ / ٢
- إن الزهري تقرد بتسعين حرفاً..... ١٥٣ / ٢
- إن العالم إذا لم يعرف الصحيح من السقيم ع..... ٦٣ / ١
- إن كلامنا في هذا الفن يعتبر كهانة عند الجاهال..... ٣٨٩ / ١
- إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث..... ٧٣ / ١
- إن الناس كانوا إذا سمعوا من يقول..... ٢٢٢ / ١
- أنا وأخي أبو بكر نقرأ لعاصم ع..... ٥١ / ١
- أنشدك الله أصحابنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم..... ٨٣ ، ٦٢ / ١
- إنما أخرجت هاهنا ما أجمعوا عليه..... ١٣٠ / ١
- إنما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث..... ١٢٥ / ١
- إنه أضعف من كل ضعيف..... ١٧ / ٢
- أنه لم يأت عن أحد من الأئمة إنكار المرسل إلى رأس المائتين ع..... ٢٢٢ / ١

- إنه من أصدق المحدثين أعني من أهل الكتاب ٢٣٨/٢
- إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ١١٤/١
- أهذا صحيح كله؟ قال لا ١٩٥/١
- ألا يعجبك أبو هريرة ع ١٢٤/٢
- أيها الرجل إن كنت كاذباً فعلى غيري ٢٠٩/١
- الباب إذا لم تجمع طرقه لم يثبت خطؤه ٣٥٩/٢ ، ٣٦٥/١
- بلغني أن عطية ع ٢٧٠/١
- بيت خال وسند عال ١٨٢ ، ٨٢/٢
- بيننا وبين القوم القوائم ٢٩٠/١
- تستطيع أن تصعد السطح بدون سلم ٢٢٣/١
- تقبيل عمر الحجر ١٢٤/١
- ثقة في الحديث، رافضي خبيث ١٥٨/١
- ثلاثة كتب ليس لها أصل المغازي والملاحم والتفسير ٣١٥/٢
- ثلاثة لا يؤمنون الصوفي والتصاص ومبتدع يرد ٤١/٢
- جالست عمرو بن دينار اثنتين وعشرين سنة ع ١٧٢/٢
- جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي تغير فحجب الناس عنهما ع ٢٨٦/٢
- جن أحمد يروي عن عامر بن صالح! ٢٠/٢
- جند من جنود الله يثبت بها قلوب ع ١١/١
- جهمي قدرني كل بلاء فيه ٨٤/٢
- الحجة إذا أردت أن تعرف صدقنا ٣٨٨/١
- حدثوا الناس بما يعرفون ٨١/١
- حديث ابن جريج المبدأ بذكره في كتاب ٣٦٦/١
- الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي ٢٠٣/١
- الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت ع ٢٩٦/١
- حديث ليس له سند فهو خلّ وبقل ٢٢٣/١
- الحديث النازل عن ثبت خير من علو عن غير ذي ثبت ع ١٧٩/٢

- حسان ما كنا نقول عن ٧٩ / ٢
- حكمي على أهل الكلام ٥٠ / ١
- خطبة عمر بالجابية ١٨٢ / ١
- الدرك الأسفل بيوت لها أبواب تطبق عليهم ٢١٩ / ١
- الذاريات الرياح ١٣٩ / ٢
- ذكرت الصحيح وما يقاربه وما يشابهه ٦٣ / ١
- رأيت بالأهواز رجلاً حف شاربه ٧٨ / ١
- الرواية عن حرام بن عثمان حرام ١٨ / ٢ ، ٤٤٧ ، ٥٤ / ١
- روى أحاديث منكورة ح ٢٨٤ / ١
- زنديق زنديق زنديق ٨٧ ، ٧٥ / ١
- الزهري، قليل له أسمعه من الزهري ٢٧٨ / ١
- الزيادة من الثقة مقبولة ٣١٩ / ١
- شأنكم بها ٤٤٦ / ١
- ضع عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي ح ١٠١ / ١
- طالعت ١٥٩ / ١
- طالعت كتاب ١٥٩ / ١
- طلب العلو سنة ١٨٢ ، ٨٢ / ٢
- على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من الجرح والتعديل ح ٢٥ / ٢
- عمرو بن دينار قيل له أسمعه من عمرو بن دينار ٢٦٩ / ١
- عمرو فليل له أسمعه من عمرو؟ فقال لا ٢٧٨ / ١
- عن إبليس ٩١ / ١
- العيشيون بصريون، والعنسيون شاميون ٢٦٣ / ٢
- غرني بكرثرة جلوسه في المسجد ٢١ / ٢
- فإذا نحن تقضينا أخبار هذا الصنف ١٢٦ / ١
- في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير ح ٦٩ / ٢
- في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكورة ح ٢٨٤ / ١

- قاتلك الله ما أجراك ٢٨٩ / ١
- قاتلك الله يا ابن أبي فروة ٢٢٣ / ١
- قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع ح ١٢٧ / ٢
- قدري رافضي ماذا كل بلاء فيه ٢١ / ٢
- قرأها ألف، لام، ميم ح ٥١ / ١
- قصة إسلام الحجاج بن علاط ح ١٦٠ / ١
- قصة ردة الأشعث بن قيس ٢٢٧ / ٢
- قل لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد ٣٤٩ ، ١٧٢ / ٢
- قم يا كافر، ولا يحل لك أن تدخل داري بعد هذا ٧٦ / ١
- كان إذا شك في حرف من الحديث تركه ٤٥ / ١
- كان حبيب يقرأ على مالك، وكان يخطرف ح ١٤٥ / ٢
- كان يحيى يضعف المغيرة بن عبد الرحمن ٣٧ / ١
- كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم ح ١٦٧ / ٢
- كذاب خيث ٨٩ / ١
- الكذابون أربعة ٣٧ ، ٢٠ / ٢
- كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا، فهو خلّ ويقل ٢٨٩ / ١
- كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرق ٧٨ / ١
- كنا مع عمر نترأى الهلال ٢٥٢ / ١
- كنت أنا وعلي بن المديني ح ٢٩٥ / ٢
- كيف بنسبي ٤١٤ / ١
- كيف تقتلونني وقد وضعت في دينكم أربعة آلاف ٥٥ / ١
- لأرجو أن يكون أصحاب الحديث خير الناس ٧٤ / ١
- للآخرة بنون وللدنيا بنون ١٤٧ / ١
- لم تسقط شيوخ الأوزاعي الضعفاء ٢٦٧ / ١
- لم تر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث ٦٢ / ٢
- لم يستعن على الكذابين مثل التايخي ٤٠١ / ١

- لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة ٢٨٩/١
- لو أن رجلاً تصوف في أول النهار لما جاء آخره إلا وهو أبله ٤١/٢
- لو أن لي فرساً وريحاً لغزوت سويداً ٤٤٧/١
- لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب مع ٩٥/٢
- لو صح لي لكان أحب إلي من أهلي ومالي وولدي والناس أجمعين ١٧٣/٢
- لو علمت أن أحداً يطلب بنيتي مع ٩٠/١
- لو كان يخاف الله لما عصاه مع ١٨٤/٢
- لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثكم إلا عن ثلاثين ٨٥/٢
- لو لم يأتوني لأتيتهم ٩٠/١
- لو هم رجل أن يكذب على رسول الله ٤٠٤/١
- لو هم رجل في السحر أن يكذب في الحديث ٤٠١/١
- لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثكم إلا عن ثلاثين ٢٠/٢
- لولا المحابر لخطبت الزنادقة ٩/١
- ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد ٢٨٢/٢
- ليس جودة الحديث قرب الإسناد مع ١٧٩/٢
- ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ٧٥/١
- ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغيض أهل الحديث ٧٥/١
- ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا ١٣٥/١
- ليس لك حملته؛ إنما حملته لنفسه فمن أثق به مع ٨٠/٢
- لئن يخر من السماء أهون عليه من أن يكذب ٢٠/٢
- ما أخرج الناس إلى قصاض صدوق ٦١/٢
- ما أراه؛ ولكن يدخل في المسند ٢٥٥/١
- ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني ٤٤١/١
- ما جاء أحد بمثل ما جئت به ٣٣/١
- ما رأيت أكذب منه ٤٤٧/١
- ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة مع ٢١/٢

- ما ستر الله عز وجل أحداً يكذب في الحديث ٤٠١ / ١
- ما كل حديث صحيح أضعه هاهنا ١٠٤ / ١
- ما يحملك على التدليس؟ قال إنه أشهى للنفس ٢٧٠ / ١
- مات الذي كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ٩١ / ١
- ماذا تعني بقولك ضعيف ٢٩٥ / ١
- مالك تحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ٢٦٦ / ١
- المحابر سرج الإسلام ٩ / ١
- مشايخ حرير بن عثمان ثقات ٢٠ / ٢
- من ابتلي بكم معشر المحدثين فليصبر ٩٠ / ١
- من ادعى أنه جمع السنة كلها فقد كذب ١٤٤ / ٢
- من أراد حفظ الحديث فليعمل به ١٦٣ / ٢
- من أين لي صحيفة حفص بن غثرة ١١٦ / ١
- من ثبتت عدالته فلا يقبل فيه كلام أحد ٤٧ / ٢
- من روى عن التياضي بيض الله عيونه ١٨ / ٢ ٤٤٤٧ ٤٥٤ / ١
- من صنف فقد جعل عقله على طبق ٩ / ١
- من قلت فيه ضعيف فليس هو بثقة ولا كرامة ع ٤٩ / ٢
- الناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان ع ٢٧٩ / ١
- هاته بلا إسناد؟ فقال أرتقي السطح بلا سلم ٢٨٩ / ١
- هذا كله سمعته من جابر؟ قال لا ع ٢٧٩ / ١
- هم أهل الحديث ٧٧ / ١
- هم خير أهل الدنيا ٧٤ / ١
- هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ع ٢٨٠ / ١
- وإذا قال المكي عن عبد الله ولا يتسبه ع ٢٧٠ / ٢
- الوالد ضعيف ٨٨ / ١
- والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة ٩٧ / ٢

- وكذلك من بعدم من أئمة المسلمين قرناً بعد قرن ع ١٩/٢
- ولدي عبدالله كذاب ٨٨/١
- ولم يكن بعضنا يكذب بعضاً ع ٢٣٠/١
- ولا أعلمني لقيت أحداً قط برياً من أن يحدث ع ١٩/٢
- لا يترك الرجل حتى يجمع على تركه ٣٠/٢
- لا يتكلم فيه إلا رافضي، ينفذ أباه وجده ٤٧/٢
- لا يثبت أهل العلم بالحديث ٣٧/١
- لا يحمل عمن لم يعرف بالطلب ٢٤/٢
- لا استطاع العلم براحة الجسم ٣٤٩/٢ ، ١٧١/٢
- لا يسمع منه ع ١٤٦/٢
- لا يفوتك شيء يا يحيى ٢٧٠/١
- لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه ع ١٦٦/٢
- لا ينال العلم مستح ولا متكبر ١٧٥/٢
- لا ينبل الرجل حتى يروي عمن فوقه ٢٦٩/١
- لا ينبل الرجل حتى يكتب عمن هو فوقه ١٦٦/٢
- لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد في حديثه بالليل ع ١٤٦/٢
- يا أبا إسحاق عمن هذا ٢٩٠/١
- يا أبا إسماعيل إني قد رجعت عن ذلك ع ٤٤٧/١
- يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل فإننا لا نأخذ إلا عن الثقات ع ٨٠/٢
- يا أهل بغداد لا تظنوا أن أحداً يكذب ع ٤٣٨/١
- يا أهل الحديث، إن هذا الحديث يشغلكم عن ذكر الله ٩٠/١
- يا خبيث إن عبد الله بن المبارك وأبا إسحاق الفزاري ٤٠٠/١
- يا عبد الرحمن جئني بإنسان أذاكره ع ٧٩/٢
- يَا نَجْثُونَ، هَذَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو إِسْحَاقَ ٢٩٠/١
- يطرق لأهل البدع علينا ١٢٥/١

فهرس المجلد الثاني

- ٥..... معرفة من تقبل روايته ومن ترد
- ٥..... كتب الجرح والتعديل
- ٥..... أقوال الأئمة في الجرح والتعديل هل هي ثابتة عنهم؟
- ٦..... دلونا على كتاب يشمل رجال الأمهات الست؟
- ٧..... منهج الذين اختصروا كتب الرجال
- ٨..... «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم و«التاريخ الكبير» للبخاري
- ٩..... «الثقات» لابن حبان
- ٩..... «الضعفاء والمجروحون» لابن حبان
- ١٠..... «الكامل» لابن عدي
- ١٠..... «تاريخ بغداد» و«تاريخ دمشق»
- ١٠..... «ميزان الاعتدال»
- ١٣..... تقريب التهذيب
- ١٤..... إذا لم يستطع الشيخ الجمع يرجع إلى التقريب
- ١٤..... ربما يحكم الحافظ على الراوي أنه ثقة وهو متروك
- ١٤..... هل يعتمد على توثيق وتضعيف الحافظ في «التقريب»؟
- ١٥..... مسائل الجهالة
- ١٥..... ما هو التعريف المعتبر عندكم لجهالة العين والحال؟
- ذكر الشيخ الألباني حفظه الله تعالى أن مستوري التابعين الذين روى عنهم جماعة من الثقات يُجتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فإ صحة

- ذلك؟ ١٥
- تحقيق القول فيمن روى عنه جماعة ولم يظهر خطؤه ولم يوثقه معتبر. ١٥
- ما حال حديث: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»؟ ١٧
- عن معروف بن مشكام، وقول الحافظ فيه: صدوق مقرر مشهور، مع أنه لم يوثقه أحد فهل ذلك لشهرته؟ ١٨
- هل رواية الثقة عن رجل غير معروف تعتبر تغديلاً له؟ ١٨
- رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن مجهول هل تنفعه؟ ١٩
- الإمام مالك أحسن من وفي بشرطه من بين من اشترط أن لا يروي إلا عن ثقة. ٢١
- الضعف ينافي الجهالة ٢٢
- رواية الجمع وإن كانوا ضعفاء ترفع الجهالة ٢٢
- التعديل من معتبر مقدم على التجهيل ٢٢
- قولهم في الراوي: (معروف يرفع عنه الجهالة) ٢٣
- مسألة الشهرة بالطلب ٢٣
- عن راو ما روى عنه إلا واحد ولم يوثقه معتبر، وعرفت عينه، كأن يقال: القاضي فلان قاضي بلد كذا؟ ٢٣
- رأي الشيخ قديماً ومؤخراً في قولهم في الراوي (كان قاضياً) ونحو ذلك: ٢٣
- كيف تعرف شهرته بالطلب؟ ٢٤
- سكوت ابن أبي حاتم والبخاري عن الراوي هل يعد توثيقاً له؟ ٢٥
- كلام الشيخ رحمه الله في منزلة جرح وتعديل بعض الأئمة ٢٦
- ١- ابن حبان ٢٦
- وعمن قال فيه ابن حبان: (ثقة) أو: (مستقيم)؟ ٢٩
- تقسيم المعلمي لتوثيق ابن حبان غير صحيح. ٢٩
- ٢- يحيى بن معين ٢٩
- ٣- الإمام النسائي ٣٠

- ٣- أبوحاتم ٣٠
- تجهيل أبي حاتم ٣٠
- ٤- العجلي ٣١
- ٥- إبراهيم بن يعقوب الجورجاني ٣١
- ٦- أبو الفتح الأزدي ٣٢
- ٧- ابن شاهين ٣٢
- ٨- الإمام الدارقطني ٣٢
- ٩- ابن السكن ٣٣
- ١٠- الإمام البزار ٣٣
- ١١- الحاكم النيسابوري ٣٣
- وأيهما أشد تساهلاً الحاكم أم ابن حبان؟ ٣٤
- ١٢- ابن القطان القاسمي ٣٥
- ١٣- أبو محمد بن حزم ٣٥
- ١٤- ابن قتيبة ٣٦
- ١٥- ابن النديم ٣٦
- ١٦- محمد بن سعد الهاشمي مولاهم البصري ٣٦
- ١٧- الحافظ الهيثمي ٣٧
- ١٨- الحافظ المنذري ٣٨
- ١٩- الإمام الذهبي ٣٨
- قد يصف على بعض المبتدعة بأوصاف ضخمة فكيف على حذر من ذلك. ٣٩
- ٢٠- الحافظ ابن حجر ٤٣
- ٢١- الحافظ السيوطي ٤٣
- ٢٢- الإمام محمد بن علي الشوكاني ٤٤
- طرق الأئمة في الحكم على الرواة ٤٤
- ألا يعرف التعديل بسبب أحاديث الراوي؟ ٤٥

تعارض الجرح والتعديل ٤٥

الأصل أن الجرح المفسر مقدم على التعديل المبهم ٤٥

قاعدة (تقديم الجرح المفسر على التعديل المبهم) ليست على إطلاقها ٤٧

إذا تعارض الجرح والتعديل المبهمين ٤٩

إذا لم يوجد في الراوي إلا التضعيف المبهم ٤٩

موقف الشيخ العملي من تعارض التعديل الأعلى مع التعديل الأدنى ٥٠

إذا كان المعدل أكثر من الجارح أو العكس ٥٠

بلدي الراوي مقدم على غيره ٥١

إذا اختلف قول أحد الأئمة في بعض الرواة ٥١

كيف إن كان السبيل إلى معرفة القول المتأخر؟ ٥٢

إن كان جرحه بجرح مفسر ومرة وثقه؟ ٥٢

إذا قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في رجل: سألت أبي عنه

فقال: ثقة. وجاء أبو طالب، فقال: سألت أحمد عنه فقال: ضعيف. هل

أرجح رواية ابنه لأنه ملازم له، أم أجمع بينهما إلى صدوق، وهكذا مع

بقية العلماء؟ ٥٢

إذا اختلفت الروايات عن أحد الأئمة في الراوي الواحد إما أن تتوقف أو

تتوسط في أمره ٥٢

إذا اختلف قول الحافظ في الحكم على راوٍ في «التقريب» وفي أحد كتبه

الأخرى ٥٣

ألفاظ الجرح والتعديل ٥٤

ألفاظ الاحتجاج ٥٤

ألفاظ الشواهد ٥٨

ألفاظ الرد ٦٤

ألفاظ خاصة ٦٦

- قوله في الراوي: كان زمناً في الحديث؟ ٧٠
- قوله: أنا أكبر من رأي فلان. ٧٠
- تفسير الشيخ لعبارات الجرح والتعديل ٧٠
- تفسير الشيخ لألفاظ الاحتجاج ٧٠
- تفسير الشيخ لألفاظ (الشواهد والمتابعات) ٧٢
- ألفاظ أجاب الشيخ فيها بقوله: الله أعلم ٧٧
- قول بعضهم: (في دار شباب بن خياط شجر يحمل الحديث) ٧٧
- ألفاظ محتملة لأكثر من معنى ٧٧
- قوله: (فلان عالي الإسناد) ٨٠
- التوثيق بلفظ عام ٨٢
- إذا قيل في حديث: (رواه جماعة ثقات حفاظ) فهل يقتضي هذا أن كل أفراد السند ثقات حفاظ؟ ٨٢
- بيان ضعف حديث: «لو لم يشأ الله أن يعصى ما خلق إبليس» ٨٣
- قوله: وثقة فلان أو ضعفه فلان هل فيها تصرف في نقل العبارة. ٨٤
- قوله: (حدثني الثقة) ٨٤
- قوله: (رجاله رجال الصحيح) ٨٦
- قوله: (رجاله ثقات) و(رجاله موثقون) ٨٦
- الإحادة في التوثيق أو التجريح ٨٧
- أمثلة للجرح المفسر من الجرح المبهم ٨٩
- ألفاظ لا يُعرف المقصود منها إلا بقرئ أخرى ٩٢
- ألفاظ لا تعلق لها بالعدالة أو الضبط ٩٤
- موقف الشيخ رحمه الله من رواية المبتدع ٩٤
- تدريب الراوي من أحسن المراجع في المصطلح. ٩٤
- لو ردت رواية المبتدع الصدوق لرد أكثر السنة. ٩٥

- ٩٥..... ذكر أمثلة لبعض البدع المكفرة.
- ٩٦..... لا يجوز التقليد في التكفير.
- ٩٧..... إذا جاء الحديث الذي يؤيد رواية المبتدع طريق أخرى فهل يرتقي بها؟
- ٩٧..... ما حكم قبول رواية المبتدع الداعية إلى بدعته؟
- ٩٨..... ما الحامل لبعض الأئمة في قبول رواية بعض المبتدعة؟
- ٩٨..... هل تقبل رواية الثائب من الكذب؟
- ٩٩..... مسألة إنكار الشيخ لحديث تلميذه؟
- ١٠٠..... إذا نسي المحدث ما حدث به؟
- ١٠١..... الرواية عن كل أحد.
- ١٠١..... الإصرار على الغلط متى يكون جرحاً؟
- ١٠٣..... التحرز من الكذب ورواية الغرائب أمر مهم.
- ١٠٣..... الغالب على ما يحكم عليه الترمذي والزيلعي وابن كثير بالغرابة الضعف.
- ١٠٤..... التلقين.
- ١٠٤..... أخذ الأجرة على التحديث.
- ١٠٦..... شرط جواز أخذ الأجرة على التحديث والقرآن.
- ١٠٧..... أخذ الأجرة على تعليم القرآن.
- ١٠٩..... إذا انفرد أحد المتأخرين برواية حديث لم يشاركه فيه أحد من المتقدمين.
- ١١٠..... لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الحفظ والإتقان.
- ١١٥..... الغريب.
- ١١٥..... هل يدخل أفراد البلدان في قسم الغريب؟
- ١١٦..... كيفية سماع الحديث.
- ١١٦..... متى يصح سماع الصغير؟
- ١١٧..... هل للصبي إذا ميز قبل البلوغ أن يحدث وأن يؤخذ عنه؟
- ١١٨..... أقسام التحمل.

القسم الأول: السماع ١١٨

هل هناك فرق بين التحديث والإخبار؟ ١١٨

إذا سمع فبأي صيغة يروي؟ ١١٩

المعتبر في الرواية السماع أو ما يؤدي مغناه ١١٩

التثبت في قبول الأخبار ١١٩

التشديد في الحديث ١٢٠

التوقف في الخبر إذا لم يتأكد من ثبوته ١٢١

القسم الثاني: القراءة على الشيخ ١٢١

أيهما أعم القراءة أم العرض؟ ١٢٢

ما الغرض من العرض؟ ١٢٢

إذا سمع من الشيخ فبأي صيغة يروي عنه؟ ١٢٢

إذا نسخ السامع أو المسمع حال القراءة فإذا عن روايته؟ ١٢٢

إذا أسرع القارئ أو هينم بحيث لا يفهم؟ ١٢٢

المستملي ١٢٣

كيف الرواية فيما يسمعه بواسطة المستملي؟ ١٢٣

وجد محدثات يحدث عنهن رجال، فما قولك في هذا؟ ١٢٤

القسم الثالث: الإجازة ١٢٤

إجازة معين في غير معين هل هي صحيحة؟ ١٢٥

كيف العمل في مؤلفات الآخذين بالإجازة العامة؟ ١٢٥

إذا تراجع الشيخ عن إجازته؟ ١٢٥

فقل للشيخ: هل نجعلها كالوكالة؟ ١٢٥

متى تجوز الإجازة؟ ١٢٥

القسم الرابع: المناولة ١٢٦

تعريف المناولة ١٢٦

ترويه عني، ثم أمسك الشيخ الكتاب ولم يعطه الطالب فإذا يصنع

الطالب؟ ١٢٦

إذا أعطى الشيخ الطالب كتاباً وأذن له بروايته عنه ثم أمسكه. ١٢٦

إذا قال الشيخ للطالب: هذا سماعي ولم يناوله أو يحيزه ١٢٦

كيفية الرواية بالمناولة ١٢٧

إذا بين اصطلاحه في مقدمة كتابه فهل له أن يروي في المناولة بأخبرنا

وحدثنا. ١٢٨

القسم الخامس: الكتابة ١٢٨

تحقيق القول في الكتابة. ١٢٨

إذا كان الكاتب غير التلميذ فيشترط شرطان ١٢٩

العَمَلُ بِالمُكَاتَبَةِ إِذَا عُرِفَ الخَطُّ ١٣٠

كيفية الرواية بالمكاتبة ١٣٣

ما الفرق بين عرض القراءة وعرض الكتاب؟ ١٣٣

القسم السادس: الإعلام ١٣٣

إذا قال الشيخ للطالب: هذا الكتاب من مروياتي لكن لا تروه عني. ١٣٣

القسم السابع: الوصية ١٣٤

متى تجوز الرواية بها؟ ١٣٤

القسم الثامن: الرجادة ١٣٤

كيفية الرواية بها؟ ١٣٤

حكم الرواية بالرجادة ١٣٥

كتابة الحديث وضبطه وتقييده ١٣٧

تحقيق القول في كتابة الحديث ١٣٧

المشروع ذكر الآل في الصلاة على النبي ﷺ ١٣٨

شرعية الترضي عن الصحابة عند ذكرهم ﷺ ١٣٩

- تخصيص علي عليه السلام ١٣٩
- الرمز بالحروف ١٣٩
- هل له أن يجعل عبد آخر سطر ولفظ الجلالة أول سطر آخر؟ ١٤٠
- المقابلة ١٤٠
- اللاحاق ١٤٠
- التضبيب ١٤١
- التصحیح ١٤١
- الكشط والمحو ١٤١
- كتابة أسماء السامعين ١٤٢
- إذا حصل خطأ في الأصل فهل يقيه كما هو وينبه في الحاشية على الصواب، أم يصلحه وينبه على الخطأ في الحاشية؟ ١٤٢
- إذا حصل تصحيف في الأصل فهل له أن يصلحه وينبه على ذلك في الحاشية ١٤٢
- رمز (ح) لحدثنا ١٤٢
- إذا كتب سماع شخص عنده في الكتاب ثم بعد ذلك أبي أن يسلمه الكتاب من أجل أن ينقل سماعه فما الحكم في هذا؟ ١٤٢
- إذا كتب سماع شخص عنده في الكتاب ثم أبي أن يسلمه الكتاب .. ١٤٢
- إعارة الكتب ١٤٣
- اطلب العلم تأتيك الكتب ١٤٣
- صفة رواية الحديث ١٤٥
- اشتراط ضبط الصدر وضبط الكتاب للرواية تشدد ١٤٥
- إشكال بين اشتراط مالك ضبط الصدر لتحديث وبين فعله والله اعلم ١٤٥
- حكم السماع عن الضرب والأمي ١٤٦
- وهل أئمة الراوي تؤثر في ضبطه؟ ١٤٦

- شروط الرواية بالمعنى ١٤٧
- أهمية دراسة اللغة العربية لطالب العلم ١٤٨
- غرض أعداء الإسلام من التنفير عن اللغة العربية ١٥٠
- وقد ما حكم من يغلط في ضبط الحديث؟ ١٥١
- حكم الرواية برواية اللحن أو المصحف ١٥٢
- حكم الإصلاح بزيادة ساقط ١٥٢
- إذا حصل سقط من طريق شيخه ووجد السقط عند حافظ آخر فيرويه مع التنبيه ١٥٢
- هل للراوي أن يروي الحديث الذي سمعه من أكثر من واحد بسياقة واحدة؟ ١٥٢
- إذا سمع من جماعة مصنفًا فقابل نسخته بأصل بعضهم، فهل له أن يرويه عنهم كلهم بسياقة واحدة؟ ١٥٣
- هل له أن يزيد في نسب غير شيخه أو صفته؟ ١٥٣
- حذف (قال) بين صيغ التحديث ١٥٤
- كيفية الرواية بالنسخ والأجزاء المروية بإسناد واحد؟ ١٥٤
- إذا قدم ذكر المتن على السند ١٥٥
- هل هناك فرق بين قولهم (مثله) أو (نحوه)؟ ١٥٥
- إذا ذكر السند شيئًا من المتن ثم قال: الحديث أو إلى آخره، فهل للسامع أن يسوق الحديث بتمامه على هذا الإسناد؟ ١٥٦
- إبدال الرسول بالنبي والعكس ١٥٨
- حكم الرواية في حال المذاكرة ١٥٨
- آداب المحدث ١٥٩
- هل له أن يحدث وهو غير صحيح النية ١٥٩
- هل له أن يحدث بحضرة من هو أولى منه ١٥٩
- ما حكم التطهر والتطيب للتحدث؟ ١٦٠

- ١٦٠ يعقد مجلساً للإملاء
- ١٦١ ينبغي المقابلة بعد الإملاء
- ١٦٢ آداب طالب الحديث
- ١٦٢ اهتمام طالب الحديث بالفقه
- ١٦٢ قاعدة: (كل محدث فقيه ولا عكس)، هل هذه القاعدة على إطلاقها؟
- ١٦٣ أهمية الفهم لطالب العلم
- ١٦٣ الأمور التي تعين على الحفظ والتي توهم الذاكرة
- ١٦٥ أيهما الأفضل: القلة مع الإتقان أم الكثرة بدون إتقان؟
- ١٦٦ لا يأتي أن يأخذ عن هو دونه
- ١٦٦ توقير الطالب لشيخه
- ١٦٦ هل من توقير الشيخ اعتقاد رجحانه على غيره؟
- ١٦٧ لا ينصح طالب العلم بترك الحياء
- ١٦٧ ذم الاستكثار من الشيوخ دون الفهم والحفظ
- ١٦٧ الاهتمام بالكتب المفيدة من المسانيد والسنن وغيرها
- ١٦٨ التأليف
- ١٦٩ أيهما أسهل: التأليف على المسانيد أم على الأبواب الفقهية؟
- ١٦٩ كيفية ترتيب المسانيد؟
- ١٧٠ فهرس الألباني لمسند أحمد
- ١٧٠ حقوق الطبع
- ١٧١ جملة نصائح لطلبة العلم صدر بها الشيخ كتابه «غارة الأشرطة»
- ١٧١ نصيحتي لطلبة العلم
- ١٧٨ العالي والنازل
- قول بعضهم ثلاث من خصائص هذه الأمة الإسناد والأنساب والإعراب،
- فقوله: (الأنساب والإعراب) هل عليها دليل؟

ثلاث من خصائص هذه الأمة ومنها الأثساب والإعراب ليس عليه

دليل..... ١٧٨

كلام ابن القيم في أسانيد اليهود والنصارى..... ١٧٨

طلب العلو سنة..... ١٧٨

ما هو العلو المرغب فيه؟..... ١٧٩

الموافقة والبدل..... ١٧٩

المساواة..... ١٧٩

قد يقدم النازل إذا كان أحسن سياقة من العالي أو كان فيه زيادة فائدة ١٨٠

قولهم: (فلان عالي الإسناد)..... ١٨٠

هل الذين يرحلون يريدون العلو؟..... ١٨٢

المشهور..... ١٨٣

لا فرق بين المستفيض والمشهور..... ١٨٣

قد يكون الحديث مشهوراً ولا يعرف ذلك المبتدعة لجهلهم..... ١٨٣

مثال للمشهور الصحيح..... ١٨٣

مثال للمشهور الضعيف..... ١٨٤

مثال للمشهور عند النحاة..... ١٨٤

قد يشتهر الحديث وإن كان ضعيفاً أو ليس له أصل..... ١٨٥

أحسن كتاب في الأحاديث المشتهرة..... ١٨٥

الآحاد والمتواتر..... ١٨٧

تعريفه..... ١٨٧

لا يشترط في المتواتر صحة جميع طرقه..... ١٨٧

لا توجد لفظة (متواتر) عند المتقدمين..... ١٨٧

أحسن من جمع في خبر الآحاد..... ١٨٧

شروط المتواتر..... ١٨٨

- معنى استنادهم إلى أمر محسوس ١٨٨
- إذا ثبت الحديث وجب قبوله سواء أفاد علماً أم ظناً ١٨٨
- هل خبر الآحاد يفيد العلم أم الظن؟ ١٩٧
- فقد هل خبر الآحاد الصحيح يفيد العلم أم الظن؟ ١٩٧
- الأمر فيه سعة أفادك علماً أم ظناً المهم العمل به ١٩٩
- نسبة شيخ الإسلام القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول إلى أهل الحديث قاطبة غير صحيح ١٩٩
- أول من قسم الحديث إلى متواتر وآحاد ٢٠٠
- والصحيح أن الحديث إذا ثبت عن النبي ﷺ وجب قبوله، ونقول: يجب قبوله ولا نقول يجب العمل به؛ لأن العمل به قد يكون واجباً، وقد يكون محرماً، وقد يكون مكروهاً وقد يكون مستحباً، وقد يكون مباحاً ٢٠١
- هل خاض العلماء المتقدمون في مسألة: هل خبر الآحاد يفيد العلم أم الظن؟ ٢٠٢
- غريب ألفاظ الحديث ٢٠٣
- من أول من صنف في غريب الحديث؟ ٢٠٣
- أحسن كتاب في معرفة غريب الحديث ٢٠٣
- المسلسل ٢٠٥
- مثال التسلسل بالصفات الفعلية ٢٠٥
- ما فائدة التسلسل؟ ٢٠٥
- قل أن يثبت شيء من المسلسل ٢٠٦
- مثال التسلسل الواهي ٢٠٦
- أصح المسلسلات ٢٠٦
- الناسخ والمنسوخ ٢٠٨
- شروط النسخ ٢٠٨

الأصل العمل بالدليل حتى يثبت أنه منسوخ..... ٢٠٨

لا يلتفت إلى تهويل المبتدعة والمقلدة في شأن النسخ والمنسوخ..... ٢٠٨

رد الإمام ابن الوزير على تشديق مبتدعة عصره في شأن النسخ..... ٢٠٩

هل يؤخذ بقوله الصحابي في النسخ والمنسوخ؟..... ٢١٠

بم يعرف النسخ؟..... ٢١٠

هل الإجماع ينسخ الحديث..... ٢١٠

المصحف والمحرف..... ٢١٢

من برز في معرفة التصحيف؟..... ٢١٢

أمثلة على التصحيف في المتن..... ٢١٢

التصحيف أو التحريف في السند أشد منه في المتن، لكنه قل أن يخفى

على الحفاظ الكبار..... ٢١٣

من طرق معرفة التصحيف والتحريف في الأسانيد..... ٢١٤

من طرق معرفة السقط..... ٢١٧

مختلف الحديث..... ٢٢٢

شعب المبتدعة على المحدثين بمختلف الحديث..... ٢٢٢

مثال للجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض..... ٢٢٣

المزيد في متصل الأسانيد..... ٢٢٤

أمثلة للمزيد في متصل الأسانيد..... ٢٢٤

لا يكون الحديث من المزيد في متصل الأسانيد إلا بشرطين..... ٢٢٤

المرسل الخفي..... ٢٢٦

تعريف المرسل الخفي..... ٢٢٦

بماذا يعرف المرسل الخفي؟..... ٢٢٦

معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين..... ٢٢٧

فائدة معرفة الصحابة رضوان الله عليهم..... ٢٢٧

- ٢٢٧..... تعريف الصحابي
- ٢٢٨..... بماذا تثبت الصحبة؟
- ٢٢٩..... هل يكفي في إثبات الصحبة مجرد الرؤية؟
- ٢٣٠..... هل يوجد أحد ممن جاء بعد الصحابة أفضل من بعض أفراد الصحابة؟
- ٢٣٠..... أسد الغابة
- ٢٣٠..... الإصابة
- ٢٣١..... الكتب المؤلفة في الصحابة لا يغني منها واحد عن الآخر
- ٢٣١..... «حياة الصحابة» للكائدهولي
- ٢٣١..... لا يعتمد على كتب الأخباريين إلا ما صح منها
- ٢٣٢..... العبادلة من الصحابة
- ٢٣٢..... كم عدد الصحابة؟
- ٢٣٢..... العشرة المبشرون بالجنة
- ٢٣٣..... فاطمة أفضل من عائشة
- ٢٣٣..... أيها أفضل خديجة أم عائشة؟
- ٢٣٤..... أول من أسلم خديجة رضي الله عنها، ثم ورقة بن نوفل رضي الله عنه
- ٢٣٥..... من آخر من مات من الصحابة بالمدينة
- ٢٣٦..... معرفة التابعين
- ٢٣٦..... سبب ذكر بعض التابعين في الكتب المؤلفة في الصحابة
- ٢٣٦..... المخضرم
- ٢٣٦..... من هو خير التابعين؟
- ٢٣٨..... رواية الأكابر عن الأصاغر
- ٢٣٨..... لا ينبل المرء حتى يأخذ عن فوقه ومثله ودونه
- ٢٣٨..... من رواية الأكابر عن الأصاغر
- ٢٣٩..... فائدة هذا النوع

المديح ٢٤٠

المديح مأخوذ من ديباجة الوجه ٢٤٠

الإخوة والأخوات ٢٤١

معرفة الإخوة والأخوات تعين على الحفظ وسهلة ٢٤١

فائدته ٢٤١

رواية الآباء عن الأبناء ٢٤٢

أكثر من روي عنه من الحديث من رواية الآباء عن الأبناء ٢٤٢

لم يثبت أن الصديق روى عن ابنته عائشة رضي الله عنها ٢٤٢

رواية الأبناء عن الآباء ٢٤٣

لم يصح حديث مسلسل بسبعة أو عشرة آباء على حسب علم الشيخ ٢٤٣

سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ٢٤٣

ما هي درجة سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؟ ٢٤٣

سلسلة بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبي عبد الملك ٢٤٦

السابق واللاحق ٢٤٧

صورة السابق واللاحق ٢٤٧

الوحدان ٢٤٨

أحسن كتاب في مفرقة (الوحدان) ٢٤٨

رد الشيخ على ابن الصلاح في قوله: إن الجهالة ترتفع عند الشيخين

برواية واحد ٢٤٨

بيان وهم الحاكم أن الشيخين يشترطان في الحديث أن يرويه عن الصحابي

اثنان فأكثر ٢٤٩

وإليك أمثلة من "المستدرک" أن الحاكم توهم أن الشيخين لم يخرجوا للصحابي

إلا إذا روى عنه عدلان، قال رحمه الله ٢٥٣

تناقض الحاكم في زعمه أن الشيخين يشترطان في الحديث أن يرويه عن

- ٢٥٤..... الصحابي اثنان فأكثر
- ٢٥٦..... معرفة من له أسماء متعددة
- ٢٥٦..... أحسن مرجع في معرفة هذا النوع
- ٢٥٦..... تعدد الأسماء والكنى والنسب لمسمى واحد
- ٢٥٨..... الأسماء المفردة
- ٢٥٨..... بعض الأسماء المفردة من الصحابة رضي الله عنهم
- ٢٥٨..... بعض الأسماء المفردة من غير الصحابة رضي الله عنهم
- ٢٥٨..... بعض الكنى المفردة
- ٢٥٨..... بعض الألقاب المفردة
- ٢٥٨..... أين مظان الأسماء المفردة؟
- ٢٦٠..... معرفة الأسماء والكنى
- ٢٦٠..... أوسع مرجع في الكنى
- ٢٦٠..... لم يثبت سند صحيح في اسم أبي هريرة رضي الله عنه
- ٢٦٠..... من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه
- ٢٦٠..... فائدة (١): مما تشابه من الكنى
- ٢٦٠..... فائدة (٢): ممن ألف في الكنى
- ٢٦١..... فائدة (٣): ممن تكنى بأبي نعيم جماعة منهم
- ٢٦١..... فائدة (٤): ممن تكنى بأبي صالح جماعة منهم
- ٢٦٢..... ثلاثة من الصحابة كل واحد منهم يكنى بأبي أمامة
- ٢٦٢..... أربعة ممن يكتنون بأبي الطاهر
- ٢٦٢..... خمسة من مشايخ الإمام البخاري كل واحد منهم يكنى بأبي الوليد
- ٢٦٣..... المؤلف والمختلف
- ٢٦٣..... كتاب «المشتبه» للذهبي
- ٢٦٣..... أمثلة للمؤلف والمختلف

- المتفق والمفترق ٢٦٦
- ضابطه ٢٦٦
- أهمية المتفق والمفترق ٢٦٦
- ثلاثة يروون عن عبدالرزاق، كل واحد منهم يسمى: (إسحاق بن إبراهيم) ٢٦٦
- مشايخ البخاري ممن يسمون بعبدالله بن محمد أربعة ٢٦٧
- فصل في الفروق ٢٦٨
- فائدة (١) ٢٦٨
- فائدة (٣): الفرق بين الحمايين ٢٧٠
- فائدة (٤): الفرق بين السفينين ٢٧٢
- مشترك ٢٧٣
- المتشابه ٢٧٤
- موسى بن علي بالتصغير كان يغضب من ذلك ٢٧٤
- المشتبه المقلوب ٢٧٥
- مثال للمشتبه المقلوب ٢٧٥
- معرفة المنسوين إلى غير آبائهم ٢٧٦
- من نسب إلى أمه ٢٧٦
- من نسب إلى جدته ٢٧٦
- فائدة (٣): ليمن نسب إلى جدته، واسم أبيه عبدالله جماعة، منهم ٢٧٦
- فائدة (٤): الذين نسبوا إلى أجدادهم جماعة، منهم ٢٧٧
- النسب التي على خلاف ظاهرها ٢٧٨
- ذكر أمثلة لهذا النوع ٢٧٨
- المبهمات ٢٧٩

- ٢٧٩..... أحسن كتاب في المبهات.
- ٢٧٩..... رد الشيخ على ابن كثير أن هذا النوع قليل الجدوى.
- ٢٨٠..... معرفة الثقات من الضعفاء.
- ٢٨٠..... من قيل فيه: أثبت الناس.
- ٢٨٠..... أثبت الناس في قتادة ثلاثة.
- ٢٨٠..... أثبت الناس في سعيد بن أبي سعيد المقبري ثلاثة.
- ٢٨٠..... أثبت الناس في محمد بن سيرين ثلاثة.
- ٢٨١..... أثبت الناس في أنس بن مالك ثلاثة.
- ٢٨١..... أثبت الناس في حماد بن سلمة ثلاثة.
- ٢٨١..... أثبت الناس في سليمان بن مهران الأعشى ثلاثة.
- ٢٨١..... أثبت الناس في نافع مولى ابن عمر ثلاثة.
- ٢٨٢..... أثبت الناس في محمد بن مسلم الزهري ثلاثة.
- ٢٨٢..... أثبت الناس في أيوب بن أبي تميمة السخيتاني.
- ٢٨٢..... أثبت الناس في ثابت بن أسلم البناني.
- ٢٨٢..... أثبت الناس في هشام بن عروة.
- ٢٨٣..... أثبت الناس في سعيد بن جبير.
- ٢٨٣..... أثبت الناس في مالك بن أنس.
- ٢٨٣..... أثبت الناس في الليث بن سعد.
- ٢٨٣..... أثبت الناس في عمرو بن دينار.
- ٢٨٤..... معرفة من خلط من الثقات.
- ٢٨٤..... الفرق بين (التغير)، و(الاختلاط).
- ٢٨٥..... أهمية معرفة المختلطين.
- ٢٨٥..... أسباب الاختلاط.
- ٢٨٥..... الكتب في الاختلاط.

العبارة بالمختلطين..... ٢٨٦

إذا كان الراوي هو الواصف لشيخة بالاختلاط فهل يدل ذلك أنه سمع

منه قبل الاختلاط؟..... ٢٨٦

جملة من كلام الشيخ عن المختلطين..... ٢٨٦

الطبقات..... ٢٩١

هل اتفق العلماء على اصطلاح واحد في الطبقات؟..... ٢٩١

هل ترتيب الطبقات على حسب العمر، أم على حسب التوثيق؟..... ٢٩١

كم مقدار القرن؟..... ٢٩١

الطبقات لابن سعد..... ٢٩٢

الموالي..... ٢٩٣

من فائدة معرفة هذا النوع؟..... ٢٩٣

معرفة أوطان الرواة وبلدانهم..... ٢٩٤

إذا انتقل من بلدة إلى قرية فهل ينتسب إلى القرية أم إلى البلدة؟... ٢٩٤

فائدة: معرفة هذا الباب..... ٢٩٤

أحسن كتاب في معرفة بلد الراوي..... ٢٩٤

مفرقات..... ٢٩٥

مسائل متعلقة بالتصحيح والتضعيف..... ٢٩٥

الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف..... ٢٩٥

ما صواب هذه المقولة: أن تضعيف المتأخرين فضلاً عن المعاصرين لا

يؤخذ به حين يعارض تصحيح أو تحسين المتقدمين؟..... ٢٩٦

لا يقارن عالم معاصر بإمام متقدم فالمعاصر لا يعد وأن يكون باحثاً. ٢٩٦

إذا اختلف معاصر ومتقدم فنأخذ بقول المتقدم بطيبة نفس..... ٢٩٨

ليس صواباً أن تهدر جهود المتأخرين..... ٢٩٨

إذا وجدنا حديثاً صحيحه حافظ من الحفاظ وضعفه آخر فما العمل؟..... ٢٩٩

- إذا اختلف عالمان في صحة الحديث وضعفه فبقول من نأخذ؟ ٣٠٠
- ماذا يستفيد العوام من قولكم: هذا صحيح وهذا ضعيف، فإن بعض العوام يزعم أن هذا تشكيك في الدين؟ ٣٠٠
- متى يحق لطالب العلم أن يتصدر للتصحيح والتضعيف؟ ٣٠١
- هل لمن بلغ رتبة الاجتهاد في التحقيق أن يرجع إلى حكم غيره إن تبين له أن الصواب معه؟ ٣٠٣
- قل للشيخ: فهل للعالم أن يرجع عن تصحيح حديث إذا ضعفه آخر أم لا؟ ٣٠٥
- هل يتسامح في الآثار أكثر من الأحاديث؟ ٣٠٥
- فقل للشيخ: هل نأخذ بما ثبت من الآثار؟ ٣٠٦
- تصحيح ابن خزيمة وابن حبان ٣٠٦
- ما حكم الأحاديث التي يذكرها الحافظ أو الشوكاني ويسكتان عنها؟ ٣٠٧
- الفرق بين الشهادة والرواية ٣٠٨
- كتب الزيدية ٣١٠
- معنى قول: الإمام أحمد: (ثلاثة كتب ليس لها أصول التفسير والمغازي والملاحم). ٣١٦
- كلام الشيخ عن كتب التفسير ٣١٧
- ما سكت عنه الطبري وابن كثير في تفسيرهما من الأحاديث ما حكمه؟ ٣١٧
- تفسير الثعالبي ٣١٧
- تفسير الخازن ٣١٨
- تفسير النسفي ٣١٨
- أردى التفاسير ٣١٨
- إلقاء الضوء على كل من تفسير: ابن جرير، وابن كثير، والشوكاني. ٣١٨
- وسئل شيخنا هل هناك مجاهيل في تفسير ابن جرير الطبري؟ ٣١٩
- وسئل رحمه الله أيضًا: هل ابن جرير يصحح، ويضعف، ويحكم على

الأحاديث؟ ٣١٩

الإسرائيليات وما يتعلق بها ٣٢٠

كلام الشيخ رحمه الله عن تحقيقات جملة من المعاصرين ٣٢٣

أولاً: محدث العصر الإمام الألباني رحمه الله ٣٢٣

سئل الشيخ رحمه الله عن الألباني فقال ٣٢٣

الناس ينقسمون في شأن الألباني إلى ثلاثة أقسام ٣٢٣

سمعت أن فضيلتك تتبعتم بعض الأحاديث التي أخطأ فيها شيخنا

الفاضل محمد ناصر الدين الألباني في "الصحيحة والضعيفة"، فما هي مع

بيان الأخطاء؟ ٣٢٤

مهابة الشيخ وإجلاله لشيخه الألباني ٣٢٤

فراصة الشيخ أن الألباني إذا توفي فستكثر عليه الردود ٣٢٦

حكم القول أن كتب المتأخرين والألباني ليس لها قيمة؟ ٣٢٦

يقال عن الشيخ الألباني إنه متساهل، وعن الشيخ مقبل إنه متشدد ما

مدى صحة القولين؟ ٣٢٧

إذا أردت أن أبحث عن حديث لأعرف صحته من ضعفه ٣٢٨

إذا نقل الألباني عن كتاب ليس في متناولك فانقل عنه واعزها إليه ٣٢٨

إذا ضعف المتقدمون حديثاً وجاء المتأخر وقال: اطلعت له على سند لم

يطلع عليه المتقدمون فأيهما يقدم؟ ٣٢٩

الأحوط أن تبحث الحديث بنفسك، وإن أخذت بقول الألباني فلا ينكر

عليك ٣٣٠

الموقف الصحيح لمن يعارض اجتهاد الباحث بإجتهاد الإمام الألباني ٣٣١

هل الألباني متساهل في التصحيح والتحسين؟ ٣٣١

بقية المحققين المعاصرين الذين تكلم عليهم الشيخ رحمه الله ٣٣٢

أبو إسحاق الحويني ومصطفى العدوي وعمرو عبد المنعم سليم ٣٣٢

عبد القادر الأرنتوط ٣٣٢

٣٣٢.....	أحمد الغماري وأخوه عبدالله
٣٣٣.....	حبيب الرحمن الأعظمي
٣٣٣.....	شعيب الأرثووط
٣٣٦.....	محمد فؤاد عبدالباقي
٣٣٦.....	أكرم ضياء العمري
٣٣٦.....	نبذة من أخطاء العمري في تعليقه على
٣٤٠.....	محمد مصطفى الأعظمي
٣٤٠.....	شيء من أخطاء محمد مصطفى الأعظمي
٣٤٥.....	حسان بن عبدالمنان
٣٤٦.....	خالد السبع وفواز زمزلي
٣٤٦.....	الضليل المنحرف المدعو حسن السقاف لا بارك الله فيه

٣٤٨..... البحث

٣٤٨.....	كيف تتعلم البحث
٣٤٨.....	قلة العلم ونشو الجهل في هذا الزمان
٣٤٩.....	لا بد لطالب العلم من التحلي بالصبر
٣٥٠.....	أهمية اللغة العربية لطالب العلم
٣٥٠.....	أهمية الإملاء لطالب العلم
٣٥١.....	أهمية تكوين مكتبة لطالب العلم
٣٥١.....	أهمية الرحلة لطالب العلم
٣٥٣.....	مادة تكوين المكتبة لطالب العلم
٣٥٤.....	كيف يستفيد من الكتب؟
٣٥٤.....	توفير الكتب من أهم الأشياء المعينة للباحث
٣٥٥.....	تخريج الحديث عن طريق المعنى
٣٥٦.....	تخريج الحديث عن طريق الصحابي

- تخريج الحديث المشتهر على الألسنة..... ٣٥٦
- ماذا عن «كشف الخفا» ومؤلفه العجلوني..... ٣٥٦
- الطريقة المثلى للمبتدئ في البحث..... ٣٥٧
- الطريقة المثلى للتمييز بين الرواة..... ٣٥٧
- كيف نستطيع أن تجمع الطرق؟..... ٣٥٩
- إذا لم تعرف لفظ الحديث ولا صحابه..... ٣٥٩
- وكيفية الاستفادة من معاجم الطبراني..... ٣٥٩
- طريقة الاستفادة من «التمهيد» لابن عبد البر..... ٣٦٠
- مثال لحديث مر بالشيخ..... ٣٦١
- إذا أردت أن تبحث موضوعاً من المواضيع فكيف تصنع؟..... ٣٦١
- إذا لم تقف بعد هذا كله على الحديث فلا توقف بحثك من أجل ذلك..... ٣٦٢
- الطريقة المثلى لبحث الموضوع باستيعاب..... ٣٦٣
- كلام آخر للشيخ رحمه الله في البحث..... ٣٦٤
- أهمية التعليم بالمساجد..... ٣٦٤
- أهمية الرحلة لطالب العلم..... ٣٦٥
- فإن لم تتيسر الرحلة..... ٣٦٥
- الطريقة المثلى لاستخراج الحديث عن طريق المعنى..... ٣٦٦
- لا ترجع إلى الفهارس والمعاجم إلا إذا كنت مستعجلاً..... ٣٦٦
- طريقة البحث عن الحديث إذا عرفت صحابه..... ٣٦٦
- الطريقة المثلى للتمييز بين الرواة..... ٣٦٧
- لا بد للباحث من التحلي بالصبر..... ٣٦٩
- كيف البحث عن غير رجال الكتب الستة..... ٣٧٠
- الطريقة المثلى للوقوف على التصحيح..... ٣٧٠
- وقد تقول: إذا كان الرجل من رجال «تهذيب التهذيب» فلم أرجع إلى

- ٣٧١.....تواريخ البلدان
- ٣٧٢.....كتب الطبقات
- ٣٧٢.....كتب التخاريج
- ٣٧٣.....تليسير: حول (المعجم المفهرس)
- ٣٧٣.....الطريقة السليمة لنقل الحديث بسنده من الكتب النازلة
- ٣٧٤.....إذا كان الحديث قطعة من حديث طويل فكيف يتم البحث عنه؟
- ٣٧٥.....كيفية البحث في كتب العقيدة
- ٣٧٦.....مفتاح كنوز السنة
- ٣٧٦.....كنز العمال
- ٣٧٧.....فهرس الأحاديث
- ٣٩٩.....فهرس الآثار
- ٤٠٧.....فهرس المجلد الثاني

